

عَوْنُ الْبَارِي

بِجَمْعِ

أَوَائِلُ كُتُبِ «صَحِيحِ الْبُخَارِيِّ»

أَوْ

«الْأَوَائِلُ الصَّوْمَعِيَّةُ»

جَمَعَهَا وَعَلَّقَ عَلَيْهَا
وَقَدَّمَ لَهَا بِمَقْدَمَةٍ عِلْمِيَّةٍ كَمَدْخُلٍ إِلَى الصَّحِيحِ

أَبُو هَمَّامٍ

مُحَمَّدُ بْنُ عَلِيِّ الصَّوْمَعِيِّ الْبَيْضَانِيِّ

- عَفَا اللَّهُ عَنْهُ بِمَنَّةٍ وَإِحْسَانِهِ -



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

المقابلة

إنَّ الحمد لله نحمده ونستعينه ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا، وسيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله صلى الله عليه وعلى آله وصحابه أجمعين وعلى من سار على نهجهم واقتفى أثرهم إلى يوم الدين.

□ أما بعد:

لقد كان من عادة علماء الحديث قراءة وسرد كتب الحديث، وكانت تُعقد لذلك المجالس، ومن قرأ في تراجمهم رأى العَجَبَ العُجَاب؛ من شدة اهتمامهم بذلك، وحرصهم عليه، والصبر على ذلك؛ فنجد الواحد منهم يقرأ على عالم «صحيح البخاري» أو «صحيح مسلم» أو غير ذلك من المطولات في مجالس قليلة.

ومن ذلك: قراءة الخطيب البغدادي لـ «صحيح البخاري» على إسماعيل بن أحمد الضرير (ت ٤٣٠) في ثلاثة مجالس^(١)، وعلى كريمة المروزية في خمسة أيام^(٢).

وقرأ المؤمن الساجي «المحدث الفاصل»^(٣) للرامهرمزي في مجلس واحد^(٤).

(١) ينظر لذلك: «تاريخ بغداد» (٧ / ٣١٨) من الترجمة رقم (٣٣١٣).

(٢) ينظر لذلك في: «تذكرة الحفاظ» (٣ / ١١٣٨) من الترجمة رقم (١٠١٥).

(٣) وقد يسر الله لي تحقيقه، وقد طبع بـ «الناشر المتميز» بـ (المدينة النبوية).

(٤) ينظر لذلك: «سير أعلام النبلاء» (١٩ / ٣١٠) من الترجمة رقم (١٩٥).

وقرأ شيخ الإسلام ابن تيمية «الغيلانيات» في مجلس واحد^(١)... وغير ذلك مما يجده القارئُ ماثوِّثاً في تراجم أهل العلم، وهذا منهم دليلٌ على شدة حرصهم على عقد تلك المجالس.

وقد تناقص ذلك في الأعصر المتأخرة، أمّا في عصرنا فصار ذلك قليلاً جداً، وقد كنت أحضر بعض تلك المجالس في «مكة» زادها الله تشريفاً، وأحياناً أتحنّين الفُرصَ لمن يأتي حاجاً أو معتمراً من أهل العلم لأقرأ عليهم أو أسمع ما تيسر من الحديث الشريف، وفي سنة (١٤٣٥هـ) قدم أحد علماء كشمير بدولة «باكستان» وهو فضيلة الشيخ المحدث المسند محمد^(٢) رويس خان محمد أيوب، لأداء مناسك العمرة واجتمعت به بـ(مكة)

(١) ينظر: «طبقات علماء الحديث» (٤/ ٢٨٢) من الترجمة رقم (١١٥٦).

(٢) كانت ولادته سنة (١٩٤٦م) بقرية «جرجام» وهي من قرى «وادي نيلم» بكشمير - ذلك الوادي المعروف بجماله الخلاب، وشلالاته المتواصلة - التابعة لباكستان.

طلبه للعلم:

تعلم القرآن الكريم على يد أمّه رحمها الله.

وتعلم التعليم الابتدائي في المدارس الحكومية بقريته، ثم انتقل من كشمير إلى باكستان مع خاله، فتعلم هناك اللغة العربية والعلوم الإسلامية، ونال شهادة في ذلك من مجلس التعليم الثانوي بلاهور باكستان، وأخذ الشهادة العالمية من جامعة لاهور سنة (١٩٦٣م)، ثم عُيِّن معلِّماً لتدريس اللغة العربية والعلوم الإسلامية في عدة مدارس حكومية.

ومن سنة (١٩٦٨-١٩٧٤م) عين خطيباً بوزارة الأوقاف، ثم عُيِّن قاضياً في المحكمة الابتدائية بكشمير الحرة.

وفي سنة (١٩٧٧م) ابتعث إلى المملكة العربية السعودية لدراسة الشريعة الإسلامية بكلية الشريعة بجامعة أم القرى بمكة، وذلك على المنحة المخصصة لولاية كشمير، وفي سنة (١٩٨٨م) تخرج بشهادتي البكالوريوس في القضاء، والماجستير في الفقه، وكان موضوع رسالة البكالوريوس هي: «الحصانة



وطلبت منه أن أقرأ عليه «صحيح البخاري» بيد أنه كان مشغولاً بترتيب أموره، فاقترحت عليه أن أقرأ عليه من كل أول باب من أول كتاب من «صحيح البخاري» حديثاً واحداً ابتداءً بكتاب «الوحي» وانتهاءً بكتاب «التوحيد» فوافق على ذلك؛ فكانت تلك القراءة منها ما هو بمنزل أحد طلبة العلم بمكة، ومنها ما هو بفندق إقامته، ومنها ما هو بـ«مني» فتم ذلك والحمد لله، وقد حضر بعض تلك المجالس أخي الفاضل الشيخ أبو عبد الله الصومعي البيصاني - حفظه الله تعالى -.

وبعد مدة من الزمن رأيت أن أجمع تلك الأوائل من الأحاديث؛ فيسر الله ذلك مع التعليق عليها؛ فالحمد لله على ذلك.

القضائية في الفقه والقانون الإسلامي»، وكان موضوع رسالة الماجستير: «تخريج أحاديث السير من كتاب المبسوط للسرْحسي»^(١).

ثم عيّن بعد ذلك رئيساً للإفتاء بمنطقة مير فور كشمير، وأُرسل كمنسوب خاص من رئيس باكستان ضياء الحق إلى الشيخ عبد العزيز بن باز رحمته الله لمناقشة موضوع دية المرأة، وشهادتها في الفقه الإسلامي. وفي سنة (١٩٨٢م) شارك في مؤتمر وزراء الأوقاف بجدة كعضوٍ لوفدٍ^(٢).

وأما مشايخه الذين أخذ عنهم العلم والإجازة فهم:

١- الشيخ المعمر رسول خان الهزاروي ثم اللاهوري (١٣٠٠-١٣٩١) وهو أعلى الشيوخ طبقةً وإسناداً.

٢- الشيخ المعمر محمد حيات بن محمد ظهور السنبهلي المرادآبادي الهندي (١٣١٠-١٤٠٨).

٣- الشيخ محمد زكريا الكاندهلوي الهندي ثم المدني (١٣١٥-١٤٠٢) قرأ عليه وسمع الأُمّهات الست و«موطأ مالك» و«مشكاة المصابيح»... وغيرهم من المشايخ.

(١) وهذه الرسالة لم تناقش كما أخبرني هو بذلك.

(٢) وما كتبه عنه من معلومات كتبها لي بخط يده بطلب مني وزدت شيئاً يسيراً أخبرني به مشافهةً.

وقد سَمَّيْتُ ذلكَ «عَوْنُ الْبَارِي بِجَمْعِ أَوَائِلِ كُتُبِ صَحِيحِ الْبُخَارِيِّ» أو «الأوائلِ الصَّومِعيَّة» على طَريقَةٍ مَن أَلَّفَ في ذلكَ، فهذا العَلامَةُ إِسْمَاعِيلُ الْعَجَلُونِيُّ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ (ت ١١٦٢هـ) أَلَّفَ كتابَه المَعْرُوفَ بِاسْمِ «الأربعون العجلونية» جمع فيه أوائلَ أربعين مَصْنُفًا من مَصْنُفاتِ الحَدِيثِ، وكذا فَعَلَ العَلامَةُ مُحَمَّدُ سَعِيدُ سَنُبلِ المَكِّيِّ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ (ت ١١٧٥هـ) فَقَدَ أَلَّفَ كِتَابًا سَمَاهُ «الأوائلِ السُّنْبَلِيَّة» جمع فيه أوائلَ ثلاثَةٍ وأربعين كِتَابًا.

وقيل: إِنَّ أَوَّلَ مَن جَمَعَ في ذلكَ هُوَ المَحْدَثُ عبدُ الرَّحْمَنِ الدَّيْبَعِ الزَّيْدِيُّ، قالَ شَيْخُ مَشايخِنا العَلامَةُ المَسْنَدُ النَحْرِي، وَالمَحْدَثُ الكَبِيرُ عبدُ الحَيِّ الكِتَانِيُّ في كتابِه «فَهْرَسُ الفَهْرَسِ والأَبْثَاتِ»^(١): «وَأَوَّلَ مَن عَلِمْتُهُ جَمَعَ أَوَائِلَ الكُتُبِ الحَدِيثِيَّةِ وَأَفْرَدَهَا بِالتَّأْلِيفِ الحَافِظُ ابنُ الدَّيْبَعِ الشَّيْبَانِيُّ الزَّيْدِيُّ».

ذَكَرَ الوَجِيهُ الأَهْدَلُ في «النَّفْسِ اليَمَانِيِّ»^(٢): «أَنَّهُ سَمِعَ أَوَائِلَ السَّنَةِ وَأَوَائِلَ غَيْرِهَا مِمَّا جُمِعَ في رِسَالَةِ الحَافِظِ ابنِ الدَّيْبَعِ عَلَيَّ شَيْخَهُ عبدِ اللهِ بنِ سَلِيمَانَ الجَرَهَزِيِّ». اهـ.

قلت: بيد أن ما جمعته هنا هو من نوع خاص؛ فهو أوائل أحاديث كتب لكتاب معين وهو «صحيح البخاري» وليست أوائل لكتب عدة، ولا أعلم أن أحدا سبق إلى مثل هذا النوع، والله أعلم.

وبعد ما جمعت تلك الأحاديث، قمت بشرحها مستفيدًا من شروحات أهل العلم بيد أني أنبئه هنا على أمر: وهو أنني قد أنقل كلام بعض الشراح فأختصره أو أتصرف فيه بما أراه مناسبًا لذلك.

(١) (١/٩٤).

(٢) «النَّفْسُ اليَمَانِيَّةُ والرُّوحُ الرِّيْحَانِيَّةُ في إِجَازَةِ بَنِي الشُّوكَانِيَّةِ» (ص ٥٢) من ط «دار الصمعي» تحقيق عبد الله الحبشي.

وقد قدّمتُ لذلك العمل بمقدمة تحوي ترجمةً للإمام البخاريّ، ونبذةً عن كتابه «الصحيح» ذكرت فيها «سبب تأليفه للكتاب»، و«المدة التي أَلَّفَ فيها ذلك الكتاب»، و«عَرَضَهُ ذلك الكتاب على أهلِ العِلْمِ»، و«شَرْطُهُ في الصحيح»، و«عَدَمَ التزامِهِ إخراجَ كُلِّ ما صَحَّحَ مِنَ الحديثِ»، و«تلقِي الأُمَّةَ لكتابِهِ بالقبولِ»، و«جوابَ أهلِ العِلْمِ على ما انْتَقَدَ من أحاديثِهِ»، و«المفاضلة بينه وبينَ صحيحِ مُسلمٍ»، و«عَرَضَهُ من إعادةِ الحديثِ وتكرارِهِ وتَقْطِيعِهِ واختِصارِهِ له في الأبوابِ»، و«بيانَ سَبَبِ تَعْلِيْقِهِ الأحاديثَ المرفوعةَ والموقوفةَ»، و«عَرَضَهُ من تَراجِمِ الأبوابِ»، و«تَرْتِيبَهُ لِكِتَابِهِ»، و«رَدَّهُ فيه على فِرَقِ الضَّلالِ»، و«التحامِلَ المذهبيَّ على الإمامِ البخاريّ»، و«عواليِ الإمامِ البخاريّ»، و«رواةِ كتابِ الصحيحِ»، و«الاختلافَ والتفاوتَ بينَ رِوَاياتِ صحيحِ البُخاريّ».

هذا؛ وأسأل الله العظيم أن يجعل هذا العمل عملاً مباركاً وخالصاً لوجهه الكريم، وأن ينفعني به يوم لِقائِهِ إِنَّهُ وَلِيُّ ذلك والقادرُ عليه، والحمدُ لله ربِّ العالمين.

كتبه

راجي رحمة رَبِّهِ القَدِيرِ

أبو همام

محمد بن علي الصومعي البيضاني

اليميني الأصل المكي مجاوراً

وكان ذلك في بلد الله الحرام - مكة - زادها الله تشریفاً

في ٢٦ / ١٠ / ١٤٣٨ هـ

إِجَازَةٌ
فضيلة الشيخ محمد رُوَيْس خان
رئيس مجلس الإفتاء بكشمير للمصنف

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

أنا المدعو محمد رُوَيْس خان أشهد بأن السيد الشيخ محمد بن عليّ البيضاوي قرأ عليّ بـ«مَكَّةَ الْمَكْرَمَةَ» زادها الله شرفاً وعِزًّا «الْجَامِعَ الصَّحِيحَ» من باب «كَيْفَ كَانَ بَدْءُ الْوَحْيِ» إِلَى آخِرِ الْأَبْوَابِ، وَقَدْ أَجَزْتُهُ رَوَايَةً وَدَرَايَةً، وَأَنْ يَجِيزَ لِأَيِّ وَاحِدٍ مِنْ طَلَبَةِ الْعِلْمِ يَثِقُ بِهِ، كَمَا رَأَيْتُ فِيهِ رَغْبَةً فِي «عُلُومِ الْحَدِيثِ» رَغْبَةً تَامَةً، فَأَجَزْتُهُ لـ«جَامِعِ التِّرْمِذِيِّ»، وَ«سُنَنِ ابْنِ مَاجَةَ»، وَ«الصَّحِيحِ لِمُسْلِمٍ»، وَ«سُنَنِ الدَّارِمِيِّ».

وَأَوْصِيهِ بِتَقْوَى اللَّهِ عَزَّوَجَلَّ سِرًّا وَعَلَانًا، وَأَلَّا يَنْسَانِي فِي دَعَوَاتِهِ الصَّالِحَةِ.

وَسَوْفَ أُرْسَلُ إِلَيْهِ إِجَازَةُ الرُّوَايَةِ لِجَمِيعِ كُتُبِ السُّنَنِ إِجَازَةً مَطْبُوعَةً مِنْ بَاكِسْتَانِ إِنْ

شَاءَ اللَّهُ.

تحرر في ٢/٧/١٤٣٥ هـ بـ«مكة المكرمة»

محمد رُوَيْس أيوب خان

المدرس بالمسجد الحرام سابقاً، والمدرسة
الصولتية^(١) سابقاً، ورئيس مجلس الإفتاء بكشمير
الحُرَّة، وعميد كُليَّة القانون حالياً

(١) غير واضحة بخط الشيخ وعندما سألتها قال: «الصولتية».

بسم الله الرحمن الرحيم

سند لأبنت النعمان بن صالح السمر

إنما الحمد لله وحده وسبحان حمد الربيع... استشهد به السيد الشيخ محمد بن علي البهبهاني، خيراً على بركة الملكة

نرا دحا الله شراً وعزاً، الجاهل الصبي بن ييار هيف كما به يرا الذي بال أو الإبرار.
وقد اجيزته رواية دراية بدة بحيز لاتي واحد منا طلبته العلم يشوق به

كما رأيت فيه رغبة في علم الطرية، رغبة لنام، فاجزته للعلم العربي.
رسنة ابي داود، رسنة النساي، وطماري ومعاك الأمار، رسنة الرفاهية
والعلم مسلم برسنة الدارين، وأوجه يتقون بها من رجون سرار عند
وان لا يفتان في رعاات العالمنة.

درف الصبي البني اجازة لرايته على نية السنة
اجازة جعلوتة - على ما كتبه من ساد الله

تجراً في ٩/٧/١٤٣٥ . بركة الملكة

محمد بن علي البهبهاني

محمد بن الحسين البهبهاني
العمارة العمودية

سنة
محمد بن الحسين البهبهاني
و محمد بن الحسين البهبهاني

روايةُ المُصنّفِ لأوائِلِ كُتُبِ «صَحِيحِ الْبُخَارِيِّ»

أخبرنا بهذه الأوائِلِ قراءةً عليه وبِباقي «صَحِيحِ الْبُخَارِيِّ» إجازةً شيخُنَا العلامةُ المفتي محمد رُوَيْس خان قال: أخبرنا بـ«صَحِيحِ الْبُخَارِيِّ» قراءةً وسامعاً شيخنا محمد زكريا الكانْدَهْلَوِيُّ، أخبرنا خليل أحمد السهارةنْفوري، أخبرنا محمد مظهر النانوتوي، أخبرنا محمد إسحاق الدهلوي، أخبرنا جدي لأمي الشاه عبد العزيز بن ولي الله الدّهْلَوِي، أخبرنا والدي الشاه وليُّ الله الدّهْلَوِي من أول «صَحِيحِ الْبُخَارِيِّ» إلى كتاب الحج، وإتماماً لباقيه على تلميذه نور الله الصديقي، ومحمد أمين الكشميري عنه، أخبرنا أبو طاهر بن إبراهيم بن حسن الكوراني المدني، أخبرنا حسن بن علي العُجَيْمِيُّ المَكِّي، أخبرنا عيسى الثعالبي الجعفري المغربي نزيل مكة، أخبرنا سلطان المَرَاخِي، أخبرنا أحمد بن خليل السُّبْكِي، أخبرنا نجم الدين محمد الغَيْطِيُّ، أخبرنا زكريا الأنصاري، أخبرنا إبراهيم بن صدقة الحنبلي، أخبرنا عبد الرحيم بن عبد الوهاب بن عبد الكريم بن رزين الحموي المصري، أخبرنا أحمد بن أبي طالب الحجّار، وستُّ الوزراء وزيرة بنت عمر بن أسعد بن المنجّج التنوخية، قالوا: أخبرنا الحسين بن المبارك الزبيدي الحنبلي، أخبرنا أبو الوقت عبد الأول بن عيسى السّجْزِي، أخبرنا عبد الرحمن بن محمد الدّاوْدِيّ البوشنجي، أخبرنا عبد الله بن أحمد بن حمويه السرخسي، أخبرنا محمد بن يوسف بن مطر الفَرَبْرِي، أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ الْبُخَارِيِّ رحمه الله تعالى.

إجازة الرواية

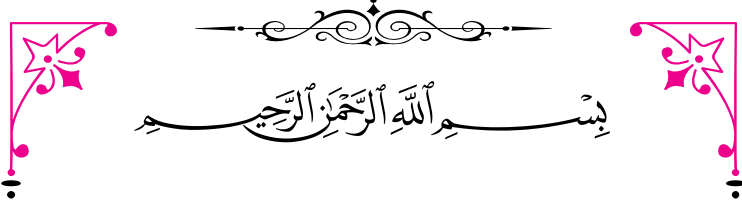
لقد أجزت الأخ الفاضل
 أن يروي عني هذا المصنف الموسوم بـ «الأوائل الصومعية» وكذا ما سمعته أو أُجزّته من مشايخي
 الأماجد فله أن يروي عني جميع مروياتي، وأسانيدي والأثبات المثبتة فيها أسانيد مشايخي
 الذين أجازوني ومؤلفاتي، وذلك بالشروط المعتمدة عند أهل الحديث من الضبط، والإتقان،
 والتثبت، وسؤال أهل العلم فيما أشكل عليه، وأوصيه بمنهج السلف والابتعاد عن مناهج
 أهل البدع، وألا ينساني من صالح دعائه في حياتي وبعد مماتي.

وصلّى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين والحمد لله رب
 العالمين.

كتبه المجيز

محمد بن عليّ الصومعيّ البيضانيّ

بتاريخ: / / ١٤هـ



الْحَدِيثُ الْمُسَلَّسُ بِالْأُولِيَّةِ

أخبرنا شيخنا عبد الرحمن بن سَعْدِ العِيَّافِ بمنزله بجدة، وهو أول حديث سمعته منه، أخبرنا شيخنا سليمان بن عبد الرحمن الحَمْدَانُ في شهر شعبان سنة (١٣٩٤هـ)، وهو أول حديث سمعته منه، أخبرنا شيخنا حافظُ العَصْرِ ومُسْنَدُ الوَقْتِ ومحدثُه أبو الإسعَادِ وأبو الإقبالِ عَبْدُ الحَيِّ بنُ عبد الكبيرِ الكِتَانِيُّ المغربيُّ الفَاسِيُّ، وهو أول حديث سمعته منه في اليوم السابع والعشرين من ذي الحجة عام واحد وخمسين بعد الثلاثمائة والألف بمنزله بباب العمرة تجاه الكعبة المعظمة. (ح) وأرويه عاليًا عن شيخنا عبد الرحمن بن عبد الحَيِّ الكِتَانِي، وهو أول حديث سمعته منه، قال: حدثني به والذي عبدُ الحَيِّ بن عبد الكَبِيرِ الكِتَانِيُّ، وهو أول حديث سمعته منه، قال: حدثني به والذي عبدُ الكَبِيرِ الكِتَانِيُّ، وهو أول حديث سمعته منه، قال: حدثني به الشيخ عبد الغنِّي بنُ أبي سعيدِ المجددِيِّ الدهلويِّ، ثم المدنيِّ، وهو أول حديث سمعته منه.

وقال الشيخ عبد الحَيِّ: وأرويه عاليًا عن المعمرِ أبي البركات صافي الجفريِّ حدثني به الشيخ مُحَمَّدُ عابدُ الأنصاريِّ السنديِّ، وهو أول حديث سمعته منه، قال: حدثني به عمِّي مُحَمَّدُ بن حسينِ الأنصاريِّ، وهو أول حديث سمعته منه، قال: حدثني به الشيخ أبو الحسنِ السنديِّ، وهو أول حديث سمعته منه قال: حدثني به الشيخ مُحَمَّدُ حياة المدنيِّ، وهو أول حديث سمعته منه، قال: حدثني به الشيخ عبد الله بنُ سالمِ البصريِّ ثم المكيِّ،

وهو أول حديث سمعته منه، قال: حدثني به الشيخ مُحَمَّدُ ابنُ الشيخِ علاءِ الدينِ البَابِلِيِّ المِصْرِيِّ الشافِعِيِّ، وهو أول حديث سمعته منه، قال: حدثني الشهابُ أحمدُ الشَلْبِيّ، وهو أول حديث سمعته منه، قال: حدثني به الجمالُ يوسفُ الأنصاريُّ الخَزْرَجِيُّ، وهو أول حديث سمعته منه عن والده شيخ الإسلام زكريا الأنصاريُّ، قال: وهو أول حديث سمعته منه، قال: حدثني به الجَمَالُ إبراهيمُ بنُ علي بن أحمد القلقشنديُّ، وهو أول حديث سمعته منه، قال: حدثني به المسند الشهاب أحمد بن مُحَمَّد بن أبي بكر المقدسيُّ، وهو أول حديث سمعته منه، قال: حدثني مُحَمَّد بن إبراهيم الميذوميُّ، وهو أول حديث سمعته منه، قال: حدثني به عبد اللطيف بن عبد المنعم الحرَّانِيُّ، وهو أول حديث سمعته منه، قال: حدثني به أبو الفرج بن الجوزيُّ، وهو أول حديث سمعته منه عن أبي سعيد إسماعيل بن أبي صالح النيسابوريُّ، وهو أول حديث سمعته منه عن والده أبي صالح المؤدِّن وهو أول حديث سمعته منه، عن أبي طاهر مُحَمَّد بن مَحْمَسٍ -وزان مسجِد- الزبائديُّ، وهو أول حديث سمعته منه عن أحمد بن مُحَمَّد بن يحيى البزاز -بزائين- وهو أول حديث سمعته منه عن عبد الرحمن بن بشر بن الحكم النيسابوريُّ، وهو أول حديث سمعته منه، قال: حدثني به أبو مُحَمَّد سفيان بن عيينة وهو أول حديث سمعته منه، ثم رواه سفيان بن عيينة بغير تسلسل عن عمرو بن دينار عن أبي قابوس مولى عبد الله بن عمرو بن العاص عن عبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «الراحِمون يرحمهم الرحمن رضي الله عنه، ارحموا من في الأرض يرحمكم من في السماء» (١).

(١) الحديث رواه الحميدي في «مسنده» (١ / ٥٠٣) برقم (٦٠٢)، وأحمد (٢ / ١٦٠)، وابن أبي شيبة في «المصنف» (٨ / ٣٣٨)، وغيرهم من طريق سفيان به. وينظر: تخريجي له في تحقيق «المحدث الفاصل» برقم (٧٧٢) للرامهرمزي.

ترجمة مختصرة
للإمام البخاري رحمته الله

□ اسمه ونسبه:

هو إمام المسلمين، وشيخ المحدثين، وأمير المؤمنين في الحديث، أبو عبد الله محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة ابن بردزبه^(١)، وقيل: ابن الأحنف، الجعفي مولاهم، أبو عبد الله بن أبي الحسن.

وكان جدّه المغيرة مجوسياً، ثم أسلم على يدي اليمان الجعفي والي بخارى، فنسب إليه ولاء.

□ مولده ونشأته:

كان والده أبو الحسن إسماعيل بن إبراهيم من العلماء الورعين، سمع مالك بن أنس، وصافح ابن المبارك بكتلا يديه.

روى عنه أحمد بن حفص، وقال: دخلت عليه عند موته، فقال: «لا أعلم في جميع مالي درهماً من شُبهة».

قال أحمد بن حفص رحمته الله: «فتصاغرت إليّ نفسي عند ذلك»^(٢).

(١) ينظر: تقييد هذا الاسم في: «الإكمال» (٢٥٩/١)، وقال: وهو البخارية، ومعناه بالعربية: الزراع.

«طبقات الشافعية الكبرى» (٢/٢١٢).

(٢) «سير أعلام النبلاء» (١٢/٣٩١ - ٣٩٢)، «طبقات الشافعية الكبرى» (٢/٢١٣).

ولد أبو عبد الله يوم الجمعة بعد صلاة الجمعة لثلاث عشرة ليلة خلت من شوال سنة أربع وتسعين ومائة ببخارى^(١)، وتوفي أبوه وهو صغير، فنشأ يتيمًا في حجر أمه^(٢).

□ طلبه للعلم ورحلاته:

قال رحمه الله تعالى: «ألهمتُ حفظ الحديث وأنا في الكتابِ ولي عشر سنين، أو أقل، ثم خرجت من الكتاب بعد العشر، فجعلت أختلف إلى الداخلي وغيره، فلما طعنت في ست عشرة سنة كنت قد حفظت كتب ابن المبارك ووكيع، وعرفت كلام هؤلاء - يعني: أصحاب الرأي -، ثم خرجت مع أمي وأخي أحمد إلى مكة، فلما حججت رجع أخي، وتخلفت في طلب الحديث، فلما طعنت في ثماني عشرة جعلت أصنف فضائل الصحابة والتابعين وأقوابيلهم، وصنفت كتاب «التاريخ» إذ ذاك عند قبر رسول الله ﷺ في الليالي المقمرة^(٣).

سمع ببخارى قبل أن يرحل، ثم سمع بلخ، وبنيسابور، وبالرّي، وبيغداد، وبالبصرة، وبالكوفة، وبمكة، وبالمدينة، وبمصر، وبالشام، وبواسط...

وقال: «دخلتُ بلخ، فسألوني أن أُملي عليهم لكلِّ من كتبت عنه حديثًا، فأملت ألف حديث لألف رجل ممن كتبت عنهم».

(١) مدينة في واحة كبيرة بجمهورية أوزبكستان على المجرى الأسفل لنهر زرافشان، وترتفع على سطح البحر (٢٢٢.٤ مترًا)، وهي من أعظم مدن ما وراء النهر، بينها وبين سمرقند ثمانية أيام. انظر: «بلدان الخلافة الشرقية» (٥٠٣).

(٢) «تاريخ بغداد» (٢ / ٦)، «طبقات الحنابلة» (٢ / ٢١٥ - ٢٥٢)، «تهذيب الكمال» (٤٣٨ / ٢٤)، «طبقات الشافعية الكبرى» (٢ / ٢١٦)، «هدى الساري» (٤٧٨).

(٣) انظر: «تاريخ بغداد» (٢ / ٦)، «تهذيب الكمال» (٤٣٨ / ٢٤)، «سير أعلام النبلاء» (١٢ / ٣٩٤ - ٣٩٥).

وقال قبل موته بشهر: «كتبت عن ألف وثمانين رجلاً، ليس فيهم إلا صاحب حديث، كانوا يقولون: الإيمان قولٌ وعملٌ، يزيد وينقص»^(١).

وقال: «لقيت أكثر من ألف من أهل الحجاز، والعراق، والشام، ومصر، لقيتهم كَرَاتٍ، أهل الشام ومصر والجزيرة مرتين، وأهل البصرة أربع مرات، وبالْحِجَازِ سِتَّةَ أَعْوَامٍ، وَلَا أَحْصِي كَمْ دَخَلْتُ الْكُوفَةَ وَبَغْدَادَ مَعَ مُحَدِّثِي خِرَاسَانَ»^(٢).

وحدَّثَ بالحِجَازِ، والعراق وخراسان، وما وراء النهر.

□ أقوال العلماء وثناؤهم عليه:

وقال عمرو بن عليّ الفلاس رحمته الله: «حديث لا يعرفه محمد بن إسماعيل ليس بحديث».

وقال محمد بن سلام البيهقي رحمته الله للبخاري: «انظر في كتبي، فما وجدت فيها من خطأ فاضرب عليه، فقال له أصحابه: من هذا الفتى؟ فقال: هذا الذي ليس مثله».

وقال قتيبة بن سعيد رحمته الله: «جالست الفقهاء والزهاد والعُباد، فما رأيت منذ عقلت مثل محمد بن إسماعيل، وهو في زمانه كعمر في الصحابة».

وقال أيضاً: «لو كان محمد بن إسماعيل في الصحابة لكان آية».

وقال رجاء بن رجاء رحمته الله: «فَضَّلُ مُحَمَّدَ بْنَ إِسْمَاعِيلَ عَلَيَّ الْعُلَمَاءِ كَفَضَّلِ الرَّجَالَ عَلَيَّ النِّسَاءِ».

(١) انظر: «سير أعلام النبلاء» (١٢ / ٣٩٤-٣٩٥)، «فتح الباري» (١ / ٤٤)، وبسبب هذا القول نال الأفاك الأثيم الكوثري من الإمام البخاري رحمته الله كما سيأتي ذلك في «تحاملات المتعصبة على الإمام البخاري» من هذه المقدمة.

(٢) «سير أعلام النبلاء» (١٢ / ٤٠٧).

وقال عبد الله بن عبد الرحمن الدارمي رحمته الله: «قد رأيت العلماء بالحرمين والحجاز والشام والعراق، فما رأيت منهم أجمع من محمد بن إسماعيل».

وقال: «هو أعلمنا وأفقهنا وأكثرنا طلبًا».

وقال عبد الله بن سعيد بن جعفر رحمته الله: «سمعت العلماء بمصر يقولون: ما في الدنيا مثل محمد بن إسماعيل في المعرفة والصلاح، ثم قال عبد الله: وأنا أقول قولهم».

وقال موسى بن هارون الحافظ رحمته الله: «عندي لو أن أهل الإسلام اجتمعوا على أن يصيبوا آخر مثل محمد بن إسماعيل لما قدروا عليه».

وقال أحمد بن حنبل رحمته الله: «لم يجئنا من خراسان مثل محمد بن إسماعيل».

وقال له مسلم بن الحجاج رحمته الله: «أشهد أنه ليس في الدنيا مثلك»، وجاء إليه فقبله بين عينيه، وقال: «دعني حتى أقبل رجلك يا أستاذ الأستاذين وسيد المحدثين ويا طبيب الحديث في عله».

وقال أبو الأزهر رحمته الله: «كان بسمرقند أربعمائة ممن يطلبون الحديث، فاجتمعوا سبعة أيام، وأحبوا مغالطة محمد بن إسماعيل، فأدخلوا إسناد الشام في إسناد العراق، وإسناد اليمن في إسناد الحرمين؛ فما تعلقوا منه بسقطة لا في الإسناد ولا في المتن!».

وقال رحمه الله تعالى: «ما استصغرت نفسي عند أحدٍ إلا عند علي بن المديني^(١)، وربما كنت أُغربُ عليه».

وقال: «أحفظ مائة ألف حديث صحيح، وأحفظ مائتي ألف حديث غير صحيح»^(٢).

وقال: «إني أرجو أن ألقى الله ولا يحاسبني أني اغتبت أحدًا».

(١) ولما سمع ابن المديني بذلك قال: «ذروا قوله، هو ما رأى مثل نفسه». «تاريخ بغداد» (٢/ ٣٢٢).

(٢) سيأتي تخريجه في (الكلام على عدم التزام البخاري بإخراج كل حديث صحيح) من هذه المقدمة.

وقال مشايخ البصرة: «كان لا يتقدمه أحد».

وكان أهل المعرفة من البصريين يَعدون خلفه في طلب الحديث وهو شاب حتى يغلبوه على نفسه، ويجلسوه في بعض الطريق، فيجتمع عليه ألوف، أكثرهم ممن يكتب عنه، وكان شاباً لم يخرج وجهه^(١).

ولما دخل البصرة قال محمد بن بشار رحمته الله: «دخل اليوم سيد الفقهاء».

وقال: «حفاظ الدنيا أربعة: أبو زرعة بالرِّيِّ، ومسلم بن الحجاج بنيسابور، وعبد الله بن عبد الرحمن الدَّارمي بسمرقند، ومحمد بن إسماعيل البخاري ببخارى».

وكان ابن صاعدٍ إذا ذكره يقول: «الكبش النَّطَّاح».

وقال محمود بن النضر الشافعي رحمته الله: «دخلت البصرة والشام والحجاز والكوفة ورأيت علماءها فكلما جرى ذكر محمد بن إسماعيل فضَّله على أنفسهم».

وقال أبو عيسى محمد بن عيسى الترمذي رحمته الله: «لم أرَ أعلم بالعلل والأسانيد من محمد بن إسماعيل البخاري».

وقال أبو بكر محمد بن إسحاق بن خزيمة رحمته الله: «ما تحت أديم السماء أعلم بالحديث من محمد بن إسماعيل البخاري»^(٢).

هذا؛ وإن ثناء الأئمة الحفاظ على الإمام البخاري يطول سرده، وصنَّف الأئمة والحفاظ في سيرته ومناقبه مصنفات متنوعة؛ لذا اكتفيت بهذه المقتطفات من بحر فضله.

(١) «تهذيب الأسماء واللغات» (١/ ١٧٠)، «سير أعلام النبلاء» (١٢/ ٤١١ - ٤١٥)، «طبقات الشافعية الكبرى» للسبكي (٢/ ٢١٧).

(٢) ينظر: «تاريخ بغداد» (٢/ ٤ - ٣٦)، «تهذيب الأسماء واللغات» (١/ ٦٧)، «تهذيب الكمال» (٢٤/ ٤٣١ - ٤٤٥ وما بعدها)، «سير أعلام النبلاء» (١٢/ ٤٠٨ وما بعدها)، «طبقات الشافعية الكبرى» للسبكي (٢/ ٢١٨ وما بعدها)، «هدي الساري» (٤٨٦ وما بعدها).

□ محنته ووفاته:

بعد رحلة شاقة وطويلة قضاها الإمام أبو عبد الله في الرواية والسماع، قرر أن يعود إلى بلده لتسكن نفسه، وتهدأ روحه، فلما وصل إلى بخارى نصبت له القباب على فرسخ من البلد، واستقبله عامة أهلها حتى لم يبق مذكور، ونثرت عليه الدراهم والدنانير، وبقي مدة يُحدِّثهم، فبعث إليه الأمير خالد بن أحمد الذهلي والي بخارى أن أحمل إليّ كتاب «الجامع» و«التاريخ» وغيرهما لأسمع منك، فامتنع أبو عبد الله عن الحضور عنده، فراسله أن يعقد مجلساً لأولاده لا يحضره غيرهم، فامتنع عن ذلك أيضاً، وقال: «لا يسعني أن أخص بالسماع قوماً دون قوم»، فاستعان خالد بن أحمد بحريث بن أبي الوراق وغيره من أهل العلم ببخارى عليه حتى تكلموا في مذهبه، ونفاه عن البلد، فدعا عليهم أبو عبد الله فقال: «اللهم أرهم ما قصدوني به في أنفسهم وأولادهم وأهاليهم»، فأما خالد فلم يأت عليه إلا أقل من شهر حتى ورد أمر الخلافة بأن يُنادى عليه، فنودي عليه، وهو على أتان، وأشخص على إكاف، وحبس إلى أن مات، ولم يبق أحد ممن ساعده إلا ابتلي بأولاده، وأراه الله تعالى فيهم البلاء^(١).

قال البخاري: «دخلت بغداد آخر ثمان مرات، كل ذلك أجالس أحمد بن حنبل، فقال لي في آخر ما ودعته: يا أبا عبد الله، تترك العلم وتصير إلى خراسان؟ قال البخاري: فأنا الآن أذكر قوله»^(٢).

وخرج البخاري من بخارى إلى خرتنك، على فرسخين من سمرقند.

(١) انظر: «تاريخ بغداد» (٢/ ٣٤)، «تهذيب الكمال» (٢٤/ ٤٦٦، ٤٦٥، ٤٦٤)، «سير أعلام النبلاء»

(١٢/ ٤٦٥، ٤٦٤)، «طبقات الشافعية الكبرى» (٢/ ٢٣٣)، «هدي الساري» (٤٩٤).

(٢) «تاريخ بغداد» (٢/ ٢٢ - ٢٣)، «طبقات الحنابلة» (٢/ ٢٥٧).

قال عبد القدوس بن عبد الجبار السمرقندي رحمته الله: «جاء محمد بن إسماعيل إلى خَرْتَنَك، وكان له بها أقرباء، فنزل عندهم، فسمعتة ليلة يدعو، وقد فرغ من صلاة الليل: «اللهم إنه قد ضاقت عليّ الأرض بما رَحَبَتْ، فاقبضني إليك»، فما تم الشهر حتى مات بخرتَنَك».

وقال أبو منصور غالب بن جبريل رحمته الله، وهو الذي نزل عليه أبو عبد الله: «إنه أقام عندنا أياماً، فمرض، واشتد به المرض حتى جاء رسولٌ إلى سمرقند في إخراج محمد، فلما وافى تهباً للركوب، فلبس خُفَّيه، وتعمّم، فلما مشى قدر عشرين خطوةً أو نحوها، وأنا آخذ بعضده ورجل آخذ معي يقوده إلى الدّابة ليركبها، فقال رحمته الله: «أرسلوني فقد ضعفت»، فدعا بدعواتٍ، ثم اضطجع، فقضى رحمته الله، فسأل منه من العرق شيء لا يوصف، فما سكن منه العرق إلى أن أدرجناه في ثيابه، وكان فيما قال لنا وأوصى: «أن كفنوني في ثلاثة أثواب ليس فيها قميصٌ ولا عمامة» ففعلنا ذلك».

وقال الحسن بن الحسين البزاز البخاري رحمته الله: «توفي البخاري ليلة السبت ليلة الفطر عند صلاة العشاء، ودفن يوم الفطر بعد صلاة الظهر سنة ست وخمسين ومائتين، وعاش اثنتين وستين سنة إلا ثلاثة عشر يوماً»^(١)، رحمه الله وأسكنه فسيح جناته»^(٢).



(١) انظر: «تاريخ بغداد» (٢/ ٦، ٣٤)، «وفيات الأعيان» (٤/ ١٩٠)، «طبقات الشافعية» (٢/ ٢٣٣)،

«سير أعلام النبلاء» (١٢/ ٤٦٦ - ٤٦٨)، «هدي الساري» (٤٩٥).

(٢) هذه الترجمة مستفادة من كتاب «روايات ونسخ الجامع الصحيح دراسة تحليلية» لشيخنا (إجازة)

الدكتور محمد بن عبد الكريم عبيد وفقه المولى.

نُبذة عن
«صحيح الإمام البخاري»

لقد أصبح كتاب الإمام البخاري «كنزاً للدين وركازاً للعلوم، وصار بجودة نقده وشدة سبكه حكماً بين الأمة فيما يراد أن يُعلم من صحيح الحديث وسقيمه، وفيما يجب أن يُعتمد ويُعوّل عليه منه»^(١).

وأريد هنا أن أورد نبذة مختصرة وسريعة أُلقي فيها الضوء على شيء مما يتعلق بهذا الكتاب العظيم، وإلا فإن الكتابة عنه تحتاج إلى مجلدات بيد أن الأمر كما قلت: «نبذة مختصرة عنه تكون كمدخل إليه»، وهي كالتالي:

(١) ما بين القوسين من مقدمة الخطابي لكتابه «أعلام الحديث في شرح صحيح البخاري» (١/ ١٠٢).

سَبَبُ تَأْلِيفِ الْإِمَامِ الْبُخَارِيِّ كِتَابَهُ الصَّحِيحِ وَمُدَّةَ ذَلِكَ وَأَيْنَ كَانَ تَصْنِيفَهُ لَهُ

أما بالنسبة لسبب تأليفه لكتابه الصحيح: فهو ما رواه إبراهيم^(١) بن معقل النسفي عن البخاري رحمته الله أنه قال: «كنت عند إسحاق بن راهويه فقال لنا بعض أصحابنا: لو جمعتم كتاباً مختصراً لسُنن النبي صلى الله عليه وسلم فوق ذلك في نفسي فأخذت في جمع هذا الكتاب - يعني: كتاب الصحيح-»^(٢).

وذكروا لذلك سبباً آخر: وهو ما نقل محمد بن سليمان بن فارس رحمته الله عن البخاري أنه قال: «رأيت في المنام النبي صلى الله عليه وسلم كأني واقفٌ بين يديه ويدي مروحة أذبُ عنه، فسألت عنه بعض المعبرين، فقال لي: أنت تذبُّ عنه الكذب فهو الذي حملني على إخراج الصحيح»^(٣).

فهذان السببان هما اللذان حملا الإمام البخاري على تأليف كتابه الصحيح.

وأما المدَّة التي أُلِّفَ فيها كتابه: فقد ذكروا أن ذلك استغرق منه ست عشرة سنة.

قال عبد الرحمن بن رَسَائِنِ الْبُخَارِيِّ رحمته الله: «سمعت محمد بن إسماعيل البخاري يقول: «صنفت كتابي «الصحيح» لست عشرة سنة خرَّجته من ستمائة ألف حديث وجعلته

(١) له ترجمة في «سير أعلام النبلاء» (١٣ / ٤٩٣) برقم (٢٤١).

(٢) «تاريخ بغداد» (٢ / ٣٢٦ - ٣٢٧).

(٣) «تغليق التعليق» (٥ / ٤٢٠).

حجةً فيما بيني وبين الله تعالى»^(١).

قال الذهبي رحمه الله: رُوِيَ مِنْ وَجْهَيْنِ ثَابِتَيْنِ عَنْهُ^(٢).

وأما المكان الذي أُلِّفَ ذلك: فِيهِ فَقَدْ قِيلَ: إِنَّهُ صَنَفَهُ بِ«مَكَّة».

قال عمر^(٣) بن محمد بن بُوَيْرِجٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «سَمِعْتُ مُحَمَّدَ بْنَ إِسْمَاعِيلَ يَقُولُ: «صَنَفْتُ كِتَابَ «الْجَامِعِ» فِي «الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ» وَمَا أُدْخِلْتُ فِيهِ حَدِيثًا حَتَّى اسْتَخَرْتُ اللَّهَ تَعَالَى وَصَلَيْتُ رَكَعَتَيْنِ وَتَيَقَّنْتُ صَحْتَهُ».

وقيل: صَنَفَهُ فِي «بُخَارَى»^(٤) وَدَوَّنَ تَرَاجِمَهُ فِي «الْمَدِينَةِ النَّبَوِيَّةِ»^(٥).

قال محمد بن طاهر المقدسي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «وَالْقَوْلُ الْأَوَّلُ عِنْدِي أَصَحُّ»^(٦).

قال النووي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «قُلْتُ: الْجَمْعُ بَيْنَ هَذَا كُلِّهِ مُمَكِّنٌ بَلْ مُتَعَيِّنٌ، فَإِنَّهُ قَدَّمَ نَحْوَهُ أَنَّهُ صَنَفَهُ فِي سِتِّ عَشْرَةَ سَنَةً فَكَانَ يَصْنَفُ مِنْهُ بِ«مَكَّةَ» وَ«الْمَدِينَةَ» وَ«الْبَصْرَةَ» وَ«بُخَارَى»^(٧)، وَبِنَحْوِ هَذَا قَالَ الْحَافِظُ ابْنُ حَجْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ^(٨).



(١) «تاريخ بغداد» (٢/ ١٣٣)، «الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع» (٢/ ١٨٥) برقم (١٥٦٢).

(٢) «تاريخ الإسلام» وَفَيَّاتُ سَنَةِ (٢٥١ - ٢٦٠ هـ) مِنْ التَّرْجُمَةِ رَقْمَ (٤٠١).

(٣) تَنْظُرُ تَرْجُمَتَهُ فِي «العبر» (٢/ ١٥٥).

(٤) «التلخيص شرح الجامع الصحيح» (١/ ٢١٨)، و«هداية الساري لسيرة البخاري» (ص ١٢٤).

(٥) «أسامي من روى عنهم محمد بن إسماعيل البخاري» (ص ٥١ - ٥٢).

(٦) «التلخيص شرح الجامع الصحيح» (١/ ٢١٨).

(٧) «التلخيص» (١/ ٢١٨).

(٨) «هداية الساري لسيرة البخاري» (ص ١٢٥).

عَرَضُ الْإِمَامِ الْبُخَارِيِّ كِتَابَهُ عَلَى أَهْلِ الْعِلْمِ

بعدهما أنهى الإمام البخاري رحمته الله تأليف كتابه عَرَضَهُ عَلَى أَهْلِ الْعِلْمِ، وَهُمْ أُمَّةٌ عَصَرَهُ، عَلِيُّ بْنُ الْمَدِينِيِّ، وَأَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ، وَيَحْيَى بْنُ مَعِينٍ، وَغَيْرُهُمْ.

قال أبو جعفر العقيلي رحمته الله: «لما صنف البخاري كتاب «الصحيح» عرضه على ابن المدينة وأحمد بن حنبل ويحيى بن معين، وغيرهم، فاستحسنوه وشهدوا له بالصحة؛ إلا أربعة أحاديث». قال العقيلي: «والقول فيها قول البخاري وهي صحيحة»^(١).

(١) «فهرسة ابن خير الإشبيلي» (ص ١٣٢)، «هدي الساري» (ص ٧)، «تغليق التعليق» (٥ / ٤٢٣).

شَرْطُ الْإِمَامِ الْبُخَارِيِّ فِي صَحِيحِهِ

لم يذكر الإمام البخاري رحمته الله شرطه الذي شرطه ومشى عليه في إخراج أحاديث صحيحه لا هو ولا مسلم، وإنما عُرِفَ ذلك بالتَّبَعِ والاستقراء.

ولهذا قال محمد بن طاهر المقدسي ^(١) رحمته الله: «اعلم أن البخاريَّ ومسلماً ومن ذكرنا بعدهم لم يُنقل عن واحد منهم أنه قال: شرطت أن أُخْرَجَ في كتابي ما يكون على الشرط الفلاني ^(٢)، وإنما يُعْرَفُ ذلك من سَبْرِ كتبهم؛ فَيُعْلَمُ ذلك شرط كلِّ رجلٍ منهم ^(٣)».

وَمِمَّا عُلِمَ من شرطهما: أن يكون الحديث عندهما متصلَ الإسناد بنقل الثقة عن الثقة من أوله إلى منتهاه سالمًا من الشذوذ والعلة، وهذا هو الحديث الصحيح في نفس الأمر، فكلُّ حديث اجتمعت فيه هذه الأوصاف فلا خلاف بين أهل الحديث في صحته، وما اختلفوا في صحته من الأحاديث فقد يكون سبب اختلافهم انتفاء وصفٍ من هذه الأوصاف، بينهم خلافٌ في اشتراطه ^(٤).

(١) هو الحافظ المكثّر العالم الجوّال أبو الفضل محمد بن طاهر بن علي المقدسي المعروف بابن القيسراني، مات سنة (٥٠٧ هـ). «تذكرة الحفاظ» (٤ / ١٢٤٢) برقم (١٠٥٣).

(٢) يستثنى من ذلك معاصرة الراوي لشيخه، وثبوت سماعه منه عند البخاري، وعند مسلم الاكتفاء بالمعاصرة مع إمكان اللقي. وينظر: «مقدمة صحيح مسلم» (ص ٩١-٩٣).

(٣) «شروط الأئمة الستة» (ص ٣٧-٣٨) بتحقيقي.

(٤) «صيانة صحيح مسلم» (ص ١١) بتصرف يسير.

وقد سَمَّى البخاريُّ كتابه «الجامع الصحيح المسند المختصر من أمور رسول الله ﷺ وسننه وأيامه».

فَعَلِمَ من قوله: «الجامع» أَنَّهُ لم يَخْصِّه بصنف دون صنف؛ ولهذا أورد فيه الأحكام والفضائل والأخبار عن الأمور الماضية والآتية وغير ذلك من الآداب والرفائق، ومن قوله: «الصَّحِيح» أَنَّهُ ليس فيه شيءٌ ضعيف عنده، وإن كان فيه مواضع قد انتقدها غيره فقد أُجِيبَ عنها (١)، وقد صحَّ عنه أَنَّهُ قال: «ما أدخلت في كتاب «الجامع» إلا ما صح» (٢).

ومن قوله: «المُسْنَد» أَنَّ مقصوده الأصليَّ تخريجُ الأحاديث التي اتصل إسنادها ببعض الصحابة عن النبي ﷺ سواءً من قوله، أم فعله، أم تقريره، أمَّا ما وقع في الكتاب من غير ذلك فإنَّما وقع عَرَضًا وَتَبَعًا لا أصلًا مقصودًا (٣) كالمعلقات (لأن موضوع الكتاب إنَّما هو للمسنَدات والمعلِّق ليس بمسند؛ ولهذا لم يتعرض الدارقطنيُّ فيما تتبعه على «الصحيحين» للأحاديث المعلقة التي لم توصل في مواضع أخر لِعَلْمِهِ بأنها ليست من موضوع الكتاب وإنَّما ذُكِرَتْ استثناسًا واستشهادًا (٤).



(١) تنظر مقدمة شيخنا الوادعي رَحِمَهُ اللهُ لِتَحْقِيقِهِ لِكِتَابِي «الإلزامات والتتبع» للدارقطني، و«هدى الساري» (ص ٥٠١) الفصل الثامن.

(٢) رواه ابن عدي في «مقدمة الكامل» برقم (٧٢٠) بتحقيقي، ومن طريقه الخطيب في «تاريخ بغداد» (٢/ ٤٢٧).

(٣) ينظر: «قضاء الوطر بتلخيص كتاب توجيه النظر» (ص ٦٥-٦٦).

(٤) «هدى الساري» (ص ٥٠١) من الفصل الثامن.

عَدَمُ التَّزَامِ البُخَارِيِّ إِخْرَاجِ كُلِّ حَدِيثٍ صَحِيحٍ

قد ظن أناس أن البخاري رحمته الله اشترط أن يُخرج كل حديث صحيح فاعترضوا عليه بأنه لم يُقَمِّم بما التزم، وليس الأمر كذلك (١)؛ فقد تقدم أن بعض أصحابه قال: «لو جمعتم كتاباً مختصراً لسنن النبي صلى الله عليه وسلم» فوق ذلك في نفسه وقد جاء عن إبراهيم بن معقل النسفي أنه قال: «سمعت محمد بن إسماعيل البخاري يقول: «ما أدخلت في كتاب «الجامع» إلا ما صحَّ وتركتُ من الصحاح لِحالِ الطول» (٢).

قال الحازمي رحمته الله: «فقد ظهر بهذا أن قصد البخاري كان وَضَعَ مختصرٍ في الحديث، وأنه لم يقصد الاستيعابَ لا في الرجال ولا في الحديث...» (٣).

وكذلك يقال: إن البخاري رحمته الله قد صحح أحاديث ليست في كتابه، كما ينقل عنه الترمذي تصحيحها فإنه يقول: سألت محمداً عن هذا الحديث فقال: «صحيح»، وهذا الحديث لا وجود له في كتابه (٤).

وكذا فإنه قال: «أحفظ مائة ألف حديث صحيح» (٥)، فلو قارننا ما في كتابه بما في حفظه لنتج أن ما خرَّجه في كتابه أقل مما حفظه بكثير.

(١) ينظر: «قضاء الوطر بتلخيص كتاب توجيه النظر» (ص ٦٦).

(٢) رواه ابن عدي في «مقدمة الكامل» برقم (٧٢٠) بتحقيقي، ومن طريقه الخطيب في «تاريخ بغداد» (٢ / ٣٢٧).

(٣) «شروط الأئمة الخمسة» (ص ١٦١) بتحقيقي.

(٤) ينظر: «اختصار علوم الحديث» (١ / ١٠٦) نحوه.

(٥) رواه ابن عدي في «مقدمة الكامل» برقم (٧١٩) بتحقيقي، ومن طريقه الخليلي في «الإرشاد» (٣ /

٩٦٢)، والخطيب في «تاريخ بغداد» (٢ / ٣٤٦)، وابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٥٢ / ٦٤).

قال ابن الصلاح رحمته الله معلقاً على عبارة البخاري هذه: «إلا أن هذه العبارة قد يندرج تحتها عندهم آثار الصحابة

تَلَقَّى الْأُمَّةُ لِلصَّحِيحِينَ بِالْقَبُولِ سِوَى مَا انْتَقَدَ وَتَمَّ انْتِقَادُهُ

لقد تلقت الأمة كتابي البخاريّ ومسلم بالقبول سوى أحاديث يسيرة انتقدها بعض الأئمة.

قال ابن الصلاح رحمته الله: «... ما انفرد به البخاريّ أو مسلم مندرج في قبيل ما يُقطع بصحته لتلقي الأمة كل واحد من كتابيهما بالقبول على الوجه الذي فصلناه من حالهما فيما سبق سوى أحرف (١) يسيرة تكلم عليها بعض أهل النقد من الحفاظ كالدارقطني وغيره، وهي معروفة عند أهل هذا الشأن» (٢).

وقال ابن خلدون رحمته الله: «فإنَّ الإجماعَ قد اتصل في الأمة على تلقيهما بالقبول والعمل بما فيهما وفي الإجماع أعظمُ حمايةً وأحسنُ دفعًا» (٣).

قلت: وقد أجاب أهل العلم عن هذا النقد، ومن هؤلاء الحفاظ النووي وابن حجر رحمتهما الله، ومن المعاصرين شيخنا مقبل الوادعي رحمته الله في عمله على «الإلزامات والتتبع» للدارقطني، وشيخنا ربيع المدخلي حفظه الله في كتابه الماتع «بين الإمامين مسلم والدارقطني».

قال الحافظ رحمته الله قبل إجابته على ذلك الانتقاد: «وقبل الخوض فيه ينبغي لكلِّ

والتابعين وربما عدَّ الحديث الواحد المروي بإسنادين حديثين» «علوم الحديث» (ص ٢٠-٢١).

(١) أي: أحاديث.

(٢) «علوم الحديث» (ص ٢٨ - ٢٩).

(٣) «تاريخ ابن خلدون» (١/٢٣٦) ط «دار ابن حزم».

منصف أن يَعْلَمَ أَنَّ هذه الأحاديث - وإن كان أكثرها لا يقدح في أصل موضوع الكتاب - فإن جميعها وارد من جهة أخرى...».

إلى أن قال: «وبقي الكلام فيما عُلِّلَ من الأحاديث المسندات» (١).

وقد قسم الحافظ رحمته الله الأحاديث المنتقدة إلى عدة أقسام، وأطال في ذلك التقسيم، وقام الشيخ طاهر الجزائري بتلخيصها، وسأورد ذلكم التلخيص لمناسبته لما نحن بصدده، ومن أراد التوسع فليرجع إلى «هدي الساري» قال رحمته الله:

والأحاديث التي انتقدت عليهما تنقسم ستة أقسام:

القسم الأول منها: ما تختلف الرواة فيه بالزيادة والنقص من رجال الإسناد.

القسم الثاني منها: ما تختلف الرواة فيه بتغيير رجال بعض الإسناد.

القسم الثالث منها: ما تفرد بعض الرواة بزيادة فيه عن من هو أكبر عددًا أو أضبط.

القسم الرابع منها: ما تفرد به بعض الرواة ممن ضَعُفَ.

القسم الخامس منها: ما حُكِمَ فيه بالوهم على بعض رجاله.

القسم السادس منها: ما اختلف فيه بتغيير بعض ألفاظ المتن، وهذا أكثره لا يترتب

عليه قدحٌ لإمكان الجمع في المختلف من ذلك، والترجيح.

على أن الدارقطني وغيره من أئمة النقد لم يتعرضوا لاستيفاء ذلك من الكتابين كما

تعرضوا لذلك في الإسناد.

فهذه جملة أقسام ما انتقدته الأئمة على الصحيح (٢).

(١) «هدي الساري» (ص ٥٠١).

(٢) ينظر: «قضاء الوطر بتلخيص كتاب توجيه النظر» (ص ٧٢-٧٦).

قال شيخنا الوادعي رحمته الله: «وليس كلُّ ما في «التتبع» يرى الحافظ الدارقطني أنه مُعَلَّلٌ بعلّةٍ قادحة، بل قد ينبّه رحمته الله على بعض الأحاديث أنه ليس في الدرجة العليا من الصحة ثم يعترف بصحتها، وهذا دليل على بُعْدِهِ رحمته الله عن الهوى...» (١).

وفي الجملة من نقد سبعة آلاف درهم فلم يرج عليه فيها إلا دراهم يسيرة ومع هذا فهي مغيرة ليست مغشوشة محضة فهذا إمامٌ في صنعة (٢).

أما شيخنا ربيع المدخلي حفظه الله فإنه بعدما أنهى عمله: ذكر في آخر الكتاب أن انتقادات الدارقطني على مسلم تعود إلى أقسام؛ فمن أراد معرفة ذلك فلينظر في كتاب شيخنا «بين الإمامين مسلم والدارقطني» (٣)؛ لأن المراد هنا هو الكلام على «صحيح البخاري» وذكُر «صحيح مسلم» إنما ذكر عَرَضًا، ومن أراد مزيدَ فائدةٍ فليرجع إلى كتابي «فتح الرب العلي بختم «صحيح مسلم» على العلامة المحدث ربيع المدخلي».



(١) «مقدمة تحقيق الإلزامات والتتبع» (ص ١٤).

(٢) «منهاج السنة النبوية» (٢١٦/٧) لابن تيمية.

(٣) (ص ٥٤٤).

المُفَاضَلَةُ بَيْنَ الصَّحِيحَيْنِ

ومع ما تقدم من تلقي الأمة للصحيحين بالقبول فالأمة كذلك متفقة على أنهما أصح كتابين بعد كتاب الله، وأن «البخاري» أصح.

قال أبو زكريا النووي رحمته الله: «اتفق العلماء على أن أصح الكتب بعد القرآن العزيز «الصحيحان»: البخاري ومسلم، وكتاب البخاري أصحهما وأكثر فوائد ظاهرة وغامضة...، وهذا الذي ذكرناه من ترجيح كتاب البخاري هو المذهب المختار الذي قاله الجماهير وأهل الحذق والإتقان والغوص على أسرار الحديث» (١).

قلت: لكن لا بد أن يُعلم أن مَنْ رَجَّحَ «صحيح البخاري» على «صحيح مسلم» فإن ترجيحه لذلك من حيث الجملة على الجملة لا كل حديث على الآخر.

وقد أشار إلى هذا الزركشي رحمته الله فقال: «ومن رَجَّحَ كتاب البخاري على مسلم إنما أراد ترجيح الجملة على الجملة، لا كل واحد من أحاديثه على كل واحد من أحاديث الآخر...» (٢).

لأنه قد يعرض للمُتَمَوِّق ما يجعله فائتًا، كأن يتفقا على إخراج حديث غريب ويخرج مسلم أو غيره حديثًا مشهورًا، أو مما وُصِفَتْ ترجمته بكونها أصح الأسانيد، ولا يقدر ذلك

(١) «مقدمة شرح صحيح مسلم» (١ / ١٤).

(٢) «النكت على مقدمة ابن الصلاح» (١ / ٢٥٦) للزركشي.

فيما تقدم؛ لأن ذلك باعتبار الإجمال (١).

عِلْمًا أَنَّ مِنْ الْعُلَمَاءِ مَنْ ذَهَبَ إِلَى تَفْضِيلِ «صَحِيحِ مُسْلِمٍ» عَلَى «صَحِيحِ الْبُخَارِيِّ»، مِنْهُمْ: أَبُو عَلِيٍّ النَّيْسَابُورِيُّ شَيْخَ الْحَاكِمِ، قَالَ: «مَا تَحْتَ أَدِيمِ السَّمَاءِ أَصَحُّ مِنْ كِتَابِ مُسْلِمِ بْنِ الْحِجَّاجِ فِي عِلْمِ الْحَدِيثِ» (٢).

وَالْإِلَى هَذَا يَمِيلُ كَلَامُ الْقُرْطُبِيِّ فِي خُطْبَةٍ تَلْخِيصُهُ لِمُسْلِمٍ وَنَقَلَهُ عَنْ جَمَاعَةٍ، وَعَزَاهُ فِي اخْتِصَارِهِ «لِلْبُخَارِيِّ» إِلَى أَكْثَرِ الْمَغَارِبَةِ، وَعَزَا تَرْجِيحَ «الْبُخَارِيِّ» إِلَى أَكْثَرِ الْمَشَارِقَةِ (٣).

وَذَهَبَ بَعْضُ الْعُلَمَاءِ إِلَى أَنَّ مَا حُكِيَ عَنْ مُفَضَّلِي «صَحِيحِ مُسْلِمٍ» عَلَى «صَحِيحِ الْبُخَارِيِّ» إِنَّمَا يَرْجِعُ إِلَى جُودَةِ السِّيَاقِ وَحَسَنِ التَّنْسِيقِ لَا إِلَى الصَّحَّةِ (٤).

وَعَلَى كُلِّ؛ فَإِنَّ الَّذِي حَمَلَ مُقَدِّمِي «صَحِيحِ مُسْلِمٍ» عَلَى «صَحِيحِ الْبُخَارِيِّ» هُوَ مَا اخْتَصَّ بِهِ مِنْ أُمُورٍ كَمَا اخْتَصَّ «الْبُخَارِيُّ» بِأُخْرَى.

لِذَا قَالَ الْحَافِظُ رَحِمَهُ اللهُ: «قَدْ حَصَلَ لِمُسْلِمٍ فِي كِتَابِهِ حَظٌّ عَظِيمٌ مُفْرَطٌ لَمْ يَحْصُلْ لِأَحَدٍ مِثْلِهِ؛ بَحِثْ إِنْ بَعْضُ النَّاسِ كَانَ يُفَضِّلُهُ عَلَى «صَحِيحِ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْمَاعِيلِ الْبُخَارِيِّ»؛ لِمَا اخْتَصَّ بِهِ مِنْ جَمْعِ الطَّرِيقِ وَجُودَةِ السِّيَاقِ وَالْمَحَافِظَةِ عَلَى أَدَاءِ الْأَلْفَاظِ كَمَا هِيَ مِنْ غَيْرِ تَقْطِيعٍ وَلَا رَوَايَةٍ بِمَعْنَى، وَقَدْ نَسَجَ عَلَى مَنَوَالِهِ خَلْقٌ مِنَ النَّيْسَابُورِيِّينَ، فَلَمْ يَبْلُغُوا شَأْوَهُ، فَسَبْحَانَ الْمُعْطِيِّ الْوَهَّابِ» (٥).

(١) «تدريب الراوي» (١ / ١٧١).

(٢) «الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع» (٢ / ١٨٥) برقم (١٥٦٣).

(٣) «النكت على مقدمة ابن الصلاح» (١ / ١٦٩) للزركشي.

(٤) «بين الإمامين مسلم والدارقطني» (ص ١٨) لشيخنا المدخلي وفقه المولى.

(٥) «تهذيب التهذيب» (١٠ / ١٢٧).

ورحم الله عبد الرحمن ^(١) بن الدَّيِّع الحافظ حيث قال:

تنازع قومٌ في «البخاري» و«مسلم»
 فقلت: لقد فاق «البخاريُّ» صحَّةً
 لديَّ وقالوا: أي ذَيْنِ تُقَدِّمُ
 كما فاق في حسنِ الصناعةِ «مسلمٌ» ^(٢)



(١) هو عبد الرحمن بن علي بن محمد بن عمر الزبيدي الشافعي يعرف بابن الدَّيِّع -بمهملة مفتوحة بعدها تحتانية ثم موحدة مفتوحة وآخره مهملة- وهو لقبٌ لجده الأعلى ومعناه بلغة النوبة: الأبيض. «الضوء اللامع» (٤ / ٩٤)، و«البدر الطالع» ترجمة برقم (٢٣١).

(٢) «الغاية في شرح الهداية» (١ / ١٠٩) للسخاوي.

بَيَانُ غَرَضِ الْإِمَامِ الْبُخَارِيِّ مِنْ إِعَادَةِ الْحَدِيثِ وَتَكَرَّرِهِ وَتَقْطِيعِهِ وَاجْتِصَارِهِ فِي الْأَبْوَابِ (١)

لقد جَرَتْ عادة الإمام البخاري رحمته الله أن يذكر حديثاً واحداً عدة مرات في بعض الأحيان [في مواضع من الكتاب]، إلا أنه يأتي في كل مرة بأسانيد غير التي مرت من قبل، ويستنبط مسائل عديدة من حديث واحد، وبتغيير الأحاديث يزداد الحديث قوة إلى قوة، ولكنه قلما يورد حديثاً في أكثر من موضع بإسناد واحد، وبلفظ واحد، وهذا التكرار يتضمن فوائد عديدة (٢)، ذكر الحافظ ابن حجر جملة (٣) منها في «هدي الساري» سأورد هنا وهي كالتالي:

١ - فمنها: أنه يُخرج الحديث عن صحابي ثم يورده عن صحابي آخر [في موضع آخر] (٤)، والمقصود منه: أن يخرج الحديث عن حد الغرابة، وكذلك يفعل في أهل الطبقة الثانية والثالثة، وهلم جراً إلى مشايخه فيعتقد من يرى ذلك من غير أهل الصنعة أنه تكرر وليس كذلك لاشتماله على فائدة زائدة.

٢ - ومنها: أنه صحح أحاديث على هذه القاعدة يشتمل كل حديث منها على معانٍ

(١) ينظر: «هدي الساري» (ص ١٦).

(٢) «سيرة الإمام البخاري» (١ / ٣٥٦) للمباركفوري.

(٣) نقله من كتاب «جواب المتعنت» لمحمد بن طاهر المقدسي رحمته الله.

(٤) ما بين المعقوفين من كتاب «سيرة الإمام البخاري» (١ / ٣٥٦).

متغايرة فيورده في كل باب، من طريق غير الطريق الأولى [ويستنبط في كل باب مسائل جديدة] (١).

٣- ومنها: أحاديث يرويها بعض الرواة تامةً ويرويها بعضهم مختصرةً فيوردها كما جاءت ليزيل الشبهة عن ناقلها [بأن الحديث نفسه يرويها أحدهم مختصرًا وآخر مفصلاً، وأن الراوي ليس له صلة بهذا الاختصار أو الزيادة، ولكن الصحابي أو التابعي نفسه يرويها مختصرًا لبعض الرواة ويكمله مرةً أخرى] (٢).

٤- ومنها: أن الرواة ربما اختلفت عباراتهم فحدث راوٍ بحديث فيه كلمة تحتل معنى، وحدث به آخر فعبر عن تلك الكلمة بعينها بعبارة أخرى تحتل معنى آخر فيورده بطريقة إذا صحت على شرطه ويفرد لكل لفظة بابًا مفردًا.

٥- ومنها: أحاديث تعارض فيها الوصل والإرسال ورُجِح عنده الوصل فاعتمده وأورد الإرسال منبهاً على أنه لا تأثير له عنده في الوصل.

٦- ومنها: أحاديث تعارض فيها الوقف والرفع والحكم فيها كذلك [قاصداً بذكر الطريقتين أن طريق الوقف لا يضر في صحة الرفع بشيء ما] (٣).

٧- ومنها: أحاديث زاد فيها بعض الرواة رجلاً في الإسناد ونقصه بعضهم؛ فيوردها على الوجهين؛ حيث يصح عنده أن الراوي سمعه من شيخ حدثه به عن آخر ثم لقي الآخر فحدثه به فكان يرويها على الوجهين.

(١) ما بين المعقوفين من كتاب «سيرة الإمام البخاري» (١/ ٣٥٦).

(٢) ما بين المعقوفين من كتاب «سيرة الإمام البخاري» (١/ ٣٥٦).

(٣) ما بين المعقوفين من كتاب «سيرة الإمام البخاري» (١/ ٣٥٧).

٨- ومنها: أنه ربما أورد حديثاً عَنْعَهُ راويه؛ فيورده من طريق أُخْرَى مَصْرَحًا فيها بالسماع على ما عُرِفَ من طريقته في اشتراط ثبوت اللقاء في الْمُعْنَعِنِ.

قال الحافظ رحمته الله: «فهذا جميعه فيما يتعلق بإعادة المتن الواحد في موضع آخر أو أكثر، وقد حكى بعض شراح البخاري أنه وقع في أثناء الحج في بعض النسخ بعد باب قصر الخُطْبَةِ بِعَرَفَةَ باب تعجيل الوقوف، قال أبو عبد الله: «يزاد في هذا الباب حديث مالك عن ابن شهاب، ولكني لا أريد أن أدخل فيه مُعَادًا».

وهو يقتضي أنه لا يتعمد أن يخرج في كتابه حديثاً مُعَادًا بجميع إسناده ومنتنه، وإن كان قد وقع له من ذلك شيءٌ فعن غير قصدٍ وهو قليل جدًا.

وَأَمَّا تَقْطِيعُهُ لِلْحَدِيثِ تَارَةً وَاقْتِصَارُهُ مِنْهُ عَلَى بَعْضِهِ أُخْرَى:

● فذلك لأنه إذا كان المتن قصيرًا أو مرتبطًا ببعضه ببعض [بِحَيْثُ لَوْ فُصِّلَ بعضه عن بعض لاختل المعنى] ^(١) وقد اشتمل على حُكْمَيْنِ فصاعدًا؛ فإنه يعيده بحسب ذلك [مكررًا بلا اختصار ولا تقطيع] ^(٢) مراعيًا مع ذلك عدم إخلائه من فائدة حديثه، وهي إيرادها له عن شيخ سوى الشيخ الذي أخرجه عنه قبل ذلك، كما تقدم تفصيله؛ فتستفيد بذلك تكثير الطرق لذلك الحديث.

● وربما ضاق عليه مَخْرُجُ الحديث حَيْثُ لا يكون له إلا طريق واحد؛ فيتصرف حينئذٍ فيه فيورده في موضع موصولاً وفي موضع معلقاً [فيقول فيه: عن فلان، ويكتفي بمجرد الإشارة إلى الحديث المذكور سابقاً] ^(٣) ويورده تارة تاماً وتارة مقتصرًا على طرفه

(١) ما بين المعقوفين من كتاب «سيرة الإمام البخاري» (١/ ٣٥٨).

(٢) ما بين المعقوفين من كتاب «سيرة الإمام البخاري» (١/ ٣٥٨).

(٣) ما بين المعقوفين من كتاب «سيرة الإمام البخاري» (١/ ٣٥٨).

الذي يحتاج إليه في ذلك الباب.

① فإن كان المتن مشتقاً على جُمَلٍ مُتَعَدِّدَةٍ لا تَعْلُقُ لإحداها بالأخرى [حتى يلزم الاختلال في المعنى عند التقطيع] (١)؛ فإنه يخرج كل جملة منها في باب مُسْتَقِلٍ [بأسانيد جديدة ويستنبط منها مسائل] (٢) فَرَارًا من التطويل وربما نشط فساقه بتمامه فهذا كله في التقطيع.

وَأَمَّا افْتِصَارُهُ عَلَى بَعْضِ الْمُتَنِّ لَا يَذْكَرُ الْبَاقِي فِي مَوْضِعٍ آخَرَ:

② فإنه لا يقع له ذلك في الغالب إلا حيث يكون المحذوف موقوفاً على الصحابي وفيه شيء قد يُحْكَمُ برفعه فيقتصر على الجملة التي يحكم لها بالرفع ويحذف الباقي لأنه لا تَعْلُقُ له بموضوع كتابه، كما وقع له في حديث هُزَيْلِ بْنِ شَرْحَبِيلٍ عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه قال: «إن أهل الإسلام لا يُسَيَّبُونَ وإن أهل الجاهلية كانوا يُسَيَّبُونَ»، هكذا أورده (٣) وهو مختصر من حديث موقوف أوله: «جاء رجل إلى عبد الله بن مسعود فقال: إني أعتقت عبداً لي سائبةً فمات وترك مالا ولم يدع وارثاً، فقال عبد الله: إن أهل الإسلام لا يُسَيَّبُونَ وإن أهل الجاهلية كانوا يُسَيَّبُونَ؛ فأنت ولي نعمته فلك ميراثه؛ فإن تأثمت وتخرجت في شيء فنحن نقبله منك ونجعل في بيت المال»، فاقتصر البخاري على ما يُعْطَى حكم الرفع من هذا الحديث الموقوف؛ لأنه يستدعي بعمومه النقل عن صاحب الشرع لذلك الحكم، واختصر الباقي؛ لأنه ليس من موضوع كتابه (٤)، وهذا من أخفى المواضع التي وقعت له من هذا الجنس (٥).

(١) ما بين المعقوفين من كتاب «سيرة الإمام البخاري» (١ / ٣٥٨).

(٢) ما بين المعقوفين من كتاب «سيرة الإمام البخاري» (١ / ٣٥٩).

(٣) برقم (٦٧٥٣).

(٤) «هدى الساري» (ص ١٦-١٧) بتصرف في بعضه واختصار.

(٥) «هدى الساري» (ص ١٣).

بَيَانُ سَبَبِ تَعْلِيْقِ الْإِمَامِ الْبُخَارِيِّ الْأَخَادِيثِ مَرْفُوعَةً كَانَتْ أُمَّ مَوْقُوفَةً

المعلق: هو ما حُذِفَ من مُبْتَدَأِ إِسْنَادِهِ وَاحِدٌ فَأَكْثَرُ مِنْ تَصَرُّفِ مُصَنِّفٍ.

والإمام البخاري رحمته الله في إيرادهِ للمعلقات فإنه تارةً يجزم بها كـ(قال)، وتارةً لا يجزم بها كـ(يُذَكَّرُ)، والمعلقات التي عنده في كتابه منها ما هو مرفوع ومنها ما هو موقوف.

فأما المعلقات المرفوعة فهي على قسمين:

الأول منها: ما يوجد عنده في كتابه موصولاً في موضع آخر، وقد تقدم قبل الكلام على هذا وأنه يُورَدُه معلقاً حين يضيّق عليه مخرج الحديث؛ حيث لا يكون له سوى طريق واحد فيورده في موضع موصولاً وفي موضع آخر معلقاً فيقول فيه: عن فلان فيكتفي بمجرد الإشارة إلى الحديث المذكور سابقاً^(١)، فمن قاعدته: أنه لا يكرر إلا لفائدةٍ فمتى ضاق المخرج واشتمل المتن على أحكامٍ فاحتاج إلى ذلك فإنه يَفْعَلُه خشية الإطالة.

الثاني منها: ما لا يوجد عنده إلا معلقاً، وهذا له صورتان:

الصورة الأولى: ما أورده بصيغة الجزم؛ فهذه الصيغة يستفاد منها الصحة إلى من عُلّق عنه، لكن يبقى النظر فيمن أبرز من رجال ذلك، وهذا النوع المجزوم به منه ما يلتحق بشرطه ومنه ما لا يلتحق.

(١) ينظر: «سيرة الإمام البخاري» (١ / ٣٥٨)، و«هدي الساري» (ص ١٨).

◉ فَأَمَّا مَا التَّحَقُّ بِشَرْطِهِ فَالسَّبَبُ فِي كَوْنِهِ لَمْ يُوَصَّلْ إِسْنَادَهُ:

- إِمَّا لِكَوْنِهِ أَخْرَجَ مَا يَقُومُ مَقَامَهُ فَاسْتغْنَى عَنْ إِيرَادِ هَذَا مَسْتَوْفَى السِّيَاقِ وَلَمْ يَهْمَلْهُ بَلْ أَوْرَدَهُ بِصِيغَةِ التَّعْلِيْقِ طَلَبًا لِلِاخْتِصَارِ.

- وَإِمَّا لِكَوْنِهِ لَمْ يَحْصُلْ عِنْدَهُ مَسْمُوعًا، أَوْ سَمِعَهُ وَشَكَ فِي سَمَاعِهِ لَهُ مِنْ شَيْخِهِ، أَوْ سَمِعَهُ مِنْ شَيْخِهِ مَذَاكِرَةً فَمَا رَأَى أَنْ يَسُوقَهُ مَسَاقَ الْأَصْلِ، وَغَالِبَ هَذَا فِيمَا أَوْرَدَهُ عَنْ مَشَايخِهِ، وَقَدْ اسْتَعْمَلَ الْبُخَارِيُّ هَذِهِ الصِّيغَةَ فِيمَا لَوْ لَمْ يَسْمَعْ مِنْ مَشَايخِهِ فِي عِدَّةِ أَحَادِيثَ فَيُورِدُهَا عَنْهُمْ بِصِيغَةِ (قَالَ فُلَانٌ)، ثُمَّ يُوْرِدُهَا فِي مَوْضِعٍ آخَرَ بِوِاسِطَةِ بَيْنِهِ وَبَيْنَهُمْ، وَلَكِنْ لَيْسَ ذَلِكَ مُطَرِّدًا فِي كُلِّ مَا أَوْرَدَهُ بِهَذِهِ الصِّيغَةِ، لَكِنْ مَعَ هَذَا الْإِحْتِمَالِ لَا يُحْمَلُ جَمِيعُ مَا أَوْرَدَهُ بِهَذِهِ الصِّيغَةِ أَنَّهُ سَمِعَ ذَلِكَ مِنْ شَيْخِهِ.

وَلَا يَلْزَمُ مِنْ ذَلِكَ أَنْ يَكُونَ مَدْلَسًا عَنْهُمْ؛ فَقَدْ صَرَحَ الْخَطِيبُ وَغَيْرُهُ بِأَنْ لَفْظَ (قَالَ) لَا يَحْمَلُ عَلَى السَّمَاعِ إِلَّا مِمَّنْ عُرِفَ مِنْ عَادَتِهِ أَنَّهُ لَا يُطْلَقُ ذَلِكَ إِلَّا فِيمَا سَمِعَ؛ فَاقْتَضَى ذَلِكَ أَنْ مَنْ لَمْ يُعْرَفْ ذَلِكَ مِنْ عَادَتِهِ كَانَ الْأَمْرُ فِيهِ عَلَى الْإِحْتِمَالِ (١).

فَإِنْ عُرِفَ بِالنَّصِّ أَوْ الْاسْتِقْرَاءِ أَنْ فَاعِلَ ذَلِكَ مَدْلَسٌ قُضِيَ بِهِ وَإِلَّا فَتَعْلِيْقٌ (٢).

* وَأَمَّا مَا لَا يَلْتَحِقُ بِشَرْطِهِ فَقَدْ يَكُونُ صَحِيحًا عَلَى شَرْطٍ غَيْرِهِ، وَقَدْ يَكُونُ حَسَنًا صَالِحًا لِلْحُجِيَّةِ، وَقَدْ يَكُونُ ضَعِيفًا لَا مِنْ جِهَةِ قَدْحٍ فِي رِجَالِهِ بَلْ مِنْ جِهَةِ انْقِطَاعِ يَسِيرٍ فِي إِسْنَادِهِ.

قَالَ الْإِسْمَاعِيلِيُّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «قَدْ يَصْنَعُ الْبُخَارِيُّ ذَلِكَ».

(١) يَنْظُرُ فِي: «الْكَفَايَةُ» (ص ٢٨٩).

(٢) «نَزْهَةُ النَّظَرِ» (ص ١٠٩).

* إِمَّا لِأَنَّهُ سَمِعَهُ مِنْ ذَلِكَ الشَّيْخِ بِوَاسِطَةِ مَنْ يَثِقُ بِهِ عَنْهُ وَهُوَ مَعْرُوفٌ مَشْهُورٌ عَنِ ذَلِكَ الشَّيْخِ.

* أَوْ لِأَنَّهُ سَمِعَهُ مِمَّنْ لَيْسَ مِنْ شَرْطِ الْكِتَابِ فَنَبِهَ عَلَيَّ ذَلِكَ الْحَدِيثَ بِتَسْمِيَةِ مَنْ حَدَّثَ بِهِ لِأَعْلَى جِهَةِ التَّحْدِيثِ بِهِ عَنْهُ.

قال الحافظ رحمته الله: «والسبب فيه: أنه أراد ألا يسوقه مساق الأصل.

فمثال ما هو صحيح على شرط غيره: قوله في الطهارة (١) وقالت عائشة: كان النبي صلى الله عليه وسلم يذكر الله على كل أحيانه». وهو حديث صحيح على شرط مسلم وقد أخرجه في «صحيحه» (٢).

ومثال ما هو حسن صالح للحجية قوله فيه (٣): وقال بهز بن حكيم عن أبيه عن جده: «الله أحق أن يستحيا منه من الناس». وهو حديث حسن مشهور عن بهز أخرجه أصحاب السنن.

ومثال ما هو ضعيف بسبب الانقطاع لكنه منجبر بأمر آخر: قوله في كتاب «الزكاة»: «وقال طاوس: قال معاذ بن جبل لأهل اليمن: اتنوني بعرض ثياب خميص (٤) أو ليس (٥) في الصدقة مكان الشعير والذرة أهون عليكم وخير لأصحاب محمد صلى الله عليه وسلم (٦). فإسناده إلى طاوس صحيح إلا أن طاوساً لم يسمع من معاذ.

(١) في «باب تقضي الحائض المناسك كلها إلا الطواف بالبيت» (١ / ١٣٢)، وفي «باب هل يتبع المؤذن فاه هاهنا وهاهنا وهل يلتفت في الأذان» (١ / ٢٦١).

(٢) برقم (٣٧٣).

(٣) في «باب من اغتسل عرياناً وحده...» (١ / ١٢٣) قبل الحديث رقم (٢٧٨).

(٤) أي: خميص، وذكره على إرادة الثوب. «إرشاد الساري» (٣ / ٤٠).

(٥) بفتح اللام وكسر الموحدة المخففة فعيل بمعنى ملبوس. «إرشاد الساري» (٣ / ٤٠).

(٦) في «باب العرض في الزكاة» (١ / ٥٦٨) قبل الحديث رقم (١٤٤٨).

الصورة الثانية: ما أورده بصيغة التمريض، ولا يستفاد منها الصحة ولا تُتأنيها إلى من علقه عنه، لكن فيه الصحيح وفيه ما ليس بصحيح.

قال الحافظ رحمته الله: «فأمّا ما هو صحيح فلم نجد فيه ما هو على شرطه إلا مواضع سيرة جدًّا، ووجدناه لا يستعمل ذلك إلا حيث يورد ذلك الحديث المعلق بالمعنى كقوله في «الطب» (١): «ويذكر عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وآله في الرُقَى بفاتحة الكتاب؛ فإنه أسنده في موضع آخر من طريق عبيد الله بن الأحنس عن ابن أبي مُليكة عن ابن عباس رضي الله عنه: «أن نقرأ من أصحاب النبي صلى الله عليه وآله مرّوا بحي فيهم لَدَيْغٍ...». فذكر الحديث في رقيتهم للرجل بفاتحة الكتاب، وفيه قول النبي صلى الله عليه وآله لَمَّا أخبروه بذلك: «إِنَّ أَحَقَّ مَا أَخَذْتُمْ عَلَيْهِ أَجْرًا كِتَابِ اللَّهِ» (٢)؛ فهذا كما ترى لَمَّا أورده بالمعنى لم يجزم به؛ إذ ليس في الموصول أنه صلى الله عليه وآله ذكر الرقية بفاتحة الكتاب، إنّما فيه أنه لم ينههم عن فعلهم فَاسْتُفِيدَ ذلك من تقريره.

هذا بالنسبة لما علقه بصيغة التمريض في موضع وأسنده في موضع آخر على التفصيل السابق.

ومنه ما أورده في موضع واحد فَحَسِبَ بهذه الصيغة، وهذا فيه ما هو صحيح إلا أنه ليس على شرطه.

ومنه ما هو حسن.

ومنه ما هو ضعيف فَرَدُّ إِلَّا أَنْ الْعَمَلُ عَلَى مَوَافَقَتِهِ.

ومنه ما هو ضعيف فَرَدُّ لَا جَابِرَ لَهُ... وهو في الكتاب قليل جدًّا، وحيث يقع ذلك فيه

(١) في «باب الرُقَى بفاتحة الكتاب» (٤ / ٢٨٤) قبل الحديث رقم (٥٧٣٦).

(٢) برقم (٥٧٣٧).

يتعقبه البخاري نفسه بالتضعيف بخلاف ما قبله.

فمن ذلك: قوله في كتاب الصلاة^(١): «وَيُذَكَّرُ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَفَعَهُ: «لَا يَتَطَوَّعُ الْإِمَامُ فِي مَكَانِهِ» وَلَمْ يَصَحَّ». وهو عند أبي داود^(٢) في سنده ليثُ بنُ أَبِي سُلَيْمٍ ضَعِيفٌ وَشَيْخٌ شَيْخُهُ لَا يُعْرَفُ.

فهذا حُكْمٌ جَمِيعٌ مَا فِي الْكِتَابِ مِنَ التَّعَالِيقِ الْمَرْفُوعَةِ بِصِيغَتِي الْجَزْمِ وَالتَّمْرِيطِ.

وَأَمَّا الْمَوْقُوفَاتُ: فَإِنَّهُ يَجْزَمُ مِنْهَا بِمَا صَحَّ عِنْدَهُ وَلَوْ لَمْ يَكُنْ عَلَى شَرْطِهِ، وَلَا يَجْزَمُ بِمَا كَانَ فِي إِسْنَادِهِ ضَعْفٌ أَوْ انْقِطَاعٌ إِلَّا حَيْثُ يَكُونُ مَنْجَبَرًا إِمَّا بِمَجِيئِهِ مِنْ وَجْهِ آخَرَ، وَإِمَّا بِشَهْرَتِهِ عَمَّنْ قَالَهُ، وَإِنَّمَا يُورَدُ مَا يُورَدُ مِنَ الْمَوْقُوفَاتِ مِنْ فَتَاوَى الصَّحَابَةِ وَالتَّابِعِينَ وَمِنْ تَفْسِيرِهِمْ لَكَثِيرٍ مِنَ الْآيَاتِ عَلَى طَرِيقِ الْإِسْتِنْسَانِ وَالتَّقْوِيَةِ لِمَا يَخْتَارُهُ مِنَ الْمَذَاهِبِ وَالمَسَائِلِ الَّتِي فِيهَا الْخِلَافُ بَيْنَ الْأُثْمَةِ؛ فَحَيْثُ يَنْبَغِي أَنْ يُقَالَ: جَمِيعٌ مَا يُورَدُ فِيهِ إِمَّا أَنْ يَكُونَ مِمَّا تَرْجَمُ بِهِ أَوْ مِمَّا تَرْجَمُ لَهُ...

فالمقصود من هذا التصنيف بالذات: هو الأحاديث المسندة وهي التي ترجم لها، والمذكور بالعرض والتبعية الآثار الموقوفة والأحاديث المعلقة نعم والآيات المكرمة فجميع ذلك مترجم به إلا أنها إذا اعتبرت بعضها مع بعض واعتبرت أيضًا بالنسبة إلى الحديث يكون بعضها مع بعض منها مفسر ومنها مفسر؛ فيكون بعضها كالمترجم له باعتبار، ولكن المقصود بالذات هو الأصل فافهم هذا؛ فإنه مخلص حسن يندفع به كثير عمَّا أورده البخاري في «صحيحه» من هذا القبيل، والله أعلم^(٣).

(١) برقم (٨٤٨).

(٢) برقم (٦١٦).

(٣) ما تقدم في الكلام على المعلق من «هدي الساري» (ص ١٨-٢١) بتصرف واختصار وإضافة سيرة.

تراجيم أبواب صحيح البخاري وذكر شيء من أغراضها

لقد راعى الإمام البخاري في تراجم أبواب «صحيحه» مقاصد عالية رفيعة، وأهدافاً سامية نبيلة؛ ففي بعض الأحيان يشير إلى النكات الفقهية الدقيقة، وأحياناً أخرى يبين الأصول الحديثية، وعللها الغامضة التي تحتاج إلى نظر ثاقب، وفهم صائب، وفطنة خارقة وذكاء موهوب مع سعة الأفق وكثرة الاطلاع.

بيد أنها توجد بعض التراجم ليس فيها أي حديث ولا آية ولا أثر صحابي، ولا قول تابعي، بل مجرد فراغ، وكأنه عرضت له مسألة ولم يستحضر دليلها في الوقت فكتب المسألة بعنوان ترجمة الأبواب على أمل أن ينظر فيها، ويذكر فيها الأحاديث أو الآيات فيما بعد في الرد أو التأييد، إلا أن المنية عاجلته، فلم يستطع أن يكمل هذا الفراغ.

وتراجم الأبواب في «صحيح البخاري» تختلف صورها، وتنوع أغراضها، فنذكر شيئاً من ذلك وهي كالتالي:

١- أحياناً يذكر الإمام البخاري في التراجم أحاديث ليست على شرطه، ثم يورد في الباب أحاديث تصح على شرطه، وتشهد لصحة الحديث المذكور في الترجمة، ويقصد من هذا تصحيح وتأييد الحديث المشار إليه في ترجمة الباب (١).

٢- ويذكر أحياناً في ترجمة الباب مسألة استنبطها عن أحاديث صحيحة على شرطه، سواء كانت من صريح النص، أو إشارة النص أو الاقتضاء، ثم يورد في الباب أحاديث أو

(١) ينظر: «هدي الساري» (ص ١٥).

آيات تكون دليلاً للمسألة المذكورة في ترجمة الباب، ولكن ليس بوسع كل واحد أن يدرك وجه الاستدلال إدراكاً كاملاً.

٣- وأحياناً يذكر في ترجمة الباب مسألة قال بها جماعة من المسلمين من قبل، ثم ثبت لديه حسب تحقيقه واجتهاده ما يدلُّ عليه، أو يشهد له، أو يرجحه. وفي مثل هذه المواضع يقول الإمام البخاري في ترجمة الباب: «باب من قال كذا» أو «ذهب إلى كذا».

٤- وأحياناً يذكر في ترجمة الباب مسألة وردت فيها أحاديث مختلفة، فيجمع في الباب تلك الأحاديث المختلفة، ويقصد من هذا التسهيل في الجمع بينها، أو الترجيح، والاستنباط.

٥- وأحياناً تكون الأدلة متعارضة في مسألة ما، كما سبق، وتترجح عند الإمام البخاري أو تتحقق صورة التوفيق، فيذكر الجمع بينها في ترجمة الباب، ثم يورد تلك الأدلة المتعارضة، لكي تنشأ في المتعلم قوة الجمع والتوفيق بين تلك الأدلة التي ظاهرها التعارض.

٦- وأحياناً يذكر عدة أحاديث في إثبات ترجمة الباب ويرى في تلك الأحاديث من الفوائد المهمة والضرورية التي يجب التنويه بها، فمثل هذه المواضع يكتب فيها «باب» بدلاً من «فائدة» أو «التنبيه» ويظن القارئ أنه بدأ مسألة جديدة، مع أنه ليس في الحقيقة باب جديد، بل هو كما جرت عادة المؤلفين بأنهم يذكرون في مثل هذه المواضع «قف» أو «فائدة» أو «التنبيه» ولكن الإمام البخاري لا يحب غير كلمة باب، ولا مشاحة في الاصطلاح، وذلك كما ورد في كتاب بدء الخلق ترجمة: باب قول الله عَزَّوَجَلَّ: ﴿وَبَثَّ فِيهَا مِنْ كُلِّ دَابَّةٍ﴾^(١) فذكر فيها حديثاً يوافق هذه الترجمة، ثم قال: «بَابُ خَيْرِ مَالِ الْمُسْلِمِ غَنَمٌ يَتَّبَعُ بِهَا شَعْفَ الْجِبَالِ»^(٢).

(١) البقرة آية (١٦٤).

(٢) (٢/ ٧٢٤ - ٧٢٥) الحديث رقم (٣٣٠٠).

٧- وأحياناً يذكر كلمة «باب» بدلاً من حاء التحويل، أو قولهم «وبهذا الإسناد» كما فعل في كتاب بدء الخلق هذا «باب ذكر الملائكة»^(١) فأورد أولاً عدة أحاديث في إثبات ترجمة الباب، وذكر من طريق أبي اليمان حديث: «يَتَعَاقَبُونَ فِيكُمْ مَلَائِكَةٌ بِاللَّيْلِ وَمَلَائِكَةٌ بِالنَّهَارِ»^(٢) ثم قال: «بَابٌ» وذكر حديث: «إِذَا قَالَ أَحَدُكُمْ آمِينَ وَالْمَلَائِكَةُ فِي السَّمَاءِ آمِينَ...» الحديث^(٣)، والمراد منه: أن بهذا الإسناد الحديث الآتي أيضاً.

٨- وأحياناً يذكر تحت ترجمة الباب حديثاً لا يدل على الترجمة، وليست له علاقة بالترجمة حسب الظاهر من ألفاظ الحديث المذكور، ولكن للحديث طرق مختلفة، وألفاظ بعض الطرق تدل على الترجمة، ويقصد من ذكر هذا أن لهذه الترجمة أصلاً، وليست بدون أصل تماماً.

٩- وأحياناً يذكر في ترجمة الباب رأياً ذهب إليه بعض الناس، أو يمكن أن يقول به أحد في المستقبل، ولكنه لا يرى صحة ذلك.

١٠- وهكذا قد يورد في ترجمة الباب حديثاً ليس بصحيح عنده، ويورد في الباب أحاديث صحيحة، ويقصد منها الرد على ذلك المذهب، أو ذلك الحديث المذكور في الترجمة.

١١- وأحياناً يذكر بعد ترجمة الباب أثراً لصحابي أو تابعي بدلاً من الحديث المرفوع، أو يكتفي بذكر الآيات فقط، ويفعل مثل هذا في الغالب إذا كان لفظ الترجمة جزءاً من حديث ليس على شرط البخاري، ويشير بهذا إلى أن الحديث وإن كان ورد بهذا اللفظ

(١) (٢/ ٦٩٠) عقيب الحديث رقم (٣٢٠٦).

(٢) برقم (٣٢٢٣).

(٣) (٢/ ٦٩٨).

إلا أنه ليس صحيحًا على شرطه، ومع ذلك فهو صالح للعمل.

١٢- وأحيانًا يذكر في ترجمة الباب مسألة ليست لها أهمية كبيرة في بادئ الرأي ولكنها أصبحت ذات أهمية بسبب من الأسباب الخارجية، كما قال: «باب قول الرَّجُلِ مَا صَلَّيْنَا»^(١)، وهذا قولٌ ليست له نتيجة حسب الظاهر، ولكن إذا ضممنّا إليه أن طائفة تكره هذا القول فتبين لنا أهمية وفائدة هذه الترجمة.

وذكر الشاه ولي الله الدهلوي رحمته الله: أن أغلب التراجم التي من هذا القبيل يقصد منها الإمام البخاري التعقيب على بعض تراجم «مصنف ابن أبي شيبة» و«مصنف عبد الرزاق»، وإليك نصّه:

«قلتُ: وأكثر ذلك تَعَقُّبات وتَنكِيات على عبد الرزاق وابن أبي شيبة في تراجم مصنفيهما؛ إذ شواهد الآثار تُروى عن الصحابة والتابعين في مصنفيهما، ومثل هذا لا يَنْتَفِعُ به إِلَّا مَنْ مَارَسَ الكِتَابِينَ، واطلع على ما فيهما».

١٣- وأحيانًا يذكر في ترجمة الباب آية من القرآن ويشرحها بالحديث، أو يخصص عمومها، أو يقيد إطلاقها، أو يعين محتملاتها، أو يذكر حديثًا في ترجمة الباب ويقصد من الآية تخصيصها، أو تعيين أحد الاحتمالات أو شرحها.

قال الشاه ولي الله الدهلوي رحمته الله: «وكثيرًا ما يأتي بشواهد الحديث من الآيات، وبشواهد الآية من الأحاديث تظاهراً، أو لتعيين بعض المحتملات دون البعض فيكون كقول المحدث: «المراد بهذا العام الخصوص» أو «بهذا الخاص العموم» ونحو ذلك، ومثل هذا لا يُدرك إلا بفهم ثاقبٍ وقلبٍ حاضرٍ.

(١) (١/ ٢٦٣) قبل الحديث رقم (٦٤١).

١٤- وأحياناً يقصد فقط تمرين طلاب الحديث على الاستدلال بالحديث حسب المسألة المطروحة.

١٥- لقد سلك الإمام البخاري في كثير من تراجم أبوابه مسلك أهل السير والمؤرخين، وهو استنباط أمرٍ خاصٍ ليتعلق بحادثٍ ما من طرق الروايات، والفقهاء يتعجبون من هذا لعدم ممارستهم هذا الفن، ولكن أهل السير يعتنون به اعتناءً خاصاً^(١).

١٦- لا يعيد الترجمة في «صحيحه» إلا إذا كانت ذات شقين كقوله: «باب أداء الخُمس من الإيمان» أورد ذلك في الإيمان^(٢)، والخُمس^(٣). وكقوله: «باب شهادَةِ المُرْضِعَةِ»، أورده في الرضاع^(٤) والشهادات^(٥) وله عدة تراجم على هذه الطريقة.

١٧- قد يكرر الترجمة إذا كان في الكلمة اختلاف في التفسير كقوله: «باب لا هامة» فإنه كرره في الطبِّ في موضعين^(٦) للاختلاف في تفسير الهامة.

قال الحافظ ابن حجر رحمته الله: «وهذا من نوادر ما اتفق له أن يترجم للحديثين في موضعين بلفظ واحد...» ثم قال: «ثم ظهر لي أنه أشار بتكرار هذه الترجمة إلى

(١) ما تقدم استفاد من «سيرة الإمام البخاري» (١/ ٣٤٠ و ٣٤٥) للعلامة عبد السلام المباركفوري وقارنه بـ «شرح تراجم أبواب البخاري» (ص ٥ - ١٢) لابن جماعة، و«الأبواب والتراجم لصحيح البخاري» (١/ ١١٦ - ١١٩) لمحمد زكريا الكاندهلوي.

(٢) (١/ ٣١) قبل الحديث رقم (٥٣).

(٣) (٢/ ٦٤١) قبل الحديث رقم (٣٠٩٥).

(٤) (٤/ ٤٩) قبل الحديث رقم (٥١٠٤).

(٥) (٢/ ٤٥٣) قبل الحديث رقم (٢٦٦٠).

(٦) الموضوع الأول في (٤/ ٢٩٠) قبل الحديث رقم (٥٧٥٧)، والثاني في (٤/ ٢٩٦) قبل الحديث رقم (٥٧٧٠).

الخلاف في تفسير الهامة»^(١).

١٨- وقد يترجم بآية واحدة في موضعين فيظن من لم يتأمل في ذلك أن ذلك تكرار منه لسهو حصل له، وليس كذلك، وإنما ذلكم التكرار لشيءٍ أرادَه الإمام البخاري رحمته الله يظهر ذلك عند التأمل^(٢).

١٩- وكثيراً ما يترجم بلفظ الاستفهام كقوله: «باب هل يكون كذا أو من قال كذا» وذلك حيث لا يتجه له الجزم بأحد الاحتمالين، وغرضه من ذلك: بيان هل يثبت ذلك الحكم أو لا يثبت؛ فيترجم على الحكم، ومراده ما يتفسر بعد من إثباته أو نفيه أو أنه محتمل لهما، وربما كان أحد الاحتمالين أظهر وغرضه أن يبقى للنظر مجالاً، وينبه على أن هناك احتمالاً أو تعارضاً يوجب التوقف حيث يعتقد أن فيه احتمالاً.

٢٠- وربما اكتفى بلفظ الترجمة التي هي لفظ حديث لم يصحَّ على شرطه، وأورد معها أثراً أو آية؛ فكأنه يقول: لم يصحَّ في الباب شيءٌ على شرطي^(٣).

ولا يخفى على العلماء ذوي الألباب أن البخاري رحمته الله لم يفصح بنفسه بعاداته في «صحيحه»، ولا في خارجه، وإنَّما ذكر العلماء ما ذكروا من عاداته بعد السبر منهم لا غير؛ فكلُّ يقول حسب فهمه واشتغاله بكتابه فإن الرجل وفطنته، والرجل وذكاه^(٤).

(١) قال ذلك في شرحه الحديث رقم (٥٧٥٧).

وما تقدم برقم (١٦) و(١٧) مأخوذٌ من كتاب «عادات الإمام البخاري في صحيحه» (ص ٧٩ - ٨٠) لشيخ مشايخنا عبد الحق بن عبد الواحد الهاشمي رحمته الله.

(٢) ينظر مثلاً لذلك في: «كتاب الأيمان والنذور» من هذا الكتاب مع الكلام عليه.

(٣) «هدي الساري» (ص ١٥).

(٤) «فيض الباري» (١/ ٤٠).

ترتيب الإمام البخاري كتاب «صحيحه»

لقد رتب الإمام البخاري رحمه الله كتاب «صحيحه» ترتيباً بديعاً؛ فنراه قدم الوحي؛ لأنَّ بالوحي قام الدين وجاءت الشرائع وظهرت الرسالة، ومنه عرف الإيمان والعلوم، ثمَّ أتى بكتاب الإيمان فإنَّه الأصل، ولمَّا كان الإيمان أشرف العلوم ولا تعتبر العبادات إلَّا به عقبه بكتاب العلم.

ثمَّ ذكر الأعمال، وأفضل الأعمال البدنية الصلاة، ولا يتوصل إليها إلا بالطهارة، فعقبها، والصلاة عبادة بدنية فرد (أي: غير مركبة)، والزكاة عبادة مالية فرد، وأفراد الأمور مقدمة، والحج مركب من العبادات البدنية والمالية، والثلاث عبادات فعلية، والصوم عبادة تركية، فأورد الفعلية ثم التركية؛ لأن التَّرك يكون بعد الفعل، فاجتمع في هذا الترتيب العقل والنقل وهو حديث: «بُني الإسلام على خمسٍ» الذي رواه عبد الله بن عمر رضي الله عنهما، وذكر فضائل المدينة بعد الحج؛ لأنَّ غالب مَنْ يحج يزور المدينة النبوية، وهذه التراجم تتعلق بمعاملة العبد مع الخالق.

وبعد ذلك شرع فيما يتعلق بمعاملة العبد مع الخلق، أو يقال: لما فرغ من العبادات المقصود منها التحصيل الأخروي شرع في المعاملات المقصود منها التحصيل الدنيوي، وقدم البيوع؛ لأن البيوع حاجة الناس الأساسية، وذكر ما يتعلق بها من السَّلم والشفعة، ولما فرغ من تملك العين بالعوض ذكر تملك المنفعة بالعوض، وقد تقع الحاجة إلى الحوالة والكفالة والوكالة فذكرهن، وفي الوكالة التوكل على الأدنى فأردفها بما فيه التوكل على الأعلى؛ أي: على الله، وذكر الحرث والمزارعة، ومتعلقات الأرض من الموات والغرس

والشرب والمساقاة وغير ذلك.

ويحتاج الناس في كثير من ذلك إلى الاستقراض فذكر «كتاب الاستقراض»، وقد تؤدي المعاملات الدنيوية إلى المنازعات فذكر الخصومات والملازمات واللقطة والالتقاط وضع اليد بالأمانة الشرعية فأردفه بما فيه وضع اليد تعدياً، وذكر المظالم والقصاص.

وبعد الحقوق المشتركة العامة ذكر الاشتراك الخاص فعقد «كتاب الشركة»، ولما كانت هذه المعاملات في مصالح الخلق ذكر ما يتعلق بمصالح المعاملة وهي الرهن، والرهن يحتاج إلى فك الرقبة فأردفه بالعتق، ثم ذكر متعلقاته من التدبير والولاء، وأمُّ الولد، والكتابة، ولما كانت الكتابة تستدعي إيتاء لقوله: ﴿وَأَتَوْهُمْ مِّن مَّالِ اللَّهِ الَّذِي آتَاكُمْ﴾ [النور: ٣٣] أعقبه بالهبة، وكما في الإعتاق إيصال المنفعة للغير كذلك في الهبة.

ولما كانت الهبة نقل ملك العين بلا عوض أردفه بـ«كتاب العارية» لما فيها من نقل المنفعة بلا عوض، وذكر كتاب الشهادات للحاجة إليها حين تقع المنازعات في المعاملات.

وقد يقع الصلح بين الخصمين فأردفه بـ«كتاب الصلح»، وقد يقع الصلح بالشروط فأعقبه بكتاب الشروط، وقد يكون الشرط في الوقف فذكر في آخر الشروط باب الشروط في الوقف، والوقف يتعلق بما بعد الموت فذكر الوصايا، والوصية تتعلق بما بعد الموت، والموت له علاقة بالجهاد فأورد «كتاب الجهاد»؛ لأن الإنسان خلق للمجاهدة، والمجاهدة قد تكون بإلقاء المشقة عن النفس، وقد تكون بإلقاء الشدة على النفس، أو يقال لما انتهى من المعاملات مع الخالق والمخلوق أردفها بمعاملة جامعة بين الخالق والمخلوق وهي الجهاد.

ولما تمت المعاملات الثلاثة؛ أي: مع الخالق والمخلوق والمعاملة المشتركة وكلها من الوحي (المترجم ببَدْءِ الوحي) أورد بَدْءَ الخلق، أو بمناسبة الضد؛ فإن في الجهاد إزهاق

النفس وفي بدء الخلق إحياءه، وأراد أن يذكر أن هذه المخلوقات محدثات وأن مصيرها إلى الفناء، وأنه لا خلود لأحد فذكر الجنة والنار.

وترجم للأنبياء بمناسبة بدء الخلق؛ لأنهم أفضل الخلق وأشرفهم، ثم ترجم لسيد الأولين والآخرين فذكر المناقب، وترجم لأصحابه وعمل «كتاب المغازي»، ثم ختم سيرة النبي ﷺ بمرضه ووفاته، ولم يقبضه الله تعالى إلا وقد تمت شريعته كاملة بيضاء نقية، وأكمل نزول كتابه فأعقبه بـ«كتاب التفسير»، وبمناسبة ذلك ترجم «كتاب فضائل القرآن»، ثم ذكر كيف ينقل كل ذلك إلى الجيل التالي، فأعقبه بـ«كتاب النكاح»، وقد يحتاج إلى فسحه فترجم «كتاب الطلاق»، واللعان، ومن أحكام النكاح والعدة وجوب النفقة فذكر «كتاب النفقات»، والثقة تكون من المأكولات غالباً فأردفه بـ«كتاب الأطعمة»، ثم ما هو خاص منها فذكر «كتاب العقيقة»، والعقيقة يحتاج فيها إلى الذبح فأردفه بـ«كتاب الذبائح»، ومن المذبوح ما يصاد فذكر الصيد، ثم ما يذبح مرة في العام فذكر «كتاب الأضاحي».

والمأكولات تتبعها المشارب فأردفه بـ«كتاب الأشربة»، ويحدث المرض عموماً بالطعام والشراب فذكر «كتاب المرضى»، والمرض يحتاج إلى العلاج فذكر «كتاب الطب»، وبعد الفراغ من الأطعمة والأشربة أعقبه باللباس والزينة، وتتعلق كثير من هذه الأمور بأداب النفس فأردفها بالأداب والبر والصلة والاستئذان.

ولما كان السلام والاستئذان سبباً لفتح الأبواب السفلية أردفها بالدعوات التي هي فتح للأبواب العلوية، ولما كان الدعاء والذكر سبباً للاتعاظ ذكر المواعظ والزهد والرقاق، وكثير منها عن أحوال القيامة فذكر «كتاب الحوض»، والأمور كلها بتصريف الله تعالى فذكر «كتاب القدر»، وأن القدر قد يحال عليه الأشياء المنذورة فذكر الأيمان والنذور.

فلما فرغ من أحوال الناس في الحياة الدنيا ذكر أحوالهم بعد الموت فذكر الفرائض،

ولما فرغ من الأحوال التي ليست فيها دناءة عقب بما فيه دناءة من الحدود والجناية. والمرتد قد لا يكفر إذا كان مكرهاً، أو يقال لما فرغ من الأمور الاختيارية أردفه بالأمور الاضطرارية فذكر «كتاب الإكراه»، والمكره قد يضم في نفسه حيلة دافعة فذكر الحيل ما يحلُّ منها وما لا يحلُّ، ولما كان في الحيل ارتكاب ما يخفى وكذا في التعبير فذكر التعبير، وقد يكون الرؤيا والتعبير والحيل سبباً للفتن ﴿وَمَا جَعَلْنَا الرِّيَاءَ الَّتِي أَرَيْنَاكَ إِلَّا فِتْنَةً لِلنَّاسِ﴾ [الإسراء: ٦٠] فذكر «كتاب الفتنة».

ولما كان الحكام هم الذين يدفعون الفتنة ذكر «كتاب الأحكام»، ويتمنى الناس القضاء والإمارة فذكر «كتاب التمني»، والمدار الغالب في الأحكام على خبر الواحد فذكر «كتاب أخبار الآحاد»، والأحكام تحتاج إلى الاعتصام بالكتاب والسنة فذكر «الاعتصام بالكتاب والسنة»، ولما كان أساس العصمة أولاً وآخرها هو التوحيد ذكر «كتاب التوحيد»، ثم آخر الأمور التي يظهر فيها الفلاح من الخسارة هو ثقل الموازين فذكر وضع الموازين (١).

وبعد ذكر ما تقدم عن كتاب «صحيح البخاري» تتجلى من ذلك عناية مؤلفه به تبييضاً وتنقيحاً عناية تفوق وصف الواصفين؛ لذلك ومن العجيب أن يقول قائل: «إن البخاري لم يكمل كتابه وأن المنيّة عاجلته قبل إكماله له»، ورحم الله الحافظ ابن حجر حيث قال: «وللغفلة عن هذه المقاصد الدقيقة اعتقد من لم يُمعِن النظر أنه ترك الكتاب بلا تبييض ومن تأمل ظفرَ ومَن جَدَّ وَجَدَ» (٢).



(١) «الفرائد في عوالي الأسانيد وغوالي الفوائد» (ص ٧٤ - ٧٨)، و«هدى الساري» (ص ٦٥٣-٦٥٨)،

و«عمدة القاري والسامع في ختم الصحيح الجامع» (ص ١٢١-١٣٠).

(٢) «هدى الساري» (ص ١٥).

رَدُّ الإِمَامِ البُخَارِيِّ فِي «صَحِيحِهِ» عَلَى فِرْقِ الضَّلَالِ

كان الإمام البخاري رحمته الله ذا ثقافة واسعة، وخبرة تامة فيما يجري حوله من القضايا في الساحة الدينية والسياسية، وكذلك لم يكن في غفلة عما تسببت له الفرق المستحدثة من إيقاظ الفتن، وإثارة الشبهات ضد الكتاب والسنة، والتشكيك في ثوابت الإسلام، وغيرها من الأمور.

وقد طاف رحمته الله ما يقارب أربعين بلدًا من حواضر العالم الإسلامي وتوابعها من المدن والبقاع، واستفاد من كبار شيوخها استفادة كاملة.

هذه الرحلات الطويلة والمستمرة في طلبه الحديث النبوي: أكسبته خبرات واسعة في التعامل مع القضايا المعاصرة، ومواجهة الأخطار المحدقة بالأمة، ومعالجة مشكلاتها في ضوء الكتاب والسنة.

وقد تناول رحمته الله الفرق وأصولها بالرد والاستنكار، يتجلى ذلك من خلال تراجم كتابه، وكان ذلك بأوضح عبارة وأبلغ إشارة، من غير أن يسميها باسمها إلا نادرًا.

وإن القارئ ليتيقن أنه يردُّ على الفرق وأصولها أيضًا، ولا يحتاج إلى دليل أنه ردُّ

على:

* المرجئة، في كتاب «الإيمان».

* والجهمية والقدرية والمعتزلة في «كتاب التوحيد».

- * والرافضة، في «كتاب الأحكام».
- * والخوارج، في «كتاب الفتن».
- * وأهل الإلحاد والدهرية في «كتاب بدء الخلق».
- * وأهل الأصول والكلام في «كتاب أخبار الآحاد».
- * والمتفقهة في «كتاب الحيل».
- * وأهل الرأي المذموم والقياس المتكلف في «كتاب الاعتصام بالكتاب والسنة»^(١).



(١) مستفاد من مقدمة الشيخ صلاح الدين مقبول لكتاب «مذهب الإمام البخاري من خلال روائع استدلالات الكتاب العزيز والسنة المشرفة في صحيحه» (ص ٣٢) باختصار وتصرف يسير.

تَحَامَلَاتُ الْمُتَعَصِّبَةِ عَلَى الْإِمَامِ الْبُخَارِيِّ (١)

لقد كانت عبقرية أمير المؤمنين في الحديث -الإمام البخاري رحمته الله - مضرب المثل في كل جانب من جوانب العلم.

وقد رزق الله تعالى لجامعه الصحيح قبولاً لم يحظ بمثله غير كتاب الله عز وجل، حتى تلقته الأمة بالإعجاب والتقدير على مرّ العصور وكرّ الدهور، واعتبر أصحّ كتاب بعد كتاب الله، في الحديث حتى عند خصومه، ولا يعتبر العالم محدثاً إلا بعد دراسته، ولا يحتلّ منصب تدريس الحديث في المدارس الشرعية والجامعات المعتمدة إلا من أخذ صحيح البخاري عن شيوخه.

كذلك إذا تكلم الإمام البخاري في الرجال، فالقول فيهم قوله لدقته البالغة في الجرح والتعديل، وتحريه الدقيق في النقد والتعريف، ومعرفته الواسعة برجال الحديث، واطلاعه العام بعلل الرواة والروايات.

ومعلوم أن البخاري رحمته الله - كما تقدم - يستنبط من الأحاديث الأحكام الدقيقة والمعاني اللطيفة، ويودعها في تراجم أبواب صحيحه، بغضّ النظر عن أنها تخالف مذهباً فقهياً من المذاهب أو توافقه؛ لأنه ليس مقلداً لأحد، بل هو يدور في ذلك كله مع الدليل من الكتاب والسنة حيث دار، من غير أن يخاف في ذلك لومة لائم.

(١) ما سيأتي تحت العنوان مستفاد من «مقدمة الشيخ صلاح الدين مقبول» آفة الذكر (ص ٣٤-٤٨)،

وكذلك ما عليها من تعليقات.

ولكن متعصبة المذاهب لم يعجبهم منهجه هذا الهادف، وأسلوبه الرائع في تناول المسائل، فأوداهم فيما لا تُحمد عقباه، وبلغ ببعض الفقهاء والقضاة التعصب الأعمى للمذهب إلى حدّ الجنون.

□ أمثلةٌ لذلك التعصبِ الذميمة:

وأسوأ مثال لهذا النوع من القضاة هو:

- جمال الدين يوسف بن موسى الملطي الحلبي الحنفي (-٨٠٣هـ)، الذي استقرّ في قضاء الحنفية مدة قدرها مائة وعشرة أيام، فباشر مباشرة عجيبة، فإنّه قرّب الفسّاق، واستكثر من استبدال الأوقاف، وقتل مسلماً بنصرانيّ... واشتهر أنّه كان يفتي بأكل الحشيش، وبوجوه من الحيل في أكل الربا، وأنّه كان يقول: «من نظر في كتاب البخاري تزندق»^(١).

فنعوذ بالله من الخذلان!

- جمال الدين الزيلعي الحنفي (-٧٦٢هـ) المعروف بالاعتدال والإنصاف؛ فإنه قد نال من أمير المؤمنين في الحديث: الإمام البخاري من غير مناسبة، وقال في مبحث تضعيف أحاديث الجهر بالبسملة: «البخاري رحمته الله مع شدة تعصبه وفرط تحمله على مذهب أبي حنيفة، لم يودع صحيحه منها حديثاً واحداً، ولا كذلك مسلم رحمته الله...». والبخاري رحمته الله كثير التبع لما يُردُّ على أبي حنيفة من السنّة، فيذكر الحديث ثمّ يعرض بذكره فيقول: قال رسول الله صلى الله عليه وآله كذا وكذا، وقال بعض الناس: كذا وكذا. يشير ببعض الناس إليه، ويشنّع لمخالفة الحديث عليه...»^(٢).

(١) «شذرات الذهب» لابن عماد الحنبلي (٧ / ٤٠).

(٢) «نصب الرأية» (١ / ٤٧٩).

حَمَلَ جَمَالَ الدِّينِ الزَّيْلَعِيُّ مِنْهَجَ الْبُخَارِيِّ الرَّائِعِ وَأَسْلُوبَهُ الرَّاقِيَّ فِي عَدَمِ تَسْمِيَةِ مَنْ خَالَفَ حَدِيثَ النَّبِيِّ ﷺ أَيًّا كَانَ، عَلَى أَسْوَأِ الْإِحْتِمَالَاتِ.

أَمَّا كَانَ لَهُؤَلَاءُ أَنْ يَحْمِلُوهُ عَلَى أَنْهُ لَمْ يَسْمُ الْمَخَالَفَ تَأْذُبًا مَعَهُ، أَوْ تَلَطُّفًا بِهِ، أَوْ تَسْتُرًا عَلَيْهِ، وَغَيْرِ ذَلِكَ مِنَ الْإِحْتِمَالَاتِ الْحَسَنَةِ؛ لِأَنَّ الْهَدَفَ عِنْدَهُ لَيْسَ هُوَ الشَّخْصَ، بَلْ عَرَضَ رَأْيَهُ عَلَى النَّصُوصِ مِنَ الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ؟!

وَلَكِنْ لِلْأَسْفِ فَقَدْ جَعَلُوا مَعْرُوفَهُ هَذَا مَنكَرًا، وَفِي مِثْلِهِ قَالَ الشَّاعِرُ:

إِذَا مَحَاسِنِي اللَّاتِي أُدَلُّ بِهَا كَانَتْ ذُنُوبِي فَقُلْ لِي كَيْفَ أَعْتَدُرُ

ثُمَّ لَا يَنْطَبِقُ قَوْلُ الْبُخَارِيِّ: «قَالَ بَعْضُ النَّاسِ» عَلَى رَجُلٍ مَعِينٍ، بَلْ يَنْطَبِقُ عَلَى كُلِّ مَنْ قَالَ ذَلِكَ الْقَوْلَ (١)؛ فَلِمَاذَا هَذِهِ الْحَسَاسِيَّةُ الزَّائِدَةُ؟!

أَمْ مَصْدَاقًا لِقَوْلِ الشَّاعِرِ:

يَكَادُ الْمُرِيبُ أَنْ يَقُولَ خُذُونِي

أَمَّا عَدَمُ رَوَايَةِ الشَّيْخِينَ: الْبُخَارِيِّ وَمُسْلِمٍ، وَكَذَلِكَ أَبِي دَاوُدَ وَابْنَ مَاجَةَ عَنِ الْإِمَامِ أَبِي حَنِيفَةَ، وَرَوَايَةَ التِّرْمِذِيِّ عَنْهُ قَوْلًا فِي «الْعَلَلِ»، وَالنَّسَائِيِّ عَنْهُ حَدِيثًا فَقَطْ، فَهَلْ يُرْمَى لِأَجْلِهِ هَؤُلَاءِ الْأَثْبَاتِ الثَّقَاتِ، وَالْقَمَمِ الشَّمَاءِ فِي مَعْرِفَةِ الرِّوَاةِ، الْمَوْصُوفُونَ بِالِاحْتِيَاطِ الْبَالِغِ فِي الْجَرَحِ وَالتَّعْدِيلِ بِأَنَّهُمْ كَانُوا مُتَعَصِّبِينَ وَمُتَحَامِلِينَ عَلَى مَذْهَبِ الْإِمَامِ أَبِي حَنِيفَةَ - رَحِمَهُمُ اللَّهُ أَجْمَعِينَ -، أَمْ يُمْكِنُ أَنْ يَبْحَثَ عَنْ أَسْبَابِ أُخْرَى فِي عَدَمِ رَوَايَتِهِمْ عَنْهُ.

- وَالشَّيْخُ حَبِيبُ الرَّحْمَنِ الْأَعْظَمِيِّ أَحَدُ مَشَاهِيرِ الْحَنْفِيَّةِ فِي هَذَا الْعَصْرِ، تَخْرُجُ فِي

(١) كَمَا صَرَحَ بِذَلِكَ الْبَدْرُ الْعَيْنِيُّ رَحِمَهُمُ اللَّهُ فِي «عَمْدَةِ الْقَارِي» فِي أَكْثَرِ مِنْ مَوْضِعٍ، حِينَ شَرَحَهُ قَوْلَ الْبُخَارِيِّ:

«قَالَ بَعْضُ النَّاسِ».

الدار (١) على الكشميري، وهو شديد التمسك بالمذهب الحنفي الذي يتعصب له، كما تدلُّ عليه مؤلفاته الأردية في المسائل الخلافية، والمناقشات الجدلية مع علماء أهل الحديث...» (٢).

ويظهر من تحقيقات الأعظمي وتعليقاته على المسائل الخلافية بين أهل الحديث وأهل الرأي أنه يبحث عن أدلة تقوي مذهبه وترسي قواعده، وبهذا الصدد لا يتأخر عن الوقعة في أهل الحديث، ولمزهم وغمزهم، وخاصة في الإمام البخاري، وهو يدلُّ على خذلان فاعله إن لم يرد به إلا الانتصار لمذهبه - حتى قال: «... رحم الله منهم الإمام الترمذي، فإنه لم يحمله التعصب لشيخه الإمام البخاري أن يحدد عن الحق ويدهن، فقد صرَّح بتحسين حديث ابن مسعود (٣) أولاً، ثم أعلن قائلاً بأنه ذهب إليه، وقال به غير واحد من أهل العلم...» (٤).

(١) الدار: هي «دار العلوم» بديوبند. والديوبندية - إحدى طائفتي الحنفية - تنتسب إلى هذه البلدة، والأخرى «البريلوية» تنسب إلى مدينة «بريلي» في الهند.

والتعريف بمسلك «دار العلوم» بديوبند كما يلي:

«إن دار العلوم مسلمة ديناً، وأهل السنة والجماعة فرقة، وحنفية مذهباً، وصوفية مشرباً، وأشعرية عقيدة، وجشتية سلوكاً - بل جامعة السلاسل -، وولي اللهية فكرة، وقاسمية أصولاً، ورشيديّة فروعاً». «العشرون من كبار المسلمين» (ص ٣٣)، وعنه في «جماعة التبليغ» للأستاذ محمد أسلم (ص ٦).

(٢) «جهود مخلصّة في خدمة السنة المطهرة» (ص ١٣٩).

(٣) حديث ابن مسعود هو قوله: «ألا أصلي بكم صلاة رسول الله ﷺ، فصلّي ولم يرفع يديه إلا مرة» ذهب البخاري وأحمد وأبو حاتم وغيرهم إلى عدم ثبوت هذه الزيادة، مع العلل الأخرى «جزء رفع اليدين» للبخاري، مع «جلاء العينين» للراشدي (ص ٨٦-٩٠). وقال النووي في «الخلاصة»: «اتفقوا على تضعيف هذا الحديث، وأنكروا على الترمذي تحسينه». المصدر السابق (ص ٨٨) - تعليقا.

(٤) «مصنف عبد الرزاق» (٢ / ٧١) التعليق رقم (١).

هذا التعليق ينبئ عن تحامله البغيض على الإمام البخاري رحمته الله انتصاراً للمذهب الحنفي، وإعجابه بقول الإمام الترمذي في موافقة مذهبه مع ضعفه، وكل هذا مع العلم باعتراف الترمذي بسبق البخاري في هذه الصناعة؛ حيث قال: «لم أر أعلم بالعلل والأسانيد من محمد بن إسماعيل البخاري»^(١).

وصدق العلامة محمد حياة السندي رحمته الله (-١١٦٣هـ) حيث قال: «وتراهم يقرءون كتب الحديث، ويطالعونها ويدرسونها، لا ليعملوا بها، بل ليعلموا دلائل من قلده، وتأويل ما خالف قوله، ويبالغون في المحامل البعيدة، وإذا عجزوا عن المحمل قالوا: «من قلدنا أعلم منا بالحديث».

أولاً يعلمون أنهم يقيمون حجة الله تعالى عليهم بذلك، ولا يستوي العالم والجاهل في ترك العمل بالحجة»^(٢).

وَحَذَارٍ مِّنْ نَّصَبِ الْخِلَافِ جِهَالَةً
بَيْنَ النَّبِيِّ وَبَيْنَ رَأْيِ فِقِيهِهٖ

يظهر من كتابات الشيخ الأعظمي لمن لا يعرف حقيقة أمره بأنه يدافع عن السنة، حتى لا يحابي الإمام البخاري قديماً في حكمه على الحديث تصحيحاً وتضعيفاً، ولا الألباني حديثاً حتى لا يترك العمل بالصحيح الذي يضعفه البخاري أو الألباني أو العمل بالضعيف الذي صحّحاه.

وإذا كان هذا الاختلاف مع المحدثين ينبني على الغيرة على السنة، والدفاع عنها حتى لا يتعبد الله تعالى إلا بالصحيح، فلماذا تأخر في الرد على «تبليغي نصاب» (المقرر

(١) «هدي الساري» (ص ٤٨٥).

(٢) «تحفة الأنام» (ص ٦٥).

التبليغي^(١) الذي يحتوي على سبيلٍ من الخرافات والواهيات، وانتشر الكتاب بصورة رهيبة في الأوساط الدينيّة بواسطة جماعة التبليغ وكبارها^(٢).

* تكلم الإمام البخاري في رواية الأحاديث حسبما وصل إليه خبرهم من قبل أئمة الجرح والتعديل، ولم يرو في «صحيحه» عن الإمام أبي حنيفة وأصحابه المعروفين، وهذا الذي تقرّر عنده في ضوء النقد والتمحيص بالدقّة والأمانة.

ولكن قاتل الله التعصب الذي يُعمي أهله ويُصمُّ؛ فإنّ القوم يبحثون عن سبب انحراف البخاري عن أبي حنيفة، كأنّ الأمر لا يتمُّ إلا بالرواية عنه.

- قال الشيخ ظفر أحمد التهانوي (-١٣٩٦هـ) تحت عنوان «سبب انحراف البخاري عن أبي حنيفة»: «وصحب البخاري أيضًا نعيم بن حماد^(٣) الذي اتهمه الدولابي

(١) راجع نبذة عن هذا الكتاب ما له وما عليه، وعن مؤلفه في «زوابع في وجه السنّة قديماً وحديثاً» (٤٠٥ - ٤٢٣).

(تنبيه): لما انكشف أمر هذا الكتاب ومحتوياته عند العلماء وطلبة العلم في العالم الإسلامي، بكشف ما فيه من الشطحات والخرافات باللغة العربية، غيروا اسمه، ويطبعونه الآن باسم (فضائل الأعمال)، من غير أي تغيير يذكر في محتوى الكتاب؛ فنسأل الله السلامة!

(٢) راجع: «زوابع في وجه السنّة» (٣٤٠ - ٣٥٢).

(٣) قال الحافظ رحمته الله في «التقريب» (ص ١٠٠٦) رقم (٧٢١٥): «نعيم بن حماد، صدوق يخطئ كثيراً، فقيه عارف بالفرائض، وقد تتبع ابن عدي ما أخطأ فيه. وقال: باقي حديثه مستقيم». روى عنه البخاري مقروناً، ومسلم في مقدمته وبقية السنّة إلا النسائي».

وقال في «هدي الساري مقدمة فتح الباري» (ص ٤٤٧): «نعيم بن حماد الخزاعي المروزي نزيل مصر مشهور من الحفاظ الكبار.. وكان أحمد يوثقه». وقال ابن معين: «كان من أهل الصدق إلا أنه يتوهم الشيء فيخطئ فيه...»، وقال العجلي: «ثقة»، وقال أبو حاتم: «صدوق»، وقال النسائي: «ضعيف»، ونسبه أبو بشر الدولابي إلى الوضع، وعقب ذلك ابن عدي بأن الدولابي كان متعصباً عليه؛ لأنه كان

بوضع حكايات في مثالب أبي حنيفة... فلعل ذلك هو منشأ انحراف البخاري عن الإمام أبي حنيفة». «قواعد في علوم الحديث» (ص ٣٨٠).

أمدّه عبد الفتاح أبو غدة بقوله: «ذكر غير واحد من العلماء أن للبخاري ميلاً وتعصباً على أبي حنيفة...» إلى أن قال: «فتحامله على أبي حنيفة ثابت لا ريب فيه، ولكن ما سببه؟

فيرى شيخنا العلامة المؤلف -أي: التهانوي- هنا أن انحراف البخاري عن أبي حنيفة منشؤه صحبة البخاري لنعيم بن حماد المرزوي...». (قواعد ٣٨٠ - ٣٨١ تعليقا).

ثم قال: «ويرى شيخنا المحقق الكوثري سبباً آخر لتعصب البخاري على أبي حنيفة» -ثم ذكر قصة أبي حفص الصغير في إخراج البخاري من «بخارى» لأجل فتوى أخطأ فيها، ثم قال: «فلما أخرجوه من «بخارى» انقلب عليهم، وجرى بينه وبينهم ما جرى، فأخذ ييدي

شديداً على أهل الرأي وهذا هو الصواب، والله أعلم».

وقال في «التهذيب» (١٠ / ٤٦٣): «حاشى الدولابي أن يتهم، وإنما الشأن في شيخه الذي نقل ذلك عنه، فإنه مجهول متهم».

وقال العلامة عبد الرحمن بن يحيى المعلمي اليماني رحمته الله: «لا أرى الدولابي يبرأ من عهدة ذلك النقل المريب»، وما نقل عن الأزدي في نعيم: «إنما نقل الدولابي وإن لم يصرح باسمه». وقال: «نعيم من أخيار الأمة وأعلام الأئمة وشهداء السنة، ما كفى الجهمية الحنفية أن اضطهدوه في حياته... حتى تتبعوه بعد موته بالتضليل والتكذيب، على أنه لم يجرؤ منهم على تكذيبه أحد قبل الأستاذ (الكوثري) إلا أن أحدهم -وهو الدولابي- ركب لذلك مطية الكذب... أما عقيدته فعقيدة أئمة السنة.. وأما كلام أئمة الجرح والتعديل فهم بين موثق له مطلقاً ومُثْنٍ عليه ملين؛ ينفرد به مما هو مظنة الخطأ بحجة أنه كان لكثرة ما سمع من الحديث ربما يشبهه عليه فيخطئ، وقال بعدما ذكر أشد ما انتقد عليه من الأحاديث: ومن تدبر ذلك وعلم كثرة حديثه، وأنه كان يحدث من حفظه، وكان قد طالع كتب العلل جزم بأن نعيماً مظلوماً...». راجع: «التنكيل» (١ / ٤٩٣ - ٥٠٠).

بعض تشدُّد نحوهم في كتبه، مما هو من قبيل نفثة مصدر لا تقوم بها الحجة، ويرجى عفوها له ولهم سامحهم الله تعالى». (قواعد ٣٨٢ - ٣٨٣ تعليقا) (١).

عرفنا أنه كان لكل من التهانوي والكوثري رأي يختلف عن الآخر في بيان انحراف البخاري عن أبي حنيفة، وجاء أبو غدة فجعل هذه الأمور كلها من أسباب انحرافه عنه، وقال: «فليس غريباً أن يكون عمز البخاري بأبي حنيفة متأثراً بهذه الملابس؛ إذ العصمة من المؤثرات النفسية ليست لأحد من البشر سوى الأنبياء -عليهم الصلاة والسلام-» (قواعد ٣٨٣ تعليقا).

□ كَلِمَةُ حَقٍّ أُرِيدَ بِهَا الْبَاطِلُ!

ولا ريب أن الإنسان يتأثر بالملابس النفسية، ولكن تطبيقه على الإمام البخاري في هذه القضية يكذِّبه الواقع والتاريخ.

لقد كان الإمام البخاري رحمته الله أعلى بكثير من هذه التوافه والفساسف التي نسبت إليه في بيان انحرافه عن الإمام أبي حنيفة رحمته الله.

وغير خافٍ على العلماء أن ما وقع بين البخاري وبين شيخه محمد بن يحيى الذهلي في «نيسابور» في «مسألة اللَّفْظ» كان أشدَّ مِحْنَةً وأنكى مما وقع بينه وبين أبي حفص الصغير، على ما ذكره هؤلاء القوم، ومع ذلك لم ينتقم من الذهلي لنفسه، ولم يتكلم فيه كلاماً يكون

(١) قصة أبي حفص الصغير مع البخاري لم يذكرها الذهبي في «سير أعلام النبلاء»، ولا ابن حجر في «هدي الساري» في أسباب إخرجه من «بخارى».

وأبو حفص هذا هو محمد بن أحمد بن حفص بن زبرقان البخاري الحنفي المعروف بأبي حفص الصغير له كتاب «الأهواء والاختلاف والرد على اللفظية». «هدية العارفين» (٢ / ١٧)، و«معجم المؤلفين»

من قبيل «نفثة مصدر»، بل بالعكس إنه روى عنه في «صحيحه»، ولم تدفعه المؤثرات النفسية إلى النيل منه، وترك الرواية (١) عنه.

وهذا يدل على ورعه وزهده وتقواه، والله أعلم.

وفي ضوء هذا الواقع التاريخي العجيب من نوعه كيف يسوغ لهؤلاء القوم أن يتجرءوا على هذا الإمام فيقولوا: «إنه أخذ بيدي بَعْضَ تشدُّدٍ نحو الحنفية في كتبه» لما وقع بينه وبين أبي حفص الصغير الحنفي من الخلاف، ونُفِيَ لأجله من «بخارى».

وهل يعقل أن مثله يتكلم في الحنفية كلهم كلامًا من قبيل «نفثة مصدر» لأجل هذه

الحادثة؟

وهل مثله يتأثر بنعيم بن حماد فيتكلم في خلق الله بدون دليل، مع أنه لم يرو عنه إلا

مقروناً بغيره؟

وفي الحقيقة ترى في كلام القوم ريبة ظاهرة، أخاف أن تكون من قبيل «نفثة مصدر» في حق هذا الإمام الفذ الذي رزق الله تعالى كتابه «الصحيح» قبولاً بين المسلمين في مشارق الأرض ومغارها، لم يحظ به غيره من الكتب سوى كتاب الله عزَّجَلَّ.

وزد إلى ذلك أن أبا جعفر - وراق البخاري - قال:

«سمعت (أي البخاري) يقول: لا يكون لي خصم في الآخرة - فقلت: إن بعض الناس

يتقمون عليك التاريخ، ويقولون فيه اغتيال الناس».

(١) راجع هذه الحادثة في «هدي الساري» (٤٩٠ - ٤٩١).

فقال: إنما روينا ذلك رواية، ولم نقله من عند أنفسنا. وقد قال النبي ﷺ: «بِئْسَ أَحْوُ الْعَشِيرَةِ»^(١).

وقال: «ما اغتبتُ أحدًا قط منذ علمتُ أنَّ الغيبة حرام».

وقال أيضًا: «إني لأرجو أن ألقى الله ولا يحاسبني أني اغتبت أحدًا»^(٢).

قال الحافظ ابن حجر رحمته الله بعدما نقل هذه الأقوال: «قلت: وللبخاري في كلامه على الرجال توقُّ زائدٌ «وتحرَّر بليغٌ» يظهر لمن تأمل كلامه في الجرح والتعديل؛ فإن أكثر ما يقول: «سكتوا عنه»، «فيه نظر»، «تركوه»، ونحو هذا وقُل أن يقول: كذَّاب ووضاع. وإنَّما يقول: «كذَّبه فلان»، «رماه فلان» يعني بالكذب»^(٣).

* نقل أبو غدة تجنِّي الكوثريِّ على الإمام البخاريِّ في قضية «الإرجاء»، حيث قال: «ومن الغريب أن بعض من يعدُّونه من أمراء المؤمنين في الحديث يتبجح قائلًا: «إني لم أخرج في كتابي عمَّن لا يرى أنَّ الإيمان قول وعمل يزيد وينقص، مع أنه أخرج عن غلاة الخوارج ونحوهم في كتابه، وهو يدري أن الحديث القائل بأن الإيمان قول وعمل، يزيد وينقص: غير ثابت عند النقَّاد. ولا التفات إلى المتساهلين ممن لا يفرِّقون بين الشمال واليمين...». (قواعد ٣٣٧ - ٢٣٨ تعليقًا).

ولا ريب أن لكل مقلد حقًّا في الدفاع عن إمامه، ولا يُلام على ذلك لأنَّه لا يبقى مقلدًا بحثًا إلا بهذا، ولكن إذا لا يتأتى الدفاع عن الإمام إلا بالنيل من الآخر فهذا تعصب بارد وأسلوب سفيه، لا يرضاه إلا مبتلى مجنون.

(١) رواه البخاري برقم (٦٠٥٤) ومسلم برقم (٢٥٩١) عن عائشة رضي الله عنها واللفظ للبخاري.

(٢) «هدي الساري» (ص ٤٨٠) تعليقًا.

(٣) المصدر المذكور (ص ٤٨٠).

* ونرى هؤلاء القوم لا يَمُرُّون بقول فيه ثناءً على الإمام أبي حنيفة إلا يبرزونه ويفخّمونه - ولا مخالفة-، ولكنَّ العَيْبَ أَنَّهُمْ يجعلونه تَكَاةً يتكئون عليها في الرد على الإمام البخاري رحمته الله بمناسبة وبدون مناسبة.

وعلى سبيل المثال: نقل أبو غدة قول الإمام أبي داود السجستاني: «رحم الله مالكا كان إماماً، رحم الله الشافعي كان إماماً، رحم الله أبا حنيفة كان إماماً..» فقال (أي أبو غدة): «والإمام أبو داود رحمته الله يردُّ هذا التعديل والتركية -بلطف- على البخاري ومن تبعه من المتعصبة على أبي حنيفة...». (قواعد ٣٢١ تعليقا).

سلمنا أن لفظ «إمام» ذكره بعض المؤلفين في ألفاظ التوثيق والتعديل، ولكن أين في كلام أبي داود الردُّ على الإمام البخاريّ يا أولي الأحلام والنهي؟! ثم لماذا لا نرى أيّ حديث من طريق أبي حنيفة في سنن أبي داود؟ -رحمهم الله جميعاً-.

* ولقد تَسَرَّبَتْ مثل هذه التحاملات البغيضة والتعصبات الباردة على البخاري من أمثال هؤلاء الجامدين إلى صفوف السُّدَج من الناس، وزاد الطين بِلَّةً والقلب عِلَّةً حينما تأثرت حنفية الهند بالكوثريّ وتقولاته على أئمة السنة الأعلام، حتى شحن أحمد رضا البجنوري النقشبنديّ كتابه «أنوار الباري شرح صحيح البخاري» [وهو ترتيب أمالي الكشميري بالأردية] بهفوات الكوثرية وَهَنَاتِهِ، وجعل فيه خليجاً هائلاً بين أهل الحديث والحنفية، ووصل الأمر إلى أن آحاد الطلبة عندهم يعتقدون أن البخاريّ وغيره من المحدثين كانوا متحاملين على الفقه الحنفي.

وبالتالي لا يُقْبَلُ قولهم في جرح الحنفية، ومن يجرحهم هو بالجرح أولى^(١)، ونعوذ
 بالله من الخذلان، واتباع الهوى والبهتان!
 حَسَدُوا الْفَتَى إِذْ لَمْ يَتَّأَلُوا سَعِيَهُ
 فَالْقَوْمُ أَعْدَاءُ لَهُ وَخُصْمُومُ
 كَضْرَائِرِ الْحَسَنَاءِ قُلْنَ لِرُؤُوسِهَا
 حَسَدًا وَبَغِيًّا إِنَّهُ لَدَمِيمٌ



(١) راجع مقدّمة «أنوار الباري» بالأردية، والرد عليها في «اللمحات إلى ما في أنوار الباري من الظلمات» للعلامة محمد رئيس الندوي (-١٤٣٠هـ) رَحِمَهُ اللهُ أستاذ الجامعة السلفية بالهند سابقاً، وكان معلمي عصره في معرفة الحديث وعلله، ومعرفة الجرح والتعديل - غفر الله له ولمشايعنا جميعاً، الأحياء منهم والأموات-.

عَوَالِي الإِمَامِ البَخَارِيِّ

أعلى ما يكون عند الإمام البخاري رحمته الله من الأسانيد هو الإسناد الثلاثي، وهو أن يكون بينه وبين النبي صلى الله عليه وسلم ثلاثة أنفس: (وله في الصحيح من هذا القسم نيف وعشرون حديثاً أكثرها عن المكي بن إبراهيم وأطول ما عنده من الأسانيد الإسناد التساعي وهو حديث واحد أورده في باب يأجوج ومأجوج من كتاب الفتن) (١).

قال الحافظ ابن حجر رحمته الله: «يقال: إنه أطول سندٍ في البخاريِّ فإنه تساعي» (٢).

□ ويحسن ذكرها هنا لقلّة عددها وهي كالتالي:

﴿١﴾ [حديث ١٠٩] حَدَّثَنَا مَكِّيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، قَالَ: حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ أَبِي عُبَيْدٍ، عَنْ سَلَمَةَ، قَالَ: سَمِعْتُ النَّبِيَّ صلى الله عليه وسلم يَقُولُ: «مَنْ يَقُلْ عَلَيَّ مَا لَمْ أَقُلْ فَلْيَتَّبِعُوا مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ».

﴿٢﴾ [حديث ٤٩٧] حَدَّثَنَا الْمَكِّيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، قَالَ: حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ أَبِي عُبَيْدٍ، عَنْ سَلَمَةَ، قَالَ: «كَانَ جِدَارُ الْمَسْجِدِ عِنْدَ الْمِنْبَرِ، مَا كَادَتْ الشَّاةُ تَجُوزُهَا».

﴿٣﴾ [حديث ٥٠٢] حَدَّثَنَا الْمَكِّيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، قَالَ: حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ أَبِي عُبَيْدٍ، قَالَ: «كُنْتُ آتِي مَعَ سَلَمَةَ بْنِ الْأَكْوَعِ فَيُصَلِّي عِنْدَ الْأُسْطُوَانَةِ الَّتِي عِنْدَ الْمُصْحَفِ، فَقُلْتُ: يَا أَبَا مُسْلِمٍ، أَرَأَيْكَ تَتَحَرَّى الصَّلَاةَ عِنْدَ هَذِهِ الْأُسْطُوَانَةِ، قَالَ: فَإِنِّي رَأَيْتُ النَّبِيَّ صلى الله عليه وسلم يَتَحَرَّى الصَّلَاةَ عِنْدَهَا».

(١) برقم (٧١٣٥).

(٢) ينظر شرح الحديث رقم (٧١٣٥) من «فتح الباري» و«عادات الإمام البخاري» (ص ٦٦-٦٧).

﴿٤﴾ [حديث ٥٦١] حَدَّثَنَا الْمَكِّيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، قَالَ: حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ أَبِي عُبَيْدٍ، عَنْ سَلَمَةَ، قَالَ: «كُنَّا نُصَلِّيَ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ الْمَغْرِبَ إِذَا تَوَارَتْ بِالْحِجَابِ».

﴿٥﴾ [حديث ١٩٢٤] حَدَّثَنَا أَبُو عَاصِمٍ، عَنْ يَزِيدَ بْنِ أَبِي عُبَيْدٍ، عَنْ سَلَمَةَ بْنِ الْأَكْوَعِ ﷺ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ بَعَثَ رَجُلًا يُنَادِي فِي النَّاسِ يَوْمَ عَاشُورَاءَ: «إِنَّ مَنْ أَكَلَ فَلَيْتَمَّ أَوْ فَلَیْصُمْ، وَمَنْ لَمْ يَأْكُلْ فَلَا يَأْكُلْ».

﴿٦﴾ [حديث ٢٠٠٧] حَدَّثَنَا الْمَكِّيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ أَبِي عُبَيْدٍ، عَنْ سَلَمَةَ بْنِ الْأَكْوَعِ ﷺ، قَالَ: أَمَرَ النَّبِيُّ ﷺ رَجُلًا مِنْ أَسْلَمَ: «أَنْ أَذِّنَ فِي النَّاسِ: أَنْ مَنْ كَانَ أَكَلَ فَلَيْصُمْ بَقِيَّةَ يَوْمِهِ، وَمَنْ لَمْ يَكُنْ أَكَلَ فَلَيْصُمْ، فَإِنَّ الْيَوْمَ يَوْمَ عَاشُورَاءَ».

﴿٧﴾ [حديث ٢٢٨٩] حَدَّثَنَا الْمَكِّيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ أَبِي عُبَيْدٍ، عَنْ سَلَمَةَ بْنِ الْأَكْوَعِ ﷺ، قَالَ: كُنَّا جُلُوسًا عِنْدَ النَّبِيِّ ﷺ إِذْ أَتَى بِجِنَازَةٍ، فَقَالُوا: صَلِّ عَلَيْهَا، فَقَالَ: «هَلْ عَلَيْهِ دَيْنٌ؟» قَالُوا: لَا، قَالَ: «فَهَلْ تَرَكَ شَيْئًا؟» قَالُوا: لَا، فَصَلَّى عَلَيْهِ، ثُمَّ أَتَى بِجِنَازَةٍ أُخْرَى، فَقَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، صَلِّ عَلَيْهَا، قَالَ: «هَلْ عَلَيْهِ دَيْنٌ؟» قِيلَ: نَعَمْ، قَالَ: «فَهَلْ تَرَكَ شَيْئًا؟» قَالُوا: ثَلَاثَةُ دَنَانِيرَ، فَصَلَّى عَلَيْهَا، ثُمَّ أَتَى بِالثَّالِثَةِ، فَقَالُوا: صَلِّ عَلَيْهَا، قَالَ: «هَلْ تَرَكَ شَيْئًا؟» قَالُوا: لَا، قَالَ: «فَهَلْ عَلَيْهِ دَيْنٌ؟» قَالُوا: ثَلَاثَةُ دَنَانِيرَ، قَالَ: «صَلُّوا عَلَيَّ صَاحِبِكُمْ»، قَالَ أَبُو قَتَادَةَ: صَلِّ عَلَيْهِ يَا رَسُولَ اللَّهِ وَعَلَيَّ دَيْنُهُ، فَصَلَّى عَلَيْهِ.

﴿٨﴾ [حديث ٢٢٩٥] حَدَّثَنَا أَبُو عَاصِمٍ، عَنْ يَزِيدَ بْنِ أَبِي عُبَيْدٍ، عَنْ سَلَمَةَ بْنِ الْأَكْوَعِ ﷺ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَتَى بِجِنَازَةٍ لِيُصَلِّيَ عَلَيْهَا، فَقَالَ: «هَلْ عَلَيْهِ مِنْ دَيْنٍ؟» قَالُوا: لَا، فَصَلَّى عَلَيْهِ، ثُمَّ أَتَى بِجِنَازَةٍ أُخْرَى، فَقَالَ: «هَلْ عَلَيْهِ مِنْ دَيْنٍ؟» قَالُوا: نَعَمْ، قَالَ: «صَلُّوا عَلَيَّ صَاحِبِكُمْ»، قَالَ: أَبُو قَتَادَةَ: عَلَيَّ دَيْنُهُ يَا رَسُولَ اللَّهِ، فَصَلَّى عَلَيْهِ.

﴿٩﴾ [حديث ٢٤٧٧] حَدَّثَنَا أَبُو عَاصِمٍ الضَّحَّاكُ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ زَيْدِ بْنِ أَبِي عُبَيْدٍ، عَنْ سَلَمَةَ بْنِ الْأَكْوَعِ رضي الله عنه: أَنَّ النَّبِيَّ صلى الله عليه وسلم رَأَى نَيْرَانًا تُوقَدُ يَوْمَ خَيْبَرَ، قَالَ: «عَلَى مَا تُوقَدُ هَذِهِ النَّيْرَانُ؟» قَالُوا: عَلَى الْحُمْرِ الْإِنْسِيَّةِ، قَالَ: «اكْسِرُوهَا، وَأَهْرِقُوهَا» قَالُوا: أَلَا نُهْرِيقُهَا، وَنَغْسِلُهَا، قَالَ: «اغْسِلُوهَا».

قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ: كَانَ ابْنُ أَبِي أُوَيْسٍ يَقُولُ: الْحُمْرِ الْإِنْسِيَّةُ بِنَصْبِ الْأَلِفِ وَالتُّونِ.

﴿١٠﴾ [حديث ٢٧٠٣] حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الأَنْصَارِيُّ، قَالَ: حَدَّثَنِي حُمَيْدٌ: أَنَّ أَنَسًا حَدَّثَهُمْ: أَنَّ الرَّبِيعَ وَهِيَ ابْنَةُ النَّضْرِ كَسَرَتْ ثِيَابَهُ جَارِيَةً، فَطَلَبُوا الأَرَشَ، وَطَلَبُوا العَفْوَ، فَأَبَوْا، فَأَتَوْا النَّبِيَّ صلى الله عليه وسلم، فَأَمَرَهُمْ بِالقِصَاصِ، فَقَالَ أَنَسُ بْنُ النَّضْرِ: أَنْكَسَرُ ثِيَابَ الرَّبِيعِ يَا رَسُولَ اللَّهِ، لَا وَالَّذِي بَعَثَكَ بِالْحَقِّ، لَا تُكْسِرُ ثِيَابَهَا، فَقَالَ: «يَا أَنَسُ، كِتَابُ اللَّهِ الْقِصَاصُ»، فَرَضِيَ القَوْمُ وَعَفَوْا، فَقَالَ النَّبِيُّ صلى الله عليه وسلم: «إِنَّ مِنْ عِبَادِ اللَّهِ مَنْ لَوْ أَقْسَمَ عَلَى اللَّهِ لَأَبْرَهُ». زَادَ الفَرَارِيُّ، عَنْ حُمَيْدٍ، عَنْ أَنَسِ: فَرَضِيَ القَوْمُ وَقَبِلُوا الأَرَشَ.

﴿١١﴾ [حديث ٢٩٦٠] حَدَّثَنَا مَكِّيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، قَالَ: حَدَّثَنَا زَيْدُ بْنُ أَبِي عُبَيْدٍ، عَنْ سَلَمَةَ بْنِ الْأَكْوَعِ قَالَ: بَايَعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم ثُمَّ عَدَلْتُ إِلَى ظِلِّ شَجَرَةٍ، فَلَمَّا خَفَّ النَّاسُ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم قَالَ: «يَا بَنَ الْأَكْوَعِ، أَلَا تُبَايِعُ؟» قُلْتُ: قَدْ بَايَعْتُ يَا رَسُولَ اللَّهِ، قَالَ: «وَأَيْضًا»، فَبَايَعْتُهُ الثَّانِيَةَ، فَقُلْتُ لَهُ: يَا أَبَا مُسْلِمٍ، عَلَى أَيِّ شَيْءٍ كُنْتُمْ تُبَايِعُونَ يَوْمَئِذٍ؟ قَالَ: عَلَى المَوْتِ.

﴿١٢﴾ [حديث ٣٠٤١] حَدَّثَنَا المَكِّيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، أَخْبَرَنَا زَيْدُ بْنُ أَبِي عُبَيْدٍ، عَنْ سَلَمَةَ، أَنَّهُ أَخْبَرَهُ قَالَ: خَرَجْتُ مِنَ المَدِينَةِ ذَاهِبًا نَحْوَ العَابَةِ، حَتَّى إِذَا كُنْتُ بِبَنِيَّةِ العَابَةِ، لَقِيَنِي غُلَامٌ لِعَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ، قُلْتُ: وَبِحُكِّكَ مَا بِكَ؟ قَالَ: أَخِذْتُ لِقَاحَ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم، قُلْتُ: مَنْ أَخَذَهَا؟ قَالَ: عَطْفَانٌ وَفَرَارَةٌ فَصَرَخْتُ ثَلَاثَ صَرَخَاتٍ أَسْمَعَتْ مَا بَيْنَ لَابَتَيْهَا: يَا

صَبَاحَاهُ يَا صَبَاحَاهُ! ثُمَّ انْدَفَعْتُ حَتَّى أَلْقَاهُمْ، وَقَدْ أَخَذُوهَا، فَجَعَلْتُ أَرْمِيهِمْ، وَأَقُولُ:
 أَنَا ابْنُ الْأَكْوَعِ وَالْيَوْمُ يَوْمُ الرُّضَاعِ
 فَاسْتَنْقَذْتُهَا مِنْهُمْ قَبْلَ أَنْ يَشْرَبُوا، فَأَقْبَلْتُ بِهَا أَسُوفُهَا، فَلَقِيَنِي النَّبِيُّ ﷺ، فَقُلْتُ: يَا
 رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّ الْقَوْمَ عِطَاشٌ، وَإِنِّي أَعَجَلْتُهُمْ أَنْ يَشْرَبُوا سَقِيَهُمْ، فَأَبْعَثْ فِي إِثْرِهِمْ،
 فَقَالَ: «يَا بَنَ الْأَكْوَعِ: مَلَكَتْ فَاسْجِحْ، إِنَّ الْقَوْمَ يُفْرُونَ فِي قَوْمِهِمْ».

﴿١٣﴾ [حديث ٣٥٤٦] حَدَّثَنَا عِصَامُ بْنُ خَالِدٍ، حَدَّثَنَا حَرِيْزُ بْنُ عُمَانَ، أَنَّهُ سَأَلَ
 عَبْدَ اللَّهِ بْنَ بُسْرِ صَاحِبَ النَّبِيِّ ﷺ، قَالَ: «أَرَأَيْتَ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ شَيْخًا؟ قَالَ: كَانَ فِي
 عَنُقْفَتِهِ شَعْرَاتٌ بَيْضٌ».

﴿١٤﴾ [حديث ٤٢٠٦] حَدَّثَنَا الْمَكِّيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ أَبِي عُبَيْدٍ، قَالَ:
 رَأَيْتُ أَثْرَ صَرْبَةٍ فِي سَاقِ سَلَمَةَ، فَقُلْتُ: يَا أَبَا مُسْلِمٍ، مَا هَذِهِ الصَّرْبَةُ؟ فَقَالَ: هَذِهِ صَرْبَةٌ
 أَصَابَنِي يَوْمَ خَيْبَرَ، فَقَالَ النَّاسُ: أَصِيبَ سَلَمَةَ، فَأَتَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ فَنَفَقَتْ فِيهِ ثَلَاثَ نَفَثَاتٍ،
 فَمَا اشْتَكَيْتُهَا حَتَّى السَّاعَةِ.

﴿١٥﴾ [حديث ٤٢٧٢] حَدَّثَنَا أَبُو عَاصِمٍ الضَّحَّاكُ بْنُ مُحَمَّدٍ، حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ أَبِي
 عُبَيْدٍ، عَنْ سَلَمَةَ بْنِ الْأَكْوَعِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: «عَزَوْتُ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ سَبْعَ غَزَوَاتٍ، وَعَزَوْتُ مَعَ
 ابْنِ حَارِثَةَ اسْتَعْمَلَهُ عَلَيْنَا».

﴿١٦﴾ [حديث ٤٤٩٩] حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْأَنْصَارِيُّ، حَدَّثَنَا حُمَيْدٌ: أَنَّ أَدَسًا
 حَدَّثَهُمْ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «كِتَابُ اللَّهِ الْقِصَاصُ».

﴿١٧﴾ [حديث ٥٤٩٧] حَدَّثَنَا الْمَكِّيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، قَالَ: حَدَّثَنِي يَزِيدُ بْنُ أَبِي عُبَيْدٍ،
 عَنْ سَلَمَةَ بْنِ الْأَكْوَعِ، قَالَ: لَمَّا أُمِّسُوا يَوْمَ فَتَحُوا خَيْبَرَ، أَوْقَدُوا النَّيْرَانَ، قَالَ النَّبِيُّ ﷺ:

«عَلَامٌ أَوْ قُدْتُمْ هَذِهِ التَّيْرَانَ؟» قَالُوا: حُلُومِ الحُمْرِ الإنْسِيَّةِ، قَالَ: «أَهْرِيْقُوا مَا فِيهَا، وَأكْسِرُوا قُدُورَهَا» فَقَامَ رَجُلٌ مِنَ القَوْمِ، فَقَالَ: نُهْرِيْقُ مَا فِيهَا وَنَغْسِلُهَا، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «أَوْ ذَاكَ».

﴿١٨﴾ [حديث ٥٥٦٩] حَدَّثَنَا أَبُو عَاصِمٍ، عَنْ يَزِيدَ بْنِ أَبِي عُبَيْدٍ، عَنْ سَلْمَةَ بِنِ الأَكْوَجِ، قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «مَنْ ضَعَى مِنْكُمْ فَلَا يُصْبِحَنَّ بَعْدَ ثَالِثَةِ وَبَقِي فِي بَيْتِهِ مِنْهُ شَيْءٌ» فَلَمَّا كَانَ العَامُ المُقْبِلُ قَالُوا: يَا رَسُولَ اللهِ، نَفَعَلْ كَمَا فَعَلْنَا عَامَ المَاضِي؟ قَالَ: «كُلُوا وَأَطْعِمُوا وَادَّخِرُوا، فَإِنَّ ذَلِكَ العَامَ كَانَ بِالتَّاسِ جَهْدٌ، فَأَرَدْتُ أَنْ تُعِينُوا فِيهَا».

﴿١٩﴾ [حديث ٦٨٩١] حَدَّثَنَا المَكِّيُّ بْنُ إِبرَاهِيمَ، حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ أَبِي عُبَيْدٍ، عَنْ سَلْمَةَ، قَالَ: خَرَجْنَا مَعَ النَّبِيِّ ﷺ إِلَى خَيْبَرَ، فَقَالَ رَجُلٌ مِنْهُمْ: أَسْمِعْنَا يَا عَامِرٌ مِنْ هُنَيْهَاتِكَ، فَحَدَا بِهِمْ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «مَنِ السَّائِقُ» قَالُوا: عَامِرٌ، فَقَالَ: «رَحِمَهُ اللهُ» فَقَالُوا: يَا رَسُولَ اللهِ، هَلَّا أَمْتَعْتَنَا بِهِ، فَأَصِيبَ صَبِيحَةَ لَيْلَتِهِ، فَقَالَ القَوْمُ: حَبِطَ عَمَلُهُ، قَتَلَ نَفْسَهُ، فَلَمَّا رَجَعْتُ وَهُمْ يَتَحَدَّثُونَ أَنَّ عَامِرًا حَبِطَ عَمَلُهُ، فَجِئْتُ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَقُلْتُ: يَا نَبِيَّ اللهِ، فَذَاكَ أَبِي وَأُمِّي، زَعَمُوا أَنَّ عَامِرًا حَبِطَ عَمَلُهُ، فَقَالَ: «كَذَبَ مَنْ قَالَهَا، إِنَّ لَهُ لِأَجْرَيْنِ اثْنَيْنِ، إِنَّهُ لِحَاجِدٍ مُجَاهِدٍ، وَأَيُّ قَتْلِ يَزِيدُهُ عَلَيْهِ».

﴿٢٠﴾ [حديث ٦٨٩٤] حَدَّثَنَا الأَنْصَارِيُّ، حَدَّثَنَا حُمَيْدٌ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ: «أَنَّ ابْنَةَ النَّضْرِ لَطَمَتْ جَارِيَةً فَكَسَرَتْ نَبِيَّتَهَا فَأَتَا النَّبِيُّ ﷺ فَأَمَرَ بِالقِصَاصِ».

﴿٢١﴾ [حديث ٧٢٠٨] حَدَّثَنَا أَبُو عَاصِمٍ، عَنْ يَزِيدَ بْنِ أَبِي عُبَيْدٍ، عَنْ سَلْمَةَ، قَالَ: بَايَعْنَا النَّبِيَّ ﷺ تَحْتَ الشَّجَرَةِ، فَقَالَ لِي: «يَا سَلْمَةُ أَلَا تُبَايِعُ؟» قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللهِ، قَدْ بَايَعْتُ فِي الأَوَّلِ، قَالَ: «وَفِي الثَّانِي».

﴿٢٢﴾ [حديث ٧٤٤١] حَدَّثَنَا خَلَادُ بْنُ يَحْيَى، حَدَّثَنَا عِيسَى بْنُ طَهْمَانَ، قَالَ: سَمِعْتُ أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ يَقُولُ: «نَزَلَتْ آيَةُ الحِجَابِ فِي زَيْنَبَ بِنْتِ جَحْشٍ، وَأَطْعَمَ

عَلَيْهَا يَوْمَئِذٍ خُبْرًا وَلَحْمًا، وَكَأَنْتَ تَفْخَرُ عَلَى نِسَاءِ النَّبِيِّ ﷺ، وَكَأَنْتَ تَقُولُ: إِنَّ اللَّهَ أَنْكَحَنِي فِي السَّمَاءِ».

هذه هي ثلاثيات الإمام البخاري رحمته الله وعواليه، وقد يسر الله لي أخذها سماعًا وقراءة على جماعة من المشايخ والعلماء منهم:

ربيع بن هادي المدخلي، وعبد الوكيل الهاشمي، وعبد القادر بن أحمد دبوان، وسليمان بن محمد بن عبد الوهاب الأهدل، وعبد الله بن بخيت، وعبد العزيز بن غالب العديني اليمني، وسعيد بن مساعد الحارثي، وعليّ العرّافي، وغيرهم.



رُؤَاةُ كِتَابِ الصَّحِيحِ

□ أَمَّا بِالنَّسْبَةِ لِرُؤَاةِ كِتَابِ صَحِيحِ الْبُخَارِيِّ:

فقال محمد بن يوسف الفَرَبْرِي رحمته الله: «سمع كتاب «الصحيح» لمحمد بن إسماعيل تسعون ألف رجل، فما بقي أحد يُروى عنه غيري»^(١).

وَرَدَّ ذَلِكَ الذَّهَبِيُّ رحمته الله فِي «السِّيَرِ»^(٢) فَقَالَ: «قد رواه بعد الفَرَبْرِي أَبُو طَلْحَةَ مَنْصُورُ بْنُ مُحَمَّدٍ الْبَزْدَوِيُّ النَّسْفِيُّ، وَبَقِيَ إِلَى سَنَةِ تِسْعٍ وَعِشْرِينَ وَثَلَاثِمِائَةً».

قال الحافظ ابن حجر رحمته الله: «أطلق ذلك بناءً على ما في علمه، وقد تأخر بعده بتسع سنين أبو طلحة منصور بن محمد بن علي بن قريظة البزدوي، وكانت وفاته سنة تسع وعشرين وثلاثمائة، ذكر ذلك من كونه روى «الجامع الصحيح» عن البخاري أبو نصر بن ماکولا وغيره.

ومن رُؤَاةِ «الجامع» أيضًا ممن اتصلت لنا روايته بالإجازة إبراهيم بن مَعْقِلِ النَّسْفِيِّ، وفاته منه قطعة من آخره رواها بالإجازة، وكذلك حماد بن شاکرِ النَّسَوِيِّ^(٣)، والرُّوَايَةُ الَّتِي

(١) «تاريخ بغداد» (٢ / ٩).

(٢) «سير أعلام النبلاء» (١٥ / ١٢)، من الترجمة رقم (٥).

(٣) كذا وقع عنده وعند القسطلاني في «إرشاد الساري» (١ / ٣٩)، وهذه النسبة إلى بلد نَسَا، ولم ينسبه أحدٌ ممن ترجم له إليها، وإنما هو من نَسَفَ بالفاء في آخرها، ويغلب على ظننا أن الحافظ رحمته الله قد وهم في نسبته إلى نَسَا، وتابعه على هذا الوهم القسطلاني، والله تعالى أعلم. قاله محققو «صحيح البخاري» ط «الرسالة العالمية» بإشراف الشيخ شعيب الأرناؤوط.

اتصلت بالسماع في هذه الأعصار وما قبلها هي رواية محمد بن يوسف بن مطر بن صالح بن بشرِ الْفِرْبَرِيِّ (١).

فيتلخَّص من هذا الكلام أَنَّ الذي سمع «صحيح البخاري» ورواه عنه جمعٌ غفير، وأشتهر منهم أربعة: الْفِرْبَرِيُّ، وَالْبَزْدَوِيُّ، وَإِبْرَاهِيمُ بْنُ مَعْقِلٍ وَحَمَّادُ بْنُ شَاكِرِ النَّسْفِيَّانِ، واشهر هؤلاء الأربعة روايةً محمدُ بن يوسف الْفِرْبَرِيُّ، وإليك ترجمة موجزة عنهم:

١- حَمَّادُ بْنُ شَاكِرِ النَّسْفِيِّ

الإمام المحدثُ الصَّدُوقُ، حَمَّادُ بْنُ شَاكِرِ بْنِ سَوِيَّةَ، أَبُو مُحَمَّدٍ النَّسْفِيُّ.

حدَّثَ عن عيسى بن أحمد العسقلاني، ومحمد بن إسماعيل البخاري، وأبي عيسى الترمذي، وطائفة.

وهو أحدُ رُوَاةِ «صحيح البخاري» عنه.

قال الحافظ جعفرُ الْمُسْتَعْفِرِيُّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «هو ثقةٌ مأمونٌ، رحل إلى الشام، حدَّثني عنه بكر بن محمد بن جعفر بـ«صحيح البخاري» من أوله إلى آخره.

تُوفِّي سنة إحدى عشرة وثلاثمائة (٢).

٢- إِبْرَاهِيمُ بْنُ مَعْقِلِ النَّسْفِيِّ

الإمام الحافظ الفقيه القاضي، إبراهيم بن معقل بن الحجَّاج، أبو إسحاق النَّسْفِيُّ، قاضي مدينة نَسَف.

(١) «هدى الساري» (٤٩١).

(٢) «سير أعلام النبلاء» للذهبي (٥ / ١٥)، ترجمة برقم (١).

سمع قتيبة بن سعيد، وجُبارة بن المُعَلِّس، وهشام بن عمار، وأبا كريب، وأحمد بن منيع، وطبقتهم.

حدَّث عنه: علي بن إبراهيم الطَّغامِي، وخلف بن محمد الخِيَّام، وعبد المؤمن بن خلف، ومحمد بن زكريا، وولده سعيد بن إبراهيم.

كان فقيهاً مجتهداً وحدث بـ«صحيح البخاري» عنه.
توفي سنة خمس وتسعين ومائتين (١).

٣- محمد بن يوسف الفِرْبَرِيُّ

الإمام المحدث، الثقة العالم، أبو عبد الله محمد بن يوسف بن مطر الفِرْبَرِيُّ، راوي «الجامع الصحيح» عن أبي عبد الله البخاري سمعه منه بِفِرْبَرٍ مرتين.
ولد سنة إحدى وثلاثين ومائتين.

وقال: سمعتُ «الجامع» في سنة ثمانٍ وأربعين ومائتين، ومرة أخرى سنة اثنتين وخمسين ومائتين.

حدَّث عنه: الفقيه أبو زيد المروزي، والحافظ أبو علي بن السَّكَن، وأبو الهيثم الكُشْمِيهَنِي، وأبو محمد حَمُوِيه السَّرْخُسي، ومحمد بن عمر بن شَبُوِيه، وأبو حامد أحمد بن عبد الله النُّعْمِي، وأبو إسحاق إبراهيم المُسْتَمْلِي، وإسماعيل بن حاجب الكُشَانِي، ومحمد بن محمد بن يوسف الجرجاني، وآخرون.

مات الفِرْبَرِيُّ لعشرٍ بقين من شوال سنة عشرين وثلاثمائة، وقد أشرف على التسعين (٢).

(١) «سير أعلام النبلاء» (١٣ / ٤٩٣)، ترجمة برقم (٢٤١).

(٢) «سير أعلام النبلاء» (١٥ / ١٠)، ترجمة برقم (٥).

واعلم أنَّ العلماء وأصحاب الحديث في الأزمنة المتأخرة توجَّهت عنايتهم إلى رواية «الصحيح» من طريق الفِرْبَرِيِّ، فرواه عنه خلائقُ، وكثُرَت أسانيدهم إليها، واعتنوا بها سماعًا وإسماعًا.

قال ابن رُشيد الفِهْرِي السَّبْتِي رحمته الله: «والطريق المعروف اليوم إلى البخاري في مشارق الأرض ومغارها باتِّصال السَّماع طريق الفِرْبَرِيِّ، وعلى روايته اعتمد الناس لكمالها وقربها وشهرة رجالها».

وكان عنده أصل البخاري، ومنه نقل أصحاب الفربري، فكان ذلك حجةً له عاضدة، وبصدقه شهادة.

ثم تواتر الكتاب من الفربري بل زاد... فتطوَّق به المسلمون، وانعقد الإجماع عليه، فلزمت الحُجَّة، ووضَّحت المَحَجَّة، والحمد لله ^(١).

وقال أبو محمد الرُّشَاطِيُّ الأندلسي رحمته الله: «وعلى الفِرْبَرِيِّ العُمدَة في رواية كتاب البخاري» ^(٢).

وقال الحافظ ابن حجر رحمته الله في كلامه على «الصحيح»: «والرواية التي اتصلت بالسَّماع في هذه الأعصار وما قبلها هي رواية محمد بن يوسف الفِرْبَرِيِّ» ^(٣).

وَفِرْبَرٍ - بكسر الفاء وفتحها -: جنوب غرب بُخَارَى، على نهر جيحون، فيما يُسمَّى اليوم بأوزبكستان إحدى الجمهوريات الإسلامية في آسيا الوسطى.

(١) ينظر: «إفادة النصيح في التعريف بالجامع الصحيح» (١٨)، ط: الدار التونسية.

(٢) المصدر السابق (١٥).

(٣) «هدي الساري» (٤٩١ - ٤٩٢).

وقد ذكر الحافظُ ابنُ حجرٍ أنَّ روايةَ الفِرْبَرِيِّ اتصلت له من طريق أشهر تلاميذه الذين رَوَوْا عنه «الجامع الصحيح» وهم:

١ - الحافظ أبو علي سعيد بن عثمان بن سعيد بن السَّكَن (ت ٣٥٣ هـ):

قال القاضي عياض رحمته الله: «أتقن ابنُ السَّكَن روايته لـ «صحيح البخاري» فأكثرُ منشور حديثه، ومختلٌ رواياته، هي عنده مُتَقَنَةٌ صحيحةٌ، أتقنها وصحَّحها من سائر الأحاديث الأخر الواقعة في الكتاب وغيره (١).

وقال الإمام الذَّهَبِيُّ رحمته الله: «سمع بخُرَّاسان «صحيح البخاري» من محمد بن يوسف الفِرْبَرِيِّ، فكان أولٌ من جَلَبَ «الصحيح» إلى مصر، وحدث به» (٢).

ورواه عنه: عبد الله بن محمد بن أسد الجُهَنِيِّ (ت ٣٩٥ هـ).

٢ - الحافظ أبو إسحاق إبراهيم بن أحمد المُسْتَمَلِي (ت ٣٧٦ هـ):

وسمع أبو إسحاق من أبي عبد الله الفِرْبَرِيِّ «صحيح البخاري» وحدث به عنه، ونقل أبو إسحاق فرعه من أصل البخاري.

وكان سماعه من الفِرْبَرِيِّ في سنة أربعة عشرة وثلثمائة (٣).

ورواه عنه: الحافظ أبو ذر عبْد بن أحمد الهَرَوِيِّ (ت ٤٣٤ هـ).

(١) «إفادة النصيح» (٢٢).

وقوله: «ومختلٌ رواياته» أي: ما وقع في بعض الروايات من خلل من جهة العربية وغيرها، فرواية ابن السكَن صحيحة متقنة.

(٢) «سيرة أعلام النبلاء» (١٦ / ١١٧)، ترجمة برقم (٨٥).

(٣) «إفادة النصيح في التعريف بالجامع الصحيح» (٢٥). وانظر: «التعديل والتجريح» لأبي الوليد الباجي

(١ / ٣١٠)، و«سيرة أعلام النبلاء» (١٥ / ١٢) من الترجمة رقم (٥).

وعبد الرحمن بن عبد الله الهَمْدَانِي (ت ٤١١ هـ).

٣- أبو نصر أحمد بن محمد بن أحمد الأَخْسِيكَنِي (١).

ورواه عنه: إسماعيل بن إسحاق بن إسماعيل الصَّفَّارِ الزَّاهِدِ.

٤- الفقيه أبو زيد بن أحمد المَرْوَزِي (ت ٣١٧ هـ).

قال الخطيب البغدادي رحمته الله: «خرج أبو زيد إلى مكة فجاوَرَ بها، وحدث هناك بكتاب «صحيح البخاري» عن محمد بن يوسف الفِرَبْرِي، وأبو زيد أجلُّ مَنْ روى ذلك الكتاب (٢).

ورواه عنه: الحافظ أبو نعيم الأصبهاني (ت ٤٣٠ هـ).

والحافظ أبو محمد عبد الله بن إبراهيم الأَصِيلِي (ت ٣٩٢ هـ).

والإمام أبو الحسن علي بن محمد القَابِسِي (ت ٤٠٣ هـ).

٥- أبو علي محمد بن عمر بن شَبُويَه (ت ٢٧٥ هـ):

قال الحافظ الذَّهَبِي رحمته الله: «سمع «الصحيح» في سنة ستِّ عشرة وثلاثمائة، من أبي عبد الله الفِرَبْرِي، وحدث بمرِّو بـ«الصحيح» في سنة ثمانٍ وسبعين وثلاثمائة».

قال أبو بكر السَّمْعَانِي رحمته الله: «لَمَّا تُوفِّي الشَّبُويُّ سمع الناس «الصحيح» من الكُشْمِيهَنِي» (٣).

(١) الأَخْسِيكَنِي: بفتح الألف، وسكون الخاء المعجمة، وكسر السين المهملة، وسكون الياء، وفتح الكاف، وفي آخرها التاء المثلثة، هذه نسبة إلى أخسيكث وهي من بلاد فرغانة، وكانت من أنزه بلادها وأحسنها. «الأنساب» للسمعاني (١/ ١٥٣). ولم نقف له على ترجمة فيما بين أيدينا من مصادر.

(٢) «تاريخ بغداد» (١/ ٣١٤).

(٣) «سير أعلام النبلاء» (١٦/ ٤٢٣) ترجمة برقم (٣٠٩)، و«الأنساب» (٧/ ٢٨٤).

ورواه عنه: سعيد بن أحمد بن محمد العيَّار (ت ٤٥٧هـ).

وعبد الرحمن بن عبد الله الهمداني (ت ٤١١هـ).

٦- أبو أحمد محمد بن محمد الجرجاني (ت ٣٧٣هـ، أو: ٣٧٤هـ).

قال الخطيب البغدادي رحمته الله: «قدم بغداد، وروى بها عن محمد بن يوسف الفربري كتاب «صحيح البخاري»، ولم يحدثنا عنه أحدٌ من شيوخنا البغداديين، لكن حدثنا عنه أبو نعيم الأصبهاني، ومحمد بن الحسن الأهوازي»^(١).

وقال السمعاني رحمته الله: «حدَّث بالبصرة وشيراز بـ«الجامع الصحيح» للبخاري عن أبي عبد الله محمد بن يوسف الفربري»^(٢).

ورواه عنه: أبو نعيم الأصبهاني (ت ٤٣٠هـ).

والقاسبي (ت ٤٠٣هـ).

٧- وأبو محمد عبد الله بن أحمد الحموي السرخسي (ت ٣٨١هـ):

قال الحافظ الذهبي رحمته الله: «كان سماع ابن حمويه منه في سنة خمس عشرة وثلاثمائة»^(٣).

ورواه عنه: أبو ذر الهروي أيضًا.

وأبو الحسن عبد الرحمن بن محمد بن المظفر الداودي (ت ٤٦٧هـ).

(١) «تاريخ بغداد» (٣/ ٢٢٢).

(٢) «الأنساب» (٣/ ٢٢٣).

(٣) «سير أعلام النبلاء» (١٥/ ١٢) من الترجمة برقم (٥)، وانظر: «إفادة النصيح» (٣٣).

٨- أبو الهيثم محمد بن مَكِّي الكُشْمِيهَنِي (ت ٣٨٩هـ).

سمع «الصحيح» من الْفِرَبْرِي بِفِرَبْرٍ فِي ربيع الأول سنة عشرين وثلاثمائة^(١).

ورواه عنه: أبو ذر الهروي أيضاً.

وأبو سهل محمد بن أحمد الْحَفْصِي (ت ٤٦٦هـ).

وَكْرِيْمَة بنت أحمد المَرْوَزِيَّة (ت ٤٦٣هـ).

٩- أبو علي إسماعيل بن محمد بن أحمد بن حاجب الْكُشَانِي (ت ٣٩١هـ).

قال الحافظ الذَّهَبِيُّ رحمته الله: «آخِرُ مَنْ رَوَى «صحيح البخاري» عالياً، سمعه من أبي

عبد الله محمد بن يوسف الْفِرَبْرِي فِي سنة عشرين وثلاثمائة^(٢).

ورواه عنه: أبو العباس جعفر بن محمد الْمُسْتَعْفِرِيُّ (ت ٤٣٢هـ).

٤- منصور بن محمد الْبَزْدَوِي

الشيخ الكبير الْمُسْنِدُ أَبُو طَلْحَةَ مَنْصُورُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ قَرِينَةَ بْنِ سَوِيَّةَ

الْبَزْدَوِي، وَيُقَالُ: الْبَزْدَوِي، دِهْقَانُ قَرْيَةِ بَزْدَةَ.

وَتَقَّهَ الْأَمِيرُ ابْنُ مَأْكُولَا، وَقَالَ: «كَانَ آخِرَ مَنْ حَدَّثَ بِ«الجامع الصحيح» عَنِ الْبُخَارِيِّ».

سَمِعَ مِنْهُ أَهْلُ بَلَدِهِ، وَصَارَتْ إِلَيْهِ الرَّحْلَةُ فِي أَيَّامِهِ.

وَمَاتَ سَنَةَ تِسْعٍ وَعَشْرِينَ وَثَلَاثِمِائَةَ^(٣).^(٤)

(١) «سير أعلام النبلاء» (١٥ / ١٢) من الترجمة رقم (٥).

(٢) المصدر السابق (١٦ / ٤٨١).

(٣) «سير أعلام النبلاء» (١٥ / ٢٧٩)، ترجمة برقم (١٢٣).

(٤) «مقدمة مُحَقِّقِي صحيح البخاري» (ص ٤٨ - ٥٥)، ط. الرسالة العالمية.

النُّسخةُ المُعتمَدةُ في النُّقلِ

أما بالنسبة للنسخة المعتمدة للنقل منها لِمَادَّةِ هذا الكتاب، فهي ما قام بتحقيقها جماعة من الباحثين بإشراف الشيخ شعيب الأرنؤوط رحمته الله وطبعتها «الرسالة العالمية» الطبعة الأولى منها لسنة (١٤٣٢هـ).

وقد اعتمدوا في عملهم على نسختين خطيتين:

الأولى: نسخة إسماعيل بن عليّ البقاعي رحمته الله، وهذه النسخة نسخة نفيسة جداً، قال عنها الحافظ ابن حجر رحمته الله: «إنها معدومة النّظير... بيّعت بأزيد من عشرين مثقالاً»^(١).

وكما يفهم من قول البقاعي - كما جاء في آخر ورقة منها - أنه انتسخ نسخته هذه عن نسخة لعماد الدين بن السراج^(٢)، ويُلحظ مما ذكره البقاعي عن ابن السراج أنّ تلك النسخة قُوبلت ورُوجعت على نسخة أبي صادق مرشد بن يحيى المدني التي

(١) «إنباء الغمر بأبناء العمر» (٥ / ١٦٠).

(٢) ذكره الحافظ الذهبي في «المعجم المختص» ترجمة (٣٨٥) فقال: «إنسانٌ دِينٌ عاقلٌ عالمٌ، له

محفوظات واشتغال، نسخ جماعة كتب، وطلب قرأ، وهو في ازديادٍ من العلم.

ولد سنة خمسٍ وسبعمائةٍ، وسمع الحَجَّارَ وطبقته، وأخذ عني، والله يُسَلِّمُه». اهـ.

وقال تقيُّ الدين الفاسي في «ذيل التقييد» ترجمة (١٧٤٧): «سمع على الحَجَّارَ والحافظ المزي «صحيح

البخاري»، وكان يقرؤه كثيراً بجامع دمشق في رمضان في سنين كثيرة، وكان لديه فضلٌ وخير، ومات في

شوال سنة (٧٨٢هـ).

هي وقفٌ بجامع عمرو بن العاص بمصر، وعلى النُّسخة التي قرأها الحافظ تقي الدين عبد الغني بن عبد الواحد المقدسي، على الحافظ أبي عبد الله محمد بن حامد الأرتاحي بحق إجازته عن أبي الحسن الموصلي، عن كريمة المروزية، عن الكُشميَّهني، عن الفِرَبري، عن البخاري، وهؤلاء حُفَاطٌ مشهورون مُتَقِنُونَ.

أما أبو صادق المدني، فقال عنه الذهبي: «المحدِّث الثقة العالم أبو صادق مرشد بن يحيى بن القاسم المدني ثم المصري، وقال: مات في ذي القعدة سنة سبع عشرة وخمسمائة».

وذكر قول السِّلَفي رحمته الله: «كان ثقة، صحيح الأصول، أكثرها بخط ابن بقاء وبقراءته» (١).

وقال تقي الدين الفاسي رحمته الله: «سمع على أم الكرام كريمة بنت أحمد المروزية «صحيح البخاري» وحدث به». ثم قال: «وكان أسنَّ من بقي بمصر، ثقةً خيرًا» (٢).

وأما الحافظ عبد الغني المقدسي رحمته الله: «فهو الإمام الحافظ الكبير الصادق القدوة العابد الأثري المتبع، تقي الدين أبو محمد عبد الغني بن عبد الواحد المقدسي»، قال الذهبي: «قرأت سيرته في جزأين جمَّع الحافظ ضياء الدين أبي عبد الله المقدسي»، ثم قال: «مات سنة ستمائة» (٣).

وأما شيخه أبو عبد الله محمد بن محمد بن حامد بن مفرِّج الأرتاحي، قال الذهبي رحمته الله: «الشيخ الصالح الخير المُسنِّد، وُلد تقريباً سنة سبع وخمسمائة، وأجاز له مروياته أبو

(١) «سير أعلام النبلاء» (١٩ / ٤٧٥ - ٤٧٦) ترجمة برقم (٢٧٨).

(٢) «ذيل التقييد» (٢ / ٢٨٧) ترجمة رقم (١٦٤١)، ط: دار الكتب العلمية.

(٣) «سير أعلام النبلاء» (٢١ / ٤٤٣ - ٤٧١) ترجمة برقم (٢٣٥).

الحسن علي بن الحسين الفرّاء سنة ثمانى عشرة، فروى بها كثيرًا وتفرّد بها، حدّث عنه الحُفّاظ: عبد الغنى، وابن المفضّل، وابن خليل، والضياء، وجماعة.

قال الشيخ الضياء رحمته الله: «كان ثقةً دينًا ثبتًا، حسن السيرة، لم نعلم له شيئًا عاليًا سوى إجازة الفرّاء، وكان لا يملُّ من التّسميع رحمته الله».

وقد سمع منه الحافظ المنذرى، توفي سنة إحدى وستمئة (١).

وشيخُه أبو الحسن علي بن الحسين بن عمر بن الفرّاء الموصلي، ثم المصري، قال الذهبي رحمته الله: الشيخ العالم الثّقة المحدث، سمع من كريمة المروزية «صحيح البخاري» لقيها بمكة، وحدّث عنه أبو عبد الله الأرتاحي بالإجازة، سمع منه «صحيح البخاري».

توفي سنة تسع عشرة وخمسمئة (٢).

وأما شيخُته وشيخةُ أبي صادق مرشد بن يحيى المدني، فهي أم الكرام كريمة بنت أحمد بن محمد بن حاتم المروزية، الشّيخة العالمة الفاضلة المُسنِدة، راوية «صحيح البخاري» عن الكُشَمِينِي، عن الفِرْبَرِي.

وكانت إذا روت قابلت بأصلها، ولها فهمٌ ومعرفة مع الخير والتّعبُد.

روت «الصحيح» مراتٍ، وماتت بكرًا ولم تتزوج أبدًا.

وصحّح الذهبي وفاتها سنة ثلاث وستين وأربعمئة (٣).

وقد افتتح البقاعي نسخته - كما في الورقة الأولى منها - بذكر إسناده عن الشّخين

(١) المصدر السابق (٢١ / ٤١٥ - ٤١٦) ترجمة برقم (٢١١).

(٢) المصدر السابق و(١٩ / ٥٠٠) ترجمة برقم (٢٨٩).

(٣) المصدر السابق و(١٨ / ٢٣٣ - ٢٣٥) ترجمة برقم (١١٠).

المُسْنِدِينَ الْمُعَمَّرِينَ شَهَابِ الدِّينِ أَبِي الْعَبَّاسِ بْنِ أَبِي طَالِبِ بْنِ أَبِي النَّعَمِ ابْنِ الشُّحْنَةِ الْحِجَارِ الصَّالِحِيِّ، وَسَلِيلَةَ الْعُلَمَاءِ سِتِ الْوُزَرَاءِ، أُمِّ مُحَمَّدِ وَزِيرَةَ ابْنَةِ الشَّيْخِ الْإِمَامِ الْعَالِمِ شَمْسِ الدِّينِ أَبِي حَفْصِ عَمْرِ بْنِ الْمَنْجِيِّ التَّنُوخِيِّ الدَّمَشْقِيِّ، بِإِسْنَادِهِمَا إِلَى الْفَرَبَرِيِّ.

وَقَدْ مَيَّزَ الْبِقَاعِي فِي نَسَخَتِهِ مَا أَثْبَتَهُ مِنْ نُسخَتِي أَبِي صَادِقِ الْمَدِينِيِّ وَعَبْدِ الْغَنِيِّ الْمَقْدِسِيِّ بِاللُّونِ الْأَحْمَرِ، كَمَا ذَكَرَ ذَلِكَ فِي الْوَرَقَةِ الْأَخِيرَةِ.

وَهَذَا يَتَبَيَّنُ لَنَا أَنَّ نَسَخَةَ الْبِقَاعِيِّ نَسَخَةٌ نَفِيسَةٌ جَدًّا، وَتَعُدُّ هَذِهِ النُّسخَةَ أَحَدَ فُرُوعِ الْيُونِنِيَّةِ، لِتَوَافُقِ رُقُومِهَا وَإِشَارَاتِهَا مَعَ رُقُومِ وَإِشَارَاتِ النُّسخَةِ الْيُونِنِيَّةِ، وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ (١).

والثانية: النسخة السلطانية:

وهي التي أمر بطبعها السلطانُ عبدُ الحميد الثاني رَحِمَهُ اللهُ في مطبعة مصر الأميرية ببولاق سنة (١٣١١هـ)، وابتدأت المطبعة في تلك السنة بطبعه وأتمته طبعًا وتصحيحًا في أوائل الربيعين سنة (١٣١٣هـ) في تسعة أجزاء.

وقد اعتمد مُصحِّحو هذه الطبعة على نسخة شديدة الضبط، بالغة الصَّحَّةِ من فروع النُّسخَةِ الْيُونِنِيَّةِ، وَعَلَى نَسْخِ أُخْرَى خِلافِهَا شَهِيرَةِ الصَّحَّةِ وَالضَّبْطِ، كَمَا صَرَّحُوا بِذَلِكَ فِي الْمَقْدَمَةِ، وَكَمَا يُلْحَظُ مِنْ خِلالِ هَوَامِشِ التَّصْحِيحِ الَّتِي أَتَّحَفُوا بِهَا الْكِتَابَ.

وَلِدَقَّةِ هَذِهِ الطَّبَعَةِ وَخَلُوهَا مِنَ الْأَخْطَاءِ الْمَطْبَعِيَّةِ إِلَّا نَادِرًا - مِمَّا لَا يَخْلُو مِنْهُ كِتَابٌ غَيْرُ كِتَابِ اللَّهِ تَعَالَى جَعَلُوها أَحَدَ الْأَصْلِينَ الْمُعَوَّلِ عَلَيْهِمَا (٢).

(١) «مقدمة مُحَقِّقِي صحيح البخاري» (ص ٥٧ - ٦١) ط «الرسالة العالمية» بإشراف الشيخ شعيب

الأرناؤوط رَحِمَهُ اللهُ.

(٢) «مقدمة مُحَقِّقِي صحيح البخاري» (ص ٦٢) ط «الرسالة العالمية»، بإشراف الشيخ شعيب الأرناؤوط

الاختلاف والتفاوت بين روايات «صحيح البخاري»

أمّا بالنسبة لما وقع من اختلاف بين روايات «صحيح البخاري» فإنه يستحسن أن نقل هنا كلام الحافظ جلال الدين السيوطي رحمته الله من كتابه «البحر الذي زخر في شرح ألفية الأثر» (٢/ ٥٩٣).

قال رحمته الله: «وقد وقع في الصحيح بالنسبة إلى هذه الروايات اختلاف وتفاوت يسير، فما كان منه بزيادة حديث كامل أو نقصه فهو محمول على أنه فوت حصل لمن سقط من روايته مع ثبوته في أصل المصنف، وما كان بتقديم بعض الأحاديث على بعض فهو محمول على أنه وقع من صاحب الرواية عند نسخه بتقلب بعض الأوراق عليه، وما كان اختلاف ضبط لفظ واقع في الحديث كقوله في حديث هرقل: «هَذَا مَلِكُ هَذِهِ الْأُمَّةِ»^(١) بلفظ المصدر في رواية، وبلفظ الوصف في رواية، و(يملك) بلفظ المضارع في رواية، وبلفظ الجار والمجرور^(٢) في رواية، فهو محمول على أحد أمرين:

بتصرف يسير جداً.

(١) وهو في «الصحيحين» البخاري برقم (٧)، ومسلم برقم (١٧٧٣) عن أبي سفيان رحمته الله.

(٢) قال الحافظ ابن حجر رحمته الله: «... لأكثر الروايات بالضم ثم السكون، وللقابسي بالفتح ثم الكسر، ولأبي ذر الكشميهني وحده (يملك) فعل مضارع».

قال القاضي: «أظنها ضمة الميم اتصلت بها فتصحفت»، ووجهه السهيلي في «أماليه» بأنه مبتدأ وخبر، أي: هذا المذكور يملك هذه الأمة. وقيل: يجوز أن يكون (يملك) نعتاً، أي: هذا رجل يملك هذه الأمة.

وقال شيخنا: يجوز أن يكون المحذوف هو الموصول على رأي الكوفيين؛ أي: هذا الذي يملك، وهو

* إمَّا أن يكون المصنف نفسه حصل عنده شك في كيفية اللفظ المروي فرواه تارة كذا وتارة كذا فَسَمِعْتُهُ منه بعض رواة الصحيح على وجه وبعضهم على وجه آخر.

* وإما أن يكون الشك حصل من الرواة فرواه كلُّ على ما ظن أنه أخذه عن البخاري كذلك لكونه لم يضبطه حفظًا ولا خطأً.

وكذلك ما حصل الاختلاف فيه بزيادة كلمة أو جملة أو تقديم هذا القدر، وقد يكون الاختلاف بالنقص لسقوط كلمة من الناسخ وهمًا، أو لكونها في الحاشية فاندرست، وقد يكون بتغيير الإعراب وارتكاب ما هو لحن أو ضعيف في العربية لِقَلَّةِ ضبط صاحب الرواية وإتقانه، فتتحمل له الأوجه المتكلفة، والصواب في مثل هذا الاعتماد على صاحب الرواية الموافقة للصواب». اهـ.

قلت: وقد أجمل اختلاف روايات «صحيح البخاري» مع ذكر الأمثلة لها شيخنا (إجازة) فضيلة الدكتور/ محمد عبد الكريم بن عبيد - حفظه الله تعالى - وهي كالتالي:

١- الأوهام والتصحيفات الواقعة لرواة الصحيح في أسانيد الكتاب.

٢- الأوهام والتصحيفات الواقعة في متون الأحاديث.

نظير قوله: «وهذا تحمليين طليق». على أن الكوفيين يجوزون استعمال اسم الإشارة بمعنى الاسم الموصول، فيكون التقدير (الذي يملك) من غير حذف.

قلت: لكن اتفاق الرواة على حذف الياء في أوله دال على ما ذهب إليه القاضي فيكون شاذًا؛ على أنني رأيت في أصل معتمد، وعليه علامة السرخسي - بياء موحدة في أوله -، وتوجيهها أقرب من توجيه الأولى، لأنه حينئذ تكون الإشارة بهذا إلى ما ذكره من نظره في حكم النجوم، والباء متعلقة بـ: ظهر؛ أي: هذا الحكم (ظهر بملك هذه الأمة) التي تختن. اهـ.

انظر: «فتح الباري» (١ / ٤٢)، و«عمدة القاري» (١ / ٨٩).

٣- اختلاف الروايات في تعيين أسماء شيوخ البخاري أو الوهم في أسمائهم عند بعض الرواة.

٤- اختلاف الروايات في صيغ التحمّل والأداء.

٥- اختلاف الروايات في عناوين الكتب والأبواب إثباتاً وحذفاً وتقديماً وتأخيراً، ونحو ذلك.

٦- اختلاف الروايات في بعض الألفاظ اللغوية.

٧- روايات تفرد بها بعض الرواة، وزيادات ملحقة بالصحيح، وفوائد لم ترد في أصل الصحيح.

فمن أراد الوقوف على الأمثلة التطبيقية لذلك فليرجع إلى كتاب شيخنا الموسوم بـ«روايات ونسخ الجامع الصحيح دراسة وتحليل» (ص ٤٩ - ٨٣).

«ومن أقدم وأبرز من عرض لذلك الاختلاف ووجوهه مع التعقيب والتصويب، والتصحيح: الإمام أبو عليّ الجيّانيّ (ت ٤٩٨) في كتابه «تقييد المهمل وتمييز المشكل» في فصل استغرق في نحو مائتي صفحة (٢/ ٥٦٣ - ٧٦٠)»^(١).

وكذا الحافظ ابن حجر في كتابه «فتح الباري» وبهذا تميّز على غيره من الشروح حتى قال تلميذه السخاوي رحمته الله: «واعلم أن العناية باختلاف الروايات مع الطرق من المهمات، وهو أحد الأسباب المقتضية لامتياز «شرح البخاري» لشيخنا على سائر الشروح»^(٢).

هذا ما يسر الله جمعه ممّا يتعلق بكتاب «صحيح البخاري رحمه الله تعالى».

(١) ما بين الأقواس من كتاب «الإمام البخاري وجامعه الصحيح» (ص ٢٤٦) لخلدون الأهدب.

(٢) «فتح المغيث» (٣/ ٨٤).

عَوْنُ الْبَارِي

بِجَمْعِ

أَوَائِلُ كُتُبِ «صَحِيحِ الْبُخَارِيِّ»

أَوْ

«الْأَوَائِلُ الصَّوْمَعِيَّةُ»

جَمَعَهَا وَعَلَّقَ عَلَيْهَا
وَقَدَّمَ لَهَا بِمَقْدَمَةٍ عِلْمِيَّةٍ كَمَدْخَلٍ إِلَى الصَّحِيحِ

أَبُو هَدَّامٍ

مُحَمَّدُ بْنُ عَلِيِّ الصَّوْمَعِيِّ الْبَيْضَانِيِّ

- عَفَا اللَّهُ عَنْهُ بِمَنْنِهِ وَإِحْسَانِهِ -

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

١- كِتَابُ بَدْءِ الْوَحْيِ

قال الشيخ الإمام الحافظ أبو عبد الله محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة البخاري رحمه الله تعالى آمين:



باب كيف كان بدء الوحي إلى رسول الله ﷺ
وقول الله جل ذكره: ﴿إِنَّا أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ كَمَا أَوْحَيْنَا إِلَى نُوحٍ
وَالنَّبِيِّينَ مِنْ بَعْدِهِ﴾ [النساء: ١٦٣]

١ حَدَّثَنَا الْحُمَيْدِيُّ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الزُّبَيْرِ، قَالَ: حَدَّثَنَا سَفِيَانُ، قَالَ: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ الْأَنْصَارِيُّ، قَالَ: أَخْبَرَنِي مُحَمَّدُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ التَّمِيمِيُّ: أَنَّهُ سَمِعَ عَلْقَمَةَ بْنَ وَقَّاصِ اللَّيْثِيِّ يَقُولُ: سَمِعْتُ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ رضي الله عنه عَلَى الْمِنْبَرِ، قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «إِنَّمَا الْأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ، وَإِنَّمَا لِكُلِّ امْرِئٍ مَا نَوَى، فَمَنْ كَانَتْ هِجْرَتُهُ إِلَى دُنْيَا يُصِيبُهَا، أَوْ إِلَى امْرَأَةٍ يَنْكِحُهَا، فَهِجْرَتُهُ إِلَى مَا هَاجَرَ إِلَيْهَا» (١).

□ التعلیق □

قوله: (كِتَابُ بَدْءِ الْوَحْيِ) صدر البخاري رحمته الله «صحيحه» ببدء الوحي وبالحدیث

(١) الحدیث عند مسلم برقم (١٩٠٧).

الدال على مقصوده، والمشمول على أن العمل دائر مع النية فكأنه قال: قصدت جمع وحي السنة على وجه سَيَظْهَرُ حُسْنَ عَمَلِي فِيهِ مِنْ قَصْدِي «وَأِنَّمَا لِكُلِّ امْرِئٍ مَا نَوَى» فاكتمت بالتلويح عن التصريح (١).

فابتدأ ﷺ الكتاب بحسن القصد، والنية لنفسه، وللداخل فيه والشارع فيه؛ لأنه من أعظم العبادات والإخلاص فيه أجدر، وفيه تحريض على قصد الإخلاص بالعبادات (٢).

وقد وقع في رواية الحميدي هذه حذف أحدِ وَجْهِي التفسير، وهو قوله: «فَمَنْ كَانَتْ هِجْرَتُهُ إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ...» وقد اختلفَ في أن حذف هذه الجملة من البخاري أو من شيخه الحميدي. قال الخطابي ﷺ: «وقد رواه لنا الأثبات من طريق الحميدي تاماً». وقال ابن العربي ﷺ: «لا عذر في إسقاطه؛ لأن الحميدي شيخه فيه قد رواه في مسنده على التمام». قال: «وذكر قوم أنه لعله استملاه من حفظ الحميدي فحذفه هكذا فحدث عنه كما سمع، أو حدثه به تاماً فسقط من حفظ البخاري، قال: وهو أمر مستبعد جداً عند من اطلع على أحوال القوم» (٣). قال الحافظ ابن حجر ﷺ: «وقد روينا من طريق بشر بن موسى وأبي إسماعيل الترمذي وغير واحد عن الحميدي تاماً وهو في «مصنف قاسم بن أصبغ» و«مستخرج أبي نعيم»، و«صحيح أبي عوانة من طريق الحميدي».

فإن كان الإسقاط من غير البخاري فقد يقال: لِمَ اختار الابتداء بهذا السياق الناقص؟ والجواب: قد تقدمت الإشارة إليه (٤)، وأنه اختار الحميدي لكونه أجلاً مشايخه المكين [فناسب أن يُذكَرَ فِي أَوَّلِ تَرْجَمَةِ بَدءِ الْوَحْيِ؛ لِأَنَّ ابْتِدَاءَهُ كَانَ بِمَكَّةَ وَلِكُونِهِ أَفْقَهُ قَرَشِيٍّ أَخَذَ عَنْهُ فَكَأَنَّهُ امْتَثَلَ

(١) «فتح الباري» (١ / ٩)، «لب اللباب في التراجم والأبواب» (١ / ٥٧).

(٢) «مناسبات تراجم البخاري» (ص ٢٨).

(٣) لأنهم كانوا حُفَظًا.

(٤) وما أشار إليه قد أدخلته في السياق ووضعت بين معقوفتين كما سيأتي قريباً.

قوله عَلَيْهِ السَّلَامُ: «قدموا قُرَيْشًا» [١].

وإن كان الإسقاط منه؛ فالجواب: ما قاله أبو محمد علي بن أحمد بن سعيد الحافظ في أجوبة له على البخاري... وحاصله: أن الجملة المحذوفة تُشعرُ بالقرية المحضة، والجملة المُبقاة تحتمل التردد بين أن يكون ما قصده يحصل القرية أولاً، فلما كان المصنف كالمخبر عن حال نفسه في تصنيفه هذا، بعبارة هذا الحديث حذف الجملة المُشعرة بالقرية المحضة فراراً من التزكية، وبقيت الجملة المترددة المحتملة تفويضاً للأمر إلى ربه المطلع على سريره المُجازي له بمقتضى نيته.

ولمّا كانت عادة المصنفين أن يضمّنوا الخطب اصطلاحاتهم في مذاهبهم، وكان من رأي البخاري رحمته الله جواز اختصار الحديث والرواية بالمعنى والتدقيق في الاستنباط، وإيثار الأعمض على الأجلّي، وترجيح الإسناد الوارد بالصّيح المصرحة بالسمع على غيره استعمل جميع ذلك في هذا الموضوع بعبارة هذا الحديث متناً وإسناداً.

وقد وقع في رواية حماد بن زيد في باب الهجرة تأخر قوله: «فَمَنْ كَانَتْ هِجْرَتُهُ إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ» عن قوله: «فَمَنْ كَانَتْ هِجْرَتُهُ إِلَى دُنْيَا يُصِيبُهَا» فيحتمل أن تكون رواية الحميدي وقعت عند البخاري كذلك؛ فتكون الجملة المحذوفة هي الأخيرة كما جرت به عادة من يقتصر على بعض الحديث، وعلى تقدير ألا يكون فهو مصيرٌ من البخاري إلى جواز الاختصار في الحديث ولو من أثنائه، وهذا هو الراجح والله أعلم [٢].

قلت: وقد رواه البخاري في سبعة مواضع من كتابه، ولم يروه ناقصاً إلا في هذا الموضوع، وقد وقع للبخاري ذلك عن خمسة من أصحاب يحيى بن سعيد؛ فإنه أخرجه في السبعة المواضع عن سبعة مشايخ:

(١) ما بين المعقوفتين هو ما أشرت إليه قبل.

(٢) «فتح الباري» (١ / ١٩ - ٢٠)، وينظر: «الأبواب والتراجم لصحيح البخاري» (١ / ٢٨٢ - ٢٨٣).

الأول: في «بدء الوحي» عن الحميدي عن سفيان بن عيينة. والثاني: في «الإيمان» عن عبد الله بن مسلمة عن مالك. والثالث: في «العتق» عن محمد بن كثير عن سفيان الثوري. والرابع: في «الهجرة» عن مسدد عن حماد بن زيد. والخامس: في «النكاح» عن يحيى بن قزعة عن مالك. والسادس: في «الأيمان والنذور» عن قتيبة عن عبد الوهاب الثقفي. والسابع: في «الحجّل» عن أبي النعمان عن حماد بن زيد.

فهؤلاء الخمسة مالك، وابن عيينة، والثوري، وحماد بن زيد، وعبد الوهاب الثقفي وشيوخ مشايخ البخاري كلهم روه عن يحيى بن سعيد الأنصاري، وشيوخ البخاري سبعة، وهذا الحديث وإن كان متنه واحداً بيد أنه لتعدد طرقه يُجعل سبعة عند البخاري في «صحيحه»؛ فإن المحدثين يجعلون كل طريق حديثاً برأسه لتحمّل المشقة في كل طريق (١).

وقد أورد البخاري رحمته الله في الباب آية واحدة، وسبعة أحاديث:

أَمَّا الآيَةُ، فقال العيني رحمته الله: «أراد البخاري بذكرها في أول هذا الكتاب الإشارة إلى أن الوحي سنة الله تعالى في أنبيائه (٢).

وقيل: أراد الإشارة إلى أن كيفية بدء الوحي كانت واحدة؛ ككيفية الوسط والانتهاء، فكأنه قال: طريق مجيء الوحي إلى نبينا صلوات الله عليهم في الابتداء والانتهاء والوسط كانت سواء، لا تباين فيها؛ لأنه تعالى لما سوى بين الإيحاء إلى الأنبياء، وبين الإيحاء إلى نبينا صلى الله تعالى عليه وسلم، مع أن العهد بعيد، والنبيون مختلفون، فلأن يكون هذا الوحي سواءً أولي؛ لأن العهد قريب، والنبوي واحد.

وأما الأحاديث:

فأولها: حديث عمر، وهذا أول حديث أعيان الشراح طلب مناسبتة للترجمة.

(١) ينظر: «نبراس الساري إلى رياض البخاري» (ص ٤٤) لشيخنا (إجازة) محمد يونس الجونفوري رحمته الله.

(٢) «عمدة القاري» (١/ ١٣ - ١٦).

فقيل: لا تعلّق له بها أصلاً، إنما قصد البخاريُّ بإيراده في الباب: التبرُّك به، وبيان حُسن نيّته في هذا التّأليف، وهذا صنيعُ الإسماعيلي؛ فإنه أخرجه في «المستخرَج» قبل الترجمة. وقد روي عن بعض الأئمة: أنه قال: «ينبغي أن يُفتتح بهذا الحديث كلُّ باب من أبواب العلم».

وقد تكلّف كثير من الشُّراح في بيان مناسبتة للترجمة؛ فقال كلُّ منهم بحسب ما بدا له. فقيل: أقامه البخاري مقام الخطبة؛ لأن عمر قاله على المنبر، فإذا صلح في خطبة المنبر، صلح في خطبة الكتاب.

وتعقب ذلك الحافظ ابن حجر رحمته الله: «بأنه لو أراد ذلك، لكان سياقه قبل الترجمة» (١). وتعقبه العيني - رحمه الله تعالى - أيضاً، فقال: «خطبة المنابر غيرُ خطبة الدفاتر؛ لأن خطبة المنابر عبارة عن كلام مشتملٍ على البسملة والحمد والثناء والصلاة، مع الوصية بالتقوى والوعظ والتذكير، وخطبة الدفاتر على خلاف ذلك» (٢).

وقال ابن بطال رحمته الله: «التبويب يتعلّق بالآية والحديث معاً؛ لأن الله تعالى أوحى إلى الأنبياء: أن الأعمال بالنية» (٣).

وقال البونيني رحمته الله: «مناسبتة للترجمة: أن بدء الوحي كان بالنية؛ لأن الله فطر النبي صلى الله عليه وسلم على التوحيد، ووهب له أسباب النبوة، فأخلص إليه بالمجاورة بغار حراء، فقبل الله عمله، وأتم له النعمة».

(١) «فتح الباري» (١ / ١٣).

(٢) «عمدة القاري» (١ / ١٧).

(٣) ينظر له: «فتح الباري» (١ / ١٣).

وقال المهلب رحمته الله: «قصد البخاري الإخبار عن حال النبي صلى الله عليه وسلم في حال منشئه؛ وهو أنه حُبب إليه خلال الخير، وبُغض إليها الأوثان، فلما لزم ذلك، أعطاه الله على قدر نيته».

وقال ابن المنير رحمته الله: «كان مقدمة النبوة في حق النبي صلى الله عليه وسلم الهجرة بالخلوة في غار حراء، فناسب الافتتاح بحديث الهجرة».

وقال الحافظ ابن حجر رحمته الله: «ومن المناسبات البديعة الوجيزة: أن الكتاب لما كان موضوعاً لجمع وحي السنّة، صدره ببدء الوحي، ولما كان الوحي لبيان الأعمال الشرعية، صدره بحديث الأعمال».

قال: ومع هذه المناسبات لا يليق الجزم بأنه لا تعلق له بالترجمة أصلاً^(١).

ثانيها: حديث عائشة^(٢)؛ واعترض عليه الإسماعيلي رحمته الله، فقال: «هذا الحديث لا يصلح لهذه الترجمة، وإنما المناسِبُ لكيفية بدء الوحي الحديث الذي بعده، وأمّا هذا، فهو لكيفية إتيان الوحي، لا لبدء الوحي».

وأجاب عنه الكرمانى رحمته الله: «بأن المراد منه: السؤال عن كيفية ابتداء الوحي، أو عن كيفية ظهور الوحي، فيوافق الترجمة»^(٣).

قال الحافظ رحمته الله: «وسياقه يُشعر بخلاف ذلك؛ لإتيانه بصيغة المستقبل دون الماضي، لكن يمكن أن يقال: إن المناسبة تظهر من الجواب؛ لأن فيه إشارةً إلى انحصار صفة الوحي ووصف حامله في الأمرين، فيشمل حالة الابتداء أيضًا».

(١) ينظر: «فتح الباري» (١/ ١٣).

(٢) وسيأتي في أول كتاب التعبير برقم (٦٩٨٢)، وينظر التعليق عليه هناك.

(٣) «شرح الكرمانى لصحيح البخاري» (١/ ٢٧)، و«فتح الباري» (١/ ٢٤).

قال: «ولا يلزم أن تتعلق جميع أحاديث الباب ببدء الوحي، بل يكفي أن تتعلق بذلك، وبما تعلّق به، وبما يتعلق بالآية أيضًا؛ وذلك لأن أحاديث الباب تتعلق بلفظ الترجمة وبما اشتملت عليه، ولما كان في الآية أن الوحي إليه نظير الوحي إلى الأنبياء قبله، ناسبَ تقديم ما يتعلق بها، وهو صفة الوحي، وصفة حامله؛ إشارة إلى أن الوحي إلى الأنبياء لا تباين فيه، فحسنَ إيراد هذا الحديث عقب حديث الأعمال الذي تقدم التقديرُ بأن تعلُّقه بالآية أقوى تعلُّقًا» (١).

وثالثها: حديثها في بدء الوحي، ومناسبتها للترجمة ظاهرة.

رابعها: حديث جابر في فترة الوحي، ومناسبتها للترجمة من جهة أن فيه بيان مجيء الوحي بعد الفترة الواقعة بعد بدء الوحي، فكأنه أشار إلى أن الوحي بدأ، ثم فتر، ثم تتابع وحوي.

خامسها: حديث ابن عباس في قوله: ﴿لَا تُحْرِكْ بِهِ لِسَانَكَ﴾ [القيامة: ١٦]، ومناسبتها للترجمة من جهة أن نزول هذه الآية كان في أول الأمر، فناسب ذكرها في بدء الوحي.

سادسها: حديثه في مُدَارَسَةِ الْقُرْآنِ، ومناسبتها للترجمة من جهة أن في الحديث إشارة إلى أن ابتداء نزول القرآن كان في رمضان، فكان يتعاهده في كل سنة، فيعارضه بما نزل عليه من رمضان إلى رمضان، فناسب ذكره في بدء الوحي.

سابعها: حديث أبي سفيان في قصة هرقل، ومناسبتها للترجمة من جهة أنه تضمّن كيفية حال الناس مع النبي ﷺ في الابتداء، ومن جهة أن الآية المكتوبة إلى هرقل ملتئمة مع الآية التي في الترجمة، وقال تعالى: ﴿شَرَعَ لَكُمْ مِنَ الدِّينِ مَا وَصَّى بِهِ نُوحًا﴾ [الشورى: ١٣]، فبان أنه أوحى إليهم كلهم ﴿أَنْ أَقِيمُوا الدِّينَ﴾ [الشورى: ١٣]، وهو معنى قوله: ﴿سَوَاءٌ بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمُ﴾ [آل عمران: ٦٤].

وقال العلامة السّندي رحمه الله: «لَمَّا كَانَ الْمَقْصُودُ بِالذَّاتِ مِنْ ذِكْرِ الْوَحْيِ تَحْقِيقَ النَّبُوءَةِ، وَكَانَ

(١) «فتح الباري» (١/ ٢٤ - ٢٥).

حديث هرقل أوفر تأديةً لذلك المقصود؛ أدرجه البخاري - رحمه الله تعالى - في بدء الوحي^(١).

□ تنبيه:

يؤخذ للبخاري براءة الاختتام من قوله: فكان ذلك آخر شأن هرقل، كما أخذ له براءة الافتتاح من قوله: بدء الوحي.

قال الحافظ ابن حجر رحمته الله: «ختم البخاريُّ هذا الباب الذي افتتحه بحديث «الأعمال بالنيات» بقول الراوي: «فكان ذلك آخر شأن هرقل»، كأنه يقول: إن صدقت نيته، انتفع بها في الجملة، وإلا، فقد خاب وخسر، فظهرت مناسبة إيراد قصة ابن الناطور في بدء الوحي؛ لمناسبتها حديث الأعمال المصدّر به الباب^(٢). وبالله التوفيق.



(١) «حاشية السندي على صحيح البخاري» (٩ / ١).

(٢) «فتح الباري» (١ / ٦٠)، «لبُّ اللباب» (١ / ٦٤-٦٨).

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

٢ - كِتَابُ الْإِيمَانِ

١

بابُ الْإِيمَانِ، وَقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ: «بُنِيَ الْإِسْلَامُ عَلَى خَمْسٍ»

وهو قولٌ وفعلٌ، ويزيدٌ وينقصُ.

قال الله تعالى: ﴿لِيَزَادُوا إِيمَانًا مَعَ إِيمَانِهِمْ﴾ [الفتح: ٤]، ﴿وَزِدْنَاهُمْ هُدًى﴾ [الكهف: ١٣]، ﴿وَيَزِيدُ اللَّهُ الَّذِينَ اهْتَدَوْا هُدًى﴾ [مريم: ٧٦]، ﴿وَالَّذِينَ اهْتَدَوْا زَادَهُمْ هُدًى وَءَانَّهُمْ وَقَوْلَهُمْ ﴿١٧﴾﴾ [محمد: ١٧]، ﴿وَيَزِدَادَ الَّذِينَ ءَامَنُوا إِيمَانًا﴾ [المدثر: ٣١]، وقوله: ﴿أَيُّكُمْ زَادَتْهُ هَذِهِ إِيمَانًا فَأَمَّا الَّذِينَ ءَامَنُوا فزَادَتْهُمْ إِيمَانًا﴾ [التوبة: ١٢٤]، وقوله جَلَّ ذِكْرُهُ: ﴿فَأَخْشَوْهُمْ فزَادَهُمْ إِيمَانًا﴾ [آل عمران: ١٧٣]، وقوله تعالى: ﴿وَمَا زَادَهُمْ إِلَّا إِيمَانًا وَتَسْلِيمًا﴾ [الأحزاب: ٢٢].

والحُبُّ في الله والبُغْضُ في الله من الإيمان.

وكتبَ عمرُ بنُ عبدِ العزيزِ إلى عديِّ بنِ عديٍّ: «إِنَّ لِلْإِيمَانِ فَرَائِضَ وَشَرَائِعَ وَحُدُودًا وَسُنَنًا، فَمَنْ اسْتَكْمَلَهَا اسْتَكْمَلَ الْإِيمَانَ، وَمَنْ لَمْ يَسْتَكْمِلْهَا لَمْ يَسْتَكْمِلِ الْإِيمَانَ، فَإِنْ أَعِشَ فَسَأَبَيْتُهَا لَكُمْ حَتَّى تَعْمَلُوا بِهَا، وَإِنْ أَمُتَ فَمَا أَنَا عَلَى صُحْبَتِكُمْ بِجَرِيصٍ».

وقال إبراهيمُ: ﴿وَلَكِنْ لِيَطْمَئِنَّ قَلْبِي﴾ [البقرة: ٢٦٠].

وقال مُعَاذٌ: «اجْلِسْ بِنَا نُؤْمِنُ سَاعَةً».

وقال ابنُ مسعودٍ: «الْيَقِينُ الْإِيمَانُ كُلُّهُ».

وقال ابن عمر: «لا يَبْلُغُ الْعَبْدُ حَقِيقَةَ التَّقْوَى حَتَّى يَدَعَ مَا حَاكَ فِي الصَّدْرِ».
 وقال مجاهد: «﴿شَرَعَ لَكُمْ مِنَ الدِّينِ﴾ [الشورى: ١٣]: أَوْصَيْنَاكَ يَا مُحَمَّدٌ وَإِيَّاهُ دِينًا وَاحِدًا».
 وقال ابن عباس: «﴿شَرَعَةً وَمِنْهَا جَا﴾ [المائدة: ٤٨] سَبِيلًا وَسُنَّةً».

□ التعلیق □

قوله: (بَابُ الْإِيمَانِ وَقَوْلُ النَّبِيِّ ﷺ: «بُنِيَ الْإِسْلَامُ عَلَى خَمْسٍ») هذا لفظ حديث ابن عمر في الباب الآتي قريباً، وترجم البخاري ﷺ به لأنه صريح فيما أراد بيانه وهو أن الإيمان مركب من القول والفعل (١)، وكونه قولاً وعملاً، هذا كله بإجماع من السلف وعلماء أهل الحديث وقد حكى الشافعي ﷺ إجماع الصحابة والتابعين عليه، وحكى أبو ثور الإجماع عليه أيضاً (٢)، وإنما ترجم به لأن تعريف الإيمان مأخوذ من لفظه، والله أعلم، والحديث متفق عليه.

ثم أورد في الباب عدة أحاديث استدلت بها على الزيادة والنقصان وذلك لإثبات المقابل؛ فإن كل قابل للزيادة قابل للنقصان ضرورة (٣)، ثم ذكر حديث الحُبِّ في الله... واستدل بذلك على أن الإيمان يزيد وينقص؛ لأن الحب والبغض يتفاوتان.

والغرض من أثر عمر بن عبد العزيز - رحمه الله تعالى - أنه كان ممن يقول بزيادة الإيمان ونقصانه؛ حيث قال: «استكمل ولم يستكمل».

(١) ينظر: «نبراس الساري» (١ / ١٠٨).

(٢) «فتح الباري» (١ / ٥) لابن رجب، وتنظر بقية لأقوال بعض السلف هناك.

(٣) وفيه ردٌّ على الفرق المخالفة لمذهب السلف في ذلك؛ فالمرجئة والخوارج والمعتزلة قالوا: الإيمان شيءٌ واحد لا يزيد ولا ينقص، والذي أفسد على جميع هؤلاء دينهم هو اعتقادهم أن الإيمان كله واحد لا يتجزأ إذا ذهب بعضه ذهب كله.

وينظر: «شرح العقيدة السَّفَّارينية» لابن عثيمين، و«شرح حائية ابن أبي داود» (ص ١٦٤) للبراك.

واستدلَّ البخاري رحمته الله أيضًا بقول إبراهيم عليه السلام على زيادة الإيمان والنقصان، وهو واضح، وإذا ثبت عنه عليه السلام فكانه ثبت عن نبينا عليهما السلام؛ لأنه أمر باتِّباع ملته، وإنما فصلَّ البخاري رحمته الله بين هذه الآية وبين الآيات التي قبلها؛ لأن الدليل يؤخذ من تلك بالنص، ومن هذه بالإشارة. ووجهُ الدلالة من أثر مُعاذٍ ظاهرٌ؛ لأنه لا يُحمَل على أصل الإيمان؛ لكونه كان مؤمنًا أي مؤمن، وإنما يحمل على إرادة أنه يزداد إيمانًا بذكر الله، أو الاستكثار من الأدلة.

وفي أثر ابن مسعود دلالةٌ على أن الإيمان يتبعَّض؛ لأن «كُلًّا» لا يؤكِّد به إلا ذو أجزاء يصحُّ افتراقها حسًّا أو حكمًا، فعلم أن للإيمان كُلاًّ وبعضًا، فيقبل الزيادة والنقصان.

قال الحافظ ابن حجر رحمته الله: «قد جاء عن ابن مسعود التصريحُ بزيادة الإيمان ونقصانه؛ فإنه كان يقول: «اللهم زدنا إيمانًا»^(١)، فهذا أصرحُّ في المقصود، ويروى بعدُّ عنه أنه قال: «الصَّبْرُ نصفُ الإيمان»^(٢)، إلا أن البخاري جرى على عادته في الاقتصار على ما يدل بالإشارة.

ووجهُ الاستدلال من أثر ابن عمر عليهما السلام: من حيث إنَّ فيه إشارةً إلى أن بعض المؤمنين بلغ كنهه^(٣) الإيمان، وبعضهم لم يبلغ، فتجوز الزيادة والنقصان، فيصحُّ استدلال البخاري -رحمه الله تعالى-.

ووجهُ الدلالة من قول مجاهد وقولي^(٤) ابن عباس في التفسير: من جهة أن الله تعالى سَمَّى شرعَ الأنبياء دينًا، وهي أعمال واعتقادات، وسَمَّى الدعاءَ إيمانًا، والدعاءَ عملًا من الأعمال، وقد أطلقه على الإيمان؛ فيصحُّ أن الإيمانَ عملٌ يقبل الزيادة والنقصان^(٥).

(١) الأثر عند عبد الله بن أحمد في «السنة» برقم (٨٤٠).

(٢) رواه الطبراني في «المعجم الكبير» (١٤٠/٨) برقم (٨٥٤٤).

(٣) أي: حقيقته، وغايته، ونهايته. «المصباح المنير» (ص ٣١٣).

(٤) الأول في هذا الباب والثاني في الباب الذي يليه.

(٥) «لبُّ اللباب» (١/ ٧٠ - ٧٣)، و«فتح الباري» (١/ ٦٦).



بَابُ ﴿دُعَاؤِكُمْ﴾ إِيْمَانِكُمْ

لقوله عَزَّوَجَلَّ: ﴿قُلْ مَا يَعْجَبُوكُمْ رَبِّي لَوْلَا دُعَاؤُكُمْ﴾ [الفرقان: ٧٧]، وَمَعْنَى الدُّعَاءِ فِي اللُّغَةِ: الإِيْمَانُ (١).

﴿٢﴾ [٨] حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُوسَى، قَالَ: أَخْبَرَنَا حَنْظَلَةُ بْنُ أَبِي سَفْيَانَ، عَنْ عِكْرَمَةَ بْنِ خَالِدٍ، عَنْ ابْنِ عَمَرَ رضي الله عنه، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «بُنِيَ الْإِسْلَامُ عَلَى خَمْسٍ: شَهَادَةِ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَأَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ، وَإِقَامِ الصَّلَاةِ، وَإِيتَاءِ الزَّكَاةِ، وَالْحَجِّ، وَصَوْمِ رَمَضَانَ» (٢).

□ التعليق □

قوله: (بَابُ دُعَاؤِكُمْ إِيْمَانِكُمْ) هذا منقول عن ابن عباس رضي الله عنه في قوله تعالى: ﴿قُلْ مَا يَعْجَبُوكُمْ رَبِّي لَوْلَا دُعَاؤُكُمْ﴾ [الفرقان: ٧٧].

قال أهل العلم: معناه أن الدعاء من الإيمان... والدعاء عمل من الأعمال فتكون الصلاة والزكاة والصوم والحج من الإيمان؛ لأنها أعمال كاللعمري، وهذا هو وجه مناسبة حديث ابن عمر لترجمة الباب عند البخاري رحمته الله، ومقصود البخاري بذلك: إثبات أن الإيمان قول وعمل (٣)،

(١) هذه الفقرة من رواية أبي ذر الهروي فقط.

(٢) الحديث عند مسلم برقم (١٦) (٢٢).

(٣) «مناسبات تراجم البخاري» (ص ٣٠) بتصرف واختصار يسير جداً.

والرد على المعتزلة (١) والمرجئة والكرامية (٢) وأكثر المتكلمين ممن خالف السلف في حقيقة الإيمان (٣).

قلت: ولَمَّا لم يكن في الباب الأول حديث ذكرت ما في الباب الثاني؛ لأنني قد قرأته على شيخنا محمد رويس - حفظه الله - مع أن من أهل العلم من يرى أن التبويب هنا غلط، وأن ما ذكر هنا تابع للباب السابق كما في «فتح الباري»، وبالله التوفيق.



(١) الذين يجعلون مرتكب الكبيرة لا مؤمناً ولا فاسقاً، وإنما منزلة بين المنزلتين وقابلهم الخوارج، وقالوا: هو كافر، وأما في الآخرة فاتفقت الطائفتان أنه مخلدٌ في النار.

(٢) والكرامية من فرق الإرجاء؛ لأن المُرَجَّةَ أربع فِرَق، الكرامية قالت: «الإيمان قول باللسان» فقط، والأشاعرة قالت: «اعتقاد بالقلب» فقط، والجهمية - وهو أبعداها - قالت: «المعرفة بالقلب» فقط، والحنفية قالت: «قول باللسان واعتقاد بالجنان» فقط، وعلى قول الأشاعرة: إنه التصديق يكون أبو طالب، وأبو جهل وسائر المشركين مؤمنين؛ لأنهم موقنون بقلوبهم، ومصدِّقون للنبي ﷺ ولكن منعهم الكبر، واليهود يعترفون أنه رسول الله ﷺ في قلوبهم، ولكن الحسد والكبر ﴿الَّذِينَ ءَاتَيْنَهُمُ الْكِتَابَ يَعْرِفُونَهُ، كَمَا يَعْرِفُونَ أَبْنَاءَهُمْ﴾ [البقرة: ١٤٦].

وأبو طالب يقول:

ولقد علمتُ بأنَّ دِينَنِي مُحَمَّدٌ مِنْ خَيْرِ أَدْيَانِ الْبَرِيَّةِ دِينَا

وينظر: «مرعاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح» (١ / ٣٧) لشيخ مشايخنا عبيد الله المباركفوري، و«شرح الطحاوية» (٢ / ٧٥٠ - ٧٥١) لابن باز، و«التعليقات المختصرة على متن الطحاوية» (ص ١٤٦ - ١٥٧) للفوزان.

(٣) «لُبُّ اللَّبَابِ» (١ / ٧٠).

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

٣- كِتَابُ الْعِلْمِ

١

باب فضل العلم

وقول الله تعالى: ﴿يَرْفَعُ اللَّهُ الَّذِينَ ءَامَنُوا مِنْكُمْ وَالَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ دَرَجَاتٍ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ﴾ [المجادلة: ١١] وقوله عز وجل: ﴿وَقُلْ رَبِّ زِدْنِي عِلْمًا﴾ [طه: ١١٤]

٢

باب من سئل علماً وهو مُشْتَغِلٌ في حديثه

فأتم الحديث ثم أجاب السائل

﴿٣﴾ [٥٩] حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ سِنَانٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا فُلَيْحٌ (ح) وَحَدَّثَنِي إِبْرَاهِيمُ بْنُ الْمُنْذِرِ، قَالَ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ فُلَيْحٍ، قَالَ: حَدَّثَنِي أَبِي، قَالَ: حَدَّثَنِي هِلَالُ بْنُ عَلِيٍّ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَسَارٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: بَيْنَمَا النَّبِيُّ ﷺ فِي مَجْلِسٍ يُحَدِّثُ الْقَوْمَ، جَاءَهُ أَعْرَابِيٌّ فَقَالَ: مَتَى السَّاعَةُ؟ فَمَضَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُحَدِّثُ، فَقَالَ بَعْضُ الْقَوْمِ: سَمِعَ مَا قَالَ فَكَّرَهُ مَا قَالَ، وَقَالَ بَعْضُهُمْ: بَلْ لَمْ يَسْمَعْ، حَتَّى إِذَا قَضَى حَدِيثَهُ وَقَالَ: «أَيْنَ -أُراه- السَّائِلُ عَنِ السَّاعَةِ؟» قَالَ: هَا أَنَا يَا رَسُولَ اللَّهِ، قَالَ: «فَإِذَا ضُيِّعَتِ الْأَمَانَةُ، فَانْتَظِرِ السَّاعَةَ» قَالَ: كَيْفَ إِضَاعَتُهَا؟ قَالَ: «إِذَا وُسِّدَ الْأَمْرُ إِلَى غَيْرِ أَهْلِهِ، فَانْتَظِرِ السَّاعَةَ».

□ التعلیق □

قوله: **(بَابُ فَضْلِ الْعِلْمِ)** هذا هو الباب الأوّل من كتاب العلم، ولم يذكر البخاريّ ﷺ فيه شيئاً من الأحاديث مكتفياً بالآيتين، وقد أوردت هنا حديث الباب الثاني عَوْضاً عن ذلك. ودلالة الآية الأولى على الترجمة ظاهرة؛ لأن رفعة الدرجات تدل على الفضل؛ إذ المراد به كثرة الثواب، وبه ترتفع الدرجات ^(١)، ورفعتها تشمل المعنوية في الدنيا بعلو المنزلة، وحسن الصّيت، والحسية في الآخرة بعلو المنزلة في الجنة.

وكذا الآية الثانية، واضحة الدلالة في فضل العلم؛ لأن الله تعالى لم يأمر نبيه ﷺ بطلب الازدياد من شيءٍ إلا من العلم، والمراد بالعلم: العلم الشرعي الذي يفيد معرفة ما يجب على المكلف من أمر دينه في عباداته ومعاملاته والعلم بالله وصفاته وما يجب له من القيام بأمره ^(٢).

وأما الباب الثاني: **(بَابُ مَنْ سُئِلَ عِلْمًا وَهُوَ مُشْتَغَلٌ فِي حَدِيثِهِ...)**.

فَمَحْصَلُهُ التنبية على أدب العالم والمتعلم. أما العالم: فلما تضمنه من ترك زجر السائل، بل أدبه بالإعراض عنه أولاً حتى استوفى ما كان فيه، ثم رجع إلى جوابه فرّقه به؛ لأنه من الأعراب وهم جفاة، وفيه العناية بجواب سؤال السائل ولو لم يكن السؤال متعيناً ولا الجواب.

وأما المتعلم: فَلَمَّا تَضَمَّنَهُ مِنْ أَدَبِ السَّائِلِ أَلَّا يَسْأَلَ الْعَالِمَ وَهُوَ مُشْتَغَلٌ بغيره؛ لأن حق الأوّل مقدّم، ويؤخذ منه أخذ الدروس على السّبق، وفيه مراجعة العالم إذا لم يفهم ما يجيب به حتى يتضح، لقوله: **(«كَيْفَ إِضَاعَتُهَا»)**، وفيه الإشارة إلى أن العلم سؤال وجواب، ومن ثم قيل: **«حُسْنُ السُّؤَالِ نِصْفُ الْعِلْمِ»** ^(٣)، نسأل الله أن يرزقنا العلم والعمل به ونشره، إنه ولي ذلك والقادر عليه. وبالله التوفيق.

(١) «لُبُّ الْبَابِ» (١ / ١٢٩).

(٢) «فتح الباري» (١ / ٨٧ - ٨٨).

(٣) «فتح الباري» (١ / ١٨٩).

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

٤- كِتَابُ الْوُضُوءِ



باب ما جاء في الوُضُوءِ

وقول الله تعالى: ﴿إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ

وَأَمْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ﴾ [المائدة: ٦]

قال أبو عبد الله: وَبَيَّنَّ النَّبِيُّ ﷺ أَنَّ فَرَضَ الْوُضُوءِ مَرَّةً مَرَّةً، وَتَوَضَّأَ أَيْضًا مَرَّتَيْنِ وَثَلَاثًا، وَلَمْ يَزِدْ عَلَى ثَلَاثٍ، وَكَرِهَ أَهْلُ الْعِلْمِ الْإِسْرَافَ فِيهِ، وَأَنْ يُجَاوِزُوا فِعْلَ النَّبِيِّ ﷺ.

□ التعليق □

قوله: (كِتَابُ الْوُضُوءِ) الوُضُوءُ بالضم: هو الفعل، وبالفتح: الماء الذي يُتَوَضَّأُ بِهِ عَلَى الْمَشْهُورِ فِيهِمَا (١).

وهذا الباب معقود لبيان فرضية الوضوء، وأن الواجب مرة واحدة، وأن الشنتين والثلاث سنة، وأن ما زاد على ذلك داخل في الإسراف.

واستدلالة بالآية واضح (٢).

(١) ما بين القوسين من «فتح الباري» (١/ ٣٠٩).

(٢) «لُبُّ اللَّبَابِ» (١/ ١٧٥).

وهذا التعليق الذي ذكره جاء عند البخاري نفسه موصولاً:

الأول: برقم (١٥٧) عن ابن عباس رضي الله عنهما بلفظ: «تَوَضَّأَ النَّبِيُّ ﷺ مَرَّةً مَرَّةً».

والثاني: برقم (١٥٨) من حديث عبد الله بن زيد رضي الله عنه بلفظ: «إِنَّ النَّبِيَّ ﷺ تَوَضَّأَ مَرَّتَيْنِ

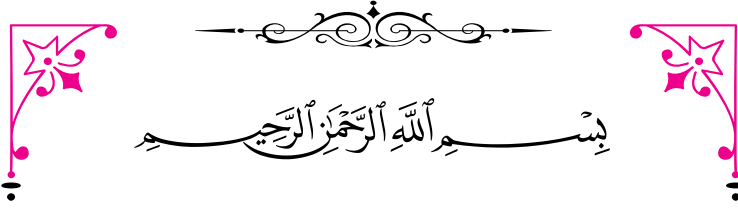
مَرَّتَيْنِ».

والثالث: برقم (١٥٩) من حديث عثمان رضي الله عنه وفيه وصف وضوئه ﷺ؛ لأنه تَوَضَّأَ ثَلَاثًا

ثَلَاثًا.

واكتفى المصنف في هذا الباب بالآية وما علقه من الحديث، وبالله التوفيق.





٥- كِتَابُ الْغُسْلِ

وقول الله تعالى: ﴿وَإِنْ كُنْتُمْ جُنُبًا فَأَطَهَّرُوا وَإِنْ كُنْتُمْ مَرْضَىٰ أَوْ عَلَىٰ سَفَرٍ أَوْ جَاءَ أَحَدٌ مِّنْكُمْ مِنَ الْغَايِبِ أَوْ لَمَسْتُمُ النِّسَاءَ فَلَمْ تَجِدُوا مَاءً فَتَيَمَّمُوا صَعِيدًا طَيِّبًا فَامْسَحُوا بِوُجُوهِكُمْ وَأَيْدِيكُمْ مِنْهُ مَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيَجْعَلَ عَلَيْكُمْ مِنْ حَرَجٍ وَلَٰكِنْ يُرِيدُ لِيُطَهِّرَكُمْ وَلِيُتِمَّ نِعْمَتَهُ عَلَيْكُمْ لَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ ﴿٦﴾ [المائدة: ٦].

وقوله جلَّ ذِكْرُه: ﴿يَتَأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تَقْرَبُوا الصَّلَاةَ وَأَنْتُمْ سُكَرَىٰ حَتَّىٰ تَعْلَمُوا مَا تَقُولُونَ وَلَا جُنُبًا إِلَّا عَابِرِي سَبِيلٍ حَتَّىٰ تَغْتَسِلُوا وَإِنْ كُنْتُمْ مَرْضَىٰ أَوْ عَلَىٰ سَفَرٍ أَوْ جَاءَ أَحَدٌ مِّنْكُمْ مِنَ الْغَايِبِ أَوْ لَمَسْتُمُ النِّسَاءَ فَلَمْ تَجِدُوا مَاءً فَتَيَمَّمُوا صَعِيدًا طَيِّبًا فَامْسَحُوا بِوُجُوهِكُمْ وَأَيْدِيكُمْ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَفُورًا غَفُورًا ﴿٤٣﴾ [النساء: ٤٣].



باب الوضوء قبل الغسل

٤ [٢٤٨] حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ، قَالَ: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ هِشَامٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ زَوْجِ النَّبِيِّ ﷺ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ إِذَا اغْتَسَلَ مِنَ الْجَنَابَةِ بَدَأَ فغَسَلَ يَدَيْهِ، ثُمَّ يَتَوَضَّأُ كَمَا يَتَوَضَّأُ لِلصَّلَاةِ، ثُمَّ يَدْخُلُ أَصَابِعَهُ فِي الْمَاءِ فَيُخَلِّلُ بِهَا أَصُولَ شَعْرِهِ، ثُمَّ يَصُبُّ

على رأسه ثلاثَ غُرْفٍ بيديه، ثمَّ يَفِيضُ الماءَ على جِلْدِهِ كُلِّهِ (١).

□ التعلیق □

لما فرغ البخاري رحمته الله من الطهارة الصغرى شرع في بيان الطهارة الكبرى، وإنما ذكر الغُسل بعد الوضوء؛ لأن الحاجة إلى الوضوء أكثر لكثرة أسباب الوضوء، ونُدرة أسباب الغُسل؛ ولأن محلَّ الوضوء جزءُ البدن ومحلَّ الغسل كلُّه والجزء قبل الكلِّ (٢).

وقدَّمَ رحمته الله الآية التي من سورة المائدة على الآية التي من سورة النساء لِدَقِيقَةِ وهي: أن لفظ التي في المائدة ﴿فَاطْهَرُوا﴾ فيها إجمال، ولفظ التي في النساء: ﴿حَتَّى تَغْتَسِلُوا﴾ فيها تصريح بالاغتسال، وبيان للتطهير المذكور، ودلَّ على أن المراد بقوله تعالى: ﴿فَاطْهَرُوا﴾: فاغتسلوا (٣).

وغرض البخاري من إيرادهما هو بيان أن وجوب الغُسل على الجنب مستفاد من القرآن (٤).

فبهاتين الآيتين أمر الله الجنب إذا قام إلى الصلاة أن يتطهر، ونهاه عن قربان الصلاة حتى يغتسل فصرح في آية النساء بالغسل، وهو تفسير آية التطهير في آية المائدة، وهل المراد نهي الجنب عن قربان الصلاة حتى يغتسل إلا أن يكون مسافراً - وهو عابر سبيل - فيعدم الماء فيصلبي بالتيتم؟ أو المراد: نهي الجنب عن قربان موضع الصلاة - وهو المسجد - إلا عابراً فيه، غير جالس فيه، ولا لابت؟ هذا مما اختلف فيه المفسرون من السلف وبكلِّ حالٍ، فالآية تدل على أن الجنب ما لم

(١) الحديث عند مسلم برقم (٣١٦).

(٢) «لُبُّ اللَّبَابِ» (١ / ٢١٩).

(٣) «فتح الباري» (١ / ٤٧٤ - ٤٧٥)، «الأبواب والتراجم لصحيح البخاري» (١ / ٦٠٠).

(٤) «الأبواب والتراجم» (١ / ٦٠٠).

يغتسل منهئي عن الصلاة، وأن استباحة ذلك يتوقف على الغسل (١).

وما أورد من حديث عائشة رضي الله عنها في الباب (هو من جملة كيفيات الغسل وغرضه بيان استحباب الوضوء قبل الغسل)، وبالله التوفيق.



(١) «فتح الباري» (١ / ٢٣١ - ٢٣٢) باختصار.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

٦- كِتَابُ الْحَيْضِ

وقول الله تعالى: ﴿وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ الْمَحِيضِ قُلْ هُوَ أَذَىٰ مَا أَذَىٰ فَاعْتَزِلُوا النِّسَاءَ فِي الْمَحِيضِ﴾ إلى قوله: ﴿وَيُحِبُّ الْمُتَطَهِّرِينَ﴾ [البقرة: ٢٢٢].



بَابُ كَيْفَ كَانَ بَدَأُ الْحَيْضِ

وقول النبي ﷺ: «هَذَا شَيْءٌ كَتَبَهُ اللَّهُ عَلَىٰ بَنَاتِ آدَمَ»

وقال بعضهم: كان أوَّل ما أُرْسِلَ الحَيْضُ على بني إسرائيل^(١). وحديث النبي ﷺ أكثر.

﴿٥﴾ [٢٩٤] حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، قَالَ: حَدَّثَنَا سَفِيَانُ، قَالَ: سَمِعْتُ عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنَ الْقَاسِمِ، قَالَ: سَمِعْتُ الْقَاسِمَ، يَقُولُ: سَمِعْتُ عَائِشَةَ تَقُولُ: خَرَجْنَا لَا نَرَى إِلَّا الْحَجَّ، فَلَمَّا كُنَّا بَسْرَفَ حِضَّتْ، فَدَخَلَ عَلَيَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَأَنَا أَبْكِي، قَالَ: «مَا لَكَ، أَنْفُسْتِ؟» قُلْتُ: نَعَمْ، قَالَ: «إِنَّ هَذَا أَمْرٌ كَتَبَهُ اللَّهُ عَلَىٰ بَنَاتِ آدَمَ، فَاقْضِي مَا يَقْضِي الْحَاجُّ غَيْرَ إِلَّا تَطُوفِي بِالْبَيْتِ»، قَالَتْ: وَضَحَّى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنِ نِسَائِهِ بِالْبَقْرِ^(٢).

(١) ينظر: «تغليق التعليق» (٢/ ١٦٧).

(٢) الحديث عند مسلم برقم (١٢١١) (١١٩).

□ التعلیق □

قوله: (كِتَابُ الْحَيْضِ) الحيض لغةً: السيلان.

وفي عرف الشرع: دَمٌ يخرج من فَعْرِ رحم المرأة بعد بلوغها في أوقات معتادة^(١).

وأورد الإمام البخاري الآية الكريمة إشارةً منه إلى أن وجوب الغسل من الحيض مستفادٌ من القرآن، كما كان وجوبُ الغسل من الجنابة مستفاداً من القرآن، ثم أشار إلى أن ابتداء الحيض كان قبل بني إسرائيل^(٢).

فقوله: (وَحَدِيثُ النَّبِيِّ ﷺ أَكْثَرُ) قيل: معناه أشمل؛ لأنه عام في جميع بنات آدم فيتناول الإسرائيليات ومن قبلهن^(٣).

وكأنَّ الإمامَ البخاريَّ رجح الرواية المرفوعة على قول بعضهم على أصول المحدثين ورد قول البعض.

قوله: («فَأَقْضِي») لا يراد به القضاء الاصطلاحي بل القضاء اللُّغوي الذي هو معنى الأداء^(٤)، وبالله التوفيق.

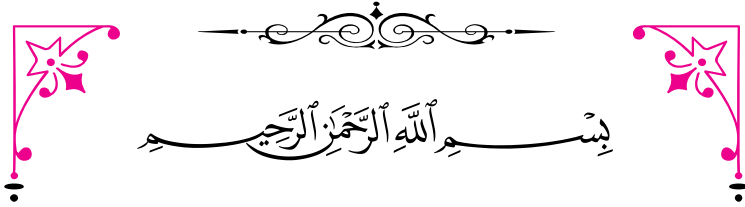


(١) «عمدة القاري» (٢/ ١٥٥).

(٢) «لُبُّ اللَّبَابِ» (١/ ٢٣١).

(٣) «فتح الباري» (١/ ٥٢٧).

(٤) «الأبواب والتراجم لصحيح البخاري» (١/ ٦٣١ - ٦٣٢).



٧- كِتَابُ التَّيْمُمِ

قَوْلُ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿فَلَمْ يَجِدُوا مَاءً فَتَيَمَّمُوا صَعِيدًا طَيِّبًا فَامْسَحُوا بِوُجُوهِكُمْ وَأَيْدِيكُمْ مِنْهُ﴾ [المائدة: ٦].

﴿٦﴾ [٣٣٤] حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ، قَالَ: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْقَاسِمِ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ زَوْجِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَتْ: خَرَجْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي بَعْضِ أَسْفَارِهِ، حَتَّى إِذَا كُنَّا بِالْبَيْدَاءِ - أَوْ بَدَاتِ الْجَيْشِ - انْقَطَعَ عَقْدُ لِي، فَأَقَامَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَلَي التِّمَاسِيهِ، وَأَقَامَ النَّاسُ مَعَهُ، وَلَيْسُوا عَلَى مَاءٍ، فَأَتَى النَّاسُ إِلَى أَبِي بَكْرٍ الصِّدِّيقِ، فَقَالُوا: أَلَا تَرَى مَا صَنَعَتْ عَائِشَةُ؟ أَقَامَتْ بِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَالنَّاسِ وَلَيْسُوا عَلَى مَاءٍ وَلَيْسَ مَعَهُمْ مَاءٌ. فَجَاءَ أَبُو بَكْرٍ وَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَاضِعُ رَأْسِهِ عَلَى فَخِذِي قَدْ نَامَ، فَقَالَ: حَبَسَتْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ وَالنَّاسَ وَلَيْسُوا عَلَى مَاءٍ، وَلَيْسَ مَعَهُمْ مَاءٌ. فَقَالَتْ عَائِشَةُ، فَعَاتَبَنِي أَبُو بَكْرٍ، وَقَالَ مَا شَاءَ اللَّهُ أَنْ يَقُولَ، وَجَعَلَ يَطْعُنِي بِيَدِهِ فِي خَاصِرَتِي، فَلَا يَمْنَعُنِي مِنَ التَّحَرُّكِ إِلَّا مَكَانُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ عَلَي فَخِذِي، فَقَامَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ حِينَ أَصْبَحَ عَلَي غَيْرِ مَاءٍ، فَأَنْزَلَ اللَّهُ آيَةَ التَّيْمُمِ، فَتَيَمَّمُوا، فَقَالَ أُسَيْدُ بْنُ الحُضَيْرِ: مَا هِيَ بِأَوَّلِ بَرَكَتِكُمْ يَا آلَ أَبِي بَكْرٍ، قَالَتْ: فَبَعَثْنَا البَعِيرَ الَّذِي كُنْتُ عَلَيْهِ، فَأَصَبْنَا العِقْدَ تَحْتَهُ (١).

(١) الحديث عند مسلم برقم (٣٦٧) (١٠٨).

□ التعلیق □

قوله: **(كِتَابُ التَّيْمِمْ فِي اللُّغَةِ: القصد والتوجه، ومنه قوله تعالى: ﴿وَلَا تَيَمَّمُوا الْخَبِيثَ مِنْهُ تُنْفِقُونَ...﴾ الآية.**

وفي الشرع: القصد إلى الصعيد لمسح الوجه واليدين بنية استباحة الصلاة ونحوها^(١).

ووجه المناسبة بين هذا الكتاب والذي قبله: أن المذكور قبله أحكام الوضوء بالماء، والمذكور هنا التيمم وهو خَلْفٌ عن الماء؛ فيذكر أولاً ثم يذكر الخلف عقبه^(٢)، والتيمم ثابت بالكتاب والسنة والإجماع.

وقوله تعالى: **(﴿فَلَمْ تَحْدُوا مَاءً﴾)** قال الحافظ ابن حجر **رحمته الله**: «كذا للأكثر، وللنسفي وعبدوس والحَمُوي **(﴿فَإِنْ لَمْ تَحْدُوا﴾)**.

قال أبو ذر **رحمته الله**: كذا في روايتنا، والتلاوة **(﴿فَلَمْ تَحْدُوا﴾)**. قال صاحب «المشارك»^(٣): «هذا هو الصواب». قلت -والقائل هو الحافظ-: ظهر لي أن البخاري أراد أن يبين أن المراد بالآية المبهمة في قول عائشة **رحمها الله** في حديث الباب «فأنزل الله آية التيمم» أنها آية المائدة، وقد وقع التصريح بذلك في رواية حماد بن سلمة عن هشام عن أبيه عن عائشة في قصتها المذكورة، قال: فأنزل الله آية التيمم **(﴿فَإِنْ لَمْ تَحْدُوا مَاءً فَتَيَمَّمُوا﴾)** فكان البخاري **رحمته الله** أشار إلى هذه الرواية المخصوصة، واحتمل أن تكون قراءة شاذة لحماد بن سلمة، أو غيره أو وهماً منه^(٤). وبالله التوفيق.



(١) «مجموع الفتاوى» (٢١ / ٣٤٦)، و«سبل السلام» (١ / ٣٥٠).

(٢) «عمدة القاري شرح صحيح البخاري» (٤ / ٣)، و«لبُّ اللباب» (١ / ٢٤٩).

(٣) «مشارك الأنوار على صحاح الآثار» (٢ / ٣٣٠)، نشر المكتبة العتيقة بـ«تونس».

(٤) «فتح الباري» (١ / ٥٦٩)، «عمدة القاري» (١ / ٤).

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

٨- كِتَابُ الصَّلَاةِ



باب كَيْفَ فُرِضَتِ الصَّلَاةُ فِي الْإِسْرَاءِ

وقال ابنُ عَبَّاسٍ: حَدَّثَنِي أَبُو سَفْيَانَ فِي حَدِيثِ هِرْقَلٍ، فَقَالَ: يَأْمُرُنَا - يَعْنِي النَّبِيَّ ﷺ - بِالصَّلَاةِ وَالصَّدَقِ وَالْعَفَافِ.

[٣٤٩] ﴿٧﴾ حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ بُكَيْرٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا اللَّيْثُ، عَنْ يُونُسَ، عَنْ ابْنِ شَهَابٍ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ، قَالَ: كَانَ أَبُو ذَرٍّ يُحَدِّثُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «فَرَجَّ عَنْ سَقْفِ بَيْتِي وَأَنَا بِمَكَّةَ، فَنَزَلَ جِبْرِيلُ فَفَرَجَ صَدْرِي، ثُمَّ غَسَلَهُ بِمَاءِ زَمْزَمَ، ثُمَّ جَاءَ بِطُسْتٍ مِنْ ذَهَبٍ مُمْتَلِيٍّ حِكْمَةً وَإِيمَانًا فَأَفْرَعَهُ فِي صَدْرِي، ثُمَّ أَطْبَقَهُ ثُمَّ أَخَذَ بِيَدِي فَفَرَجَ بِي إِلَى السَّمَاءِ الدُّنْيَا، فَلَمَّا جِئْتُ إِلَى السَّمَاءِ الدُّنْيَا، قَالَ جِبْرِيلُ لِحَازِنِ السَّمَاءِ: افْتَحْ، قَالَ: مَنْ هَذَا؟ قَالَ: هَذَا جِبْرِيلُ، قَالَ: هَلْ مَعَكَ أَحَدٌ؟ قَالَ: نَعَمْ، مَعِيَ مُحَمَّدٌ ﷺ، فَقَالَ: أُرْسِلْ إِلَيْهِ؟ قَالَ: نَعَمْ، فَلَمَّا فَتَحَ عَلَوْنَا السَّمَاءَ الدُّنْيَا، إِذَا رَجُلٌ قَاعِدٌ عَلَى يَمِينِهِ أَسْوَدَةٌ، وَعَلَى يَسَارِهِ أَسْوَدَةٌ، إِذَا نَظَرَ قَبْلَ يَمِينِهِ صَحْحَكَ، وَإِذَا نَظَرَ قَبْلَ يَسَارِهِ بَكَى، فَقَالَ: مَرَحَبًا بِالنَّبِيِّ الصَّالِحِ وَالابْنِ الصَّالِحِ، قُلْتُ لِجِبْرِيلَ: مَنْ هَذَا؟ قَالَ: هَذَا آدَمُ، وَهَذِهِ الْأَسْوَدَةُ عَنْ يَمِينِهِ وَشِمَالِهِ نَسَمُ بَنِيهِ، فَأَهْلُ الْيَمِينِ مِنْهُمْ أَهْلُ الْجَنَّةِ، وَالْأَسْوَدَةُ الَّتِي عَنْ شِمَالِهِ أَهْلُ النَّارِ، إِذَا نَظَرَ عَنْ

يَمِينِهِ ضَحِكَ، وَإِذَا نَظَرَ قِبَلَ شِمَالِهِ بَكَى، حَتَّى عَرَجَ بِي إِلَى السَّمَاءِ الثَّانِيَةِ، فَقَالَ لِحَازِنِهَا: افْتَحْ، فَقَالَ لَهُ حَازِنُهَا مِثْلَ مَا قَالَ الْأَوَّلُ فَفَتَحَ.

قال أنس: فذَكَرَ أَنَّهُ وَجَدَ فِي السَّمَاوَاتِ آدَمَ وَإِدْرِيسَ وَمُوسَى وَعِيسَى وَإِبْرَاهِيمَ - صَلَوَاتُ اللَّهِ عَلَيْهِمْ -، وَلَمْ يُثَبِّتْ كَيْفَ مَنَازِلَهُمْ، غَيْرَ أَنَّهُ ذَكَرَ أَنَّهُ وَجَدَ آدَمَ فِي السَّمَاءِ الدُّنْيَا وَإِبْرَاهِيمَ فِي السَّمَاءِ السَّادِسَةِ.

قال أنس: فَلَمَّا مَرَّ جَبْرِيلُ بِالنَّبِيِّ ﷺ يَأْدُرِسُ قَالَ: «مَرْحَبًا بِالنَّبِيِّ الصَّالِحِ وَالْأَخِ الصَّالِحِ، فَقُلْتُ: مَنْ هَذَا؟ قَالَ: هَذَا إِدْرِيسُ، ثُمَّ مَرَرْتُ بِمُوسَى، فَقَالَ: مَرْحَبًا بِالنَّبِيِّ الصَّالِحِ وَالْأَخِ الصَّالِحِ، قُلْتُ: مَنْ هَذَا؟ قَالَ: هَذَا مُوسَى، ثُمَّ مَرَرْتُ بِعِيسَى، فَقَالَ: مَرْحَبًا بِالْأَخِ الصَّالِحِ وَالتَّيِّبِ الصَّالِحِ، قُلْتُ: مَنْ هَذَا؟ قَالَ: هَذَا عِيسَى، ثُمَّ مَرَرْتُ بِإِبْرَاهِيمَ، فَقَالَ: مَرْحَبًا بِالنَّبِيِّ الصَّالِحِ، وَالابْنِ الصَّالِحِ، قُلْتُ: مَنْ هَذَا؟ قَالَ: هَذَا إِبْرَاهِيمُ ﷺ».

قال ابنُ شَهَابٍ: فَأَخْبَرَنِي ابْنُ حَزْمٍ: أَنَّ ابْنَ عَبَّاسٍ وَأَبَا حَبَّةَ الْأَنْصَارِيِّ كَانَا يَقُولَانِ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «ثُمَّ عَرَجَ بِي، حَتَّى ظَهَرْتُ لِمُسْتَوَى أَسْمَعُ فِيهِ صَرِيْفَ الْأَقْلَامِ».

قال ابنُ حَزْمٍ وَأَنْسُ بْنُ مَالِكٍ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «فَقَرَضَ اللَّهُ عَلَيَّ خَمْسِينَ صَلَاةً؛ فَرَجَعْتُ بِذَلِكَ حَتَّى مَرَرْتُ عَلَى مُوسَى، فَقَالَ: مَا قَرَضَ اللَّهُ لَكَ عَلَى أُمَّتِكَ؟ قُلْتُ: قَرَضَ خَمْسِينَ صَلَاةً، قَالَ: فَارْجِعْ إِلَى رَبِّكَ فَإِنَّ أُمَّتَكَ لَا تُطِيقُ ذَلِكَ، فَارْجِعْ بِي فَوْضَعَ شَطْرَهَا، فَرَجَعْتُ إِلَى مُوسَى، قُلْتُ: وَصَعَ شَطْرَهَا، فَقَالَ: رَاجِعْ رَبِّكَ فَإِنَّ أُمَّتَكَ لَا تُطِيقُ، فَارْجِعْتُ فَوْضَعَ شَطْرَهَا فَرَجَعْتُ إِلَيْهِ، فَقَالَ: ارْجِعْ إِلَى رَبِّكَ فَإِنَّ أُمَّتَكَ لَا تُطِيقُ ذَلِكَ، فَارْجَعْتُهُ، فَقَالَ: هِيَ خَمْسٌ وَهِيَ خَمْسُونَ، لَا يُبَدَّلُ الْقَوْلُ لَدَيَّ. فَرَجَعْتُ إِلَى مُوسَى، فَقَالَ: رَاجِعْ رَبِّكَ، فَقُلْتُ: اسْتَحْيَيْتُ مِنْ رَبِّي، ثُمَّ انْطَلَقَ بِي حَتَّى انْتَهَى بِي إِلَى سِدْرَةِ الْمُنْتَهَى، وَعَشِيهَا أُلْوَانٌ لَا

أدري ما هي، ثم أُدخِلْتُ الجَنَّةَ فإذا فيها حَبَائِلُ اللُّؤْلُؤِ، وإذا تُرَابُهَا المِسْكُ»^(١).

□ التعلیق □

أورد البخاري رحمته الله حديث أبي سفيان رضي الله عنه معلقاً، وهو قطعة من حديث طويل أخرجه مسنداً برقم (٧) من الكتاب أتى منه هنا بالمراد.

ومناسبة ذلك لهذه الترجمة: أن فيه إشارة إلى أن الصلاة فرضت بمكة قبل الهجرة؛ لأن أبا سفيان لم يلق النبي صلى الله عليه وسلم بعد الهجرة إلى الوقت الذي اجتمع فيه بهرقل، وبيان الوقت، وإن لم يكن من الكيفية حقيقة لكنه من جملة مقدماتها، فإن معرفة كيفية الشيء تستدعي معرفة ذاته قبلها؛ فأشار البخاري رحمته الله أولاً إلى ذات الصلاة من حيث الفرضية ثم إلى كيفية فرضيتها بذكر حديث الإسراء؛ فصار ذكر قول ابن عباس توطئة وتمهيداً لبيان كیفيتها، ثم أتبعه بحديث أنس رضي الله عنه والغرض من إيراد هنا: ذكر فرض الصلاة^(٢)، وبالله التوفيق.



(١) الحديث عند مسلم برقم (١٦٣).

(٢) «عمدة القاري» (٤/ ٦٠)، و«لُبُّ اللُّبَاب» (١/ ٢٥٩ - ٢٦٠) بتصرف واختصار يسير.

٩ [٥٢٢] قَالَ عُرْوَةُ: وَلَقَدْ حَدَّثْتَنِي عَائِشَةُ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يُصَلِّي الْعَصْرَ وَالشَّمْسُ فِي حُجْرَتِهَا قَبْلَ أَنْ تَظْهَرَ (١).

□ التعلیق □

قوله: (كِتَابُ مَوَاقِيتِ الصَّلَاةِ) المواقيت: جَمْعُ مِيقَاتٍ، والمُرَادُ بِهِ: الوقت الذي عَيَّنَهُ اللهُ لأداءِ هذه العبادة وهو القَدْرُ المحدود للفعْل من الزمان (٢).

قوله: (بَابُ مَوَاقِيتِ الصَّلَاةِ وَفَضْلِهَا) الضمير في فضلها راجع إلى الصلاة، فكتاب البخاري مشتمل على بيان مواقيت الصلاة، وعلى فضائل الصلاة، ولا يحتاج حينئذٍ إلى توجيهات في بيان المناسبة بين الأبواب والكتاب، وذكر «مواقيت الصلاة» بعد ذكر كتاب المواقيت لا تكرار فيه؛ فإن المقصود بالباب بيان مبدأ المواقيت كما هو دأب البخاري، فإنه يشير في أوائل أكثر الكتب إلى مبدأ هذا الحكم نصًّا أو إشارةً، وعلى هذا يكون باب المواقيت متضمَّنًا لأمرين: بيان المبدأ وبيان الفضل (٣).

والظاهر أن البخاري رحمه الله أشار بإيراد الآية والحديث في إثبات شرطية الوقت بهما، وهذه الشرطية تعرف من الحديث من قول جبريل عليه السلام للنبي ﷺ: «بهذا أمرت» ثم أورد حديث عروة، ومطابقتها للترجمة بين؛ فإن وجه الدلالة منه على الوقت ظاهر؛ وذلك لأن وقوع الصلاة خمس مرات يستلزم كون الأوقات خمسة (٤)، وبالله التوفيق.

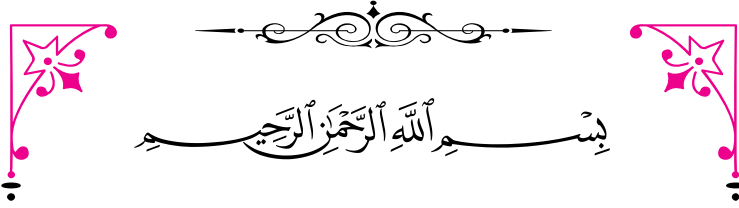


(١) الحديث عند مسلم برقم (٦١١) (١٦٨).

(٢) «سبل السلام» (٢ / ٥).

(٣) «الأبواب والتراجم» (١ / ٧٨٩).

(٤) «لبُّ اللُّبَابِ» (١ / ٣٣٣ - ٣٣٤)، و«عمدة القاري» (٤ / ٤).



١٠- كِتَابُ الْأَذَانِ



بَابُ بَدْءِ الْأَذَانِ

وقوله عز وجل: ﴿وَإِذَا نَادَيْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ اتَّخَذُوهَا هُزُوًا وَلَعِبًا

ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ قَوْمٌ لَا يَعْقِلُونَ ﴿٥٨﴾ [المائدة: ٥٨]. وقوله: ﴿إِذَا نُودِيَ لِلصَّلَاةِ مِنْ يَوْمٍ

الْجُمُعَةِ ﴿الآيَةُ [الجمعة: ٩]

﴿١٠﴾ [٦٠٣] حَدَّثَنَا عِمْرَانُ بْنُ مَيْسَرَةَ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَارِثِ، حَدَّثَنَا خَالِدُ الْحَدَّاءُ،

عَنْ أَبِي قِلَابَةَ، عَنْ أَنَسٍ، قَالَ: «ذَكَرُوا النَّارَ وَالنَّاقُوسَ، فَذَكَرُوا الْيَهُودَ وَالنَّصَارَى، فَأَمَرَ بِلَالٌ أَنْ يَشْفَعَ الْأَذَانَ وَأَنْ يُوتِرَ الْإِقَامَةَ»^(١).

□ التعليق □

قوله: (كِتَابُ الْأَذَانِ) الْأَذَانُ لُغَةً: الإِعلام، ومنه قوله تعالى: ﴿وَأَذِّنْ مِنْ اللَّهِ وَرَسُولِهِ إِلَى

النَّاسِ يَوْمَ الْحَجِّ الْأَكْبَرِ ﴿التوبة: ٣﴾.

وشرعاً: التعبد لله بذكر مخصوص بعد دخول وقت الصلاة، للإعلام به^(٢).

(١) الحديث عند مسلم برقم (٣٧٨).

(٢) «الشرح الممتع على زاد المستقنع» (٢/ ٤٠).

وهاتان الآيتان الكریمتان اللتان أوردهما البخاري رحمته الله أول الباب مدينتان، إشارة منه إلى أن ابتداء الأذان كان بالمدينة [والصلاة قد فرضت بمكة ولم يصح أن النبي صلى الله عليه وسلم صلى بمكة جمعة ولا أذن لصلاة فيها] (١).

وأما مطابقة حديث أنس رضي الله عنه للترجمة: فهو من جهة أن بدء الأذان كان بأمر النبي صلى الله عليه وسلم بلاً عقب المشاورة في أمر النداء إلى الصلاة (٢).

فيكون غرض الإمام البخاري رحمته الله بإيراد الآيتين المدينتين: الإشارة إلى ترجيح شرعيته بالمدينة رداً على ما روي في بعض الروايات من شرعيته ليلة الإسراء (٣)، وقد بسطها الحافظ ابن حجر رحمته الله في «فتح الباري» (٤) مع الكلام عليها؛ فليراجعه من شاء، وبالله التوفيق.

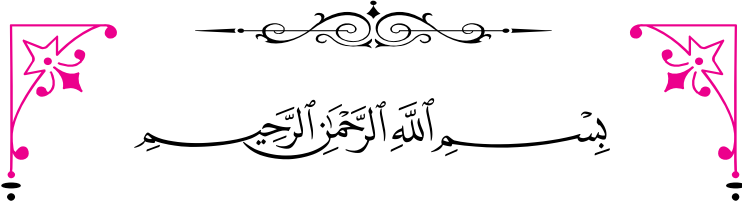


(١) ما بين المعقوفتين من «فتح الباري» (٣ / ٣٩٥) لابن رجب الحنبلي بتصرف يسير جداً.

(٢) «لبُّ اللُّبِّ» (١ / ٣٥٧).

(٣) «الأبواب والتراجم لصحيح البخاري» (١ / ٨٢٦).

(٤) (٢ / ١٠٠).



١١- كِتَابُ الْجُمُعَةِ



باب فرض الجمعة

لقول الله تعالى: ﴿إِذَا تَوَدَّى لِلصَّلَاةِ مِنْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ فَاسْعَوْا إِلَى ذِكْرِ اللَّهِ وَذَرُوا الْبَيْعَ ذَلِكُمْ خَيْرٌ لَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ ﴿٩﴾﴾ [الجمعة: ٩].

﴿١١﴾ [٨٧٦] حَدَّثَنَا أَبُو الْيَمَانِ، قَالَ: أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ، قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو الزِّنَادِ، أَنَّ عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنَ هُرْمَزَ الْأَعْرَجَ مَوْلَى رَبِيعَةَ بْنِ الْحَارِثِ حَدَّثَهُ، أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا هُرَيْرَةَ رضي الله عنه، أَنَّهُ سَمِعَ رَسُولَ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم يَقُولُ: «نَحْنُ الْآخِرُونَ السَّابِقُونَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، بَيِّدَ أَنَّهُمْ أُوتُوا الْكِتَابَ مِنْ قَبْلِنَا، ثُمَّ هَذَا يَوْمُهُمُ الَّذِي فُرِضَ عَلَيْهِمْ فَاخْتَلَفُوا فِيهِ، فَهَدَانَا اللَّهُ، فَالْتَأَسُّ لَنَا فِيهِ تَبَعٌ: الْيَهُودُ غَدَاً، وَالنَّصَارَى بَعْدَ غَدٍ».

□ التعلیق □

قوله: (كِتَابُ الْجُمُعَةِ) يقال: بضم الميم وإسكانها وفتحها، حكاهنَّ الفراء والواحدِي وغيرهما، ووجَّهوا الفتح بأنها تَجْمَعُ الناس ويكثرون فيها كما يقال: هُمَزَةٌ وَلَمَزَةٌ لكثرة الهَمْزِ واللَّمزِ، ونحو ذلك سُمِّيَتْ جُمُعَةً لاجتماع الناس فيها، وكان يوم الجُمُعَةِ في الجاهلية تُسَمَّى العَرُوبَةَ (١).

(١) «شرح صحيح مسلم» (٦/ ١٣٠) للنووي.

وأورد الإمام البخاري رحمه الله هذه الآية في هذا الباب؛ لأنَّ فرضية الجمعة مستفاد منها. ووجه الدلالة فيها: مشروعية النداء لها؛ لأن الأذان من خواص الفرائض، وكذا النهي عن البيع؛ لأنه لا ينهى عن المباح نهي تحريم (١).

واستدل به هذه الآية على فرضية الجمعة سبقه إليه الشافعي في «الأم» (٢).

وقد اختلف في وقت فرضيتها، والأكثر على أنها فُرِضَتْ بالمدينة (٣).

وقوله: ﴿فَاسْعَوْا إِلَىٰ ذِكْرِ اللَّهِ﴾ قرأها عمر رضي الله عنه: «فَامْضُوا إِلَىٰ ذِكْرِ اللَّهِ» وهو تفسير منه للمراد بالسعي هنا، بخلاف قوله رضي الله عنه في الحديث: «فَلَا تَأْتَوْهَا تَسْعُونَ» فإن المراد به هنا الجري (٤). وقوله: «ثُمَّ هَذَا يَوْمُهُمُ الَّذِي فُرِضَ عَلَيْهِمْ فَاخْتَلَفُوا فِيهِ» قال القاضي عياض رحمه الله: «الظاهر أنه فُرِضَ عليهم تعظيم يوم الجمعة بغير تعيينٍ وَوَكِّلَ إلىٰ اجتهادهم وإقامة شرائعهم فيه فَاخْتَلَفَ اجتهادهم في تعيينه ولم يَهْدِهِمُ اللهُ له وَفَرَضَهُ عَلَىٰ هَذِهِ الْأُمَّةِ مُبَيَّنًا ولم يَكُلِّهِ إِلَىٰ اجتهادهم ففازوا بتفضيله (٥). قوله: (الْيَهُودُ غَدًا) أي: عِيدُ الْيَهُودِ غَدًا؛ لأن ظروف الزمان لا تكون أخبارًا عن الجُثثِ فَيَقْدَرُ فِيهِ مَعْنَىٰ يمكن تقديره خبراً (٦).

وأما مطابقة الحديث للترجمة ووجه الدلالة منه على الفرضية: التعبير بالفرض؛ لأنه للإلزام (٧)، وبالله التوفيق.

(١) «لِبُّ اللَّبَابِ» (٢ / ٥).

(٢) (٢ / ٣٧٢) من الفقرة رقم (٣٨٢ و ٣٨٣).

(٣) «فتح الباري» (٢ / ٤٥٠).

(٤) «عمدة القاري» (٦ / ٢٣٣).

(٥) «شرح صحيح مسلم» (٦ / ١٤٣) للنووي.

(٦) «شرح صحيح مسلم» (٦ / ١٤٣) للنووي.

(٧) «لِبُّ اللَّبَابِ» (٢ / ٥).

١٢- أَبْوَابُ صَلَاةِ الْخَوْفِ

وقول الله تعالى: ﴿وَإِذَا ضَرَبْتُمْ فِي الْأَرْضِ فَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ تَقْصُرُوا مِنَ الصَّلَاةِ إِنْ خِفْتُمْ أَنْ يَفْتِنَكُمُ الَّذِينَ كَفَرُوا إِنَّ الْكَافِرِينَ كَانُوا لَكُمْ عَدُوًّا مُّبِينًا ١٠١﴾ وَإِذَا كُنْتَ فِيهِمْ فَأَقَمْتَ لَهُمُ الصَّلَاةَ فَلْتَقُمْ طَائِفَةٌ مِنْهُمْ مَعَكَ وَلْيَأْخُذُوا أَسْلِحَتَهُمْ فَإِذَا سَجَدُوا فَلْيَكُونُوا مِنْ وَرَائِكُمْ وَلْتَأْتِ طَائِفَةٌ أُخْرَى لَمْ يُصَلُّوا فَلْيُصَلُّوا مَعَكَ وَلْيَأْخُذُوا حِذْرَهُمْ وَأَسْلِحَتَهُمْ وَدَ الَّذِينَ كَفَرُوا لَوْ تَعَفَلُونَ عَنْ أَسْلِحَتِكُمْ وَأَمْتِعَتِكُمْ فَيَمِيلُونَ عَلَيْكُمْ مَيْلَةً وَاحِدَةً وَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ إِنْ كَانَ بِكُمْ أَذًى مِنْ مَطَرٍ أَوْ كُنْتُمْ مَرَضَى أَنْ تَضَعُوا أَسْلِحَتَكُمْ وَخُذُوا حِذْرَكُمْ إِنَّ اللَّهَ أَعَدَّ لِلْكَافِرِينَ عَذَابًا مُهِينًا ١٠٢﴾ [النساء: ١٠١، ١٠٢].

﴿١٢﴾ [٩٤٢] حَدَّثَنَا أَبُو الْيَمَانِ، قَالَ: أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، قَالَ: سَأَلْتُهُ: هَلْ صَلَّى النَّبِيُّ ﷺ -يعني- صَلَاةَ الْخَوْفِ؟ قَالَ: أَخْبَرَنِي سَالِمٌ، أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عَمْرِو بْنِ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: عَزَوْتُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَبْلَ نَجْدٍ، فَوَازَيْنَا الْعَدُوَّ فَصَافَقْنَا لَهُمْ، فَقَامَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُصَلِّي لَنَا، فَقَامَتْ طَائِفَةٌ مَعَهُ تُصَلِّي، وَأَقْبَلَتْ طَائِفَةٌ عَلَى الْعَدُوِّ، وَرَكَعَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مَعَهُ وَسَجَدَ سَجْدَتَيْنِ، ثُمَّ انصَرَفُوا مَكَانَ الطَّائِفَةِ الَّتِي لَمْ تُصَلِّ، فَجَاءُوا، فَرَكَعَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِهِمْ رُكْعَةً وَسَجَدَ سَجْدَتَيْنِ، ثُمَّ سَلَّمَ، فَقَامَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ فَرَكَعَ لِتَفْسِيهِ رُكْعَةً وَسَجَدَ سَجْدَتَيْنِ (١).

(١) الحديث عند مسلم برقم (٨٣٩).

□ التعلیق □

قوله: (أَبْوَابُ صَلَاةِ الْخَوْفِ) أي: هذه أبواب ذكّر الأحاديث الدالة على مشروعية صلاة الخوف، وبيان كيفيتها، والإضافة من باب إضافة الحكم إلى سببه (١).

ساق الإمام البخاري رحمته الله الآيتين في هذه الترجمة مشيراً إلى أن خروج صلاة الخوف عن هيئة بقية الصلوات ثبت بالكتاب قولاً وبالسنّة فعلاً (٢).

ولمّا كانت الآيتان قد اشتملتا على مشروعية القصر في صلاة الخوف وعلى كيفيتها ساقهما معاً، وأثر تخريج حديث ابن عمر لقوّة شبه الكيفية التي ذكرها بالآية.

ومعنى قوله: ﴿وَإِذَا صَرَبْتُمْ﴾ أي: سافرتم، ومفهومه أن القصر مختصّ بالسفر وهو كذلك، وأما قوله: ﴿إِنْ خِفْتُمْ﴾ فمفهومه اختصاص القصر بالخوف أيضاً، وقد سأل يعلى بن أمية عمر بن الخطاب رضي الله عنه عن ذلك فذكر أنه سأل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن ذلك، فقال: «صَدَقَ اللهُ بِهَا عَلَيْكُمْ فَأَقْبَلُوا صَدَقَتَهُ» (٣)؛ فثبت القصر في الأمن ببيان السنّة، واختلف في صلاة الخوف في الحضر فمنعها ابن الماجشون أخذاً بالمفهوم، وأجازها الباقر، وأما قوله: ﴿وَإِذَا كُنْتَ فِيهِمْ﴾ فقد أخذ بمفهومه أبو يوسف في إحدى الروايتين عنه والحسن بن زياد اللؤلؤي من أصحابه وإبراهيم بن عليّة، وحكي عن المزي صاحب الشافعي واحتجّ عليهم بإجماع الصحابة على فعل ذلك بعد النبي صلى الله عليه وسلم، وبقوله: «صَلُّوا كَمَا رَأَيْتُمُونِي أُصَلِّي» (٤)، فعموم منطوقه مقدم على ذلك المفهوم، وقوله: (عَنْ الزُّهْرِيِّ سَأَلْتُهُ) القائل هو شعيب والمسئول هو الزهري، وهو القائل: (أَخْبَرَنِي سَالِمٌ) أي: ابن عبد الله بن عمر. قوله: (فَقَامَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ فَرَكَعَ لِنَفْسِهِ) لم تختلف الطرق عن ابن عمر في هذا، وظاهره أنهم أتموا لأنفسهم في حالة واحدة، ويحتمل أنهم أتموا على

(١) «ذخيرة العقبى في شرح المجتبى» (١٧ / ٩٤) لشيخنا الأنثويّ.

(٢) نقله الحافظ عن ابن المنير.

(٣) رواه مسلم برقم (٢٨٦).

(٤) رواه البخاري برقم (٦٣٢)، عن مالك بن الحويرث رضي الله عنه.

التعاقب، وهو الراجح من حيث المعنى، وإلا فيستلزم تضييع الحراسة المطلوبة، وإفراد الإمام وحده (١).

وصلاة الخوف صلاحها رسول الله ﷺ في أيام مختلفة، وأشكالٍ مُتباينةٍ يُتحرَّى في كُلِّها ما هو أحوط للصلاة وأبلغ في الحراسة، وهي على اختلاف صورها متفقة المعنى قاله الخطابي (٢)، وبالله التوفيق.



(١) «فتح الباري» (٢ / ٥٤٦ - ٥٤٧).

(٢) «شرح صحيح البخاري» (٦ / ٤٩) للكرمانى.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

١٣- كِتَابُ الْعِيدِينَ

١

باب فِي الْعِيدِينَ وَالتَّجْمُلِ فِيهِمَا

﴿١٣﴾ [٩٤٨] حَدَّثَنَا أَبُو الْيَمَانِ، قَالَ: أَخْبَرَنَا شَعِيبٌ، عَنِ الرَّهْرِيِّ، قَالَ: أَخْبَرَنِي سَالِمُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عَمَرَ قَالَ: أَخَذَ عَمْرٌ جُبَّةً مِنْ إِسْتَبْرَقٍ تُبَاعُ فِي السُّوقِ، فَأَخَذَهَا فَأَتَى بِهَا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، ابْتِغِ هَذِهِ، تَجْمَلُ بِهَا لِلْعِيدِ وَالْوُفُودِ، فَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّمَا هَذِهِ لِبَاسٍ مَنْ لَا خَلَاقَ لَهُ»، فَلَبِثَ عَمْرٌ مَا شَاءَ اللَّهُ أَنْ يَلْبَثَ، ثُمَّ أَرْسَلَ إِلَيْهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِجُبَّةٍ دِيبَاجٍ، فَأَقْبَلَ بِهَا عَمْرٌ فَأَتَى بِهَا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّكَ قُلْتَ: «إِنَّمَا هَذِهِ لِبَاسٍ مَنْ لَا خَلَاقَ لَهُ» وَأَرْسَلْتَ إِلَيَّ بِهَذِهِ الْجُبَّةِ، فَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «تَبِيعُهَا، أَوْ تُصِيبُ بِهَا حَاجَتَكَ» (١).

□ التعلیق □

قوله: (كِتَابُ الْعِيدِينَ) أي: هذا كتاب في بيان أمور العيدين: عيد الفطر، وعيد الأضحى، وأصل العيد: عود؛ لأنه مشتق من: عاد يعود عوداً، وهو الرجوع، فلبت الواو ياءً لسكونها وانكسار ما قبلها، ويجمع على أعياد، وكان من حقه أن يجمع على أعود؛ لأنه من العود، ولكن جُمع بالياء

(١) الحديث عند مسلم برقم (٢٠٦٨) (٨).

للزومها في الواحد، أو للفرق بينه وبين أعواد الخشبية.

وسُمِّيَا عيدين لكثرة عوائد الله تعالى فيهما، وقيل: لأنهم يعودون إليه مرة بعد أُخرى^(١).

ومن فوائد الحديث:

١- استحباب التجُمُّل بالثياب في أيام الأعياد والجَمْع؛ ولهذا لم ينكر الشارع إلا كونها حريراً.

٢- وفيه: استفهام الصحابة عند اختلاف القول والفعل ليعلموا الوجه الذي ينصرف إليه الأمر.

٣- وفيه: ائتلاف الصحابة بالعطاء وقبول العطية إذا لم يَجُرْ عن مسألة وفضل الكفاف.

٤- وفيه: جواز بيع الحرير للرجال والنساء وهبته^(٢)، وبالله التوفيق.



(١) «عمدة القاري» (٦ / ٣٨٦ - ٣٨٧).

(٢) «عمدة القاري» (٦ / ٣٨٦ - ٣٨٧).

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

١٤- كِتَابُ الْوَتْرِ

١

باب ما جاء في الوتر

﴿١٤﴾ [٩٩٠] حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوْسُفَ، قَالَ: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ نَافِعٍ وَعَبْدِ اللَّهِ بْنِ دِينَارٍ، عَنِ ابْنِ عَمْرٍو: أَنَّ رَجُلًا سَأَلَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَنْ صَلَاةِ اللَّيْلِ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «صَلَاةُ اللَّيْلِ مَثْنَى مَثْنَى، فَإِذَا خَشِيَ أَحَدُكُمْ الصُّبْحَ صَلَّى رَكْعَةً وَاحِدَةً تُوتِرُ لَهُ مَا قَدْ صَلَّى» (١).

□ التعلیق □

قوله: (كِتَابُ الْوَتْرِ) الوتر بالكسر والوتر - بالفتح -: الفَرْدُ، أو ما لم يشفع من العَدَدِ، وأهل الحجاز يُسَمُّونَ الفَرْدَ الوَتْرَ، وأهل نجد يكسرون الواو، وهي صلاة الوتر والوتر لأهل الحجاز ويقرءون ﴿وَالشَّفْعُ وَالْوَتْرُ﴾ [الفجر: ٣]، والكسر لتميم، وأهل نجد يقرءون «وَالشَّفْعِ وَالْوَتْرِ» وقرأ حمزة والكسائي «وَالْوَتْرِ» بالكسر، وقرأ عاصم، ونافع، وابن كثير، وأبو عمرو، وابن عامر ﴿وَالْوَتْرُ﴾ بالفتح، وهما لغتان معروفتان (٢).

(١) الحديث عند مسلم برقم (٧٤٩) (١٤٥).

(٢) ينظر: «تاج العروس» (١٤ / ٣٣٥).

مطابقة الحديث للترجمة في قوله: «تُوتِرُ لَهُ مَا قَدْ صَلَّى».

ومعنى قوله: «تُوتِرُ لَهُ مَا قَدْ صَلَّى» أي: تصير به تلك الركعة الواحدة وتراً، وبه احتج الشافعي على أن الإيتار بركعة.

قوله: «فَإِذَا خَشِيَ أَحَدُكُمْ الصُّبْحَ» أي: خاف أن يدركه الفجر قبل الوتر^(١).

قوله: «مَثْنِي مَثْنِي» أي: ركعتين ركعتين، وقالوا: إن «مَثْنِي مَثْنِي» معدول عن اثنين اثنين^(٢)، ومثل ذلك: ثلاث ورباع، ولا تستعمل هذه الألفاظ إلا نعوثاً أو أحوالاً أو أخباراً.

فَأَمَّا النعت: فنحو: ﴿أُولَىٰ أَجْنَحَةٍ مَّثْنِي وَتِلْكَ وَرُبْعٌ﴾ [فاطر: ١] فمثنى وثلاث ورباع نعوت لأجنحة، ومعنى ذلك (أولي أجنحة اثنين اثنين، وثلاثة ثلاثة، وأربعة أربعة).

وَأَمَّا الحال: فنحو: ﴿فَأَنْكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ مَثْنِي وَتِلْكَ وَرُبْعٌ﴾ [النساء: ٣] فمثنى وثلاث ورباع أحوال من النساء.

وَأَمَّا الأخبار: فحديث الباب «صَلَاةُ اللَّيْلِ مَثْنِي مَثْنِي» فمثنى الأولى خبرٌ صلاة، ومثنى الثانية تكرير له، وإنَّما كُرِّرَ لقصد التوكيد لا لإفادة التكرير؛ لأنه لو قيل: (صلاة الليل مثنى) لكفى في المقصود^(٣)، وبالله التوفيق



(١) «عمدة القاري» (٤ / ٧)، و«تأسيس الأحكام» (٢ / ٢٤٣).

(٢) «عمدة القاري» (٤ / ٧).

(٣) «شرح التصريح على التوضيح» (٢ / ٣٢٦).

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

١٥- كِتَابُ الاسْتِسْقَاءِ



باب الاستسقاء وخروج النبي ﷺ في الاستسقاء

﴿١٥﴾ [١٠٠٥] حَدَّثَنَا أَبُو نُعَيْمٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا سَفِيَانُ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ، عَنْ عَبَّادِ بْنِ تَمِيمٍ، عَنْ عَمِّهِ، قَالَ: «خَرَجَ النَّبِيُّ ﷺ يَسْتَسْقِي وَحَوْلَ رِداءِهِ» (١).

□ التعلیق □

قوله: (كِتَابُ الاسْتِسْقَاءِ) الاستسقاء في اللغة: طلب سقيا الماء من الغير للنفس، أو للغير.

وشرعاً: طلبه من الله تعالى عند حصول الجذب على هيئة مخصوصة.

ومطابقة الحديث للترجمة ظاهرة؛ لأنها صيغت منه.

ومن فوائد هذا الحديث:

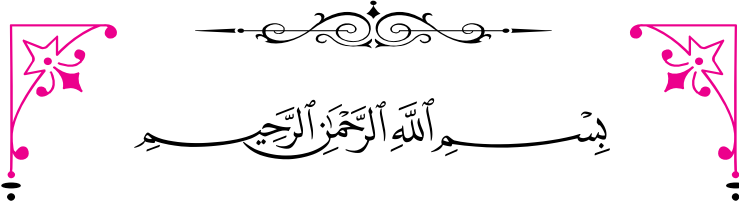
١- مشروعية الاستسقاء.

٢- سنية الخروج له.

٣- استحباب تحويل الرداء للإمام بأن يجعل اليمين شمالاً والشمال يميناً والظهر بطناً والبطن ظهراً، والتحويل يكون حال استقبال القبلة قبل الصلاة لا بعدها (٢)، وبالله التوفيق.

(١) الحديث عند مسلم برقم (٨٩٤) (٢).

(٢) «عمدة القاري» (٧/ ٣٧)، «تأسيس الأحكام» (٣/ ٣٧ - ٣٩)، «تمام المنة» (ص ٢٦٤)، و«سلسلة



١٦- كِتَابُ الْكُسُوفِ



باب الصلاة في كُسُوفِ الشَّمْسِ

﴿١٦﴾ [١٠٤٠] حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ عَوْنٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا خَالِدٌ، عَنْ يُونُسَ، عَنِ الْحَسَنِ، عَنْ أَبِي بَكْرَةَ، قَالَ: كُنَّا عِنْدَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَانْكَسَفَتِ الشَّمْسُ، فَقَامَ النَّبِيُّ ﷺ يَجْرُ رِدَاءَهُ حَتَّى دَخَلَ الْمَسْجِدَ، فَدَخَلْنَا، فَصَلَّى بِنَا رُكْعَتَيْنِ حَتَّى انْجَلَتِ الشَّمْسُ، فَقَالَ ﷺ: «إِنَّ الشَّمْسَ وَالْقَمَرَ لَا يَنْكَسِفَانِ لِمَوْتِ أَحَدٍ، فَإِذَا رَأَيْتُمُوهُمَا فَصَلُّوا وَادْعُوا حَتَّى يُكْشَفَ مَا بَكُمْ».

□ التعليق □

قوله: (كِتَابُ الْكُسُوفِ) الكسوف لغة: التغيُّر إلى سواد، ومنه كَسَفَ وَجْهَهُ وحالُه، «وَكَسَفَتِ الشَّمْسُ: اسوَدَّتْ وَذَهَبَ شِعَاعُهَا»^(١). ويطلق الكسوف والخسوف على كلِّ من الشمس والقمر على القول الأصح.

وصلاة الكسوف مشروعة، وهذا أمر متفق عليه، لكن اختلف في حكمها؛ فالجمهور على

الأحاديث الضعيفة والموضوعة» (١٢ / ٢٧٦)، برقم (٥٦٢٩).

(١) «فتح الباري» (٢ / ٦٦٨).

أنها سنة مؤكدة، وصرح أبو عوانة رحمته الله في «صحيحه»^(١) بوجوبها، لكن قال الحافظ رحمته الله - ولم أره لغيره إلا ما حكى عن مالك - أنه أجراها مجرى الجمعة^(٢).

وقال الصنعاني رحمته الله: «ونقل النووي في «شرح مسلم»^(٣) الإجماع على أنها سنة، وفيه نظر، فقد صرح أبو عوانة في «صحيحه» بأنها واجبة، وفي صلاة التطوع من «الحاوي الكبير» للماوردي وجه: أنها فرض كفاية، وبه جزم الخفاف»^(٤)، وأشار ابن القيم رحمته الله في كتاب «الصلاة» إلى وجوب من أوجبها من السلف، فقال: «وهو قول قوي جداً»^(٥). قال ابن عثيمين رحمته الله: «وصدق رحمته الله؛ لأن النبي صلى الله عليه وسلم أمر بها، وخرج فزعاً، وقال: إنها تخويف، وخطب خطبة عظيمة، وعرضت عليه الجنة والنار، وكل هذه القرائن العظيمة تشعر بوجوبها... فالقول بالوجوب أقوى من القول بالاستحباب، وإذا قلنا بالوجوب: الظاهر أنه على الكفاية»^(٦).

قلت: وهذا القول أولى الأقوال، والعلم عند الله.

وابتدأ البخاري رحمته الله أبواب الكسوف بالأحاديث المطلقة في الصلاة بغير تقييد بصفة، إشارة منه إلى أن ذلك يعطي أصل الامتثال^(٧)، وكيفيتها هي ما ذهب إليه الجمهور: أنها ركعتان في كل ركعة ركوعان وقيامان وسجدتان^(٨)، وبالله التوفيق.

(١) (١/ ٩٢).

(٢) «العدة على شرح العمدة» (٣/ ٥).

(٣) في «شرح صحيح مسلم» (٦/ ١٩٨).

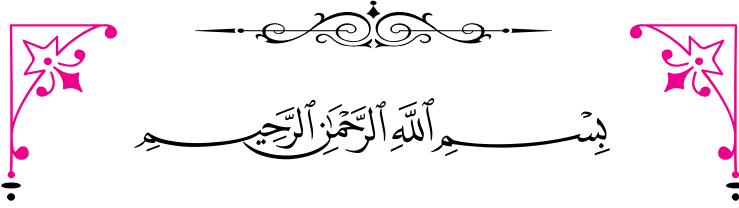
(٤) «العدة على شرح العمدة» (٣/ ٥) للصنعاني.

(٥) (ص ٣٤).

(٦) «الشرح الممتع» (٥/ ١٨١).

(٧) «فتح الباري» (٢/ ٦٧٢).

(٨) «تأسيس الأحكام» (٣/ ٧٢).



١٧- أَبْوَابُ سُجُودِ الْقُرْآنِ



باب ما جاء في سجود القرآن وسنتها

﴿١٧﴾ [١٠٦٧] حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا عُندَرٌ، قَالَ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، قَالَ: سَمِعْتُ الْأَسْوَدَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: قَرَأَ النَّبِيُّ ﷺ النَّجْمَ بِمَكَّةَ فَسَجَدَ فِيهَا وَسَجَدَ مَنْ مَعَهُ، غَيْرَ شَيْخٍ أَخَذَ كَفًّا مِنْ حَصَى أَوْ تُرَابٍ فَرَفَعَهُ إِلَى جِبْهَتِهِ، وَقَالَ: يَكْفِينِي هَذَا، فَرَأَيْتُهُ بَعْدَ ذَلِكَ قُتِلَ كَافِرًا^(١).

□ التعليق □

قوله: (باب ما جاء في سجود القرآن وسنتها) أي: سنة سجود التلاوة، ومطابقة الحديث للترجمة من حيث إن الترجمة فيما جاء في سجود القرآن، وهذه السورة -أعني: سورة النجم- مما جاءت فيها السجدة^(٢).

قوله: (وسجد من معه غير شيخ) واسمه أمية بن خلف جاء ذلك مسميًا في تفسير سورة

(١) الحديث عند مسلم برقم (٥٧٦).

(٢) «عمدة القاري» (٧/ ٣٦)، و«فتح الباري» (٢/ ٧٠٢).

النجم عند البخاري نفسه (١).

وأما حكم سجود التلاوة: فهو مستحب على الصحيح من أقوال أهل العلم للقارئ والمستمع؛ لما ثبت عند البخاري برقم (١٠٧٧): «أن عمر رضي الله عنه قرأ يوم الجمعة على المنبر بسورة النحل حتى إذا وصل السجدة نزل فسجد، وسجد الناس حتى إذا كانت الجمعة القابلة قرأ بها حتى إذا جاء السجدة قال: يا أيها الناس إنا نمرُّ بالسجود، فمن سجد فقد أصاب ومن لم يسجد فلا إثم عليه، ولم يسجد عمر رضي الله عنه» (٢).

وَهَلْ يَسْجُدُ الْمُسْتَمِعُ إِذَا لَمْ يَسْجُدِ الْقَارِئُ؟

الذي يُفهم من الأدلة أن السامع يسجد إذا سجد القارئ، وأما إذا لم يسجد فلا، من ذلك حديث ابن عمر رضي الله عنهما قال: «كان النبي صلى الله عليه وسلم يقرأ علينا السورة فيها السجدة فيسجد ونسجد حتى ما يجدُ أحدنا موضع جبهته». رواه البخاري برقم (١٠٧٥)، ومسلم برقم (٥٧٥)، وزاد «في غير صلاة».

وقد بوبَ إمام المحدثين البخاري رحمته الله على هذا الحديث في «صحيحه» (باب مَنْ سَجَدَ لِسُجُودِ الْقَارِئِ).

قال الحافظ رحمته الله: «وفي الترجمة إشارة إلى أن القارئ إذا لم يسجد لم يسجد السامع» (٣).

وقال الإمام الشوكاني رحمته الله: «الحديث يدلُّ على مشروعية السجود لمن سمع الآية التي يشرع فيها السجود إذا سجد القارئ» (٤)، وبالله التوفيق.

(١) برقم (٤٨٦٣)، وينظر: «فتح الباري» (٢/ ٧٠٢).

(٢) ينظر: «سبل السلام» (٢/ ٢٩١).

(٣) «فتح الباري» (٢/ ٧٠٨).

(٤) «نيل الأوطار» (٤/ ١٧).

١٨- أَبْوَابُ تَقْصِيرِ الصَّلَاةِ

١

باب ما جاء في التَّقْصِيرِ وَكَمْ يُقِيمُ حَتَّى يَقْصُرَ

[١٨٠] حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ، قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ، عَنْ عَاصِمِ وَحُصَيْنِ، عَنْ عِكْرَمَةَ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنه قَالَ: «أَقَامَ النَّبِيُّ صلى الله عليه وسلم تِسْعَةَ عَشَرَ يَقْصُرُ، فَنَحْنُ إِذَا سَافَرْنَا تِسْعَةَ عَشَرَ قَصَرْنَا، وَإِنْ زِدْنَا أَتَمْنَا».

□ التعلیق □

قوله: (بَابُ مَا جَاءَ فِي التَّقْصِيرِ) تقول: قَصَرْتُ الصَّلَاةَ بِفَتْحِهَا مَخْفَافًا قَصْرًا، وَقَصَّرْتُهَا بِالتَّشْدِيدِ تَقْصِيرًا، وَأَقْصَرْتُهَا إِقْصَارًا، وَالْأَوَّلُ أَشْهَرُ فِي الِاسْتِعْمَالِ، وَالْمُرَادُ بِهِ: تَخْفِيفُ الرَّبَاعِيَةِ إِلَى رَكْعَتَيْنِ، وَنُقِلَ الْإِجْمَاعُ عَلَى أَنْ لَا تَقْصِيرَ فِي صَلَاةِ الصُّبْحِ، وَلَا فِي صَلَاةِ الْمَغْرِبِ. قوله: (وَكَمْ يُقِيمُ حَتَّى يَقْصُرَ) قال الحافظ رحمته الله بعدما ساق ما ذكر من إشكال في الترجمة: «والمراد إقامته في بلد ما غايتها التي إذا حصلت يقصر». قوله: (تِسْعَةَ عَشَرَ) أي: يومًا وليلته ^(١). ومسألة تحديد المدة التي إذا نزل المسافر في بلد يتم أو يقصر، مسألة شائكة والخلاف فيها شهير لا يحتمل هذا التعليق ذكرها. والظاهر أن ميل الإمام البخاري رحمته الله في هذه المسألة هو إلى ما ذهب إليه ابن عباس رضي الله عنه ^(٢)، وبالله التوفيق.

(١) «فتح الباري» (٢/ ٧١٤ - ٧١٥)، «وكوثر المعاني الدراري في كشف خبايا صحيح البخاري» (١٠/

٤٧٠) لمحمد الخضر الشنقيطي ط «مؤسسة الرسالة» بيروت.

(٢) ينظر: «الأبواب والتراجم لصحيح البخاري» (٣/ ١٠٦).

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

١٩- كِتَابُ التَّهَجُّدِ

١

بَابُ التَّهَجُّدِ بِاللَّيْلِ

وقوله عز وجل: ﴿وَمِنَ اللَّيْلِ فَتَهَجَّدْ بِهِ نَافِلَةً لَكَ﴾ [الإسراء: ٧٩].

﴿١٩﴾ [١١٢٠] حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، قَالَ: حَدَّثَنَا سَفِيَانُ، قَالَ: حَدَّثَنَا سَلِيمَانُ بْنُ أَبِي مُسْلِمٍ، عَنْ طَاوِيسٍ، سَمِعَ ابْنَ عَبَّاسٍ رضي الله عنهما قَالَ: كَانَ النَّبِيُّ صلى الله عليه وسلم إِذَا قَامَ مِنَ اللَّيْلِ يَتَهَجَّدُ قَالَ: «اللَّهُمَّ لَكَ الْحَمْدُ أَنْتَ قَيِّمُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَمَنْ فِيهِنَّ، وَلَكَ الْحَمْدُ لَكَ مُلْكُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَمَنْ فِيهِنَّ، وَلَكَ الْحَمْدُ أَنْتَ نُورُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ، وَلَكَ الْحَمْدُ أَنْتَ الْحَقُّ، وَوَعْدُكَ الْحَقُّ، وَلِقَاؤُكَ حَقٌّ، وَقَوْلُكَ حَقٌّ، وَالْجَنَّةُ حَقٌّ، وَالنَّارُ حَقٌّ، وَالنَّبِيُّونَ حَقٌّ، وَمُحَمَّدٌ صلى الله عليه وسلم حَقٌّ، وَالسَّاعَةُ حَقٌّ. اللَّهُمَّ لَكَ أَسْلَمْتُ، وَبِكَ آمَنْتُ، وَعَلَيْكَ تَوَكَّلْتُ، وَإِلَيْكَ أَنَبْتُ، وَبِكَ خَاصَمْتُ، وَإِلَيْكَ حَاكَمْتُ، فَاعْفِرْ لِي مَا قَدَّمْتُ وَمَا أَخَّرْتُ، وَمَا أَسْرَرْتُ وَمَا أَعْلَنْتُ، أَنْتَ الْمُقَدِّمُ، وَأَنْتَ الْمُؤَخِّرُ، لَا إِلَهَ إِلَّا أَنْتَ، أَوْ لَا إِلَهَ غَيْرُكَ» (١).

قال سفيان: وزاد عبد الكريم أبو أمية: «ولا حول ولا قوة إلا بالله».

(١) الحديث عند مسلم برقم (٧٦٩).

قال سفيان: قال سليمان بن أبي مسلم: «سَمِعَهُ مِنْ طَاوِيسٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنه»
عن النبي صلى الله عليه وسلم.

□ التعلیق □

قوله: (باب التهجد) قصد البخاري رحمته الله إثبات مشروعية قيام الليل مع عدم التعرض لحكمه، وقد أجمعوا إلا شذوذًا من القدماء على أن صلاة الليل ليست مفروضة على الأمة، واختلفوا في كونها من خصائص النبي صلى الله عليه وسلم.

قوله: ﴿نَافِلَةٌ لَكَ﴾ النافلة في اللغة الزيادة فقيل: معناه عبادة زائدة في فرائضك، وروى الطبري عن ابن عباس: «أن النافلة للنبي صلى الله عليه وسلم خاصة؛ لأنه أمر بقيام الليل وكتب عليه دون أمته»، وإسناده ضعيف.

وقيل: معناه: زيادة لك خالصة؛ لأن تطوع غيره يكفر ما على صاحبه من ذنب، وتطوعه هو صلى الله عليه وسلم يقع خالصًا له لكونه لا ذنب عليه، وروى معنى ذلك الطبري وابن أبي حاتم عن مجاهد بإسناد حسن، وعن قتادة كذلك، ورجح الطبري الأول، وليس الثاني ببعيد عن الصواب. قاله الحافظ (١).

ولا اختلاف بينهم في أن فرضية التهجد كان بنزول سورة المزمل، واختلف في نسخها متى وقع؟ كما ذكره البخاري في «باب ما نسخ من قيام الليل» (٢).

وقوله تعالى: ﴿يَأْتِيهَا الْمُرْسَلُ﴾ الآية، قال الحافظ في الباب المذكور (٣): كأنه يشير إلى

(١) «فتح الباري» (٣ / ٤).

(٢) (١ / ٤٤٨).

(٣) «فتح الباري» (٣ / ٢٧).

ما أخرجه مسلم عن عائشة قالت: «إِنَّ اللَّهَ افْتَرَضَ قِيَامَ اللَّيْلِ فِي أَوَّلِ هَذِهِ السُّورَةِ، فَقَامَ نَبِيُّ اللَّهِ ﷺ وَأَصْحَابُهُ حَوْلًا حَتَّى أَنْزَلَ اللَّهُ فِي آخِرِ السُّورَةِ التَّخْفِيفَ، فَصَارَ قِيَامَ اللَّيْلِ تَطَوُّعًا بَعْدَ فَرِيضَةٍ»، ولم يذكره البخاري رحمته الله لكونه على غير شرطه، ومقتضى ذلك: أن النسخ وقع بمكة؛ لأن الإيجاب متقدم على فرض الخمس ليلة الإسراء، وكانت قبل الهجرة بأكثر من سنة، وحكى الشافعي عن بعض أهل العلم أن آخر السورة نَسَخَ افتراض قيام الليل إلا ما تيسر منه، ثم نُسِخَ فرض ذلك بالصلوات الخمس...» (١).

قوله: **(قال سفيان: وزاد عبد الكريم أبو أمية...)** قال الحافظ رحمته الله: «هذا موصول بالإسناد الأوَّل وَوَهُمَ من زعم أنه معلق، وقد بين ذلك الحميدي في «مسنده» عن سفيان قال: حدثنا سليمان الأحول خال ابن أبي نجيح سمعت طاوسًا... فذكر الحديث، وقال في آخره: «قال سفيان: وزاد فيه عبد الكريم: «ولا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِكَ...»» (٢).

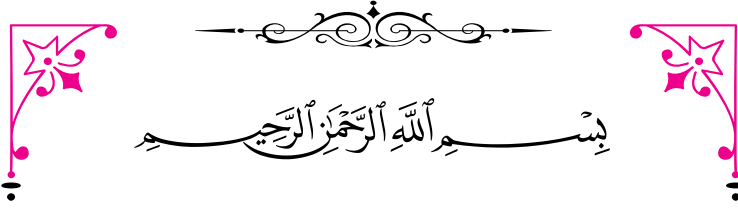
قوله: **(قال سفيان قال سليمان بن أبي مسلم...)** قال الحافظ رحمته الله: «هو موصول أيضًا، وإنما أراد سفيان بذلك بيان سماع سليمان له من طاوس لإيراده له أولاً معنعناً» (٣)، وبالله التوفيق.



(١) «أبواب تراجم صحيح البخاري» (٣ / ١١٩).

(٢) «فتح الباري» (٣ / ٦).

(٣) «فتح الباري» (٣ / ٧).



٢٠- كِتَابُ فَضْلِ الصَّلَاةِ فِي مَسْجِدِ مَكَّةَ وَالْمَدِينَةِ



باب فضل الصلاة في مسجد مكة والمدينة

[١١٨٨] حَدَّثَنَا حَفْصُ بْنُ عَمْرٍو، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، قَالَ: أَخْبَرَنِي عَبْدُ الْمَلِكِ، عَنْ قَزَعَةَ، قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا سَعِيدٍ رضي الله عنه أَرْبَعًا، قَالَ: سَمِعْتُ مِنَ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم - وَكَانَ غَزَاً مَعَ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم ثِنْتِي عَشْرَةَ غَزْوَةً - (ح).

[١١٨٩] وَحَدَّثَنَا عَلِيُّ، حَدَّثَنَا سَفِيَانُ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنِ سَعِيدٍ، عَنِ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه، عَنِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم قَالَ: «لَا تُشَدُّ الرَّحَالُ إِلَّا إِلَى ثَلَاثَةِ مَسَاجِدَ: الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ، وَمَسْجِدِ الرَّسُولِ صلى الله عليه وسلم، وَمَسْجِدِ الْأَقْصَى» (١).

□ التعليق □

قوله: (بَابُ فَضْلِ الصَّلَاةِ فِي مَسْجِدِ مَكَّةَ وَالْمَدِينَةِ)، قَالَ ابْنُ رُشِيدٍ رحمته الله: «لَمْ يَقُلْ فِي التَّرْجُمَةِ وَبَيْتِ الْمَقْدِسِ وَإِنْ كَانَ مَجْمُوعًا إِلَيْهِمَا فِي الْحَدِيثِ لِكَوْنِهِ أَفْرَدَهُ بَعْدَ ذَلِكَ بِتَرْجُمَةٍ، وَتَرْجَمَ بِفَضْلِ الصَّلَاةِ وَلَيْسَ فِي الْحَدِيثِ ذِكْرُ الصَّلَاةِ لِيُبَيَّنَ أَنَّ الْمُرَادَ بِالرَّحَلَةِ إِلَى الْمَسَاجِدِ هُوَ قَصْدُ الصَّلَاةِ فِيهَا؛ لِأَنَّ لَفْظَ الْمَسَاجِدِ مُشْعِرٌ بِالصَّلَاةِ».

(١) الحديث عند مسلم برقم (١٣٩٧).

قال الحافظ رحمته الله: «وظاهر إيراده لهذه الترجمة في أبواب التطوع يُشعر بأن المراد بالصلاة في الترجمة صلاة النافلة، ويحتمل أن يراد بها ما هو أعم من ذلك فيدخل النافلة وهذا أَوْجَهُ، وبه قال الجمهور، وذهب الطحاوي إلى أن التفضيل مختص بصلاة النافلة (١)».

قوله: **(سَمِعْتُ أَبَا سَعِيدٍ أَرْبَعًا)** أي: يذكر أربعًا، وقد أورده البخاري برقم (١٨٦٤)، وفيه ذكرُ الأربع وهُنَّ: «أَلَا تُسَافِرُ امْرَأَةٌ مَسِيرَةَ يَوْمَيْنِ لَيْسَ مَعَهَا زَوْجُهَا، أَوْ ذُو مَحْرَمٍ، وَلَا صَوْمَ يَوْمَيْنِ، الْفِطْرَ وَالْأَضْحَى، وَلَا صَلَاةَ بَعْدَ صَلَاتَيْنِ بَعْدَ الْعَصْرِ حَتَّى تَغْرِبَ الشَّمْسُ وَبَعْدَ الصُّبْحِ حَتَّى تَطْلُعَ الشَّمْسُ، وَلَا تُشَدُّ الرَّحَالُ إِلَّا إِلَى ثَلَاثَةِ مَسَاجِدَ مَسْجِدِ الْحَرَامِ، وَمَسْجِدِي، وَمَسْجِدِ الْأَقْصَى».

قوله: **(وَكَانَ غَزَاً)** القائل ذلك هو قَزَعَهُ والمقول عنه: هو أبو سعيد الخدري رحمته الله (٢).

قوله: **(ثِنْتِي عَشْرَةَ غَزْوَةً)** كذا اقتصر البخاري رحمته الله على هذا القدر، ولم يذكر من المتن شيئاً، وذكر بعده حديث أبي هريرة رحمته الله في شد الرحال؛ فظن الداودي الشارح أن البخاري ساق الإسنادين لهذا المتن، وفيه نظر؛ لأن حديث أبي سعيد مشتمل على أربعة أشياء كما تقدم ذكرها وحديث أبي هريرة مقتصر على شد الرحال فقط، لكن لا يمنع الجمع بينهما في سياق واحد بناءً على قاعدة البخاري في إجازة اختصار الحديث.

وقال ابن رشيد رحمته الله: «لَمَّا كَانَ أَحَدُ الْأَرْبَعِ هُوَ قَوْلُهُ: «لَا تُشَدُّ الرَّحَالُ» ذَكَرَ صَدْرُ الْحَدِيثِ إِلَى الْمَوْضِعِ الَّذِي يَتَلَقَّى فِيهِ افْتِتَاحُ أَبِي هُرَيْرَةَ لِحَدِيثِ أَبِي سَعِيدٍ فَاقْتَطَفَ الْحَدِيثَ، وَكَأَنَّهُ قَصَدَ بِذَلِكَ الْإِعْمَاضَ لِئِنَّهُ غَيْرَ الْحَافِظِ عَلَى فَائِدَةِ الْحِفْظِ، عَلَى أَنَّهُ مَا أَخْلَاهُ عَنِ الْإِيضَاحِ عَنِ قَرْبٍ؛ فَإِنَّهُ سَاقَهُ بِتَمَامِهِ خَامِسَ تَرْجُمَةٍ».

(١) «فتح الباري» (٣ / ٨١).

(٢) «فتح الباري» (٣ / ٨٢).

قوله: «(لَا تُشَدُّ الرَّحَالَ)» بضم أوله بلفظ النفي، والمراد النهي عن السفر إلى غيرها.

قال الطيبي رحمه الله: «هو أبلغ من صريح النهي كأنه قال: لا يستقيم أن يُقصدَ بالزيارة إلا هذه البقاع لاختصاصها بما اختصت به، وكنى بشد الرحال عن السفر؛ لأنه لآزمُهُ وخرج ذكرها مخرج الغالب في ركوب المسافر، وإلا فلا فرق بين ركوب الرواحل والخيل والبغال والحمير والمشى في المعنى المذكور...» (١).

وَلَيَّتِ الْمُفْتُونِينَ بِالسَّفَرِ وَشَدَّ الرَّحْلَ إِلَى قُبُورِ الْأَنْبِيَاءِ وَالْأَوْلِيَاءِ يَفْقَهُونَ هَذَا الْحَدِيثَ لَكَانَ خَيْرًا لَهُمْ وَأَشَدَّ تَثْبِيثًا عَلَى الْحَقِّ وَالسَّنَةِ وَجَادَّةَ الصَّوَابِ، وَلَكِنَّ اللَّهَ سَبْحَانَهُ يَهْدِي مَنْ يَشَاءُ وَيَضِلُّ مَنْ يَشَاءُ، فَمَنْ هَدَاهُ سَبْحَانَهُ فَذَلِكَ بِرَحْمَتِهِ وَمَنْ أَضَلَّهُ فَذَلِكَ بِحُكْمَتِهِ لَا يُسْأَلُ عَمَّا يَفْعَلُ وَهُمْ يُسْأَلُونَ.

أَضَلَّ مَنْ شَاءَ وَمَنْ شَاءَ هَدَى مَا يَبِيدُ الْعَبْدَ ضَالًّا وَهُدَى

وبالله التوفيق.



(١) «فتح الباري» (٣/ ٨١ - ٨٢) بتصرف واختصار يسير.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

٢١ - أبواب العمل في الصلاة



باب استعانة اليد في الصلاة إذا كان من أمر الصلاة

وقال ابن عباس رضي الله عنهما: «يَسْتَعِينُ الرَّجُلُ فِي صَلَاتِهِ مِنْ جَسَدِهِ بِمَا شَاءَ».

وَوَضَعَ أَبُو إِسْحَاقَ قَلَنْسُوتَهُ فِي الصَّلَاةِ وَرَفَعَهَا.

وَوَضَعَ عَلِيُّ رضي الله عنه كَفَّهُ عَلَى رُضْعِهِ الْأَيْسَرِ، إِلَّا أَنْ يَحْكَّ جِلْدًا أَوْ يُصْلِحَ ثَوْبًا.

﴿٢١﴾ [١١٩٨] حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يَوْسُفَ، أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ مَحْرَمَةَ بْنِ سَلِيمَانَ، عَنْ كُرَيْبِ مَوْلَى ابْنِ عَبَّاسٍ، أَنَّهُ أَخْبَرَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنهما: أَنَّهُ بَاتَ عِنْدَ مَيْمُونَةَ أُمِّ الْمُؤْمِنِينَ رضي الله عنها، وَهِيَ خَالَتُهُ، قَالَ: فَاضْطَجَعْتُ عَلَى عَرِضِ الْوِسَادَةِ، وَاضْطَجَعَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم وَأَهْلُهُ فِي طُوبَاهَا، فَنَامَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم حَتَّى انْتَصَفَ اللَّيْلُ أَوْ قَبْلَهُ بِقَلِيلٍ، أَوْ بَعْدَهُ بِقَلِيلٍ، ثُمَّ اسْتَيْقَظَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم، فَجَلَسَ فَمَسَحَ التَّوَمَ عَنْ وَجْهِهِ بِيَدِهِ، ثُمَّ قرَأَ الْعَشْرَ آيَاتِ خَوَاتِيمِ سُورَةِ آلِ عِمْرَانَ، ثُمَّ قَامَ إِلَى شَنٍّْ مُعَلَّقَةٍ فَتَوَضَّأَ مِنْهَا فَأَحْسَنَ وَضُوءَهُ، ثُمَّ قَامَ يُصَلِّي، قَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبَّاسٍ رضي الله عنهما: فَفُئِمْتُ فَصَنَعْتُ مِثْلَ مَا صَنَعَ، ثُمَّ ذَهَبْتُ فَفُئِمْتُ إِلَى جَنْبِهِ، فَوَضَعَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم يَدَهُ الْيُمْنَى عَلَى رَأْسِي، وَأَخَذَ بِأُذُنِي الْيُمْنَى يَفْتَلُهَا بِيَدِهِ، فَصَلَّى رَكْعَتَيْنِ، ثُمَّ رَكْعَتَيْنِ، ثُمَّ رَكْعَتَيْنِ، ثُمَّ رَكْعَتَيْنِ، ثُمَّ رَكْعَتَيْنِ، ثُمَّ أَوْتَرَ، ثُمَّ اضْطَجَعَ حَتَّى

جاءه المؤذن، فقام فصلَّ ركعتين خفيفتين، ثمَّ خرَّج فصلَّ الصُّبح (١).

□ التعليق □

قوله: **(إِلَّا أَنْ يَحُكَّ جِلْدًا أَوْ يُصَلِّحَ ثَوْبًا)** هو من بقية أثر علي لا كما ظن قوم أنه من بقية الترجمة، وقد أبان ذلك الحافظ في «الفتح» فقال **رحمته**: «كذلك رواه مسلم بن إبراهيم أحد مشايخ البخاري عن عبد السلام بن أبي حازم عن غزوان بن جرير الضبي عن أبيه - وكان شديد اللزم لعلي **رحمته** - قال: كان عليٌّ إذا قام إلى الصلاة فكبر ضرب بيده اليمنى على رصغهِ الأيسر فلا يزال كذلك حتى يركع إلا أن يحك جلدًا أو يصلح ثوبًا، هكذا روينا من طريق السلفي بسنده إلى مسلم بن إبراهيم، و«الرسغ» مفصل ما بين الكف والساعد، وقيل: مُجمَعُ الساقين والقدمين ثم إنَّ ظاهر هذه الآثار يخالف الترجمة؛ لأنها مقيدة بما إذا كان العمل من أمر الصلاة وهي مُطلَقةٌ، وكان البخاري **رحمته** أشار إلى أن إطلاقها مقيد بما ذكر ليُخرج العبث، ويمكن أن يقال: لها تعلق بالصلاة؛ لأن دفع ما يؤذي المصلي يعين على دوام خشوعه المطلوب في الصلاة».

قوله: **(في عَرْضِ الْوَسَادَةِ)** بفتح أوله على المشهور.

قوله: **(إِلَى شَنْ مُعَلَّقَةٍ)** الشَّنُّ: هي القربة التي تَبَدَّت للبلاء.

قوله: **(وَأَخَذَ بِأُذُنِي الْيُمْنَى يَفْتَلُهَا بِيَدِهِ)** وهذا هو شاهد الترجمة؛ لأنه أخذ بأذنه أولاً لإدارته من الجانب الأيسر إلى الجانب الأيمن، وذلك من مصلحة الصلاة، ثم أخذ بها أيضًا لتأنيسه لكون ذلك ليلاً، فقد زاد محمد بن الوليد في روايته: «فَعَرَفْتُ أَنَّهُ إِنَّمَا صَنَعَ ذَلِكَ لِيُؤَنِّسَنِي بِيَدِهِ فِي ظُلْمَةِ اللَّيْلِ»، وفي رواية الضحاك بن عثمان (٢): «فَجَعَلْتُ إِذَا غَفَيْتُ أَخَذَ بِشَحْمَةِ أُذُنِي» وفي هذا ردُّ علي من زعم أن أخذ الأذن إنما كان في حالة إدارته له من اليسار إلى اليمين متمسكًا برواية سلمة بن

(١) ينظر: «صحيح مسلم» برقم (٧٦٣).

(٢) تنظر عند مسلم برقم (٧٦٣) (١٨٥).

كهيل الآتية في التفسير^(١) حيث قال: «فَأَخَذَ بِأُذُنِي فَأَدَارَنِي عَنْ يَمِينِهِ» لكن لا يلزم من إدارته على هذه الصفة ألا يعود إلى مسك أذنه لما ذكره من تأنيسه وإيقاظه؛ لأن حاله كانت تقتضي ذلك لِصِغَرِ سِنِّهِ.

قال ابن بطال رحمته الله: «استنبط البخاريُّ منه أنه لَمَّا جاز للمصلي أن يستعين بيده في صلاته فيما يختصُّ بغيره كانت استعانته في أمر نفسه ليتقوى بذلك على صلاته وينشط لها إذا احتاج إليه أولى».

قوله: (فَصَلَّى رَكَعَتَيْنِ، ثُمَّ رَكَعَتَيْنِ) كذا في هذه الرواية، وظاهره أنه فصل بين كل ركعتين، ووقع التصريح بذلك في رواية طلحة بن نافع^(٢)؛ حيث قال فيها: «يُسَلِّمُ مِنْ كُلِّ رَكَعَتَيْنِ»، ولمسلم من رواية علي بن عبد الله بن عباس التصريح بالفصل أيضًا، وأنه استاك بين كل ركعتين إلى غير ذلك^(٣)، وبالله التوفيق.

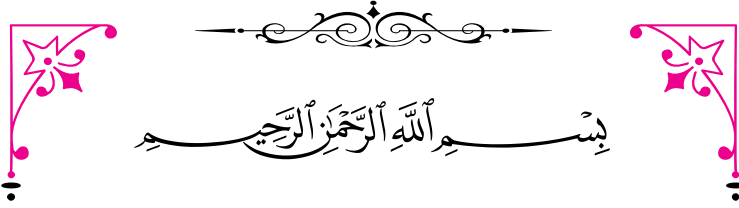


(١) برقم (٦٣١٦).

(٢) برقم (٦٩١).

(٣) «فتح الباري» (٢ / ٦١٢-٦١٣) و (٣ / ٩٣) بتصرف واختصار يسير وجمع لكلام الحافظ رحمته الله من

موضعين.



٢٢- أَبْوَابُ السَّهْوِ



باب ما جاء في السهو إذا قام من ركعتي الفريضة

٢٢ [١٢٢٤] حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يَوْسُفَ، أَخْبَرَنَا مَالِكُ بْنُ أَنَسٍ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْأَعْرَجِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ بُحَيْنَةَ رضي الله عنه أَنَّهُ قَالَ: صَلَّى لَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ رُكْعَتَيْنِ مِنْ بَعْضِ الصَّلَوَاتِ، ثُمَّ قَامَ فَلَمْ يَجْلِسْ، فَقَامَ النَّاسُ مَعَهُ، فَلَمَّا قَضَى صَلَاتَهُ وَنَظَرْنَا تَسْلِيمَهُ، كَبَّرَ قَبْلَ التَّسْلِيمِ فَسَجَدَ سَجْدَتَيْنِ وَهُوَ جَالِسٌ، ثُمَّ سَلَّمَ (١).

□ التعليق □

قوله: (أَبْوَابُ السَّهْوِ) السهو هو: الغفلة عن الشيء، وذهاب القلب إلى غيره، وفرق بعضهم بين السهو والنسيان وليس بشيء (٢).

واستدلَّ بالحديث على أن المأموم يسجد مع إمامه إذا سها وإن لم يسئه المأموم.

وأن سجود السهو لا تشهد بعده.

(١) الحديث عند مسلم برقم (٥٧٠).

(٢) «فتح الباري» (٣/ ١١٩).

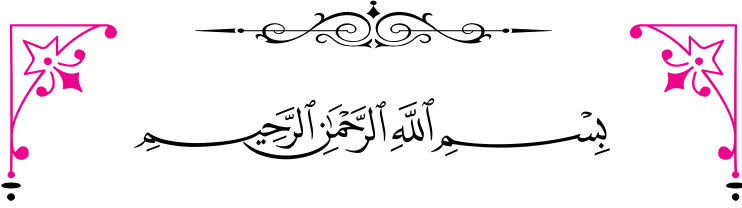
وأن التشهد الأول واجب يجبره سجود السهو، وقوله ﷺ: «صَلُّوا كَمَا رَأَيْتُمُونِي أُصَلِّي» (١)
يدل على وجوبه، وجبرانه عند تركه يدل على أنه وإن كان واجباً فإنه يُجبر بسجود السهو.
وأن السهو والنسيان جائزان على الأنبياء عليهم الصلاة والسلام (٢).
مطابقة الحديث للترجمة في قوله: (قام من الثنتين من الظهر)، وهو معنى قوله في الترجمة:
(إِذَا قَامَ مِنْ رَكَعَتِي الْفَرِيضَةِ) (٣)، وبالله التوفيق.



(١) قطعة من حديث رواه البخاري (٦٣١) عن مالك بن الحويرث رضي الله عنه.

(٢) «سبل السلام» (٢/ ٢٧٠).

(٣) «عمدة القاري» (٧/ ٤٣٨).



٢٣- كِتَابُ الْجَنَائِزِ



بَابُ فِي الْجَنَائِزِ وَمَنْ كَانَ آخِرُ كَلَامِهِ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ

وقيلَ لَوْهَبِ بْنِ مُنَبِّهٍ: أليسَ لا إلهَ إلا اللهُ مِفْتَاحُ الْجَنَّةِ؟ قال: «بلى، ولكنْ ليسَ مِفْتَاحَ إلا له أسنانٌ، فإنْ جئتَ بِمِفْتَاحٍ له أسنانٌ فُتِحَ لك، وإلا لم يُفْتَحَ لك».

﴿٢٣﴾ [١٢٣٧] حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ، حَدَّثَنَا مَهْدِيُّ بْنُ مَيْمُونٍ، حَدَّثَنَا وَاصِلُ الْأَحْدَبِ، عَنِ الْمَعْرُورِ بْنِ سُوَيْدٍ، عَنِ أَبِي ذَرٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَتَانِي آتٍ مِنْ رَبِّي فَأَخْبَرَنِي -أَوْ قَالَ: بَشَّرَنِي- أَنَّهُ مَنْ مَاتَ مِنْ أُمَّتِي لَا يُشْرِكُ بِاللَّهِ شَيْئًا، دَخَلَ الْجَنَّةَ». قُلْتُ: وَإِنْ رَزَى وَإِنْ سَرَقَ؟ قَالَ: «وَإِنْ رَزَى وَإِنْ سَرَقَ»^(١).

□ التعليق □

قوله: (كِتَابُ الْجَنَائِزِ) والجنائز بفتح الجيم لا غير، جمع جِنَازة بالفتح والكسر لغتان، قال ابن قتيبة وجماعة: «الكسر أفصح»، وقيل: بالكسر للنعش وبالفتح للميت، وقالوا: لا يقال نعش إلا إذا كان عليه الميت.

(١) الحديث عند مسلم برقم (٩٤) (١٥٣).

قوله: (وَمَنْ كَانَ آخِرُ كَلَامِهِ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ) فيه إشارة بهذا إلى ما رواه أحمد (١) وأبو داود (٢) والحاكم (٣) عن معاذ مرفوعاً: «مَنْ كَانَ آخِرَ كَلَامِهِ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ دَخَلَ الْجَنَّةَ» فحذف البخاريُّ ﷺ جواب (مَنْ) من الترجمة مراعاةً لتأويل وهب بن منبه فأبقاه إمّا ليوافقه أو ليبقى الخبر على ظاهره (٤)، وكأن البخاريُّ ﷺ لم يثبت عنده في التلقين شيءٌ على شرطه فاكتفى بما دل عليه، وقد أخرجه مسلم (٥) من حديث أبي هريرة بلفظ: «لَقُّنُوا مَوْتَاكُمْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ» فمراد البخاريُّ ﷺ من هذه الترجمة أن من قال لا إله إلا الله ومات لا يشرك بالله شيئاً فإنه يدخل الجنة (٦).

قوله: (وَقِيلَ لَوْهَبِ بْنِ مُنْبِهِ: أَلَيْسَ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَمِفْتَاحُ الْجَنَّةِ؟...) هذا الأثر وصله البخاري في «التاريخ الكبير» (٧) وأبو نعيم في «الحلية» (٨)، والمراد بقوله: لا إله إلا الله في هذا وغيره من الأحاديث كلمتا الشهادة، قال ابن المنير ﷺ: «قول لا إله إلا الله لَقَبٌ جرى على النطق بالشهادتين شرعاً» (٩)، فلا يردُّ إشكال ترك ذكر الرسالة، وأما قول وهب فمراده بالأسنان التزام الطاعة فلا يردُّ إشكال موافقة الخوارج وغيرهم أن أهل الكبائر لا يدخلون الجنة.

(١) (٥ / ٢٣٣).

(٢) برقم (٣١١٦).

(٣) (١ / ٣٥١)، وهو حسن بشواهد منها ما هو عند مسلم برقم (٢٦) و(٩٤) (١٥٤). وينظر: «إرواء الغليل» برقم (٦٨٧).

(٤) هذا القول لابن المنير كما في «فتح الباري» (٣ / ١٤١).

(٥) برقم (٩١٧)، وهو عنده كذلك برقم (٩١٦) من حديث أبي سعيد ﷺ.

(٦) «عمدة القاري» (٧ / ٣).

(٧) (١ / ٩٥) برقم (٢٦١).

(٨) (٤ / ٦٨) برقم (٤٧٧٥).

(٩) «فتح الباري» (٣ / ١٤٢) عن ابن المنير.

وأما قوله: (لَمْ يُفْتَحْ لَكَ) فكأن مراده لم يفتح له فتحًا تامًّا، أو لم يفتح له في أول الأمر، وهذا بالنسبة إلى الغالب، وإلا فالحق أنهم في مشيئة الله تعالى، والحق أن من قال لا إله إلا الله مخلصًا أتى بمفتاح وله أسنان، لكن من خلط ذلك بالكبائر -دون الشرك- حتى مات مصرًّا عليها لم تكن أسنانه قوية فربما طال علاجه^(١) وهو تحت مشيئة الله إن شاء غفر له وإن شاء عذبه بقدر ما عنده من الذنوب ومآله الجنة، فمن عذبه سبحانه فذاك بعدله ومن عفا عنه فذاك بفضلته، وبالله التوفيق.



(١) «فتح الباري» (٣/ ١٤٢). وينظر: «تراجم أبواب البخاري» (٣/ ١٦٢).

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

٢٤ - كِتَابُ الزَّكَاةِ



بَابُ وُجُوبِ الزَّكَاةِ

وقول الله تعالى: ﴿وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ﴾ [البقرة: ٤٣].

وقال ابن عباس رضي الله عنهما: حَدَّثَنِي أَبُو سَفْيَانَ رضي الله عنه، فَذَكَرَ حَدِيثَ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم فَقَالَ: «يَأْمُرُنَا بِالصَّلَاةِ وَالزَّكَاةِ وَالصَّلَاةِ وَالْعَفَافِ».

٢٤ [١٣٩٥] حَدَّثَنَا أَبُو عَاصِمٍ الصَّحَّاحُ بْنُ مَخْلَدٍ، عَنْ زَكَرِيَّا بْنِ إِسْحَاقَ، عَنْ يَحْيَى بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ صَيْفِيٍّ، عَنْ أَبِي مَعْبُدٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنهما: أَنَّ النَّبِيَّ صلى الله عليه وسلم بَعَثَ مُعَاذًا رضي الله عنه إِلَى الْيَمَنِ، فَقَالَ: «ادْعُهُمْ إِلَى شَهَادَةِ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَأَنَّي رَسُولُ اللَّهِ، فَإِنْ هُمْ أَطَاعُوا لَذَلِكَ، فَأَعْلِمُهُمْ أَنَّ اللَّهَ قَدْ افْتَرَضَ عَلَيْهِمْ خَمْسَ صَلَوَاتٍ فِي كُلِّ يَوْمٍ وَلَيْلَةٍ، فَإِنْ هُمْ أَطَاعُوا لَذَلِكَ، فَأَعْلِمُهُمْ أَنَّ اللَّهَ افْتَرَضَ عَلَيْهِمْ صَدَقَةً فِي أَمْوَالِهِمْ، تُؤْخَذُ مِنْ أَغْنِيَائِهِمْ وَتُرَدُّ عَلَى فُقَرَائِهِمْ» (١).

□ التعلیق □

قوله: (كِتَابُ الزَّكَاةِ) الزَّكَاةُ فِي اللُّغَةِ: النَّمَاءُ، وَتَرَدُّ أَيْضًا بِمَعْنَى التَّطْهِيرِ؛ فَمِنْ الْأَوَّلِ قَوْلُهُمْ:

(١) الحديث عند مسلم برقم (١٩) (٣٠).

زكا الزرع إذا نما، ومن الثاني قوله تعالى: ﴿قَدْ أَفْلَحَ مَنْ زَكَّهَا﴾ [الشمس: ٩] أي: طهرها من المعاصي (١).

وفي الشرع: هي اسم لأخذ شيءٍ مخصوصٍ من مالٍ مخصوصٍ على أوصافٍ مخصوصة لطائفةٍ مخصوصة (٢).

قوله: **(وَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا...)** هذا معلق، وقد وصله البخاري **رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا** في كتاب التفسير من «باب ﴿قُلْ يَا أَهْلَ الْكِتَابِ تَعَالَوْا إِلَى كَلِمَةٍ سَوَاءٍ بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ...﴾» برقم (٤٥٥٣).

قوله: **(ادْعُهُمْ إِلَى شَهَادَةِ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَأَنَّي رَسُولُ اللَّهِ)** المقصود بالمدعوين يهود اليمن؛ فقد جاء عند البخاري نفسه في (باب أخذ الصدقة من الأغنياء وتردُّ في الفقراء حيث كانوا) برقم (١٤٩٦) أنه **رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا** قال لمعاذ: «إِنَّكَ سَتَأْتِي قَوْمًا أَهْلَ كِتَابٍ فَإِذَا جِئْتَهُمْ فَادْعُهُمْ...» فقوله له: «سَتَأْتِي قَوْمًا أَهْلَ كِتَابٍ» هي كالتوطئة للوصية لتستجمع همّة معاذ عليها؛ لكون أهل الكتاب أهل علم في الجملة فلا تكون العناية في مخاطبتهم كمخاطبة الجاهل من عبدة الأوثان، وليس فيه أن جميع من يُقَدِّمُ عليهم هم من أهل الكتاب، بل يجوز أن يكون فيهم من غيرهم وإنما خصهم بالذكر تفضيلاً لهم على غيرهم (٣).

قوله: **(ادْعُهُمْ إِلَى شَهَادَةِ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَأَنَّي رَسُولُ اللَّهِ)** كذا هو هنا، وفي الباب المشار إليه آنفاً في الحديث رقم (١٤٩٦): «إِلَى أَنْ يَشْهَدُوا أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَأَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ» وفي (باب لا تؤخذ كرائم أموال الناس في الصدقة) برقم (١٤٥٨)، «فَلْيَكُنْ أَوَّلَ مَا تَدْعُوهُمْ إِلَيْهِ عِبَادَةَ اللَّهِ فَإِذَا عَرَفُوا اللَّهَ...»، وفي (باب ما جاء في دعاء النبي **رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا** أمته إلى توحيد الله **رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا**) برقم (٧٣٧١):

(١) «فتح الباري» (٣/ ٢٣٥)، «عمدة القاري» (١/ ١١٩).

(٢) «تأسيس الأحكام» (٣/ ١٥٩)، و«شرح المذهب» (٥/ ٢٨٨).

(٣) «فتح الباري» (٣/ ٤٥٧) بتصرف يسير.

«فَلْيَكُنْ أَوَّلَ مَا تَدْعُوهُمْ إِلَيَّ أَنْ يُوحِّدُوا اللَّهَ تَعَالَى فَإِذَا عَرَفُوا ذَلِكَ».

قال أهل العلم: يجمع بينها بأن المراد بعبادة الله توحيداً وتوحيده الشهادة له بذلك، ولنبيه بالرسالة.

ووقعت البدأة ههما؛ لأنهما أصل الدين الذي لا يصح شيءٌ غيرهما إلا ههما، فمن كان منهم غير موحداً فالمطالبة متوجهة إليه بكل واحدة من الشهادتين على التعيين، ومن كان موحداً فالمطالبة له بالجمع بين الإقرار بالوحدانية والإقرار بالرسالة، وإن كانوا يعتقدون ما يقتضي الإشراك أو يستلزمه كمن يقول: بنبوّة عزيز أو يعتقد التشبيه؛ فتكون مطالبتهم بالتوحيد لنفي ما يلزم من عقائدهم.

قوله: **«فَإِنْ هُمْ أَطَاعُوا لِذَلِكَ»** أي: شهدوا وانقادوا.

قوله: **«خَمْسَ صَلَوَاتٍ»** استدلّ به على أن الوتر ليس بفرض (١).

قوله: **«فَإِنْ هُمْ أَطَاعُوا لِذَلِكَ، فَأَعْلَمَهُمْ أَنَّ اللَّهَ افْتَرَضَ عَلَيْهِمْ صَدَقَةً...»** يؤخذ منه أن الزكاة لا يدعى إليها ولا تطلب إلا ممن كان مسلماً؛ فلا تطلب من كافر ولا تجب عليه سواء أكان مرتداً أم أصلياً؛ لأن الزكاة طهّرة، قال تعالى: ﴿خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ﴾ [التوبة: ١٠٣]، والكافر نجس، فلو أنفق مِلءَ الأرض ذهباً لم يطهّر حتى يتوب من كفره.

وأما قوله تعالى: ﴿وَوَيْلٌ لِلْمُشْرِكِينَ﴾ (٦) الَّذِينَ لَا يُؤْتُونَ الزَّكَاةَ ﴿فصلت: ٦، ٧﴾ فالمراد بها هنا: زكاة النفس عند أكثر العلماء؛ لقوله تعالى: ﴿قَدْ أَفْلَحَ مَنْ زَكَّاهَا﴾ (٩) [الشمس: ٩] فيكون معنى الآية على هذا: أي: لا يؤتون أنفسهم زكاتها، بل يهينونها ويفعلون عنها.

وإذا قلنا: إن الكافر لا تجب عليه الزكاة، فلا يعني ذلك أنه لا يحاسب عليها بل يحاسب

(١) «فتح الباري» (٣/ ٤٥٨) بتصرف يسير.

عليها يوم القيامة، لكنها لا تجب عليه، بمعنى أننا لا نلزمه بها حتى يُسلم؛ لأنه وإن دفعها لا تقبل منه، قال تعالى: ﴿وَمَا مَنَعَهُمْ أَنْ تُقَبَّلَ مِنْهُمْ فَفَقَتَهُمْ إِلَّا أَنَّهُمْ كَفَرُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَلَا يَأْتُونَ الصَّلَاةَ إِلَّا وَهُمْ كُسَالَى وَلَا يُنْفِقُونَ إِلَّا وَهُمْ كَدِرْهُونَ﴾ [التوبة: ٥٤] فإذا كانت لا تقبل فلا فائدة في إلزامهم بها، ولكنهم يحاسبون عليها يوم القيامة ويعذبون عليها، ودليل ذلك قوله تعالى عن المجرمين: ﴿مَا سَلَكَكُمْ فِي سَقَرٍ﴾ [٤٢] قَالُوا لَوْ نَكُ مِنَ الْمُصَلِّينَ [٤٣] وَلَوْ نَكُ نُطْعِمُ الْمَسْكِينِ [٤٤] وَكُنَّا نَحُوضُ مَعَ الْحَائِضِينَ [٤٥] [المدثر: ٤٢-٤٥]، فلولا أنهم عوقبوا على ترك الصلاة، وترك طعام المسكين لما ذكروا ذلك سبباً في دخولهم النار (١).

قوله: **(«تَوَخَّذْ مِنْ أَعْيَانِهِمْ»)** استدلَّ به على أن الإمام هو الذي يتولَّى قبض الزكاة وصرفها إمَّا بنفسه وإمَّا بنائبه، فمن امتنع منها أخذت منه قهراً.

قوله: **(«وَتَرَدُّ عَلَىٰ فُقَرَائِهِمْ»)** هل الضمير في (أعْيَانِهِمْ وفقرائهم) يعود على كل جماعة بعينها أو يعود على عموم المسلمين؟ اختلف أهل العلم في ذلك:

فمن قال: إن الضمير يعود على عموم المسلمين: أجاز نقل الزكاة.

ومن قال: إن الضمير يعود على أهل بلدة بعينها: منع من نقل الزكاة؛ إلا بعد استغناء فقراء ذلك البلد (٢).

وينظر: شرح آخر حديث في آخر كتاب من هذا الكتاب، وبالله التوفيق.



(١) «الشرح الممتع» (٦/ ١٥-١٦) بتصرف واختصار يسير.

(٢) «تأسيس الأحكام» (٣/ ١٦٧).

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

٢٥- كِتَابُ الْحَجِّ

١

بَابُ وُجُوبِ الْحَجِّ وَفَضْلِهِ

وقول الله: ﴿وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا وَمَنْ كَفَرَ فَإِنَّ اللَّهَ غَنِيٌّ عَنِ الْعَالَمِينَ﴾ [آل عمران: ٩٧].

﴿٢٥﴾ [١٥١٣] حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ، أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ سَلِيمَانَ بْنِ يَسَارٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنه قَالَ: كَانَ الْفَضْلُ رَدِيفَ رَسُولِ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم، فَجَاءَتْ امْرَأَةٌ مِنْ حَثْعَمَ، فَجَعَلَ الْفَضْلُ يَنْظُرُ إِلَيْهَا وَتَنْظُرُ إِلَيْهِ، وَجَعَلَ النَّبِيُّ يَصْرِفُ وَجْهَ الْفَضْلِ إِلَى الشَّقِّ الْآخِرِ، فَقَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّ فَرِيضَةَ اللَّهِ عَلَى عِبَادِهِ فِي الْحَجِّ أَدْرَكَتْ أَبِي شَيْخًا كَبِيرًا لَا يَثْبُتُ عَلَى الرَّاحِلَةِ، أَفَأَحُجُّ عَنْهُ؟ قَالَ: «نَعَمْ». وَذَلِكَ فِي حَجَّةِ الْوَدَاعِ (١).

□ التعلیق □

قوله: (كِتَابُ الْحَجِّ) لغة: القصد، وعن الخليل قال: «الحج كثرة القصد إلى معظم» (٢).

(١) الحديث عند مسلم برقم (١٣٣٤).

(٢) «فتح الباري» (٣/ ٤٨٢).

وشرعاً: قصد البيت الحرام لعمل مخصوص في وقت مخصوص (١)، وفي الحج لغتان: الحَجُّ والحِجُّ بفتح الحاء وكسرها.

والأصل في وجوبه، الكتاب والسنة والإجماع.

أما الكتاب: فمنه الآية التي ساقها البخاري رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ في الباب.

وأما السنة: فقولُه رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «بُنِيَ الْإِسْلَامُ عَلَى خَمْسٍ...» (٢)، وذكر فيها الحج.

وأجمعت الأمة على وجوب الحج على المستطيع في العُمُر مرة (٣).

أما فَضْلُهُ: فقيل: ثبت ذلك من دلالة الآية؛ فإن دلالتها على الوجوب ظاهرة، ودلالتها على الفضل من حيث إنه عبَّر فيها عمَّن تركه بلفظ الكفر، وكذلك حديث الخثعمية فإن دلالة على الوجوب من قولها بين يديه رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «إِنَّ فَرِيضَةَ اللَّهِ عَلَى عِبَادِهِ...» ودلالتها على الفضل من حيث إنه وجبت فيه الاستنابة، وكذا نسبة الفريضة إلى الله تعالى - مع أن الفرائض كلها لله - فيه دلالة على مزية شرافته (٤).

ومما يستفاد من الحديث ما يلي:

١- جواز الحج عن الغير.

٢- جواز حج المرأة عن الرجل.

٣- جواز الارتداف إذا كانت الدابة مطيقةً.

(١) «التعليقات على عمدة الأحكام» (ص ٣٢٣).

(٢) رواه البخاري برقم (٨)، ومسلم برقم (١٩).

(٣) «المغني» (٥ / ٥-٦).

(٤) «الأبواب والتراجم» (٣ / ٣١٠).

- ٤- منع النظر إلى الأجنبيةات.
- ٥- غض البصر.
- ٦- التفريق بين الرجال والنساء خشية الفتنة.
- ٧- جواز كلام المرأة وسماع صوتها للأجانب عند الحاجة، كاستفتاء عن العلم والترافع في الحكم والمعاملة.
- ٨- بر الوالدين والاعتناء بهما، والقيام بمصالحهما، وبالله التوفيق.



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

٢٦- أَبْوَابُ الْعُمْرَةِ



بابُ وُجُوبِ الْعُمْرَةِ وَفَضْلِهَا

وقال ابن عمر رضي الله عنهما: ليس أحدٌ إلا وعليه حَجَّةٌ وعُمْرَةٌ.

وقال ابن عباس رضي الله عنهما: إِنَّهَا لَفَرِيئَتُهَا فِي كِتَابِ اللَّهِ: ﴿وَأَتِمُّوا الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ لِلَّهِ﴾

[البقرة: ١٩٦].

﴿٢٦﴾ [١٧٧٣] حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ، أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ سُمَيِّ مَوْلَى أَبِي بَكْرٍ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ أَبِي صَالِحِ السَّمَّانِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم قَالَ: «الْعُمْرَةُ إِلَى الْعُمْرَةِ كَفَّارَةٌ لِمَا بَيْنَهُمَا، وَالْحَجُّ الْمَبْرُورُ لَيْسَ لَهُ جَزَاءٌ إِلَّا الْجَنَّةُ»^(١).

□ التعليق □

قوله: (أَبْوَابُ الْعُمْرَةِ) الْعُمْرَةُ لُغَةً: الزِيَارَةُ، وَقِيلَ: إِنَّهَا مُشْتَقَّةٌ مِنْ عِمَارَةِ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ^(٢).

(١) الحديث عند مسلم برقم (١٣٤٩) (٤٣٧).

(٢) «فتح الباري» (٣/ ٧٦١).

وشرعاً: إحرام، وسعي، وطواف وحلق أو تقصير، سُميت بذلك؛ لأنه يزار بها البيت ويُقصد (١).

وجزم البخاري رحمته الله بوجوبها وما ذهب إليه هو المشهور عن الشافعي وأحمد وغيرهما من أهل الأثر، والمشهور عن المالكية أن العمرة تطوع، وهو قول الأحناف (٢).

وأورد البخاري رحمته الله وجوبها تعليقاً عن ابن عمر وابن عباس، وهو أيضاً قول عمر وزيد بن ثابت من الصحابة رضي الله عنهم، أورد ذلك عنهم البيهقي في «معرفة السنن والآثار» (٣/ ٥٠٠)، والدارقطني (٣/ ٣٤٢)، وما علقه البخاري هنا عن ابن عباس وابن عمر هو موصول عندهما.

قوله: «العُمرة إلى العُمرة كفارة لما بينهما» المراد بذلك تكفير الصغائر، أما الكبائر فلا بد لها من توبة.

قوله: «والحج المبرور...» المبرور قيل: هو الذي لا يخالطه شيء من الإثم، ورجحه النووي رحمته الله، وقيل: المقبول، وقيل هو: الذي تظهر ثمرته على صاحبه بأن يكون حاله بعده خيراً من حاله قبله (٣).

□ فائدة:

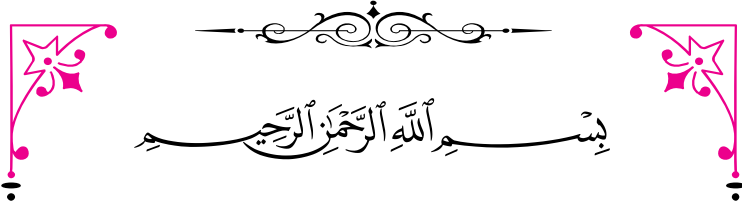
سُمِّي شيخ مالك تفرد بهذا الحديث، واحتاج إليه الناس فيه فرواه عنه مالك والسفيانان وغيرهما؛ حتى إن سهيل بن أبي صالح حدث به عن سُمِّي عن أبي صالح فكأن سهيلاً لم يسمعه من أبيه وتحقق بذلك تفرد سُمِّي به فهو من غرائب الصحيح (٤)، وبالله التوفيق.

(١) «سبل السلام» (٤/ ١٥٩).

(٢) «فتح الباري» (٣/ ٧٦١) بتصرف واختصار يسير.

(٣) «سبل السلام» (٤/ ١٥٩).

(٤) «فتح الباري» (٣/ ٧٦٢) من كلام ابن عبد البر رحمته الله.



٢٧- أَبْوَابُ الْمُحْصَرِّ وَجَزَاءِ الصَّيْدِ

وقوله تعالى: ﴿فَإِنْ أَحْصَرْتُمْ مَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ وَلَا تَحْلِقُوا رُءُوسَكُمْ حَتَّىٰ يَبْلُغَ الْهَدْيُ مَحَلَّهُ،﴾

[البقرة: ١٩٦].

وقال عطاء: الإحصارُ من كلِّ شيءٍ يَحْبِسُهُ.



بَابُ إِذَا أَحْصَرَ الْمُعْتَمِرُ

﴿٢٧﴾ [١٨٠٦] حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يَوْسُفَ، أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ نَافِعٍ: أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عَمَرَ رضي الله عنه حِينَ خَرَجَ إِلَى مَكَّةَ مُعْتَمِرًا فِي الْفِتْنَةِ قَالَ: إِنْ صُدِدْتُ عَنِ الْبَيْتِ صَنَعْتُ كَمَا صَنَعْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم: فَأَهْلَ بَعْضَهُ مِنْ أَجْلِ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم كَانَ أَهْلَ بَعْضَهُ عَامَ الْحُدَيْبِيَّةِ (١).

□ التعليق □

قوله: (أَبْوَابُ الْمُحْصَرِّ وَجَزَاءِ الصَّيْدِ) الإحصارُ في اللغة: المنع، والحبس.

قوله: (وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿فَإِنْ أَحْصَرْتُمْ﴾) أي: وتفسير المراد من قوله: ﴿فَإِنْ أَحْصَرْتُمْ﴾.

(١) الحديث عند مسلم برقم (١٢٣٠) (١٨٣).

قوله: (وَقَالَ عَطَاءٌ: الإحصارُ من كُلِّ شيءٍ يَحْبِسُهُ) أثر عطاء المشار إليه وصله عبد بن حميد عن أبي نعيم عن الثوري عن ابن جريج عنه قال في قوله تعالى: ﴿فَإِنْ أَحْصَرْتُمْ فَمَا أَسْتَيْسِرَ مِنَ الْهَدْيِ﴾ قال: «الإحصار من كل شيء يحبسه»^(١).

قال الحافظ رحمته الله: «وكذا روينا في تفسير الثوري رواية أبي حذيفة عنه، وفي اقتصار البخاري رحمته الله على قول عطاء إشارة إلى أنه اختار القول بتعميم الإحصار، وهي مسألة اختلاف بين الصحابة وغيرهم، فقال كثير منهم: الإحصار من كل حابس حبس الحاج من عدوٍّ ومرض وغير ذلك، حتى أفتى ابن مسعود رجلاً لدغ بأنه مُحْصَرٌ. أخرجه ابن جرير^(٢) بإسناد صحيح عنه، وقال آخرون: لا حصر إلا بالعدو، وصح ذلك عن ابن عباس أخرجه عبد الرزاق عن معمر، وأخرجه الشافعي عن ابن عيينة^(٣)، كلاهما عن ابن طاوس عن أبيه عن ابن عباس قال: «لا حصر إلا من حبسه عدوٌّ»...^(٤).

والصحيح في هذه المسألة: أنه إذا حُصِرَ بغير عدو فكما لو حُصِرَ بعدو لعموم قوله تعالى: ﴿وَأَتِمُّوا الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ لِلَّهِ فَإِنْ أُحْصِرْتُمْ﴾ أي: عن إتمامهما، ولم يقيد الله تعالى الحصر بعدو^(٥).

قوله: (بَابُ إِذَا أُحْصِرَ الْمُعْتَمِرُ) قيل: «غرض البخاري بهذه الترجمة الرد على من قال: التحلل بالإحصار خاص بالحاج بخلاف المعتمر؛ فلا يتحلل بذلك بل يستمر على إحرامه حتى يطوف بالبيت؛ لأن السنة كلها وقت للعمرة فلا يُخشى فواتها بخلاف الحج...»^(٦).

(١) وهو في «تفسير سفيان الثوري» برقم (٣٣) من ط «دار الكتب العلمية».

(٢) في «التفسير» (٣/ ٣٦٤-٣٦٥).

(٣) «مسند الشافعي» (٢/ ٣٨١) برقم (٩٨٣) بترتيب السندي.

(٤) «فتح الباري» (٤/ ٣) بتصرف واختصار.

(٥) «الشرح الممتع» (٧/ ٤١٨)، و«سبل السلام» (٤/ ٢٥٩).

(٦) «فتح الباري» (٤/ ٥).

قوله: (أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عَمْرٍو حِينَ خَرَجَ إِلَى مَكَّةَ مُعْتَمِرًا فِي الْفِتْنَةِ) جاءت هذه الفتنة مسماة عند البخاري نفسه في الحديث الثاني من هذا الباب، وأنها (ليالي نزل الجيش بابن الزبير)، والمراد بالجيش: جيش الحجاج بن يوسف الثقفي.

وقوله: (إِنْ صُدِّدْتُ عَنِ الْبَيْتِ) هذا الكلام قاله جوابًا لقول من قال له: إنا نخاف أن يحال بينك وبين البيت) كما أَوْضَحْتُهُ الرواية التي بعد هذه عند البخاري في الباب نفسه.

قوله: (مِنْ أَجْلِ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ أَهْلًا بِعُمْرَةِ عَامِ الْحُدَيْبِيَّةِ) معناه: أنه أراد إن صُدِّدْتُ وَحُصِّرْتُ تحللت كما تحللنا عام الحديبية مع النبي ﷺ. قاله النووي (١).

ومطابقة الباب للترجمة تؤخذ من جهة أن النبي ﷺ أُحْصِرَ بالعدو يوم الحديبية فَحَلَّ مِنْ عَمْرَتِهِ، فَدَلَّ عَلَى أَنَّ الْمُعْتَمِرَ إِذَا أُحْصِرَ يَحُلُّ كَمَا يَحُلُّ الْحَاجُّ إِذَا أُحْصِرَ، وَلَمْ يَكُنْ ذَلِكَ خَاصًّا بِالنَّبِيِّ ﷺ، وَهَذَا الَّذِي فَهَمَهُ ابْنُ عَمْرٍو (٢).

ويكون تحلل المحصر بعد ذبح الهدى، وهذا هو مراد المصنف من إيراد الآية في الباب، وقد بوب في هذا الكتاب نفسه (بَابُ النَّحْرِ قَبْلَ الْحَلْقِ فِي الْحَصْرِ) فإذا قدر المحصر على ذلك فليس له الحل قبل ذبحه فإذا كان معه هديٌّ أجزأه، وإن لم يكن معه لزمه شراؤه إن أمكنه ويجزئه أدنى الهدى، وهو شاة أو سبع بدنة؛ لقوله تعالى: ﴿فَمَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ﴾ وله نحره في موضع حَصْرِهِ مِنْ حِلٍّ أَوْ حَرَمٍ (٣)؛ لفعله ﷺ هو وأصحابه عام الحديبية ولا فرق بين من أحصر بعدو أو بغير عدو على الصحيح.

(١) «شرح صحيح مسلم» (٨ / ٢١٣).

(٢) «لبُّ اللباب» (٢ / ٢٢).

(٣) «المغني» (٥ / ١٩٦)، و«المحلى» (٧ / ١٤١).

□ تنمة:

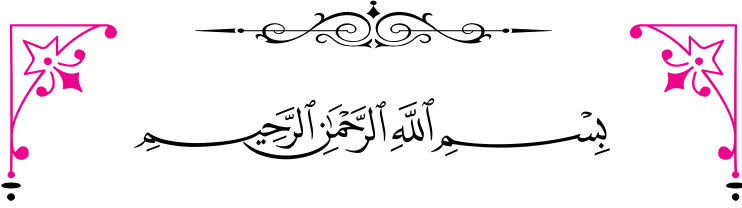
لم يأمر النبي ﷺ أحداً ممن أُحصِر معه في الحديبية بأن يقضي ولو لزمهم القضاء لأمرهم، قال الشافعي رحمه الله: «إنما سُمِّيَتْ عمرة القضاء والقضية للمقاضاة التي وقعت بين النبي ﷺ وبين قريش لا على أنه أوجب عليهم قضاء تلك العمرة»^(١)؛ فلو أُوجِبنا على أحد القضاء، لأوجِبنا العمرة أو الحج مرتين أو ثلاثاً أو أكثر، والله لم يفرض الحج والعمرة إلا مرة^(٢).

وأما الكلام على جزاء الصيد فينظر الباب الحادي عشر من «صحيح البخاري»، وبالله التوفيق.



(١) «نيل الأوطار» (٦/ ١٣٦)، «فتح الباري» (٤/ ٨).

(٢) «الشرح الممتع» (٧/ ٤٢٠) بتصرف.



٢٨- فضائل المدينة



باب حَرَمِ الْمَدِينَةِ

﴿٢٨﴾ [١٨٦٧] حَدَّثَنَا أَبُو التُّعْمَانِ، حَدَّثَنَا ثَابِتُ بْنُ يَزِيدَ، حَدَّثَنَا عَاصِمٌ أَبُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْأَحْوَلُ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «الْمَدِينَةُ حَرَمٌ مِنْ كَذَا إِلَى كَذَا، لَا يُقْتَعُ شَجَرُهَا، وَلَا يُحَدَّثُ فِيهَا حَدَثٌ، مَنْ أَحَدَثَ حَدَّثًا فَعَلِيهِ لَعْنَةُ اللَّهِ وَالْمَلَائِكَةِ وَالنَّاسِ أَجْمَعِينَ» (١).

□ التعليق □

قوله: (باب حَرَمِ الْمَدِينَةِ) أي: هذا بابٌ في بيان فضل حرم المدينة، والمدينة عَلَمٌ على البلدة المعروفة التي هاجر إليها النبي ﷺ ودُفِنَ بها، قال تعالى: ﴿يَقُولُونَ لِنِ رَجَعْنَا إِلَى الْمَدِينَةِ﴾ [المنافقون: ٨] فإذا أُطلقت تبادر إلى الفهم أنها المراد، وإذا أُريد غيرها بلفظ المدينة فلا بد من قيد، فهي كالنجم للثريا.

وكان اسمها قبل ذلك «يثرب»، قال تعالى: ﴿وَإِذْ قَالَتْ طَّائِفَةٌ مِّنْهُمْ يَا أَهْلَ يَثْرِبَ﴾ [الأحزاب: ١٣]، ويثرب: اسم لموضع منها سميت كلها به، وقيل غير ذلك، ثم سماها النبي ﷺ: طيبة، وطابة.

(١) الحديث عند مسلم برقم (١٣٦٦ و ١٣٦٧).

قوله: **(«المدينة حرم من كذا إلى كذا...»)** هكذا جاء مبهمًا عند البخاري رحمته الله، وفي الحديث الرابع عنده من هذا الباب جاء بلفظ: **«مَا بَيْنَ عَائِرِ إِلَى كَذَا»** وفي (باب ذمة المسلمين وجوارهم واحدة...) برقم (٣١٧٢): **«مَا بَيْنَ عَيْرٍ إِلَى كَذَا»**، واتفقت روايات البخاري رحمته الله على إبهام الثاني سوى في موضع واحد كما سيأتي. (إلى ثور) وهو جبل بالمدينة، فقيل: إن البخاري إبهمه عمدًا لما وقع عنده أنه وهم، وقيل: إن عَيْرًا جبل بمكة فيكون المراد أُحْرَم من المدينة مقدار ما بين عَيْرٍ وثور بمكة على حذف المضاف ووصف المصدر المحذوف، بيد أن العالم الثقة أبو محمد عبد السلام البصري قال: **«إِنْ حِذَاءُ أَحَدٍ عَنْ يَسَارِهِ جَانِحًا إِلَى وَرَائِهِ جَبَلٌ يُقَالُ لَهُ: ثور»**، وأخبر أنه تكرر سؤاله لطوائف من العرب -أي: العارفين بتلك الأرض وما فيها من جبال- فكلُّ أخبر أن ذلك الجبل اسمه ثورٌ وتواردوا على ذلك، قال: **«فعلمنا أن ذكر ثورٍ في الحديث صحيح، وأن عدم علم أكابر العلماء به لعدم شهرته وعدم بحثهم عنه»**، قال -وهذه فائدة جليلة-: **«وأما قول من قال إن البخاري رحمته الله إبهم اسم الجبل عمدًا لأنه غَلَطَ فهو غَلَطَ منه، بل إبهامه من بعض رواته؛ فإنه قد أخرج في (باب إثم من تبرأ من مواليه) بلفظ: «المدينة حرم ما بين عَيْرٍ إِلَى ثور»^(١)، ولو كان غلطًا ووهمًا ما خرجه، فهذا مما يدل على أن الإبهام من رواته، والله أعلم.**

والحديث دليل على تحريم قطع شجر المدينة، وكذا يحرم صيدها وعضد شوكتها، فقد جاء عند مسلم برقم (١٣٦٣): **«إِنِّي أُحْرَمُ مَا بَيْنَ لَابَتِي الْمَدِينَةِ أَنْ يَقَطَعَ عِضَاهُهَا أَوْ يُقْتَلَ صَيْدُهَا»**، وعلى هذا أكثر أهل العلم، ولا ينافي حديثُ الباب حديث: **«مَا بَيْنَ لَابَتَيْهَا»**؛ لأن اللابتين حرتان يكتنِفانها، وعير وثور مكتنِفان المدينة^(٢).

قوله: **(«مَنْ أَحَدَثَ حَدَثًا فَعَلَيْهِ لَعْنَةُ اللَّهِ وَالْمَلَائِكَةِ وَالنَّاسِ أَجْمَعِينَ»)** أي: من أظهر (حدثًا) بفتحتين؛ أي: منكرًا أو بدعةً، وهي ما خالف الكتاب والسنة، وفي رواية: **«أَوْ آوَى مُحَدَّثًا»** وهو

(١) «فتح الباري» (٤/ ١٠٢) بتصرف واختصار.

(٢) «سبل السلام» (٤/ ٢١٢) نحوه.

رابع حديث عند البخاري في هذا الباب نفسه ومعنى آوى؛ أي: ضم وحمى ومكّن وأجار، «مُحَدِّثًا» بكسر الدال وفتحها على الفاعل والمفعول فمعنى الكسر: من نصر جانباً وآواه، وأجاره من خصمه، وحال بينه وبين أن يقتص منه، ومعنى الفتح هو الأمر المبتدع نفسه، ويكون معنى الإيواء فيه الرضا به والصبر عليه، فإنه إذا رضي ببدعته وأقرّ فاعله عليها ولم ينكرها فقد آواه^(١).

وفيه: أن المحدث والمؤوي للمحدث في الإثم سواء.

قال عياض رحمته الله: «واستدلّ بهذا على أن الحدث في المدينة من الكبائر».

والمراد بلعنة الملائكة والناس: المبالغة في الإبعاد عن رحمة الله، قال: «والمراد باللعن هنا: العذاب الذي يستحقه على ذنبه في أول الأمر وليس هو كلعن الكافر»^(٢)، وبالله التوفيق.



(١) «مرعاة المفاتيح» (٩/ ٣٣٣ - ٣٣٤)، و«عمدة القاري» (١٠/ ٣٢٦).

(٢) «عمدة القاري» (١٠/ ٢٢٩).

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

٢٩ - كِتَابُ الصَّوْمِ

١

بَابُ وُجُوبِ صَوْمِ رَمَضَانَ

وقول الله تعالى: ﴿يَتَأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا كُتِبَ عَلَيْكُمُ الصِّيَامُ كَمَا كُتِبَ عَلَى الَّذِينَ مِن قَبْلِكُمْ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ﴾ [البقرة: ١٨٣].

﴿٢٩﴾ [١٨٩١] حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ، حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ جَعْفَرٍ، عَنْ أَبِي سَهْلٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ طَلْحَةَ بْنِ عُبَيْدِ اللَّهِ: أَنَّ أَعْرَابِيًّا جَاءَ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ نَائِرَ الرَّأْسِ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَخْبِرْنِي مَاذَا فَرَضَ اللَّهُ عَلَيَّ مِنَ الصَّلَاةِ، فَقَالَ: «الصَّلَوَاتِ الْخَمْسَ، إِلَّا أَنْ تَطْوَعَ شَيْئًا» فَقَالَ: أَخْبِرْنِي مَا فَرَضَ اللَّهُ عَلَيَّ مِنَ الصِّيَامِ، فَقَالَ: «شَهْرَ رَمَضَانَ إِلَّا أَنْ تَطْوَعَ شَيْئًا» فَقَالَ: أَخْبِرْنِي بِمَا فَرَضَ اللَّهُ عَلَيَّ مِنَ الزَّكَاةِ، قَالَ: فَأَخْبَرَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ شَرَائِعَ الْإِسْلَامِ، قَالَ: وَالَّذِي أَكْرَمَكَ، لَا أَتَطْوَعُ شَيْئًا، وَلَا أَنْقُصُ مِمَّا فَرَضَ اللَّهُ عَلَيَّ شَيْئًا، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَفْلَحَ إِنْ صَدَقَ» أَوْ: «دَخَلَ الْجَنَّةَ إِنْ صَدَقَ»^(١).

□ التعلیق □

قوله: (كِتَابُ الصَّوْمِ) فِي اللُّغَةِ: الإِمْسَاكُ، وَمِنْهُ قَوْلُهُ ﷺ فِي قِصَّةِ مَرْيَمَ: ﴿إِنِّي نَذَرْتُ

(١) الحديث عند مسلم برقم (١١).

لِلرَّحْمَنِ صَوْمًا ﴿ [مریم: ٢١] أي: إمساكًا عن الكلام، وقال النابغة الذبياني:

خَيْلٌ صِيَامٌ وَخَيْلٌ غَيْرُ صَائِمَةٍ تَحْتَ الْعَجَاجِ وَأُخْرَى تَعْلُكُ اللَّجْمَا

أي: خيل ممسكة عن السير وأخرى غير ممسكة.

قال أبو عبيد: «كل ممسك عن طعام، أو كلام أو سير: صائم» (١).

وشرعًا: إمساك مخصوص عن شيء مخصوص في زمن مخصوص من شخص مخصوص (٢).

وأورد البخاري رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ الآية التي في الباب إشارة منه إلى إثبات فرضية الصيام بالقرآن، ثم أورد حديث طلحة وهو دالٌّ على أنه لا فرض إلا رمضان، ومطابقته لترجمة الباب في قوله: «أخبرني ما فرض الله عليّ من الصيام» (٣)؛ وعلى هذا فإن فرضية رمضان بالكتاب والسنة، وأجمعت الأمة على ذلك.

وقد فرض صوم رمضان في السنة الثانية من الهجرة في شهر شعبان، وصام النبي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ تسع رمضان بالإجماع (٤).

وكانت فرضية الصوم على مراحل:

الأولى: فرض صيام عاشوراء، فقد أمر النبي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بصيامه (٥).

الثانية: فرض صوم رمضان على التخيير بين الصيام أو الفدية، قال تعالى: ﴿وَعَلَى الَّذِينَ يُطِيقُونَهُ فِدْيَةٌ طَعَامُ مِسْكِينٍ فَمَنْ تَطَوَّعَ خَيْرًا فَهُوَ خَيْرٌ لَهُ، وَأَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَكُمْ﴾ [البقرة: ١٨٤].

(١) «عمدة القاري» (٤ / ٣٦١)، و«تأسيس الأحكام» (٣ / ٢٠٨).

(٢) «شرح المهذب» (٦ / ٢٤٥).

(٣) «لبُّ اللباب» (٢ / ٥٢).

(٤) «توضيح الأحكام» (٣ / ٤٣٩).

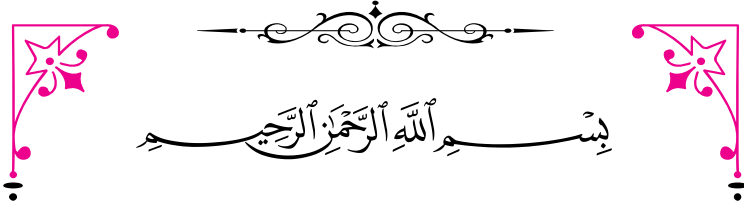
(٥) ينظر: «صحيح البخاري» برقم (١٨٩٣)، و«صحيح مسلم» برقم (١١٢٥).

الثالثة: التأكيد على فرض صوم رمضان بدون تخيير، قال تعالى: ﴿شَهْرُ رَمَضَانَ الَّذِي أُنزِلَ فِيهِ الْقُرْآنُ هُدًى لِّلنَّاسِ وَبَيِّنَاتٍ مِّنَ الْهُدَىٰ وَالْفُرْقَانِ فَمَن شَهِدَ مِنْكُمُ الشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ﴾ [البقرة: ١٨٥].

والحكمة من هذا: هو التدرُّج بالتشريع؛ لأن الصوم فيه نوعٌ مَسْقِيَّةٌ على النفوس فأخذت به شيئاً فشيئاً^(١)، وبالله التوفيق.



(١) «نيل المآرب» (٢/ ٩٤ - ٩٥).



٣٠- كِتَابُ صَلَاةِ التَّرَاوِيحِ



بَابُ فَضْلِ مَنْ قَامَ رَمَضَانَ

قال: أخبرني أبو سلمة، أن أبا هريرة رضي الله عنه قال: سمعتُ رسولَ الله صلى الله عليه وسلم يقولُ لرمضانَ: «مَنْ قَامَهُ إِيمَانًا وَاحْتِسَابًا، غُفِرَ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ» (١).

□ التعلیق □

قوله: (كِتَابُ صَلَاةِ التَّرَاوِيحِ) التَّرَاوِيحُ: جَمْعُ تَرْوِيحَةٍ، وَهِيَ الْمَرَّةُ الْوَاحِدَةُ مِنَ الرَّاحَةِ كَتَسْلِيمَةٍ مِنَ السَّلَامِ، سُمِّيَتْ الصَّلَاةُ فِي الْجَمَاعَةِ فِي لَيَالِي رَمَضَانَ التَّرَاوِيحِ؛ لِأَنَّهَا أَوَّلُ مَا اجْتَمَعُوا عَلَيْهَا كَانُوا يَسْتَرِيحُونَ بَيْنَ كُلِّ تَسْلِيمَتَيْنِ، بَعْدَ كُلِّ أَرْبَعِ رَكَعَاتٍ (٢).

وَاتَّفَقَ الْفُقَهَاءُ عَلَى مَشْرُوعِيَّتِهَا بَعْدَ كُلِّ أَرْبَعِ رَكَعَاتٍ؛ لِأَنَّهُ الْمَتَوَارِثُ عَنِ السَّلَفِ فَقَدْ كَانُوا يَطِيلُونَ الْقِيَامَ فِي التَّرَاوِيحِ وَيَجْلِسُ الْإِمَامُ وَالْمَأْمُومُونَ بَعْدَ كُلِّ أَرْبَعِ رَكَعَاتٍ لِلِاسْتِرَاحَةِ (٣).

(١) الحديث عند مسلم برقم (٧٥٩) (١٧٤).

(٢) «فتح الباري» (٤ / ٣١٤)، و«عمدة القاري» (١١ / ١٧٦).

(٣) «الموسوعة الكويتية» (٢٧ / ١٤٤).

قوله: **(بَابُ فَضْلِ مَنْ قَامَ رَمَضَانَ)** أي: قام ليلتيه مصلياً، والمراد من قيام الليل: ما يحصل به مطلق القيام سواء كان قليلاً أو كثيراً، ولا يشترط استغراق كل ليلته بصلاة النافلة فيه.

قوله: **(«إِيمَانًا وَاحْتِسَابًا»)** إيماناً: أي: تصديقاً بوعد الله للثواب، واحتساباً أي: محتسباً الثواب عند الله تعالى.

قوله: **(«غُفِرَ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ»)** إطلاق الذنب شامل للكبائر والصغائر؛ إلا أنه مخصوص عند الجمهور بالصغائر، وبه جزم إمام الحرمين، ونسبه عياض لأهل السنة، وهو مبني على أنها لا تغفر الكبائر إلا بتوبة^(١)، وهذا القول أقرب إلى الدليل لما ثبت عنه **ﷺ** أنه قال: **«الصَّلَاةُ الْخَمْسُ وَالْجُمُعَةُ إِلَى الْجُمُعَةِ وَرَمَضَانَ إِلَى رَمَضَانَ مُكْفِّرَاتٌ مَا بَيْنَهُنَّ إِذَا اجْتَنَبَ الْكِبَائِرَ»**^(٢)، وبالله التوفيق.



(١) «سبل السلام» (٤ / ١٤٧)، و«مرعاة المفاتيح» (٦ / ٧)، و«توضيح الأحكام» (٣ / ٥٦٧).

(٢) رواه مسلم برقم (٢٣٣) عن أبي هريرة **رضي الله عنه**.

٣١- أَبْوَابُ الْاِعْتِكَافِ

١

باب الاعتكاف في العشر الأواخر والاعتكاف في المساجد كلها

لقوله تعالى: ﴿وَلَا تَبْشِرُوهُمْ وَآتُهُمْ عَكَفُونَ فِي الْمَسْجِدِ تِلْكَ حُدُودُ اللَّهِ فَلَا تَقْرُبُوهَا كَذَلِكَ يُبَيِّنُ اللَّهُ آيَاتِهِ لِلنَّاسِ لَعَلَّهُمْ يَتَّقُونَ﴾ [البقرة: ١٨٧].

[٣١] [٢٠٢٥] حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: حَدَّثَنِي ابْنُ وَهْبٍ، عَنْ يُونُسَ، أَنَّ نَافِعًا أَخْبَرَهُ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو، قَالَ: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَعْتَكِفُ الْعَشْرَ الْأَوَاخِرَ مِنْ رَمَضَانَ» (١).

□ التعليق □

قوله: (أَبْوَابُ الْاِعْتِكَافِ) لُغَةً: لزوم الشيء وحبس النفس عليه.

فمن الأول وهو اللزوم: قوله تعالى عن بني إسرائيل: ﴿قَالُوا لَنْ نَبْرَحَ عَلَيْهِ عَاكِفِينَ حَتَّى يَرْجِعَ إِلَيْنَا مُوسَى﴾ [طه: ٩١]، في هذه الآية إخبار منهم بأنهم سيلازمون عبادة العجل إلى أن يرجع إليهم موسى ﷺ.

ومن الثاني وهو الاحتباس: قوله تعالى: ﴿وَالْهَدَىٰ مَعَكُوفًا أَنْ يَبْلُغَ مَحَلَّهُ﴾ [الفتح: ٢٥] أي:

محبوساً.

وشرعاً: المقام في المسجد من شخص مخصوص على صفة مخصوصة بقصد العبادة لله، وليس بواجب إجماعاً إلا على من نذره (١).

فهو سنة وقربة بالكتاب والسنة، والدليل على ذلك الآية الكريمة والحديث النبوي المذكوران في الباب، فإن مواظبته ﷺ على ذلك دليل على سنيته، وإجماع الأمة على ذلك.

قال الإمام أحمد رحمته الله: «لا أعلم عن أحد من أهل العلم خلافاً أنه مسنون».

قوله: **(بابُ الاعتكافِ في العشرِ الأواخرِ والاعتكافِ في المساجدِ كُلِّها)** هذا الباب معقود لبيان زمان الاعتكاف ومكانه، وأشار البخاري رحمته الله في الترجمة إلى مشروطة المسجد للاعتكاف، من غير تخصيص بمسجد دون مسجد، ووجه الدلالة من الآية: أنه لو صح في غير المسجد لم يختص بتحريم المباشرة؛ لأن الجماع منافٍ للاعتكاف بالإجماع؛ فعلم من ذكر المساجد أن المراد: أن الاعتكاف لا يكون إلا فيها، وأنه لا يختص بمسجد دون مسجد (٢).

وقد اتفق العلماء على مشروطة المسجد للاعتكاف إلا محمد بن لبابة المالكي فأجازه في كل مكان (٣)، لكن خصمه جماعة قليلة بمساجد الأنبياء الثلاثة، وهي مسجد مكة، ومسجد المدينة، ومسجد بيت المقدس، وقال الجمهور: يجوز في كل مسجد إلا لمن تلزمه الجمعة فاستحب له الشافعي الجامع (٤)، وعليه يجوز للمعتكف أن يعتكف في مسجد تقام فيه الجماعة؛ فإن خرج لصلاة الجمعة فإن له أن يتعجل للجمعة ثم إذا انقضت عاد إلى معتكفه، ولا تأثير لذلك على اعتكافه (٥)، وبالله التوفيق.

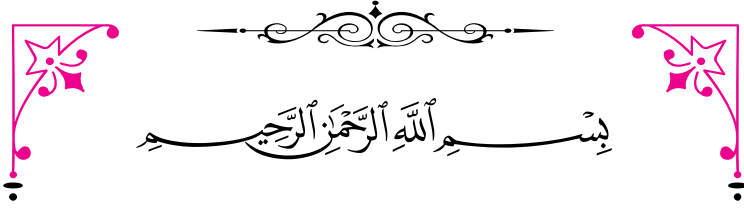
(١) «فتح الباري» (٤/ ٣٤١)، «تأسيس الأحكام» (٣/ ٢٩٥).

(٢) «لبُّ اللباب» (٢/ ٩٥).

(٣) «فتح الباري» (٤/ ٣٤٢).

(٤) «تأسيس الأحكام» (٣/ ٢٩٦).

(٥) ينظر: «المغني» (٤/ ٤٦٦ - ٤٦٧)، «المحلى» (٥/ ١٧٩).



٣٢- كِتَابُ الْبَيْعِ

وقول الله عزَّجَلَّ: ﴿وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا﴾ [البقرة: ٢٧٥]، وقوله: ﴿إِلَّا أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً حَاضِرَةً تُدِيرُونَهَا بَيْنَكُمْ﴾ [البقرة: ٢٨٢].



باب ما جاء في قول الله تعالى: ﴿فَإِذَا قُضِيَتِ الصَّلَاةُ فَانْتَشِرُوا فِي الْأَرْضِ وَابْتَغُوا مِنْ فَضْلِ اللَّهِ وَاذْكُرُوا اللَّهَ كَثِيرًا لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ﴾ ⑩ **وَإِذَا رَأَوْا تِجَارَةً أَوْهَوْا أَنْفُسَهُمْ إِلَيْهَا وَتَرَكُوا قَائِمًا قُلْ مَا عِنْدَ اللَّهِ خَيْرٌ مِنَ اللَّهِوَمِنَ الْجِزْرِ وَاللَّهُ خَيْرٌ الرَّزْقِينَ** ⑪ [الجمعة: ١٠، ١١]، **وقوله:** ﴿لَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ إِلَّا أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً عَنْ تَرَاضٍ مِّنْكُمْ﴾ [النساء: ٢٩]

③٢ [٢٠٤٧] حَدَّثَنَا أَبُو الْيَمَانِ، حَدَّثَنَا شُعَيْبٌ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، قَالَ: أَخْبَرَنِي سَعِيدُ بْنُ الْمُسَيَّبِ وَأَبُو سَلَمَةَ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، أَنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ رضي الله عنه قَالَ: إِنَّكُمْ تَقُولُونَ: إِنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ يُكْثِرُ الْحَدِيثَ عَنِ رَسُولِ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم، وَتَقُولُونَ: مَا بَالُ الْمُهَاجِرِينَ وَالْأَنْصَارِ لَا يُحَدِّثُونَ عَنِ رَسُولِ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم بِمِثْلِ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ؟ وَإِنَّ إِخْوَتِي مِنَ الْمُهَاجِرِينَ كَانَ يَشْغَلُهُمْ صَفْقٌ بِالْأَسْوَاقِ، وَكُنْتُ أَلْزِمُ رَسُولَ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم عَلَى مِلاءِ بَطْنِي، فَأَشْهَدُ إِذَا غَابُوا وَأَحْفَظُ إِذَا نَسُوا، وَكَانَ يَشْغَلُ إِخْوَتِي مِنَ الْأَنْصَارِ عَمَلُ أَمْوَالِهِمْ، وَكُنْتُ أَمْرًا مِسْكِينًا مِنْ

مَسَاكِينِ الصُّفَّةِ أَعْيَ حِينَ يَنْسَوْنَ، وَقَدْ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي حَدِيثٍ يُحَدِّثُهُ: «إِنَّهُ لَنْ يَبْسُطَ أَحَدٌ ثَوْبَهُ حَتَّى أَقْضِيَ مَقَالَتِي هَذِهِ ثُمَّ يَجْمَعُ إِلَيْهِ ثَوْبَهُ إِلَّا وَعَى مَا أَقُولُ» فَبَسَطَتْ نَمِرَةً عَلَيَّ، حَتَّى إِذَا قَضَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مَقَالَتَهُ جَمَعْتُهَا إِلَى صَدْرِي، فَمَا نَسِيتُ مِنْ مَقَالَةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ تِلْكَ مِنْ شَيْءٍ (١).

□ التعليق □

قوله: (كِتَابُ الْبَيْعِ) البيوع جمع بيع، وجمع لاختلاف أنواعه، والبيع نقل ملك إلى الغير بضمن، والشراء قبوله، ويطلق كل منهما على الآخر (٢).

والبيع جائز بأدلة الكتاب والسنة والإجماع؛ فالآية الأولى ﴿وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا﴾ [البقرة: ٢٧٥] أصل في جواز البيع، وهي تدل على البيوع المؤجلة، والآية الأخرى: ﴿إِلَّا أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً حَاضِرَةً تُدِيرُونَهَا بَيْنَكُمْ﴾ [البقرة: ٢٨٢]، وهي تدل على إباحة التجارة في البيوع الحاضرة (٣).

وأما الأدلة على ذلك من السنة فكثيرة، منها قوله ﷺ: «الْبَيْعَانِ بِالْخِيَارِ مَا لَمْ يَتَفَرَّقَا» (٤).

قال الحافظ رحمه الله: «وأجمع المسلمون على جواز البيع، والحكمة تقتضيه؛ لأن حاجة الإنسان تتعلق بما في يد صاحبه غالباً، وصاحبه قد لا يبذله له؛ ففي تشريع البيع وسيلة إلى بلوغ

(١) الحديث عند مسلم برقم (٢٤٩٣).

(٢) «فتح الباري» (٤/ ٣٦٠).

(٣) «لبُّ الباب» (٢/ ٩٥).

(٤) رواه البخاري برقم (٢٠٧٩)، ومسلم برقم (١٥٣٢)، من حديث حكيم بن حزام رحمه الله وجاء عن ابن

عمر رحمه الله في «الصحيحين» كذلك.

الغرض من غير حرج»^(١).

قوله: **(بَابُ مَا جَاءَ فِي قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى...)** هذا الباب معقود لبيان مشروعية البيع، والآية الأولى تدلُّ على ذلك من طريق عموم ابتغاء الفضل؛ لأنه يشمل التجارة وأنواع التكسب، وفيه الإشارة إلى جواز الاشتغال بالتجارة ما لم تكن ملهية عن ذكر الله تعالى: ﴿لَا تُلْهِكُمْ أَمْوَالُكُمْ وَلَا
أَوْلَادُكُمْ عَنْ ذِكْرِ اللَّهِ ﴿[المنافقون: ٩].

والآية الثانية: أيضًا تدل على مشروعية البيع، وفيها تقييدُ التجارة المباحة بالتراضي.

وأما حديث أبي هريرة رضي الله عنه: فإن موضع الترجمة منه قوله: **(وَإِنَّ إِخْوَتِي مِنَ الْمُهَاجِرِينَ كَأَنَّ**
يَسْغَلُهُمْ صَفْقٌ بِالْأَسْوَاقِ) ووجه الدلالة فيه على الإباحة: بوقوع ذلك في زمن النبي صلى الله عليه وسلم وإطلاعه عليه، وتقريره^(٢).

وسميت البيعة صفقة؛ لأنهم اعتادوا عند لزوم البيع ضرب كف أحدهما بكف الآخر إشارة إلى أن الأملاك تضاف إلى الأيدي، فكأن يد كل واحد استقرت على ما صار له.

قوله: **(عَلَى مِلءِ بَطْنِي)** أي: مقتنعًا بالقوت^(٣)، وبالله التوفيق.



(١) «فتح الباري» (٤ / ٣٦٠).

(٢) «لبُّ اللُّبِّ» (٢ / ١٠٦).

(٣) «فتح الباري» (٤ / ٣٦٣).

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

٣٣- كِتَابُ السَّلْمِ



بَابُ السَّلْمِ فِي كَيْلِ مَعْلُومٍ

[٢٢٣٩] حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ زُرَّارَةَ، أَخْبَرَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ عَلِيَّةَ، أَخْبَرَنَا ابْنُ أَبِي نَجِيحٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ كَثِيرٍ، عَنْ أَبِي الْمُنْهَالِ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنه قَالَ: قَدِمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الْمَدِينَةَ وَالنَّاسُ يُسَلِّفُونَ فِي الثَّمْرِ الْعَامَ وَالْعَامِينَ - أَوْ قَالَ: عَامَيْنِ أَوْ ثَلَاثَةً، شَكََّ إِسْمَاعِيلُ - فَقَالَ: «مَنْ سَلَّفَ فِي تَمْرٍ، فَلْيُسَلِّفْ فِي كَيْلِ مَعْلُومٍ، وَوَزْنِ مَعْلُومٍ».

حَدَّثَنَا مُحَمَّدٌ، أَخْبَرَنَا إِسْمَاعِيلُ، عَنْ ابْنِ أَبِي نَجِيحٍ بِهَذَا: «فِي كَيْلِ مَعْلُومٍ وَوَزْنِ مَعْلُومٍ» (١).

□ التعلیق □

قوله: (كِتَابُ السَّلْمِ) السَّلْمُ وكذا يقال السَّلْفُ، الأوَّل: لغة أهل الحجاز، والثاني: لغة أهل العراق، وقيل: إنهما بمعنَى واحدٍ في لغة الحجاز والعراق، وهو عَقْدٌ عَلَى مَوْصُوفٍ فِي الذَّمَّةِ بِدَلِّ يُعْطَى عَاجِلًا، وَسَمِّي سَلْمًا لِتَسْلِيمِ رَأْسِ الْمَالِ فِي الْمَجْلِسِ، وَسَمِّي سَلْفًا لِتَقْدِيمِ رَأْسِ الْمَالِ (٢).

(١) الحديث عند مسلم برقم (١٦٠٤).

(٢) «شرح صحيح مسلم» (١١ / ٤١)، «فتح الباري» (٤ / ٥٣٩)، «الشرح الممتع» (٩ / ٥٢)، و«إتحاف

وهو جائز بالكتاب والسنة والإجماع.

فَأَمَّا الْكِتَابُ: فَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِذَا تَدَايَنْتُمْ بِدِينِ الْإِلَهِ أَجَلِ مُسَمًّى فَآتَتْهُمُ﴾ [البقرة: ٢٨٢].

وَأَمَّا السَّنَةُ: فَهَذَا الْحَدِيثُ الَّذِي فِي الْبَابِ.

وَأَمَّا الْإِجْمَاعُ: فَهُوَ مَا حَكَاهُ عُلَمَاءُ هَذِهِ الْأُمَّةِ قَدِيمًا وَحَدِيثًا أَنَّ الْأُمَّةَ أَجْمَعَتِ عَلَى جَوَازِ السَّلَامِ بِالشَّرْطِ الْمَذْكُورَةِ فِي الْحَدِيثِ.

وشروط جوازه هي كالتالي:

١- أن يكون مَضْبُوطُ الْمِقْدَارِ، وَالضَّبْطُ فِي كُلِّ شَيْءٍ بِحَسَبِهِ، فَمَا كَانَ مَكِيلًا فَضَابْطُهُ الْكَيْلُ، وَيَنْبَغِي أَنْ يُعْرَفَ الْمَكِيلُ الَّذِي يُكَالُ بِهِ إِنْ كَانَ هُنَاكَ اخْتِلَافٌ فِي الْمَكَايِلِ، أَمَّا إِنْ كَانَ الْعُرْفُ جَارِيًا عَلَى مَكِيلٍ وَاحِدٍ؛ فَلَا يَلْزَمُ التَّعْيِينَ، وَمَا كَانَ مَوْزُونًا فَضَابْطُهُ الْوِزْنُ، وَمَا كَانَ مَعْدُودًا فَضَابْطُهُ الْعَدَدُ، وَمَا كَانَ مَذْرُوعًا فَضَابْطُهُ الذَّرْعُ، وَقَدْ نَبَّهَ النَّبِيُّ ﷺ عَلَى الضَّابِطِ بِالْكَيْلِ وَالْوِزْنِ.

٢- أَنْ يَكُونَ الْمَبِيعُ مَوْصُوفًا فِي الذَّمَّةِ؛ إِذَنْ فَكُلُّ مَا لَمْ يَكُنْ مَوْصُوفًا فَإِنَّهُ لَا يَصِحُّ السَّلَامُ فِيهِ (١).

الأسياذ» (٥ / ٨٤).

(١) احترازًا من المعين، فلا يصح الإسلام فيه ما دام حاضرًا يباع بيعًا بدون أن يكون سلمًا «الشرح الممتع» (٩ / ٥٢)، وقوله: «في الذمة» احترازًا من الموصوف المعين؛ لأن هناك شيئًا موصوفًا معينًا ليس في الذمة، مثل أن يقول:

أَسَلَمْتُ إِلَيْكَ أَرْبَعِينَ أَلْفًا بِسَيَارَتِكَ الَّتِي فِي الْكِرَاجِ صَفْتَهَا كَذَا وَكَذَا، فَهَذَا مَوْصُوفٌ مُعَيَّنٌ فَلَا يَصِحُّ السَّلَامُ فِيهِ؛ لِأَنَّ هَذَا كَالْمَعِينِ الْحَاضِرِ، أَمَّا لَوْ قَالَ: أَسَلَمْتُ إِلَيْكَ هَذِهِ الْأَرْبَعِينَ أَلْفًا بِسَيَارَةٍ بَعْدَ سَنَةٍ فَهَذَا يَصِحُّ؛ لِأَنَّهُ مَوْصُوفٌ فِي الذَّمَّةِ وَلَمْ يَعْينَهُ وَلَيْسَتْ مَوْصُوفَةٌ مَعِينَةٌ فِي مَكَانٍ مَعِينٍ. «الشرح الممتع» (٩ / ٥٢-٥٣).

٣- اشترطوا فيما كَانَ مَعْدُودًا أَنْ يَكُونَ مُسْتَوِي الْأَحْجَامِ، وَمَنْعُوا مَا يَكُونُ مُخْتَلَفِ الْأَحْجَامِ اخْتِلَافًا فَاحِشًا كَالْحَبِّ مَثَلًا، فَإِنَّهُ قَدْ يَكُونُ حَجْمُهُ صَغِيرًا كِيلُو فِأَقْلٍ، وَقَدْ تَصَلُّ الْحَبِيبَةُ الْوَاحِدَةُ أَحْيَانًا إِلَى خَمْسَةِ عَشَرَ كِيلُو، فَمِثْلُ هَذَا لَا يَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ السَّلْمُ فِيهِ إِلَّا بَوَاصِفٍ يَضْبِطُهُ، أَوْ يَكُونُ مُتَقَارِبِ الْأَحْجَامِ.

٤- ذَكَرَ الْأَجْلُ بِأَنَّ يَكُونُ الْأَجْلُ مُعَيَّنًا بِزَمَنِهِ وَمَكَانِهِ، وَلَفْظُ الْأَجْلِ وَإِنْ لَمْ يَذَكَرْ فِي حَدِيثِ الْبَابِ بِيَدِ أَنَّهُ مَذْكَورٌ فِي الْبَابِ الَّذِي بَعْدَهُ وَكَذَا فِي الْبَابِ السَّابِعِ وَبِوَبِ عَلَيْهِ الْبَخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ (بَابُ السَّلْمِ إِلَى أَجْلِ مَعْلُومٍ) وَهُوَ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ نَفْسَهُ إِلَّا أَنَّ الْبَخَارِيَّ أوردَ مِنْهُ فِي هَذَا الْبَابِ الشَّاهِدَ عَلَيَّ مَا تَرْجَمُ بِهِ وَهُوَ الْكَيْلُ الْمَعْلُومُ كَمَا هِيَ عَادَتُهُ فِي ذَلِكَ.

٥- أَنْ يَذَكَرَ مَحَلَّ التَّسْلِيمِ بِحَيْثُ أَنْ يَكُونَ مُسَلِّمًا فِي مَكَانٍ كَذَا.

٦- أَنْ يَكُونَ الْأَجْلُ يَجُوزُ فِيهِ أَنْ يَكُونَ لَهُ وَقَعٌ فِي الثَّمَنِ (١) كَشَهْرَيْنِ، أَوْ ثَلَاثَةَ، أَوْ سَنَةً، أَوْ سَنَتَيْنِ، وَلَا يَصِحُّ حَالًا، وَهَذَا الشَّرْطُ هُوَ قَوْلُ أَكْثَرِ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْهُمْ الْأَثْمَةُ الْأَرْبَعَةُ سَوَى الشَّافِعِيِّ، وَدَلِيلُهُمْ قَوْلُهُ رَحِمَهُ اللَّهُ: «إِلَى أَجْلِ مَعْلُومٍ» وَقَالَ آخَرُونَ بِجَوَازِهِ حَالًا، وَأَمَّا اشْتِرَاطُ الْأَجْلِ فَإِنَّ مَعْنَى «إِلَى أَجْلِ مَعْلُومٍ» هُوَ أَنَّ الْأَجْلَ يَكُونُ مَعْلُومًا إِذَا أُجِّلَ كَذَا قَالُوا، وَقَالُوا: لِأَنَّهُ عَقْدٌ يَصِحُّ مُؤَجَّلًا فَصَحَّ حَالًا، وَإِذَا جَازَ مُؤَجَّلًا مَعَ الْغُرْرِ فَبَجَازِهِ فِي الْحَالِ أَوْلَى لِبُعْدِهِ عَنِ الْغُرْرِ وَمِمَّنْ قَالَ بِهَذَا الشَّافِعِيُّ، وَأَبُو ثَوْرٍ، وَابْنُ الْمُنْذَرِ، وَهِيَ رِوَايَةٌ فِي مَذْهَبِ الْمَالِكِيَّةِ وَكَذَا رِوَايَةٌ فِي مَذْهَبِ الْحَنَابِلَةِ، وَاخْتَارَ هَذَا الْقَوْلَ ابْنُ تَيْمِيَّةَ وَابْنُ الْقَيْمِ، وَاشْتَرَطَ هُوَ لَاءٌ فِي صِحَّتِهِ أَنْ يَكُونَ الْمُسَلِّمُ فِيهِ فِي مَلِكِ الْبَائِعِ، وَمِمَّنْ رَجَحَ هَذَا مِنَ الْمَعَاصِرِينَ ابْنُ عَثِيمِينَ رَحِمَهُ اللَّهُ الْجَمِيعَ (٢).

(١) فِي طَوَلِهِ وَقِصْرِهِ بِمَعْنَى أَنَّ الثَّمْنَ يَنْقُصُ بِهِ أَمَّا مَا لَا يَتَأَخَّرُ بِهِ الثَّمْنَ فَهَذَا غَيْرُ مُؤَجَّلٍ، وَيَنْظُرُ «فَتْحُ ذِي الْجَلَالِ وَالْإِكْرَامِ بِشَرْحِ بُلُوغِ الْمَرَامِ» (٩ / ٤٣٩ - ٤٤٠).

(٢) «الْمَغْنَمِيُّ» (٦ / ٤٠٢)، وَ«شَرْحُ صَحِيحِ مُسْلِمٍ» (١١ / ٤١) لِلنَّوَوِيِّ، وَ«زَادَ الْمَعَادَ» (٥ / ٨١٢)،

٧- أنه يشترط أن يكون المسلم إليه واجداً للسَّلعة قبل الأجل، فإنَّ وُجُودَ السَّلعة يجب توفره عند الأجل (١).

وقد بوب الإمام البخاري رحمته الله باباً بعد هذا بقوله: «باب السَّلَم في وزن معلوم» قيل: إن قصده بهذه الترجمة التنبيه على أن ما يوزن لا يُسَلَم فيه مكياً (٢).

وهذه المسألة وهي أن يسَلَم فيما يكال وزناً أو فيما يوزن كَيْلاً، الجمهور على جوازه، منهم الشافعي، وأحمد في رواية، ومالك، وابن المنذر.

قال ابن قدامة رحمته الله: «وهذا أصح إن شاء الله تعالى؛ لأن الغرض معرفة قدره وخروجه من الجهالة» (٣).

قال ابن عثيمين رحمته الله: «والصواب أنه يصح أن يُسَلَم في المكيل وزناً وفي الموزون كَيْلاً؛ لأنه معلومٌ والتساوي هنا ليس بشرط، وإنما وجب في بيع الربوي بجنسه أن يقدر بالمعيار الشرعي؛ لأنه يشترط فيه المساواة... فالمقصود انضباط الصفات، والقَدْر، وهذا يحصل فيما إذا أسلم في المكيل وزناً أو في الموزون كَيْلاً؛ فالصواب أنه يجوز» (٤).

وحديث الباب دليل على أن بيع السَّلَم جائز؛ لأن النبي صلى الله عليه وآله لما قدم المدينة وجدهم عند قدومه المدينة يتعاملون به فأقرهم عليه، وإقراره لمثل هذا أحد وجوه السنن، وبالله التوفيق.

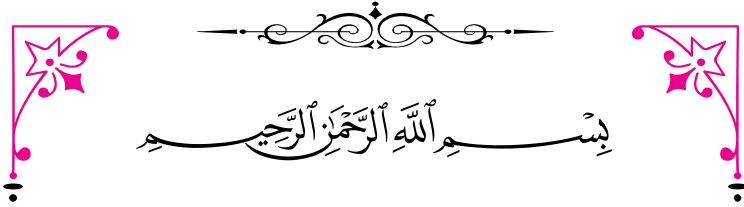
و«فتح ذي الجلال والإكرام بشرح بلوغ المرام» (٩ / ٤٣٩ - ٤٤٠)، و«اختيارات شيخ الإسلام ابن تيمية الفقهية» (ص ٨) لعبد الله السيف.

(١) «تأسيس الأحكام» (٤ / ٥٨)، و«شرح صحيح مسلم» (١١ / ٤١) للنووي، و«شرح البخاري» (١٠ / ٨٥) للكرماني.

(٢) «لُبُّ اللبَاب» (٢ / ١٧٧).

(٣) «المغني» (٦ / ٤٠٠).

(٤) «الشرح الممتع» (٩ / ٧٤).



٣٤- كِتَابُ الشُّفْعَةِ



باب الشُّفْعَةِ مَا لَمْ يُقَسَمَ، فَإِذَا وَقَعَتِ الْحُدُودُ فَلَا شُفْعَةَ

﴿٣٤﴾ [٢٢٥٧] حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَاحِدِ، حَدَّثَنَا مَعْمَرٌ، عَنْ الزُّهْرِيِّ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ رضي الله عنه قَالَ: «قَضَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِالشُّفْعَةِ فِي كُلِّ مَا لَمْ يُقَسَمَ، فَإِذَا وَقَعَتِ الْحُدُودُ، وَصُرِّفَتِ الطُّرُقُ فَلَا شُفْعَةَ» (١).

□ التعليق □

قوله: (كِتَابُ الشُّفْعَةِ) الشُّفْعَةُ لُغَةٌ: مِنَ الشُّفْعِ، وَهُوَ الزَّوْجُ قَسِيمَ الْفَرْدِ، فَإِذَا ضُمَّتْ فَرْدًا إِلَى آخِرِ فَقَدْ شُفِعَتْهُ.

وشرعاً: انتزاع الشريك حصة شريكه ممن انتقلت إليه بعوضٍ ماليٍّ.

وهي ثابتة بالسنة والإجماع. أما السنة: فحديث الباب. وأما الإجماع: فقد أجمع علماء الأمة على ذلك، نقله ابن المنذر وغيره، ولم يخالف في ذلك سوى الأصم.

ومعنى ذلك: أن أحد الشريكين إذا أراد أن يبيع نصيبه وتمكن من بيعه لشريكه فالذي

(١) الحديث عند مسلم برقم (١٦٠٨).

يقتضيه حسن العشرة أن يبيعه منه ليصل إلى غرضه من بيع نصيبه وتخليص شريكه من الضرر، فإذا لم يفعل ذلك وباعه لأجنبي سَلَطَ الشرعُ الشريكَ على صرف ذلك إلى نفسه^(١)، ومطابقة الحديث للباب ظاهرة.

قوله: (قَضَى): بمعنى حكم. قوله: (فِي كُلِّ مَا لَمْ يُقَسِّم) أي: في كل شركة لم تدخلها القسمة. قوله: (فَإِذَا وَقَعَتِ الْحُدُودُ) الحدود جمع حدٌ، وهي الفواصل بين الممتلكات. قوله: (وَصُرِّفَتِ الطَّرِيقُ) أي: عُدِّلَتْ من مكان إلى مكان تبعاً للقسمة الجديدة. قوله: (فَلَا شُفْعَةَ) أي: لا شفعة لمن كان شريكاً، وقد أخذ بهذا الحديث جمهور العلماء من المحدثين والفقهاء، فأجازوا الشفعة بالشراكة قبل القسمة، ومنعوها بعد القسمة، وكذا منعوا الشفعة بالجوار منهم مالك والشافعي، وأحمد في المشهور عنه، وذهب الأحناف إلى ثبوت الشفعة بالجوار، وهو القول الحق؛ لأن نفي شفعة الجار من هذا الحديث إنما هو بالمفهوم والقول بشفعة الجار حاصل بالمنطوق^(٢)، والمنطوق قد ورد في حديث صحيح رواه البخاري برقم (٢٢٥٨) عن أبي رافع رضي الله عنه مرفوعاً: «الْجَارُ أَحَقُّ بِسَقْبِهِ» والسَّقْبُ المراد به: الملاصقة والقرب، وعلى هذا ثبتت الشفعة للجار إذا كان بينه وبين جاره حق مشترك من حقوق المِلِكِ كالطريق والماء وهي رواية عن أحمد أخذ بها شيخ الإسلام ابن تيمية، وابن القيم.

قال شيخ الإسلام رحمته الله: «وقد تنازع الناس في شفعة الجار على ثلاثة أقوال أعدلها هذا القول: أنه إذا كان شريكاً في حقوق المِلِكِ ثبتت له الشفعة، وإلا فلا»^(٣)، وهذا القول هو القول المعتمد في الفتوى عند أئمة الدعوة، وهيئة كبار العلماء بالمملكة السعودية^(٤)، وبالله التوفيق.

(١) «المغني» (٧/ ٤٣٥ - ٤٣٦).

(٢) «تأسيس الأحكام» (٤/ ١٠٦ - ١٠٧).

(٣) «مجموع الفتاوى» (٣٠/ ٣٨٣).

(٤) «الدرر السننية» (٦/ ٤٢٦ وما بعدها)، و«أبحاث هيئة كبار العلماء» (١/ ٥٥)، و«اختيارات شيخ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

٣٥- كِتَابُ الْإِجَارَةِ



باب استنجار الرجل الصالح

وقول الله تعالى: ﴿إِنَّ خَيْرَ مَنِ اسْتَجَرْتَ أَلْفَوْهُ الْآمِينُ ﴿٦٦﴾﴾ [القصص: ٢٦]،
والخازن الأمين، ومن لم يستعمل من أراده.

﴿٣٥﴾ [٢٢٦٠] حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يَوْسُفَ، حَدَّثَنَا سَفِيَانُ، عَنْ أَبِي بُرْدَةَ، قَالَ: أَخْبَرَنِي
جَدِّي أَبُو بُرْدَةَ، عَنْ أَبِيهِ أَبِي مُوسَى الْأَشْعَرِيِّ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «الْخَازِنُ الْآمِينُ الَّذِي
يُؤَدِّي مَا أُمِرَ بِهِ طَيِّبَةً نَفْسُهُ، أَحَدُ الْمُتَصَدِّقِينَ».

□ التعليق □

قوله: (كِتَابُ الْإِجَارَةِ) الْإِجَارَةُ لُغَةً: مُشْتَقَّةٌ مِنَ الْأَجْرِ، وَهُوَ الْعَوَضُ، قَالَ تَعَالَى: ﴿لَوْ
شِئْتُمْ لَنَخَذْتُمْ عَلَيْهِ أَجْرًا ﴿٧٧﴾﴾ [الكهف: ٧٧]، وَمِنْهُ سُمِّيَ الثَّوَابُ أَجْرًا؛ لِأَنَّ اللَّهَ يَعْوِضُ الْعَبْدَ بِهِ
عَلَى طَاعَتِهِ، أَوْ صَبْرِهِ عَنِ مَعْصِيَتِهِ.

وشرعاً: عقد على منفعة معلومة أو عمل معلوم بعوض معلوم.

فمستأجر الدار عقد على منفعة معلومة، ومستأجر عامل البناء عقد على عمل معلوم؛ ولهذا لا يملك الذي يستأجر العامل أن يؤجره لشخصٍ آخر؛ لأنه لم يملك إلا المنفعة فقط؛ فالإجارة تكون على عمل وتكون على منفعة في عين، وهي نوع من البيع؛ ولذلك يحرم عقد الإجارة في المسجد كما يحرم البيع (١).

وهي جائزة بالكتاب، والسنة، والإجماع.

أما الكتاب: فمن ذلك آية الباب، وكذا قوله تعالى: ﴿فَإِنْ أَرْضَعْنَ لَكُمْ فَارْحَمْنَ أَخْرَهُنَّ﴾

[الطلاق: ٦].

وأما السُّنَّةُ: فمن ذلك استئجاره ﷺ رجلاً من بني الدَّيْلِ (٢) عندما هاجر إلى المدينة.

والإجارة: عَقْدٌ لازم يقتضي تمليك المؤجَّر الأجر، والمستأجر المنافع، فإذا فسخ المستأجرُ الإجارة قبل انقضاء مُدَّتِها، وترك الانتفاع اختياراً منه لم تنسخ الإجارة، والأجرُ لازمٌ له، ولم يزل ملكه على المنافع؛ كما لو اشترى شيئاً وقبضه ثم تركه... (٣).

وهذه الترجمة لها ثلاثة أجزاء:

الأول: استئجار الرجل الصالح.

الثاني: بيان الخازن الأمين.

الثالث: بيان مَنْ لم يستعمل مَنْ أَرَادَهُ.

ثم ذكر البخاري رحمه الله في الباب آية، ودلالاتها على الجزء الأول من الترجمة - وهو استئجار

(١) «المغني» (٥ / ٨)، و«إرشاد الساري لشرح صحيح البخاري» (٤ / ١٢٦)، و«الشرح الممتع» (١٠ / ٥).

(٢) رواه البخاري برقم (٢٢٦٤) من حديث عائشة رضي الله عنها.

(٣) «المغني» (٥ / ٢٦٠).

الرجل الصالح - ظاهرة، ثم ذكر حديثين عن أبي موسى:

الأول: ما صدر به الباب حديثه في الخازن الأمين ومطابقته لهذا الجزء من الترجمة ظاهرة.

والثاني: أورده بعده قال ﷺ: «أقبلت إلى النبي ﷺ ومعى رجلان من الأشعرين فقلت: ما علمت أنهما يطلبان العمل فقال: «لَنْ - أو: لا - نَسْتَعْمِلَ عَلَى عَمَلِنَا مَنْ أَرَادَهُ»^(١)، ومطابقته للجزء الثالث من الترجمة - وهو عدم استعمال من أراد العمل - ظاهرة.

بيد أنه بقي هنا اعتراض: وهو أنه ليس في الحديثين جميعاً معنى الإجارة، وقد أُجيب عن هذا بأجوبة:

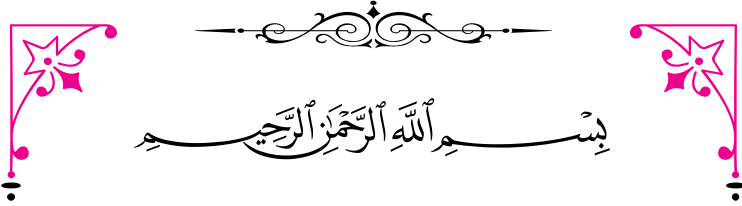
قال الكرمانى رحمته الله: «ودخول هذا الحديث في باب الإجارة للإشارة إلى أن خازن مال الغير كالأجير لصاحب المال»^(٢)، هذا بالنسبة للحديث الأول.

وأما دخول الحديث الثاني في الإجارة فظاهر من جهة أن الذي يطلب العمل إنما يطلبه - غالباً - لتحصيل الأجرة التي شُرعت للعامل؛ فدخوله في الترجمة من جهة طلب الرجلين أن يستعملهما النبي ﷺ على الصدقة أو غيرها، ويكون لهما على ذلك أجرة معلومة^(٣)، وبالله التوفيق.

(١) الحديث عند مسلم برقم (١٧٣٣) (١٥).

(٢) ينظر: «الكواكب الدراري» (١٠ / ٩٦).

(٣) «فتح الباري» (٤ / ٥٥٥)، «لُبُّ اللِّبَاب» (٢ / ١٨٥)، وللفادة ينظر: «تراجم أبواب البخاري» (٣ /



٣٦- كِتَابُ الْحَوَالَاتِ



بَابُ فِي الْحَوَالَةِ، وَهَلْ يَرْجِعُ فِي الْحَوَالَةِ

وقال الحسنُ وقتادة: «إِذَا كَانَ يَوْمَ أَحَالَ عَلَيْهِ مَلِيًّا جَارًا».

وقال ابنُ عَبَّاسٍ: «يَتَخَارَجُ الشَّرِيكَانِ وَأَهْلُ الْمِيرَاثِ، فَيَأْخُذُ هَذَا عَيْنًا وَهَذَا دَيْنًا، فَإِنْ تَوَيَّ لِأَحَدِهِمَا لَمْ يَرْجِعْ عَلَى صَاحِبِهِ».

﴿٣٦﴾ [٢٢٨٧] حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يَوْسُفَ، أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ أَبِي الزِّنَادِ، عَنِ الْأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «مَطْلُ الْغَنِيِّ ظُلْمٌ، فَإِذَا أُتْبِعَ أَحَدُكُمْ عَلَى مَلِيٍّ، فَلْيَتَّبِعْ»^(١).

□ التعلیق □

قوله: (كِتَابُ الْحَوَالَاتِ) الحوالة: مشتقة من التحول؛ لأنها تحوّل الحقّ من ذمّة إلى ذمّة

أخرى.

وشرعاً: انتقال مالٍ من ذمّة المحيل إلى ذمّة المحال عليه.

(١) الحديث عند مسلم برقم (١٥٦٤).

وهي ثابتة بالسنة، والإجماع، **أَمَّا السُّنَّةُ**: فحديث الباب، وأما الإجماع: فقد أجمع أهل العلم على جوازها، ونقله غير واحد من أهل العلم (١).

والحوالة ليست بيعاً، وإنما هي عقد إرفاق؛ لأنها لو كانت بيعاً لكانت بيعاً لكانت ببيع دين بدين؛ ولذا لا تترتب عليها أحكامه من ثبوت الخيار، ومنع التفرُّق فيها قبل القبض، ولجازت بلفظ البيع وغير ذلك من الأحكام (٢).

ويشترط في صحة الحوالة رضا المحيل بلا خلاف (٣)، وأما المحال عليه: فإن أكثر العلماء على عدم اعتبار رضاه، وأما المُحَالُ: فقد اختلف أهل العلم في ذلك، فذهبت الظاهرية إلى وجوب ذلك، وممن قال بهذا جماعة من الحنابلة، وأبو ثور، وابن جرير الطبري، وذهب جمهور العلماء إلى استحباب ذلك، وأن الأمر ليس للوجوب، وأن المراد به التوجيه والإرشاد إلى حسن الاقتضاء والاستيفاء، وأن على صاحب الحق أن يحسن في أخذه فإذا أحاله المدين بدينه فليتبع وليأخذ حقه، وممن قال بهذا القول: مالك وأبو حنيفة، والشافعي، ورجحه ابن سعدي، والعثيمين رحم الله الجميع (٤).

قوله: **(وَقَالَ الْحَسَنُ وَقَتَادَةُ: «إِذَا كَانَ يَوْمَ أَحَالَ عَلَيْهِ مَلِيًّا جَاَزًا»)**، قال الحافظ **رحمته الله**: «وهذا الأثر أخرجه ابن أبي شيبة، واللفظ له من طريق سعيد بن أبي عروبة، عن قتادة والحسن: أنهما سُئِلَا عن رجل احتال على رجل فأفلس، قالوا: إن كان ملياً يوم احتال عليه فليس له أن يرجع» (٥).
قوله: **(قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: يَخْرُجُ الشَّرِيكَانِ...)** قال الحافظ **رحمته الله**: «وصله ابن أبي شيبة (٦) بمعناه.

(١) «نيل المآرب» (٣/ ١٨٥-١٨٦).

(٢) «المغني» (٧/ ٥٦)، و«نيل المآرب» (٣/ ١٨٦).

(٣) «فتح الباري» (٤/ ٥٨٥).

(٤) «نيل المآرب» (٣/ ١٩٤-١٩٥)، و«الشرح الممتع» (٩/ ٢٢٠).

(٥) «مصنف ابن أبي شيبة» (٤/ ٣٣٠) برقم (٢٠٧٢٥)، ويقارن به.

(٦) «مصنف ابن أبي شيبة» (٤/ ٣٣٦) برقم (٢٠٧٨٨)، ويقارن به.

قوله: (تَوِي) أي: هَلَكَ، والمراد أن يفلس مَنْ عليه الدين، أو يموت، أو يجحد فيحلف حيث لا بينة ففي كل ذلك لا رجوع لمن رضي بالدين^(١). قوله: «مَطْلُ الْغَنِيِّ ظُلْمٌ» أصل المِطْلُ المَدُّ مَطَلْتُ الحديدة أمطلها مطلاً إذا مددتها لتطول، والمراد هنا: تأخير ما استحق أداءه بغير عذر، ف«مَطْلُ الْغَنِيِّ» إضافة المصدر إلى الفاعل، أي: مَطْلُ الْغَنِيِّ غَرِيمَةٌ، وقيل: إلى المفعول؛ أي: مَطْلُ الْغَرِيمِ لِلْغَنِيِّ، وبالأولى مَطْلُ الْفَقِيرِ.

والمعنى على تقدير أنه من إضافة المصدر إلى الفاعل: أي: يحرم على الغنيّ القادر أن يمطل بالدين بعد استحقاقه بخلاف العاجز.

ومعناه على التقدير الثاني: أنه يجب وفاء الدين ولو كان مستحقه غنياً، فلا يكون غناه سبباً لتأخير حقه، وإذا كان ذلك في حق الغني ففي حق الفقير أولى^(٢)، ومن لا يقدر على القضاء غير داخل في هذا المعنى؛ لأن الله جل ذكره قد أنظره بقوله: ﴿وَإِنْ كَانَتْ ذُو عُسْرَةٍ فَنَظِرَةٌ إِلَىٰ مَيْسَرَةٍ﴾ [البقرة: ٢٨٠]. قاله ابن المنذر رحمته الله.

قوله: «فَإِذَا أُتِيَ أَحَدُكُمْ عَلَىٰ مَلِيٍّ» المَلِيُّ هو الغني الوفي. قوله: «فَلْيَتَّبِعْ» أي: إذا أُحِيلَ فَلْيَحْتَلْ^(٣).

قال ابن قدامة رحمته الله: «فإذا اجتمعت شروط الحوالة وصحت برئت ذمّة المُجِيلِ في قول عامة الفقهاء، إلا ما يروى عن الحسن أنه كان لا يرى الحوالة براءة إلا أن يُبرّئه»، وعن زُفَرٍ أنه قال: «لَا تَنْقُلُ الْحَقَّ وَأَجْرَاهَا مَجْرَى الضَّمَانِ، وَلَيْسَ بِصَحِيحٍ؛ لِأَنَّ الْحَوَالَهَ مُشْتَقَّةٌ مِنْ تَحْوِيلِ الْحَقِّ بِخِلَافِ الضَّمَانِ

(١) «فتح الباري» (٤ / ٥٨٦).

(٢) «فتح الباري» (٤ / ٥٨٦)، و«سبل السلام» (٥ / ١٥٧-١٥٨).

(٣) «تأسيس الأحكام» (٤ / ٩٥٧)، «التوضيح لشرح الجامع الصحيح» (١٥ / ١١٨) من ط «غراس»

فإنه مشتق من ضمِّ ذمَّة إلى ذمَّة فَعَلَّقَ عَلَى كُلِّ وَاحِدٍ مَقْتَضَاهُ وَمَا دَلَّ عَلَيْهِ لَفْظُهُ...» (١).

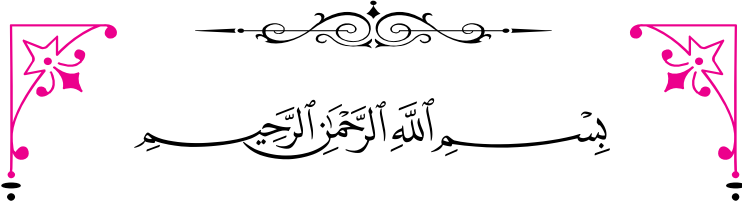
ولم يجزم الإمام البخاري رحمته الله بالحكم للاختلاف في ذلك، ومال إلى أنه لا يرجع وأيد ذلك بالآثار التي أوردها في الباب؛ أما أثر الحسن وأثر قتادة فظاهران في عدم الرجوع إذا كان المحال عليه يوم الحوالة مليئاً ومفهوماً: أنه إذا كان مفلساً فله أن يرجع؛ وأما أثر ابن عباس، فظاهرٌ في عدم الرجوع في مسألة قسمة الديون والعين، وقاس البخاري رحمته الله الحوالة عليها وألحقها بها (٢)، ثم ذكر في الباب حديث أبي هريرة ومطابقته للترجمة في قوله: «فإذا أتبع أحدكم عَلَى مَلِيٍّ فَلْيَتَّبِعْ» (٣)، وبالله التوفيق.



(١) «المغني» (٧ / ٦٠).

(٢) وإلا فهي اتفاق على المخالصة وليست حوالة: «الحلل الإبريزية» (٢ / ٢٦٧) لابن باز رحمته الله.

(٣) «لُبُّ اللَّبَابِ» (٢ / ٢٠١)، وينظر ما رجحه شيخنا أحمد النجمي رحمته الله في «تأسيس الأحكام» (٤ / ٩٩).



٣٧- كِتَابُ الْكِفَالَةِ



بَابُ الْكِفَالَةِ فِي الْقَرْضِ وَالذُّيُونِ بِالْأَبْدَانِ وَغَيْرِهَا

﴿٣٧﴾ [٢٢٩٠] وقال أبو الرناد، عن محمد بن حمزة بن عمرو الأسلمي، عن أبيه: أن عمر رضي الله عنه بعثه مُصَدِّقًا، فَوَقَعَ رَجُلٌ عَلَى جَارِيَةِ امْرَأَتِهِ، فَأَخَذَ حِمزَةً مِنَ الرَّجُلِ كَفِيلًا حَتَّى قَدِمَ عَلَى عَمْرٍ، وَكَانَ عَمْرٌ قَدْ جَلَدَهُ مِائَةَ جَلْدَةٍ، فَصَدَّقَهُمْ وَعَذَرَهُ بِالْجِهَالَةِ.

وقال جَرِيرٌ وَالْأَشْعَثُ لِعَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ فِي الْمُرْتَدِّينَ: اسْتَنْبَهُمْ وَكَفَّلَهُمْ. فَتَابُوا وَكَفَّلَهُمْ عَشَائِرُهُمْ.

وقال حمادُ: «إِذَا تَكَفَّلَ بِنَفْسٍ فَمَاتَ فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ». وَقَالَ الْحَكَمُ: «يَضْمَنُ».

﴿٣٨﴾ [٢٢٩١] قال أبو عبد الله: وقال الليثُ: حَدَّثَنِي جَعْفَرُ بْنُ رَيْبَعَةَ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ هُرْمَزٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم: «أَنَّهُ ذَكَرَ رَجُلًا مِنْ بَنِي إِسْرَائِيلَ سَأَلَ بَعْضَ بَنِي إِسْرَائِيلَ أَنْ يُسَلِّفَهُ أَلْفَ دِينَارٍ، فَقَالَ: أَتِنِّي بِالشُّهَدَاءِ أُشْهِدُهُمْ، فَقَالَ: كَفَى بِاللَّهِ شَهِيدًا، قَالَ: فَأَتِنِي بِالْكَفِيلِ، قَالَ: كَفَى بِاللَّهِ كَفِيلًا، قَالَ: صَدَقْتَ. فَدَفَعَهَا إِلَيْهِ إِلَى أَجَلٍ مُسَمًّى، فَخَرَجَ فِي الْبَحْرِ فَقَضَى حَاجَتَهُ، ثُمَّ التَّمَسَ مَرْكَبًا يَرَكُبُهَا يَقْدَمُ عَلَيْهِ لِلْأَجَلِ الَّذِي أَجَلَهُ، فَلَمْ يَجِدْ مَرْكَبًا، فَأَخَذَ خَشَبَةً فَتَقَرَّهَا فَأَدْخَلَ فِيهَا أَلْفَ دِينَارٍ وَصَحِيفَةً مِنْهُ إِلَى صَاحِبِهِ، ثُمَّ رَجَعَ

موضعها، ثم أتى بها إلى البحر، فقال: اللَّهُمَّ إِنَّكَ تَعْلَمُ أَيُّ كَنْتَ تَسَلَّفْتُ فَلَانَا أَلْفَ دِينَارٍ، فسألني كَفِيلاً فقلت: كَفَى بِاللَّهِ كَفِيلاً، فَرَضِي بِكَ، وسألني شهيداً، فقلت: كَفَى بِاللَّهِ شَهِيداً، فَرَضِي بِكَ، وأتتني جَهْدْتُ أَنْ أُجِدَ مَرْكَبًا أُبْعَثُ إِلَيْهِ الَّذِي لَهُ فَلَمْ أَقْدِرْ، وَإِنِّي أَسْتَوْدِعُكُمَا. فَرَمَى بِهَا فِي الْبَحْرِ حَتَّى وَلَجَتْ فِيهِ، ثُمَّ انصَرَفَ وَهُوَ فِي ذَلِكَ يَلْتَمِسُ مَرْكَبًا يَخْرُجُ إِلَى بَلَدِهِ.

فَخَرَجَ الرَّجُلُ الَّذِي كَانَ أَسْلَفَهُ يَنْظُرُ لَعَلَّ مَرْكَبًا قَدْ جَاءَ بِمَالِهِ، فإذا بِالْحَشَبَةِ الَّتِي فِيهَا الْمَالُ، فَأَخَذَهَا لِأَهْلِهِ حَطْبًا، فَلَمَّا نَشَرَهَا وَجَدَ الْمَالَ وَالصَّحِيفَةَ، ثُمَّ قَدِمَ الَّذِي كَانَ أَسْلَفَهُ، فَأَتَى بِالْأَلْفِ دِينَارٍ، فقال: وَاللَّهِ مَا زِلْتُ جَاهِدًا فِي طَلَبِ مَرْكَبٍ لِأَتِيكَ بِمَالِكَ، فَمَا وَجَدْتُ مَرْكَبًا قَبْلَ الَّذِي أَتَيْتُ فِيهِ، قال: هل كنتَ بَعَثْتَ إِلَيَّ بِشَيْءٍ؟ قال: أُخْبِرُكَ أَيُّ لَمْ أُجِدْ مَرْكَبًا قَبْلَ الَّذِي جِئْتُ فِيهِ، قال: فَإِنَّ اللَّهَ قَدْ آدَى عَنْكَ الَّذِي بَعَثْتَ فِي الْحَشَبَةِ، فَانصَرَفَ بِالْأَلْفِ الدِّينَارِ رَاشِدًا.

□ التعليق □

قوله: (كِتَابُ الْكِفَالَةِ) الْكِفَالَةُ لُغَةً: مصدر كَفَلَ، بمعنى: التزم.

وشرعاً: التزام جائر التصرف إحصاراً بَدَنٍ مَنْ عَلَيْهِ الْحَقُّ (١)، وهي صحيحة لقوله تعالى: ﴿ قَالَ لَنْ أُرْسِلَهُ، مَعَكُمْ حَتَّى تُؤْتُونِ مَوْثِقًا مِنْ رَبِّ اللَّهِ لَتَأْتُنَّنِي بِهِ، إِلَّا أَنْ يُحَاطَ بِكُمْ ﴾ [يوسف: ٦٦]، فقوله: ﴿ لَتَأْتُنَّنِي بِهِ، إِلَّا أَنْ يُحَاطَ بِكُمْ ﴾ دليل على أن الكفالة بإحصار البدن جائزة.

والقرض لُغَةً: القطع، ومنه المقرض؛ أي: المقص؛ لأنه يقرض الثوب.

وشرعاً: تملك مالٍ لمن ينتفع به ويُرَدُّ بَدَلَهُ (٢).

(١) «الشرح الممتع» (٩/ ٢٠٢).

(٢) «الشرح الممتع» (٩/ ٩٣).

قوله: **(بَابُ الْكِفَالَةِ فِي الْقَرْضِ وَالذُّيُونِ بِالْأَبْدَانِ وَغَيْرِهَا)** ذَكَرُ الدُّيُونِ بَعْدَ الْقَرْضِ مِنْ عَطْفِ الْعَامِ عَلَى الْخَاصِّ، وَالْمُرَادُ بِغَيْرِ الْأَبْدَانِ الْأَمْوَالُ. قَوْلُهُ: **(وَقَالَ أَبُو الزَّنَادِ ...)** قَالَ الْحَافِظُ رحمته الله: «هُوَ مِنْ قِصَّةِ أَخْرَجَهَا الطَّحَاوِيُّ...»^(١)، وَاسْتَفِيدَ مِنْ هَذِهِ الْقِصَّةِ مَشْرُوعِيَّةَ الْكِفَالَةِ بِالْأَبْدَانِ؛ فَإِنَّ حَمِزَةَ بِنِ عَمْرٍو الْأَسْلَمِيَّ صَحَابِيٍّ، وَقَدْ فَعَلَهُ وَلَمْ يَنْكُرْ عَلَيْهِ عَمْرٌ مَعَ كَثْرَةِ الصَّحَابَةِ. وَأَمَّا جِلْدُ عَمْرٍو لِلرَّجُلِ فَالظَّاهِرُ أَنَّهُ عَزْرُهُ. قَالَ ابْنُ التَّيْنِ رحمته الله. قَوْلُهُ: **(وَقَالَ جَرِيرٌ ...)** أَي: ابْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْبَجَلِيُّ **(وَالْأَشْعَثُ)** هُوَ ابْنُ قَيْسٍ **(لِعَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ فِي الْمُرْتَدِّينَ ...)** قَالَ الْحَافِظُ رحمته الله: «هَذَا مَخْتَصَرٌ مِنْ قِصَّةِ أَخْرَجَهَا الْبِيهَقِيُّ...»^(٢).

قَالَ ابْنُ الْمُثَنَّى رحمته الله: «أَخَذَ الْبُخَارِيُّ الْكِفَالَةَ بِالْأَبْدَانِ فِي الدُّيُونِ مِنَ الْكِفَالَةِ بِالْأَبْدَانِ بِالْحُدُودِ بِطَرِيقِ الْأَوْلَى».

قَوْلُهُ: **(وَقَالَ حَمَادٌ إِذَا تَكْفَّلَ بِنَفْسٍ ...)** حَمَادٌ هُوَ ابْنُ أَبِي سَلِيمَانَ، قَالَ الْحَافِظُ رحمته الله: «وَصَلَّهُ الْأَثَرُ مِنْ طَرِيقِ شَعْبَةَ عَنْ حَمَادٍ وَالْحَكَمِ». قَوْلُهُ: **(وَقَالَ اللَّيْثُ حَدَّثَنِي جَعْفَرُ بْنُ رَبِيعَةَ ...)** إِخ. قَالَ الْحَافِظُ رحمته الله: «وَقَعَ هُنَا فِي نَسْخَةِ الصَّغَانِيِّ: «حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ صَالِحٍ حَدَّثَنِي اللَّيْثُ» وَقَدْ تَقَدَّمَ فِي «بَابِ التَّجَارَةِ فِي الْبَحْرِ» أَنَّ أَبَا ذَرٍّ وَأَبَا الْوَقْتِ وَصَلَّاهُ فِي آخِرِهِ، قَالَ الْبُخَارِيُّ: «حَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ صَالِحٍ حَدَّثَنِي اللَّيْثُ بِهِ» وَوَصَلَّهُ أَبُو ذَرٍّ هُنَا مِنْ رِوَايَتِهِ عَنْ شَيْخِهِ عَلِيِّ بْنِ وَصِيفٍ «حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ غَسَّانٍ حَدَّثَنَا عَمْرٌو بْنُ الْخَطَّابِ السَّجِسْتَانِيُّ، حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ صَالِحٍ بِهِ»، وَكَذَلِكَ وَصَلَّهُ هَذَا الْإِسْنَادُ فِي «بَابِ مَا يَسْتَخْرَجُ مِنَ الْبَحْرِ» مِنْ كِتَابِ الزَّكَاةِ، وَلَمْ يَنْفَرِدْ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ صَالِحٍ فَقَدْ أَخْرَجَهُ الْإِسْمَاعِيلِيُّ مِنْ طَرِيقِ عَاصِمِ بْنِ عَلِيٍّ وَآدَمَ بْنِ أَبِي إِيَّاسٍ، وَالنَّسَائِيُّ^(٣) مِنْ طَرِيقِ دَاوُدَ بْنِ مَنْصُورٍ كُلَّهُمْ عَنِ اللَّيْثِ، وَأَخْرَجَهُ

(١) «شرح مشكل الآثار» (١١ / ١٠٣) برقم (٤٤٦).

(٢) «السنن الكبرى» برقم (١١٤١٥).

(٣) برقم (٥٨٠٠).

الإمام أحمد^(١) عن يونس بن محمد عن الليث أيضاً، وله طريق أخرى عن أبي هريرة علقها البخاري رحمته الله في كتاب الاستئذان من طريق عمر بن أبي سلمة عن أبيه عن أبي هريرة، ووصلها في «الأدب المفرد» وابن حبان في «صحيحه» من هذا الوجه.

وذكر البخاري رحمته الله في الباب حديث أبي هريرة في قصة الدائن والمديون من بني إسرائيل، والغرض منه هنا قوله: **(فَسَأَلَنِي كَيْفِيًّا)**، ووجه الدلالة منه على الكفالة: تحديث النبي صلى الله عليه وسلم بذلك وتقريره له، وإنما ذُكِرَ لِيَتَأَسَّى به فيه وإلا لم يكن لذكره فائدة^(٢).

مَا الْفَرْقُ بَيْنَ الْكِفَالَةِ وَالضَّمَانِ؟

الفرق بينهما عدة أمور:

الأول: في التعريف: فالضمان التزام من يصح تبرعه بأداء دينٍ وَجِبَ أو سيجب على غيره، أما الكفالة: فهي التزامٌ جائز التصرف إحضار بَدَنٍ من عليه الحق.

الثاني: بهذين التعريفين صار متعلق الضمان الديون الثابتة أو التي مآلها إلى الثبوت، أما الكفالة فَمُتَعَلِّقَةٌ إحضار بدنٍ من عليه حقٌ.

الثالث: الضمان أضيّق من الكفالة، فالكفالة تسقط عن الكفيل بموت المكفول، وأما الضامن فلا يبرأ بموت المضمون، وإنما الذي يبرئه أداء الدين.

الرابع: لا يجوز مطالبة الكفيل مع حضور المكفول، ويجوز مطالبة الضامن مع حضور المضمون عنه.

قال العلامة ابن عثيمين رحمته الله: «ولكن لو كان العرف عند الناس أن الكفالة بمعنى الضمان

(١) (٢/ ٣٤٨).

(٢) «فتح الباري» (٤/ ٥٩٢ - ٥٩٣).

فيحمل المعنى على العرف؛ لأن هذه معاملات يجري الناس فيها على أعرافهم، فعندنا الآن عرف متبع، إذا قال: أنا أكفل فلانًا يريد بذلك أن يضمن ما عليه من الدين، لكن بدءوا الآن يعرفون بعض الشيء فصار إذا قال: أنا أكفله، إن أضاف إليها كفالة غُرم صار ضامنًا، وإن أطلق فهي كفالة بدن فيعمل بالعرف سواء في هذا أو هذا»^(١).

هل يتأجل القرض بالتأجيل؟

الأصل في القرض أنه حال، بمعنى أنه يحق للمقرض أن يطالب بالقرض متى شاء، والعلماء اتفقوا على أن التأجيل إذا حصل بدون شرط فهو جائز حكى الإجماع ابن العربي والقرافي، لكن إذا اتفق الطرفان على تأجيله فهل يلزم التأجيل أو لا يكون ملزمًا؟ محل خلاف بين العلماء.

ذهب جمهور العلماء من الحنفية والشافعية، والحنابلة، وقول ثانٍ عند المالكية، وهو قول بعض التابعين إلى عدم صحة التأجيل ولزومه.

والقول الثاني: صحة التأجيل ولزومه وهو قول بعض الصحابة والتابعين وأتباعهم كابن عمر وعطاء، وعمر بن دينار، وابن أبي ليلى، ومالك، والبخاري، وهو اختيار ابن تيمية، وترجيح الشوكاني، وابن عثيمين -رحم الله الجميع-.

قال الشوكاني رحمه الله: «المستقرض قبض المال على التأجيل، فلا يجب عليه قضاؤه إلا عند انقضاء الأجل، وتاممه، وتأجيل الدين قد ذكره الله سبحانه في كتابه العزيز، فقال: ﴿إِذَا تَدَايَنْتُمْ بِدِينٍ إِلَى أَجَلٍ مُّسَمًّى فَاكْتُبُوهُ﴾ [البقرة: ٢٨٢]، وليس فائدة الكتابة إلا حفظ قدر الدين وقدر أجل تسليمه، ومما يدل على لزوم التأجيل حديث: «المؤمنون عند شروطهم»^(٢)، وبالله التوفيق.

(١) ينظر: «نيل المآرب» (٣/ ١٨١ - ١٨٢)، و«الشرح الممتع» (٩/ ٢٠٢).

(٢) «الفتاوى الكبرى» (٥/ ٣٩٤)، «السييل الجرار» (٢/ ٦٨٩ - ٦٩٠)، و«الشرح الممتع» (٩/ ٩٩ - ١٠٠)،

«اختيارات شيخ الإسلام ابن تيمية الفقهية» (ص ٣٥) لعبد الله بن مبارك آل سيف.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

٣٨- كِتَابُ الْوَكَاةِ



باب وكالة الشريك الشريك في القسمة وغيرها

وقد أشرك النبي ﷺ علياً في هديه، ثم أمره بقسمتها.

[٣٩] حَدَّثَنَا قَبِيصَةُ، حَدَّثَنَا سَفِيَانُ، عَنْ ابْنِ أَبِي نَجِيحٍ، عَنْ مُجَاهِدٍ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي لَيْلَى، عَنْ عَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: «أَمَرَنِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ أَتَصَدَّقَ بِجِلَالِ الْبُذْنِ الَّتِي نُحِرَتْ وَبِجُلُودِهَا» (١).

□ التعليق □

قوله: (كِتَابُ الْوَكَاةِ) الوكالة: بفتح الواو وكسرها، وهي في اللغة: التفويض، واصطلاحاً: استنابة جائر التصرفٍ مثله فيما تدخله النيابة (٢).

فكلُّ من صح تصرفه في شيءٍ بنفسه، وكان مما تدخله النيابة صح أن يوكل فيها رجلاً كان

وينظر تخريج الحديث في: «إرواء الغليل» (٥/ ١٤٢ - ١٤٦) برقم (١٣٠٣).

(١) الحديث عند مسلم برقم (١٣١٧) (٣٤٨).

(٢) احترازاً مما لا تدخله النيابة كالصوم، والصلاة، والوضوء وغيرها. وينظر: «الشرح الممتع» (٩/ ٣٢١).

أو امرأة حُرًّا كان أو عبدًا مسلمًا كان أو كافرًا^(١)، وهي مباحة بالكتاب والسنة والإجماع.
 أما كتاب الله: فقولته تعالى عن أصحاب الكهف: ﴿فَاَبْعَثُوا أَحَدَكُمْ بِوَرِقِكُمْ هَذِهِ إِلَى الْمَدِينَةِ فَلْيَنْظُرْ أَيُّهَا أَزْكَى طَعَامًا فَلْيَأْتِكُمْ بِرِزْقٍ مِنْهُ﴾ [الكهف: ١٩]، وقوله تعالى: ﴿وَالْعَمَلَيْنِ عَلَيْهِمَا﴾ [التوبة: ٦٠]، وأما السنة: فالأحاديث في ذلك كثيرة، منها حديث الباب، وأما الإجماع: فقد أجمع المسلمون على جوازها^(٢).

قوله: (بَابُ وَكَالَةِ الشَّرِيكِ فِي الْقِسْمَةِ وَغَيْرِهَا) مقصود البخاري ﷺ ظاهر هنا فيما ترجم له في القسمة، وقد أورد دليل الترجمة بقوله: «وقد أشرك النبي ﷺ عليًّا في هديه ثم أمره بقسمتها»، وهذا الكلام ملفق من حديثين عند البخاري أحدهما: حديث جابر: «أن النبي ﷺ أمر عليًّا أن يقيم على إحرامه، وأشركه في الهدي»، وقد وصله في «باب الاشتراك في الهدي والبدن»^(٣)، وثانيهما: حديث عليٍّ: «أن النبي ﷺ أمره أن يقوم على بُدْنِهِ، وأن يقسم بدنه كلها»، وقد تقدم في «الحج»^(٤).

وأما قوله في الترجمة: (وَغَيْرِهَا) أي: وفي غير القسمة، فيؤخذ بطريق الإلحاق، قوله (جِلَالِ الْبُدْنِ) بكسر الجيم وتخفيف اللام، جمع (جُل) بضم الجيم وهو ما يطرح على ظَهْرِ الْبَعِيرِ من كساء، ونحوه.

قال ابن بطال ﷺ: «وكالة الشريك كما تجوز شركة الوكيل لا أعلم فيه خلافًا»^(٥)، وبالله التوفيق.

(١) «المغني» (٧/ ١٩٧)، «الشرح الممتع» (٩/ ٣٢١).

(٢) «المغني» (٧/ ١٩٧).

(٣) برقم (٢٥٠٥).

(٤) برقم (١٧١٧).

(٥) «فتح الباري» (٤/ ٦٠٣ - ٦٠٤). وينظر: «لُبُّ اللَّبَابِ» (٢/ ٢٠٩)، و«الأبواب والتراجم» (٣/ ٦٩٨).

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

٣٩- كِتَابِ الْحَرْثِ وَالْمَزَارَعَةِ

١

بَابِ فَضْلِ الزَّرْعِ وَالْغَرَسِ إِذَا أُكِلَ مِنْهُ

وقول الله تعالى: ﴿أَفْرَأَيْتُمْ مَا تَحْرُثُونَ﴾ (٦٣) ﴿أَسْمَرَ تَزْرَعُونَهُ أَمْ نَحْنُ الزَّارِعُونَ﴾ (٦٤) لَوْ نَشَاءُ لَجَعَلْنَاهُ حُطَمًا﴾ [الواقعة: ٦٣ - ٦٥].

﴿٤٠﴾ [٢٣٢٠] حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ، حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ (ح) وَحَدَّثَنِي عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ الْمُبَارَكِ، حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رضي الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «مَا مِنْ مُسْلِمٍ يَغْرِسُ غَرْسًا أَوْ يَزْرَعُ زَرْعًا، فَيَأْكُلُ مِنْهُ طَيْرٌ أَوْ إِنْسَانٌ أَوْ بَهِيمَةٌ، إِلَّا كَانَ لَهُ بِهِ صَدَقَةٌ» (١).

وقال لنا مسلمٌ: حَدَّثَنَا أَبَانُ، حَدَّثَنَا قَتَادَةُ، حَدَّثَنَا أَنَسُ، عَنِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم.

□ التعلیق □

هذه الآية التي أوردها البخاري رضي الله عنه في الباب تدل على إباحة الزرع من جهة الامتنان به، والحديث يدل على فضله بالقيود الذي ذكر البخاري، قال ابن المنير رضي الله عنه: «أشار البخاري إلى إباحة الزرع، وأن ما نهى عنه كما ورد في حديث عمر فحمله ما إذا شغل الحرث عن الحرب

(١) الحديث عند مسلم برقم (١٥٥٣).

ونحوه من الأمور المطلوبة»، وعلى ذلك يحمل حديث أبي أمامة المذكور في الباب بعده (١): أنه رأى سِكَّةً (٢) وشيئاً من آلة الحرث، فقال: سمعت النبي ﷺ يقول: «لَا يَدْخُلُ هَذَا بَيْتَ قَوْمٍ إِلَّا أَدْخَلَهُ اللَّهُ الذَّلَّ».

قال الحافظ رحمه الله معلقاً على قوله: «إِلَّا أَدْخَلَهُ اللَّهُ الذَّلَّ»: «المراد بذلك ما يلزمهم من حقوق الأرض التي تطالبهم بها الولاية... وقال ابن التين رحمه الله: «وقد أشار البخاري رحمه الله بالترجمة إلى الجمع بين حديث أبي أمامة، والحديث الماضي - حديث الباب - في فضل الزرع والغرس، وذلك بأحد أمرين: إما أن يحمل ما ورد من الذَّمِّ على عاقبة ذلك، ومَحَلِّه ما إذا اشْتَغَلَ به فَضَّيْعٌ بسببه ما أُمِرَ بحفظه، وإمَّا أن يحمل على ما إذا لم يضع إلا أنه جاوز الحد فيه». والذي يظهر أن كلام أبي أمامة محمول على مَنْ يتعاطى ذلك بنفسه، أما مَنْ له عمال يعملون له، وأدخل داره الآلة المذكورة لتحفظ لهم فليس مراداً، ويمكن الحَمْلُ على عمومه فإنَّ الذَّلَّ شامل لكلِّ مَنْ أدخل على نفسه ما يستلزم مطالبة آخر له، ولاسيما إذا كان المطالب من الولاية. وعن الداودي: هذا لمن يقرب من العدو، فإنه إذا اشتغل بالحرث لا يشتغل بالفروسية فيتأسد عليه العدو، فحقهم أن يشتغلوا بالفروسية، وعلى غيرهم إمدادهم بما يحتاجون إليه» (٣).

قوله: «وَقَالَ لَنَا مُسْلِمٌ: حَدَّثَنَا أَبَانٌ» مسلم هو ابن إبراهيم، وأبان هو ابن يزيد العطار، والبخاري لا يُخْرِجُ له إلا استشهاده، ولم أر له في كتابه شيئاً موصولاً إلا هذا... وهذه الصيغة وهي (قال لنا) يستعملها البخاريُّ على ما استُفْرِي من كتابه في الاستشهادات غالباً، وربما استعملها في الموقوفات، ثم إنه ذكر هنا إسناد أبان ولم يسق متنه؛ لأنَّ غرضه منه التصريح بالتحديث من قتادة عن أنس...». قاله الحافظ (٤)، وبالله التوفيق.

(١) برقم (٢٣٢١).

(٢) أي: الحديدية التي تُحْرَثُ بِهَا الْأَرْضُ. «النهاية» (١/ ٧٩٠) مادة «سَكَّكَ».

(٣) «فتح الباري» (٥/ ٥-٦). وينظر: «الأبواب والتراجم لصحيح البخاري» (٣/ ٧١٤)، و«لُبُّ اللَّبَابِ

في التراجم والأبواب» (٢/ ٢١٩).

(٤) «فتح الباري» (٥/ ٤).

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

٤٠- كِتَابُ الْمَسَاقَاةِ

١

بَابُ فِي الشَّرْبِ

وقول الله تعالى: ﴿وَجَعَلْنَا مِنَ الْمَاءِ كُلَّ شَيْءٍ حَيٍّ أَفَلَا يُؤْمِنُونَ﴾ (٣٠)

[الأنبياء: ٣٠].

وقوله جَلَّ ذِكْرُهُ: ﴿أَفَرَأَيْتُمُ الْمَاءَ الَّذِي تَشْرَبُونَ﴾ (٦٨) ءَأَنْتُمْ أَنْزَلْتُمُوهُ مِنَ الْمُزْنِ أَمْ نَحْنُ الْمُنزِلُونَ

﴿لَوْ نَشَاءُ جَعَلْنَاهُ أَجَاجًا فَلَوْلَا تَشْكُرُونَ﴾ (٧٠) [الواقعة: ٦٨ - ٧٠].

المُزْنُ: السَّحَابُ.

الأجاجُ: المرُّ.

١

بَابُ مَنْ رَأَى صَدَقَةَ الْمَاءِ وَهَبْتَهُ وَوَصِيَّتَهُ جَائِزَةً،

مَقْسُومًا كَانَ أَوْ غَيْرَ مَقْسُومٍ

وقال عثمانُ: قال النبي ﷺ: «مَنْ يَشْتَرِي بئْرَ رُومَةٍ فَيَكُونُ دَلُّهُ فِيهَا كِدْلَاءِ

المُسْلِمِينَ؟» فاشترها عثمانُ رضي الله عنه.

﴿٤١﴾ [٢٣٥١] حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ أَبِي مَرْيَمَ، حَدَّثَنَا أَبُو غَسَّانَ، قَالَ: حَدَّثَنِي أَبُو حَازِمٍ،

عن سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ رضي الله عنه قال: أتی النبي ﷺ بقدح، فشرب منه، وعن يمينه غلامٌ أصغرُ القوم، والأشياخُ عن يساره، فقال: «يا غلامُ، أتأذنُ لي أن أُعطيه الأشياخُ؟» قال: ما كنتُ لأؤثرَ بفضلي منك أحدًا يا رسولَ الله. فأعطاه إياه (١).

□ التعليق □

قوله: **(كِتَابُ الْمَسَاقَةِ)** قال الحافظ رحمته الله: «ولا وجه له فإن التراجم التي فيه غالبها تتعلق بإحياء الموات، ووقع في شرح ابن بطال «كتاب المياه» وأثبت النسفي «باب» خاصة» (٢).

قال شيخ مشايخنا عبد الحق الهاشمي رحمته الله: «قلت: على تقدير ثبوت «كتاب» فإن وجه إيراده عقيب (كتاب الحرث): أن الحرث والإحياء والغرس تحتاج إلى الماء، والله تعالى أعلم» (٣).

قوله: **(بَابُ فِي الشُّرْبِ)** قال الحافظ رحمته الله: «والشُّرب بكسر المعجمة والمراد به الحكم في قسمة الماء. قاله عياض، وقال: ضبطه الأصيلي بالضم والأول أولى».

قوله: **(بَابُ مَنْ رَأَى صَدَقَةَ الْمَاءِ وَهَبَتْهُ ...)** أراد المصنف بالترجمة الرد على من قال: إن الماء لا يُملك (٤)؛ لأن قوله: فقال: «يا غلامُ أتأذنُ لي...» فيه دلالة على الترجمة؛ حيث صار المُحرزُ بإحرازه الماء كيفما كان - هبةً أو شراءً أو تحصيلًا - من البئر بنفسه مستندًا بالتصرف فيه أولى من غيره، وكما جازت الهبة والصدقة فيه مشتركًا يجوز منقسمًا (٥).

(١) الحديث عند مسلم برقم (٢٠٣٠) (١٢٧).

(٢) «فتح الباري» (٣٧ / ٥).

(٣) «لُبُّ اللَّبَابِ» (٢ / ٢٣٣).

(٤) «فتح الباري» (٣٨ / ٥).

(٥) «الأبواب والتراجم» (٧ / ٤).

قوله: **(وَقَالَ عُثْمَانُ...)** هو عثمان بن عفان رضي الله عنه، وهذا التعليق قد وصله الترمذي ^(١)، والنسائي ^(٢)، وابن خزيمة... ^(٣)، وقد أخرجه البخاري في كتاب الوقف في «باب إذا وقف أرضاً أو بئراً واشترط لنفسه مثل دلاء المسلمين» ^(٤)، بغير هذا السياق، وليس فيه ذكر الدلو، والذي ذكره هنا مطابق للترجمة.

قال ابن بطال رحمته الله: «في حديث عثمان أنه يجوز للواقف أن ينتفع بوقفه إذا شرط ذلك فلو حَبَسَ بئراً على مَنْ يشرب منها فله أن يشرب منها وإن لم يشترط ذلك؛ لأنه داخل في جملة من يشرب» ^(٥)، وبالله التوفيق.



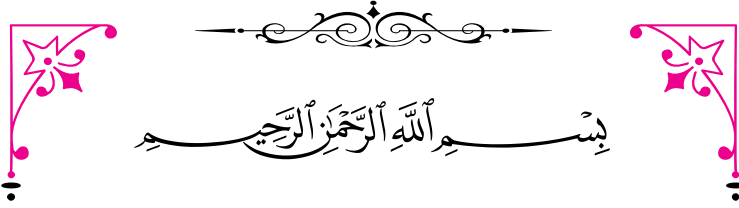
(١) برقم (٣٧٠٣).

(٢) برقم (٦٤٠٢).

(٣) برقم (٢٤٩٢).

(٤) «فتح الباري» (٣٩ / ٥).

(٥) «فتح الباري» (٣٩ / ٥).



٤١- كِتَابُ فِي الْاسْتِقْرَاضِ وَأَدَاءِ الدِّيُونِ وَالْحَجْرِ وَالتَّفْلِيسِ



بَابُ مَنْ اشْتَرَى بِالْذَّيْنِ وَلَيْسَ عِنْدَهُ ثَمَنُهُ أَوْ لَيْسَ بِحَضْرَتِهِ

٤٢ [٢٣٨٥] حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يُوْسُفَ، أَخْبَرَنَا جَرِيرٌ، عَنِ الْمَغِيرَةِ، عَنِ الشَّعْبِيِّ،
عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ رضي الله عنه قَالَ: غَزَوْتُ مَعَ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم قَالَ: «كَيْفَ تَرَى بَعِيرَكَ؟ أَتَبِيعُنِيهِ؟»
قُلْتُ: نَعَمْ، فَبِعْتَهُ إِيَّاهُ، فَلَمَّا قَدِمَ الْمَدِينَةَ عَدَوْتُ إِلَيْهِ بِالْبَعِيرِ، فَأَعْطَانِي ثَمَنَهُ ^(١).

□ التعلیق □

قوله: (كِتَابُ فِي الْاسْتِقْرَاضِ وَأَدَاءِ الدِّيُونِ...) أي: هذا كتاب في بيان حكم
الاستقراض، وهو: طلب القرض.
و(الْحَجْرِ) هو لغة: المنع.

وشرعاً: منع عن التصرف، وأسبابه كثيرة، و(التفليس) من: فَلَسهُ الحاكم تفليساً يعني:
يحكم بأنه يصير إلى أن يقال: ليس معه فلسٌ، ويُقال: المفلس من تزيد ديونُهُ على موجوده،
سُمِّيَ مفلساً؛ لأنه صار ذا فلوس بعد أن كان ذا دراهمَ ودنانيرَ، وقيل: سُميَ بذلك؛ لأنه يُمنعُ

(١) الحديث عند مسلم برقم (١٥٩٩) (١١٠).

التصرف إلا في الشيء التافه؛ لأنهم لا يتعاملون به في الأشياء الخطيرة (١).

قوله: (بَابُ مَنْ اشْتَرَى بِالْدينِ وَلَيْسَ عِنْدَهُ ثَمَنُهُ أَوْ لَيْسَ بِحَضْرَتِهِ) أي: فهو جائز، وكأنه يشير إلى ضعف ما جاء عن ابن عباس مرفوعاً: «لَا أُشْتَرَى مَا لَيْسَ عِنْدِي ثَمَنُهُ» وهو حديث أخرجه أبو داود (٢)، والحاكم (٣) من طريق سَمَاك عن عكرمة عنه (٤) ثم أورد فيه حديث جابر في شراء النبي ﷺ منه جملة في السفر، وقضائه ثمنه في المدينة، وهو مطابق للركن الثاني من الترجمة (٥)، وهو قوله: «أو ليس بحضرته».

ثم أورد في الباب: حديث عائشة ؓ: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ اشْتَرَى طَعَامًا مِنْ يَهُودِيٍّ إِلَى أَجْلِ وَرَهْنَهُ دَرْعًا مِنْ حَدِيدٍ»، وهو مطابق للركن الأول منها.

قال ابن المنير رحمه الله معلقاً على الحديثين: «ووجه الدلالة: أَنَّهُ ﷺ لو حضره الثمن ما أخره، وكذا ثمن الطعام لو حضره لم يُرتب في ذمته ديناً لِمَا عُرِفَ مِنْ عَادَتِهِ الشَّرِيفَةِ مِنَ الْمَبَادِرَةِ إِلَى إِخْرَاجِ مَا يَلْزِمُهُ إِخْرَاجَهُ» (٦).

ثم أتبع البخاري رحمه الله هذا الباب بـ«بَابُ أَدَاءِ الدِّيُونِ» و«بَابُ اسْتِقْرَاضِ الْإِبِلِ»، وغير ذلك مما يدل على ما عُنُونُ لَهُ أَعْلَاهُ، وبالله التوفيق.

(١) «عمدة القاري» (١٢ / ٢٢٥).

(٢) برقم (٣٣٤٤).

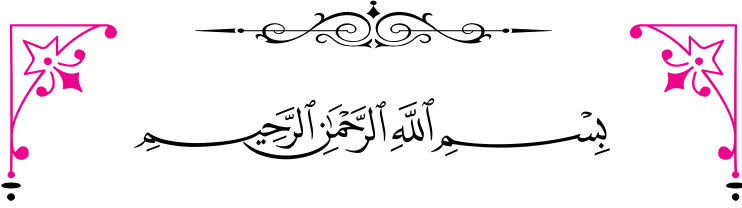
(٣) (٣٠ / ٢) بتعليق شيخنا الوادعي رحمه الله.

(٤) وكذا في سننه شريك بن عبد الله، وقد علق عليه شيخنا الوادعي رحمه الله في «تذييله على المستدرک»

(٣٠ / ٢) بقوله: «رواية سماك عن عكرمة مضطربة، وشريك ساء حفظه لما ولي القضاء».

(٥) «فتح الباري» (٥ / ٦٨).

(٦) وكلام ابن المنير في «فتح الباري» (٥ / ٦٨).



٤٢- فِي الْخُصُومَاتِ



باب ما يذكر في الإشخاص والخصومة بين المسلم واليهود

قال: سمعتُ النَّزَّالَ، سمعتُ عبدَ الله يقول: سمعتُ رجلاً قرأ آيةً سمعتُ مِنَ النَّبِيِّ ﷺ خلافها، فأخذتُ بيده فأتيتُ به رسولَ الله ﷺ، فقال: «كَلَّا كَمَا مُحْسِنٌ»؛ قال سُعْبَةُ: أظنُّه قال: «لا تَخْتَلِفَا، فَإِنَّ مَنْ كَانَ قَبْلَكُمْ اخْتَلَفُوا فَهَلَكُوا».

□ التعليق □

قوله: (في الخُصُومَاتِ) الخُصُومَاتِ، جمعُ خُصُومَةٍ، وهي اسمٌ، قال الجوهرى رحمته الله: «خاصمته مخاصمةً وخِصامًا، والاسم: الخُصُومَةُ، والخصم معروف يستوي فيه الجمع والمؤنث؛ لأنه في الأصل مصدر، ومن العرب مَنْ يَشِيءُ وَيَجْمَعُهُ، فيقول: خَصَمَانٌ وخصوم، والخصيم، أيضًا: الخِصْمُ، والجمع: خِصَمَاءُ، والخصمُ -بكسر الصاد-: شديد الخصومة (١).

مطابقة الحديث للترجمة هو قوله: (فَأَخَذْتُ بِيَدِهِ فَأَتَيْتُ بِهِ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ)، فإنه المناسب

(١) «الصحاح» (٥ / ٢٤٢)، «عمدة القاري» (١٢ / ٣٥١).

للترجمة^(١)، وقيل: إن المناسب لها هو قوله: «لَا تَحْتَلِفَا»؛ لأن الاختلاف الذي يورث الهلاك هو أشد الخصومة^(٢).

قوله: **(بَابُ مَا يُذَكَّرُ فِي الإِشْخَاصِ...)** الإشخاص بكسر الهمزة: إحضار الغريم من موضع إلى موضع، يقال: شَخَصَ - بالفتح - من بلد إلى بلد، وأشَخَصَ غيره^(٣).

وقد أورد البخاري رحمته الله في هذا الباب أربعة أحاديث:

الأول: الذي بين أيدينا.

والثاني والثالث: حديث أبي هريرة، وأبي سعيد رضي الله عنهما في قصة اليهودي الذي لطمه المسلم، حيث قال: «والذي اصطفى موسى»، وفي حديث أبي سعيد: «والذي اصطفى موسى على البشر».

والرابع: حديث أنس رضي الله عنه في قصة اليهودي الذي رَضَّ رأس الجارية، وبالله التوفيق.



(١) «فتح الباري» (٥ / ٩٠)، و«الأبواب والتراجم» (٤ / ٣٣).

(٢) «عمدة القاري» (١٢ / ٣٥١).

(٣) «فتح الباري» (٥ / ٩٠).

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

٤٣- كِتَابُ فِي اللَّقْطَةِ

١

بَابُ إِذَا أَخْبَرَهُ رَبُّ اللَّقْطَةِ بِالْعَلَامَةِ دَفَعَ إِلَيْهِ

[٤٤] [٢٤٢٦] حَدَّثَنَا آدَمُ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ. وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ، حَدَّثَنَا غُنْدَرٌ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ سَلَمَةَ، سَمِعْتُ سُوَيْدَ بْنَ عَفَلَةَ قَالَ: لَقِيتُ أَبِي بَنَ كَعْبٍ رضي الله عنه فَقَالَ: أَخَذْتُ صُرَّةً مِائَةَ دِينَارٍ، فَأَتَيْتُ النَّبِيَّ صلى الله عليه وسلم فَقَالَ: «عَرَّفْهَا حَوْلًا» فَعَرَّفْتُهَا حَوْلَهَا، فَلَمْ أَجِدْ مَنْ يَعْرِفُهَا، ثُمَّ أَتَيْتُهُ فَقَالَ: «عَرَّفْهَا حَوْلًا» فَعَرَّفْتُهَا فَلَمْ أَجِدْ، ثُمَّ أَتَيْتُهُ ثَلَاثًا، فَقَالَ: «احْفَظْ وَعَاءَهَا وَعَدَدَهَا وَوِجَاءَهَا، فَإِنْ جَاءَ صَاحِبُهَا، وَإِلَّا فَاسْتَمْتِعْ بِهَا» فَاسْتَمْتَعْتُ. فَلَقِيتُهُ بَعْدَ بِمَكَّةَ، فَقَالَ: لَا أُدْرِي ثَلَاثَةَ أَحْوَالٍ أَوْ حَوْلًا وَاحِدًا (١).

□ التعليق □

قوله: (كِتَابُ فِي اللَّقْطَةِ) اللَّقْطَةُ: الشَّيْءُ الَّذِي يُلْتَقَطُ، وَهُوَ بِضْمِ اللَّامِ وَفَتْحِ الْقَافِ عَلَى الْمَشْهُورِ عِنْدَ أَهْلِ اللُّغَةِ وَالْمُحَدِّثِينَ.

قوله: (بَابُ إِذَا أَخْبَرَهُ رَبُّ اللَّقْطَةِ بِالْعَلَامَةِ دَفَعَ إِلَيْهِ) لم يقع في سياق الحديث ما ترجم به

(١) الحديث عند مسلم برقم (١٧٢٣) (٩).

صريحًا، وكأنه أشار إلى ما وقع في بعض طرقه^(١) بما يُشعر على الترجمة، وهو في رواية مسلم^(٢)، وفيه «فإن جاء أحدٌ يخبرك بعددها ووعائها ووكائها فأعطها إيَّاه»^(٣) كذا قال الحافظان ابن حجر والعيني رحمهما، مع أن ذلك - وإن لم يكن مذكورًا في هذا الحديث - إلا أنه معلوم بملاحظة ذلك من الحديث الثاني^(٤) من أحاديث الباب، وهو قوله رحمهما: «... ثمَّ احفظ عفاصها ووكاءها، فإن جاء أحدٌ يخبرك بها، وإلا فاستنفقها»^(٥)، فالبخاري رحمهما يميل إلى أن صاحب اللقطة إذا جاء بأوصاف اللقطة تدفع إليه، وهو مذهب مالك وأحمد، وحجتهم إطلاق الحديث بتسليمها إليه، ولم يذكر إقامة البينة، ولو لم يجب الدفع لم يكن لمعرفة صفتها معني، ولو كُلف البينة لتعذر عليه؛ لأنه لا يدرى متى تسقط فيشهد عليها^(٦)، وبالله التوفيق.



(١) «فتح الباري» (٥ / ٩٩).

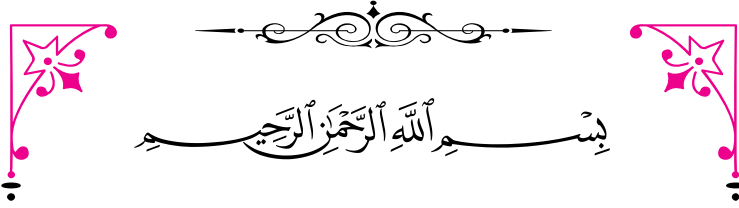
(٢) برقم (١٧٢٣).

(٣) «عمدة القاري» (١٢ / ٣٧١) بتصرف واختصار يسير.

(٤) ينظر: «الأبواب والتراجم» (٤ / ٣٨).

(٥) البخاري برقم (٢٤٢٧) من حديث زيد بن خالد الجهني رحمهما.

(٦) «التوضيح لشرح الجامع الصحيح» (١٥ / ٥١٨).



٤٤- كِتَابُ الْمَظَالِمِ وَالْغَضَبِ

وقول الله تعالى: ﴿وَلَا تَحْسَبَنَّ اللَّهَ غَفْلًا عَمَّا يَعْمَلُ الظَّالِمُونَ إِنَّمَا يُؤَخِّرُهُمْ لِيَوْمٍ تَشْخَصُ فِيهِ الْأَبْصَارُ﴾ (٤٤) مُهْطِعِينَ مُقْنِعِي رُءُوسِهِمْ ﴿إبراهيم: ٤٤، ٤٣﴾: رافعي. الْمُقْنِعُ وَالْمُقْنِعُ وَاحِدٌ.

وقال مجاهدٌ: ﴿مُهْطِعِينَ﴾: مُدِيمِي التَّنْظِرِ. وَيُقَالُ: مُسْرِعِينَ.

﴿لَا يَرْتَدُّ إِلَيْهِمْ طَرْفُهُمْ وَأَفْئِدَتُهُمْ هَوَاءٌ﴾ (٤٣) ﴿إبراهيم: ٤٣﴾، يعني: جُوفًا لَا عُقُولَ لَهُمْ.

﴿وَأَنْذِرِ النَّاسَ يَوْمَ يَأْتِيهِمُ الْعَذَابُ فَيَقُولُ الَّذِينَ ظَلَمُوا رَبَّنَا أَخْرِنَا إِلَىٰ أَجَلٍ قَرِيبٍ نُبِجْ دَعْوَتَكَ وَتَتَّبِعِ الرَّسُولَ ۖ أَوْلَمْ تَكُونُوا أَقْسَمْتُمْ مِّنْ قَبْلِ مَا لَكُم مِّنْ زَوَالٍ﴾ (٤٤) ﴿سَكَنْتُمْ فِي مَسْكِنِ الَّذِينَ ظَلَمُوا أَنفُسَهُمْ وَتَبَيَّنَ لَكُمْ كَيْفَ فَعَلْنَا بِهِمْ وَضَرَبْنَا لَكُمْ الْأَمْثَالَ﴾ (٤٥) ﴿وَقَدْ مَكْرُوا مَكْرَهُمْ وَعِنْدَ اللَّهِ مَكْرُهُمْ وَإِنْ كَانَ مَكْرُهُمْ لِتَزُولَ مِنْهُ الْجِبَالُ﴾ (٤٦) ﴿فَلَا تَحْسَبَنَّ اللَّهَ مُخْلِفًا وَعْدِهِ ۗ رُسُلُهُ ۗ إِنَّ اللَّهَ عَزِيزٌ ذُو انْتِقَامٍ﴾ (٤٧) ﴿إبراهيم: ٤٤ - ٤٧﴾.



بَابُ قِصَاصِ الْمَظَالِمِ

﴿٤٥﴾ [٢٤٤٠] حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، أَخْبَرَنَا مُعَاذُ بْنُ هِشَامٍ، حَدَّثَنِي أَبِي، عَنْ

قَتَادَةَ، عَنْ أَبِي الْمُتَوَكِّلِ التَّاجِيِّ، عَنْ أَبِي سَعِيدِ الْخُدْرِيِّ رضي الله عنه، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم قَالَ: «إِذَا خَلَصَ الْمُؤْمِنُونَ مِنَ النَّارِ حُبِسُوا بِقَنْظَرَةٍ بَيْنَ الْجَنَّةِ وَالنَّارِ، فَيَتَقَاصُونَ مَظَالِمَ كَانَتْ بَيْنَهُمْ فِي الدُّنْيَا، حَتَّى إِذَا نُقُوا وَهَدَّبُوا أُذُنَ لَهُمْ بِدُخُولِ الْجَنَّةِ، فَوَالَّذِي نَفْسُ مُحَمَّدٍ بِيَدِهِ لِأَحَدِهِمْ بِمَسْكِنِهِ فِي الْجَنَّةِ أَدْلُ بِمَنْزِلِهِ كَانَ فِي الدُّنْيَا».

وقال يونس بن محمد: حَدَّثَنَا شَيْبَانُ، عَنْ قَتَادَةَ، حَدَّثَنَا أَبُو الْمُتَوَكِّلِ.

□ التعلیق □

قوله: (بَابُ قِصَاصِ الْمَظَالِمِ) أي: هذا بابٌ في بيان قصاص المظالم يوم القيامة، والقصاص: اسم بمعنى المقاصّة، وهو مقاصة وليّ المقتول القاتل، والمجروح الجراح، وهي مساواته إيّاه في قتل أو جرح، ثم عم في كل مساواة، ويقال: أفصه الحاكم يقصه إذا مكّنه من أخذ القصاص (١)، وتقاصّ القوم إذا قاصّ كل واحدٍ منهم صاحبه في حساب أو غيره (٢).

وساق البخاري رضي الله عنه الآية لِتَعْلُقِهَا بِمَذْمَةِ الظلم، ومطابقة الحديث للترجمة في قوله: «فَيَتَقَاصُونَ مَظَالِمَ كَانَتْ بَيْنَهُمْ» (٣)، وهذه المقاصة التي في الحديث هي لقومٍ دون قوم وهم من لا تستغرق مظالمهم جميع حسناتهم؛ لأنه لو استغرقت جميعها لكانوا ممن وجب لهم العذاب، ولما جاز أن يقال فيهم: «خَلَصُوا مِنَ النَّارِ»، فمعنى الحديث -والله أعلم- على الخصوص لمن يكون عليهم تبعات يسيرة؛ فالمقاصة أصلها في كلام العرب مقاصصة، وهي: مفاعلة، ولا تكون المفاعلة إلّا من اثنين كالمقاتلة والمشاتمة؛ فكأن كل واحدٍ منهم له على أخيه مظلمة، ولم يكن في شيء منها ما يستحق عليه النار فيتقاصون بالحسنات والسيئات فمن كانت

(١) «عمدة القاري» (١٢ / ٤٠٠).

(٢) «الصحاح» (٣ / ٢٥٧) للجوهري.

(٣) «لُبُّ اللَّبَابِ» (٢ / ٢٥٦).

مظلّمته أكثر من مظلّمة أخيه أخذ من حسناته فيدخلون الجنة ويقتطعون فيها المنازل على قدر ما بقي لكل واحدٍ منهم من الحسنات؛ فهذا يتقاصون بالحسنات بعد خلاصهم؛ لأن أحداً لا يدخل الجنة ولا أحدٍ عليه تَبَعَةٌ^(١)، وهذا يكون بعد تجاوز الصراط كما يظهر من الحديث، فعلى المسلم أن يتعد عن ظلم الناس والتعدّي عليهم؛ فلا يأخذ لهم مالا، ولا ينتهك لهم عرضاً؛ فإنه حينئذ يندم ولات ساعة مندم.

ولعل البخاريّ رحمته الله أشار بهذه الترجمة إلى أن المظالم لا تغفَى بالتوبة فقط، بل لا بد من القصاص يوم القيامة، إما بإعطاء حسنات الظالم للمظلوم، أو بإعطاء الله من عنده كما ورد^(٢).

قوله: **(وَقَالَ يُونُسُ بْنُ مُحَمَّدٍ...)** وصله ابن منده في كتاب «الإيمان»^(٣)، وأراد البخاريُّ به تصريح قتادة عن أبي المتوكل بالتحديث، واسم أبي المتوكل علي بن دُوَادٍ بضم الدال^(٤)، وبالله التوفيق.



(١) «شرح صحيح البخاري» (٦ / ٥٦٨) لابن بطال.

(٢) «الأبواب والتراجم» (٤ / ٥١).

(٣) «(٢ / ٨١٤) برقم (٨٣٨) تحقيق علي بن محمد الفقيهي ط «مؤسسة الرسالة».

(٤) «فتح الباري» (٥ / ١٢٢).

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

٤٥- كِتَابُ الشَّرِكَةِ



بَابُ الشَّرِكَةِ فِي الطَّعَامِ وَالنَّهْدِ وَالْعُرُوضِ

وَكَيْفَ قِسْمَتُهُ مَا يُكَالُ وَيُوزَنُ مُجَازَفَةً أَوْ قَبْضَةً قَبْضَةً لَمَّا يَرِ الْمَسْلُومُونَ

فِي النَّهْدِ بِأَسَا أَنْ يَأْكُلَ هَذَا بَعْضًا وَهَذَا بَعْضًا وَكَذَلِكَ مُجَازَفَةً

الذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ، وَالْقِرَانِ فِي التَّمْرِ

﴿٤٦﴾ [٢٤٨٣] حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ، أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ وَهْبِ بْنِ كَيْسَانَ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ رضي الله عنه أَنَّهُ قَالَ: بَعَثَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم بَعْثًا قِبَلَ السَّاحِلِ، فَأَمَرَ عَلَيْهِمُ أَبُو عُبَيْدَةَ بْنُ الْجَرَّاحِ، وَهَمَ ثَلَاثُ مَائَةٍ وَأَنَا فِيهِمْ، فَخَرَجْنَا، حَتَّى إِذَا كُنَّا بِبَعْضِ الطَّرِيقِ فِينِي الرِّزْدُ، فَأَمَرَ أَبُو عُبَيْدَةَ بِأَزْوَادِ ذَلِكَ الْجَيْشِ، فَجُمِعَ ذَلِكَ كُلُّهُ، فَكَانَ مِرْوَدِي تَمْرٍ، فَكَانَ يُقَوِّتُنَا كُلَّ يَوْمٍ قَلِيلًا قَلِيلًا حَتَّى فَنِي، فَلَمْ يَكُنْ يُصِيبُنَا إِلَّا تَمْرَةٌ تَمْرَةٌ، فَقُلْتُ: وَمَا تُغْنِي تَمْرَةٌ؟ فَقَالَ: لَقَدْ وَجَدْنَا فَقْدَهَا حِينَ فَنَيْتَ.

قَالَ: ثُمَّ انْتَهَيْنَا إِلَى الْبَحْرِ، فَإِذَا حُوتٌ مِثْلُ الطَّرِبِ، فَأَكَلَ مِنْهُ ذَلِكَ الْجَيْشُ ثَمَانِي عَشْرَةَ لَيْلَةً. ثُمَّ أَمَرَ أَبُو عُبَيْدَةَ بِضَلْعَيْنِ مِنْ أَضْلَاعِهِ فَنَصَبَا، ثُمَّ أَمَرَ بِرَاحِلَةٍ فَرُحِلَتْ، ثُمَّ

مَرَّتْ تَحْتَهُمَا فَلَمْ تُصِبْهُمَا (١).

□ التعلیق □

قوله: **(كِتَابُ الشَّرْكََةِ)** والشركة: بفتح الشين وكسر الراء، وكسر الشين وإسكان الراء، وفتح الشين وإسكان الراء، وفيه لغة رابعة: شَرَكٌ: بغير تاء تَأْنِيثٍ، قال تعالى: ﴿وَمَا لَهُمْ فِيهِمَا مِنْ شِرْكٍَ﴾ [سبأ: ٢٢] أي: من نصيب، وقد يفتح أوله مع ذلك، وجمْعُ الشركة: شِرْكٌ - بكسر الشين وفتح الراء - (٢).

قوله: **(بَابُ الشَّرْكََةِ فِي الطَّعَامِ وَالنَّهْدِ...)** النهْد - بكسر النون وفتحها -: هو إخراج القوم نفقاتهم على قدر عدد الرفقة، يقال: تناهدوا، وناهد بعضهم بعضًا. قاله الأزهرى (٣).

وقد ذكر البخاري رحمه الله في الباب أربعة أحاديث:

أولها: حديث الباب عن جابر رضي الله عنه في بَعَثَ أَبِي عبيدة وشاهد الترجمة منه قوله: **(فَأَمَرَ أَبُو عُبَيْدَةَ بِأَزْوَادِ ذَلِكَ الْجَيْشِ، فَجُمِعَ ذَلِكَ كُلُّهُ)** ولما كان يفرق عليهم كل يوم قليلاً قليلاً، صار في معنى النهْد.

وثانيها: حديث سلمة بن الأكوع رضي الله عنه، وفيه: «أن القوم لما خفت أزوادهم وأرادوا نحر إبلهم أمره صلى الله عليه وسلم أن ينادي في الناس يأتون بفضل أزوادهم فوضعه على نطح فدعا صلى الله عليه وسلم وبرك عليه ثم دعاهم بأوعيتهم فاحتشئ الناس حتى فرغوا...»، والشاهد منه: جمع أزوادهم، ودعاء النبي صلى الله عليه وسلم فيها بالبركة وهو ظاهر فيما ترجم به من كون أخذهم منها كان بغير قسمة مستوية.

(١) الحديث عند مسلم (١٩٣٥) (٢١).

(٢) «فتح الباري» (٥ / ١٦٣)، و«عمدة القاري» (٢٣ / ٥٦).

(٣) «فتح الباري» (٥ / ١٦٢).

وثالثها: حديث رافع بن خديج رضي الله عنه قال: «كنا نصلي مع النبي صلى الله عليه وسلم العصر فننحر جزوراً فتقسم عشر قيسم فنأكل لحمًا نضيحًا قبل أن تغرب» فإن فيه جمع الأنصباء مما يوزن، مجازفةً.

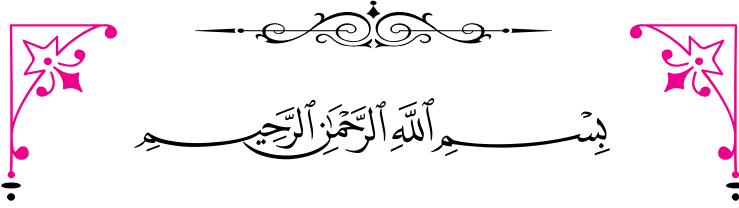
ورابعها: حديث أبي موسى رضي الله عنه مرفوعاً: «إِنَّ الْأَشْعَرِيِّينَ إِذَا أَرْمَلُوا^(١) فِي الْغَزْوِ أَوْ قَلَّ طَعَامُ عِيَالِهِمْ بِالْمَدِينَةِ جَمَعُوا مَا كَانَ عِنْدَهُمْ فِي ثَوْبٍ وَاحِدٍ ثُمَّ اقْتَسَمُوهُ بَيْنَهُمْ فِي إِنَاءٍ وَاحِدٍ بِالسَّوِيَّةِ...»، ومطابقتها للترجمة يؤخذ من قوله: «جَمَعُوا مَا كَانَ عِنْدَهُمْ فِي ثَوْبٍ وَاحِدٍ ثُمَّ اقْتَسَمُوهُ بَيْنَهُمْ» ولا يخفى على المتأمل ذلك^(٢).

وأما الشركة فيما بقي من الترجمة فقد بوب لها البخاري أبواباً تخصها؛ فمن أراد الرجوع إليها فليرجع لها، وبالله التوفيق.



(١) أي: نَفَدَ زَادَهُمْ، وَأَصْلُهُ مِنَ الرَّمْلِ كَأَنَّهُمْ لَصِقُوا بِالرَّمْلِ، كَمَا قِيلَ لِلْفَقِيرِ: التَّرَبُّ. «النهاية» (١/ ٦٩١) مادة (رَمَلَ).

(٢) «فتح الباري» (٥/ ١٦٣ - ١٦٤)، و«لُبُّ اللَّبَابِ» (٢/ ٢٧٥ - ٢٧٦)، «الأبواب والتراجم» (٤/ ٧٦).



٤٦- كِتَابُ الرَّهْنِ



بَابُ الرَّهْنِ فِي الْحَضَرِ

وقوله تعالى: ﴿وَإِنْ كُنْتُمْ عَلَى سَفَرٍ وَلَمْ تَجِدُوا كَاتِبًا فَرِهَنَّ مَقْبُوضَةً﴾ [البقرة: ٢٨٣].

﴿٤٧﴾ [٢٥٠٨] حَدَّثَنَا مُسْلِمُ بْنُ أَبِرَاهِيمَ، حَدَّثَنَا هِشَامٌ، حَدَّثَنَا قَتَادَةُ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ

قال: ولقد رهن النبي ﷺ دِرْعَهُ بِشَعِيرٍ، وَمَشَيْتُ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ بِحُزْبِ شَعِيرٍ وَإِهَالَةٍ سِنْخَةٍ، وَلَقَدْ سَمِعْتُهُ يَقُولُ: «مَا أَصْبَحَ لَأَلِ مُحَمَّدٍ ﷺ إِلَّا صَاعٌ وَلَا أَمْسَى» وَإِنَّهُمْ لَتَسَعَةُ آيَاتٍ.

□ التعلیق □

قوله: (كِتَابُ الرَّهْنِ الرَّهْنُ) -بفتح أوله وسكون الهاء- وهو في اللغة: الحبس، ومنه قوله

تعالى: ﴿كُلُّ نَفْسٍ بِمَا كَسَبَتْ رَهِينَةٌ﴾ [المدثر: ٣٨] أي: محبوسة بما كسبت، وقوله تعالى: ﴿كُلُّ أَمْرٍ بِمَا كَسَبَ رَهِينٌ﴾ [الطور: ٢١] أي: محبوس.

وشرعاً: تَوْثِيقُهُ دِينَ بَعَيْنٍ يُمْكِنُ اسْتِيفَاؤُهُ أَوْ بَعْضُهُ مِنْهَا، أَوْ مِنْ بَعْضِهَا (١).

قوله: (بَابُ الرَّهْنِ فِي الْحَضَرِ) أراد البخاريُّ بِرَحْمَةِ اللَّهِ ﷺ في قوله: (الْحَضَرِ) الرد على مجاهد،

والضحاك في قولهما: «لا يشرع الرهن إلا في السفر» إشارة منه إلى أن التقييد بالسفر في الآية خرج مخرج الغالب، فلا مفهوم له لدلالة الحديث على مشروعيته في الحضر، وهو قول الجمهور، واحتجوا له من حيث المعنى بأن الرهن شرع توثقة على الدين؛ لقوله تعالى: ﴿فَإِنْ أَمِنَ بَعْضُكُم بَعْضًا﴾ [البقرة: ٢٨٣] فإنه يشير إلى أن المراد بالرهن الاستيثاق، وإنما قيده بالسفر؛ لأنه مظنة فقد الكاتب فأخرجه مخرج الغالب.

وقد اعترض بعضهم بأنه ليس في الآية والحديث تعرض للرهن في الحضر، وأجيب بأن البخاري رحمه الله أورد حديث أنس وقد أشار -كعادته- إلى ما في بعض طرقة في (باب شراء النبي ﷺ بالنسيئة) (١) بلفظ: «ولقد رهن النبي ﷺ درعاً له بالمدينة عند يهودي...» فعرف بذلك الرد على المعترض.

قوله: (... وإِهَالَةٌ سِنْخَةٍ) الإهالة -بكسر الهمزة وتخفيف الهاء-: ما أُذِيبَ من الشحم، والألية، وقيل: هو كل دَسَم جامدٍ، وقيل: ما يؤتدم به من الأدهان، و(سِنْخَةٌ) بفتح المهملة وكسر النون بعدها معجمة مفتوحة؛ أي: المتغيِّرةُ الريح، ويقال فيها: بالزاي أيضاً.

قوله: ((مَا أَصْبَحَ لَالٍ مُحَمَّدٍ...)) لم يقل ذلك ﷺ مُتَضَجِّراً ولا شاكياً -معاذ الله من ذلك- وإنما قاله معتدراً عن إجابته دعوة اليهودي ولرهنه عنده درعه، ولعل هذا هو الذي حمل بعضهم على أن يقول: إن قائل ذلك هو أنس فراراً من أن يُظنَّ أن النبي ﷺ قال ذلك بمعنى التضجُّر، والله أعلم.

وفي الحديث جواز معاملة الكفار فيما لم يتحقق تحريم عين المتعامل فيه، وعدم الاعتبار بفساد معتقدهم، وكذا استنبط منه جواز معاملة مَنْ أكثر ماله حرام، وفيه جواز بيع السلاح ورهنه وإجارته، وغير ذلك من الكافر ما لم يكن حربياً، وفيه ثبوت أملاك أهل الذمة في أيديهم، وجواز

الشراء بالثمن المؤجل، واتخاذ الدروع والعدد وغيرها من آلات الحرب، وأنه غير قاذح في التوكل، وفيه ما كان عليه النبي ﷺ من التواضع والزهد في الدنيا، والتقلُّل منها مع قدرته عليها، والكرم الذي أفضى به إلى عدم الأذخار حتى احتاج إلى رهن دِرْعِهِ، والصبر على ضيق العيش، والقناعة باليسير، وفضيلة لأزواجه لصبرهن معه على ذلك... وغير ذلك.

قال العلماء: الحكمة في عدوله ﷺ عن معاملة مياسير الصحابة إلى معاملة اليهود إما لبيان الجواز، أو لأنهم لم يكن عندهم إذ ذاك طعام فاضل عن حاجة غيرهم، أو خشى أنهم لا يأخذون منه ثمنًا أو عَوَضًا فلم يرد التضييق عليهم، فإنه لا يعد أن يكون فيهم إذ ذاك من يقدر على ذلك وأكثر؛ فلعله لم يطلعهم على ذلك، وإنما اطلع عليه مَنْ لم يكن موسرًا، ممن نقل ذلك. والله أعلم^(١)، وبالله التوفيق.



(١) «فتح الباري» (٥ / ٧٥ - ١٧٧)، «عمدة القاري» (١٣ / ٩٨)، و«لُبُّ اللَّبَابِ» (٢ / ٢٨٥)، و«الأبواب

والتراجم» (٤ / ٨٦) بتصرف واختصار.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

٤٧- كِتَابُ الْعِتْقِ

١

بَابُ فِي الْعِتْقِ وَفَضْلِهِ

وقوله تعالى: ﴿فَكَرَبَةً (١٣) أَوْ إِطْعَمٌ فِي يَوْمٍ ذِي مَسْغَبَةٍ (١٤) بَيْنَمَا ذَا مَقْرَبَةٍ (١٥)﴾

[البلد: ١٣ - ١٥].

﴿٤٨﴾ [٢٥١٧] حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ يُونُسَ، حَدَّثَنَا عَاصِمُ بْنُ مُحَمَّدٍ، قَالَ: حَدَّثَنِي وَايْدُ بْنُ مُحَمَّدٍ، قَالَ: حَدَّثَنِي سَعِيدُ بْنُ مَرْجَانَةَ صَاحِبُ عَلِيِّ بْنِ حُسَيْنٍ قَالَ: قَالَ لِي أَبُو هُرَيْرَةَ رضي الله عنه: قَالَ النَّبِيُّ صلى الله عليه وسلم: «أَيُّمَا رَجُلٍ أَعْتَقَ امْرَأً مُسْلِمًا، اسْتَنْقَذَ اللَّهُ بِكُلِّ عَضْوٍ مِنْهُ عَضْوًا مِنَ النَّارِ».

قال سعيد بن مرجانة: فانطلقت إلى علي بن حسين، فعمد علي بن حسين رضي الله عنه إلى عبد له قد أعطاه به عبد الله بن جعفر عشرة آلاف درهم - أو ألف دينار - فأعتقه (١).

□ التعلیق □

قوله: (كِتَابُ الْعِتْقِ) العتق: -بكسر المهملة- إزالة الملك. يقال: عَتَقَ يَعْتِقُ عِتْقًا، بكسر أوله ويُفْتَحُ عِتْقًا وَعِتَاقَةً. قال الأزهري رحمته الله: «هو مشتق من قولهم: عَتَقَ الْفَرَسَ إِذَا سَبَقَ، وَعَتَقَ

(١) الحديث عند مسلم برقم (١٥٠٩) (٢٤).

الفرخ إذا طار؛ لأنَّ الرَّقِيقَ يتخلص بالعتق، ويذهب حيث شاء»^(١).

ودلالة الآية التي أوردها البخاري رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ على فضل العتق ظاهرة، والمراد بفك الرقبة في قوله: ﴿فَكَ رَقَبَةٍ﴾^(١٣) تخليص الشخص من الرِّقِّ من تسمية الشيء باسم بعضه، وإنما خُصَّتْ بالذكر إشارةً إلى أن حكم السيد عليه كالغُلِّ في رقبته، فإذا أُعتق فُكَّ الغُلُّ من عنقه^(٢).

ثم أورد في الباب حديث أبي هريرة، ومطابقته للترجمة ظاهرة؛ لأنه يخبر عن فضلٍ عظيمٍ في العتق^(٣).

قوله: (صَاحِبُ عَلِيِّ بْنِ حُسَيْنٍ) أي: زين العابدين بن الحسين بن علي بن أبي طالب، وكان سعيد منقطعاً إليه فُعرِفَ بصحبته، وليس لسعيد عند البخاري غير هذا الحديث، وقد ذكره ابن حبان في التابعين، وأثبت روايته عن أبي هريرة^(٤)، ثم غفل فذكره في أتباع التابعين، وقال: «لم يسمع من أبي هريرة»^(٥)، وقد قال هنا: «قال لي أبو هريرة»، ووقع التصريح بسماعه منه عند مسلم^(٦)، والنسائي^(٧)، وغيرهما، فانتفى ما قاله ابن حبان.

قوله: (عَشْرَةَ آلَافٍ دِرْهَمٍ أَوْ أَلْفَ دِينَارٍ) الشك من الراوي، وفيه أن الدينار إذ ذاك كان بعشرة دراهم^(٨)، وبالله التوفيق.

(١) «فتح الباري» (٥ / ١٨٣)، وقارن بـ«تهذيب اللغة» (١ / ٢١٠) للأزهري.

(٢) «فتح الباري» (٥ / ١٨٣ - ١٨٤).

(٣) «عمدة القاري» (١٣ / ١١٠).

(٤) «الثقات» (٤ / ٢٩٣).

(٥) كما في «الثقات» (٦ / ٣٦٢).

(٦) ينظر برقم (١٥٠٩)، وبرقم (٧٥٨).

(٧) في «السنن الكبرى» برقم (٤٨٥٥).

(٨) «فتح الباري» (٥ / ١٨٤ - ١٨٥).

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

٤٨- كِتَاب فِي الْمَكَاتِبِ

١

بَاب الْمَكَاتِبِ وَنُجُومِهِ فِي كُلِّ سَنَةٍ نَجْمٌ

وقوله: ﴿وَالَّذِينَ يَبْنُغُونَ الْكِنَبَ مِمَّا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ فَكَاتِبُوهُمْ إِنْ عَلِمْتُمْ فِيهِمْ خَيْرًا وَءَاتُوهُمْ مِنْ مَالِ اللَّهِ الَّذِي آتَاكُمْ﴾ [النور: ٣٣].

وقال رَوْحٌ، عن ابنِ جُرَيْجٍ: قلتُ لعطاءٍ: أواجِبُ عليّ إذا عَلِمْتُ له ما لّا أنْ أَكَاتِبَهُ؟ قال: ما أراه إلّا واجِبًا.

وقال عَمْرُو بْنُ دِينَارٍ: قلتُ لعطاءٍ: تَأْتُرُهُ عن أَحَدٍ؟ قال: لا. ثمَّ أَخْبَرَنِي أَنَّ مُوسَى بْنَ أَنَسٍ أَخْبَرَهُ: أَنَّ سَبْرِينَ سَأَلَ أَنَسًا الْمَكَاتِبَةَ - وكانَ كَثِيرَ الْمَالِ - فَأَبَى، فَاَنْطَلَقَ إلى عَمَرَ رضي الله عنه فقال: كَاتِبُهُ، فَأَبَى، فَضْرَبَهُ بِالذَّرَّةِ؛ وَبِتَلُّو عَمَرَ: ﴿فَكَاتِبُوهُمْ إِنْ عَلِمْتُمْ فِيهِمْ خَيْرًا﴾ [النور: ٣٣] فَكَاتِبَهُ.

﴿٤٩﴾ [٢٥٦٠] وقال اللَّيْثُ: حَدَّثَنِي يُونُسُ، عن ابنِ شِهَابٍ، قال عُرْوَةُ: قالت عائشةُ رضي الله عنها: إِنَّ بَرِيرَةَ دَخَلَتْ عَلَيْهَا تَسْتَعِينُهَا فِي كِتَابَتِهَا، وَعَلَيْهَا خَمْسَةُ أَوَاقٍ، نُجِّمَتْ عَلَيْهَا فِي خَمِيسٍ سَنِينَ، فَقَالَتْ لَهَا عَائِشَةُ - وَنَفِسَتْ فِيهَا -: أَرَأَيْتِ إِنْ عَدَدْتُ لَهُمْ عَدَّةً وَاحِدَةً أَيْبِعُكَ أَهْلَكَ فَأُعْتِقَكَ فَيَكُونُ وَلَاؤُكَ لِي؟ فَذَهَبَتْ بَرِيرَةُ إلى أَهْلِهَا فَعَرَضَتْ ذَلِكَ عَلَيْهِمْ، فَقَالُوا: لا، إِلَّا أَنْ

يَكُونُ لَنَا الْوَلَاءُ. قَالَتْ عَائِشَةُ: فَدَخَلْتُ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَذَكَرْتُ ذَلِكَ لَهُ، فَقَالَ لَهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «اشْتَرِيهَا فَأَعْتِقِهَا، فَإِنَّمَا الْوَلَاءُ لِمَنْ أَعْتَقَ» ثُمَّ قَامَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ: «مَا بَالُ رِجَالٍ يَشْتَرُونَ شُرُوطًا لَيْسَتْ فِي كِتَابِ اللَّهِ، مَنِ اشْتَرَطَ شَرْطًا لَيْسَ فِي كِتَابِ اللَّهِ فَهُوَ بَاطِلٌ، شَرُطَ اللَّهُ أَحَقُّ وَأَوْثَقُ» (١).

□ التعليق □

قوله: **(كِتَابُ فِي الْمُكَاتَبِ الْمَكَاتِبُ)**: بفتح التاء: هو الرقيق الذي يكتبه مولاه على مالٍ يؤدِّيه إليه بحيثُ إنه إذا أداه عتق وإن عجزَ رُدَّ إلى الرِّقِّ، وبكسر التاء هو مولاه الذي تقع منه المكاتبه.

والكتابة: أن يقول السيد لمملوكه: كاتبك على ألف درهم مثلاً، ومعناه: كتبت لك على نفسي أن تعتق مني إذا وفيت المال، وكتبت لي على نفسك أن تفني بذلك، أو كتبت عليك وفاء المال، وكتبت عليّ العتق، واشتقاقها من الكتب، وهو الجمع يقال: كتبت الكتاب إذا جمعت بين الكلمات والحروف، وسمي هذا العقد كتابةً لِمَا يكتب فيه وهو ما تقدم (٢).

قوله: **(بَابُ الْمُكَاتَبِ وَنُجُومِهِ فِي كُلِّ سَنَةٍ نَجْمٌ)** (نجومه) بالجر عطفاً على سابقه، وبالرفع على الاستئناف، ونجم الكتابة: هو القدر المعين الذي يؤديه المكاتب في وقتٍ مُعَيَّنٍ، وأصله أن العرب كانوا يبنون أمورهم في المعاملة على طلوع النجم؛ لأنهم لا يعرفون الحساب، فيقول أحدهم: إذا طلع النجم الفلاني أدت حَقَّكَ، فسميت الأوقات نجومًا بذلك ثم سمي المؤدِّي في الوقت نجمًا (٣).

(١) وصله البخاري برقم (٢٥٦١) و(٢٧١٧).

(٢) «عمدة القاري» (١٦٦/١٣).

(٣) «عمدة القاري» (١٦٦/١٣)، و«الأبواب والتراجم» (٤/١٠٤).

وقد اختلف أهل العلم في إذا سأل العبد سيده مكاتبته هل يجب عليه أن يكاتبه أم يستحب له ذلك؟

فذهب الجمهور إلى الاستحباب إذا عَلِمَ فيه خيراً، وذهب جماعة إلى الوجوب، ودليلهم: ما في آية الباب، وهو قوله تعالى: ﴿فَكَاتِبُوهُمْ إِنْ عَلِمْتُمْ فِيهِمْ خَيْرًا﴾ قالوا: لأن ظاهر الأمر الوجوب، وممن ذهب إلى هذا: أحمد وعطاء وعمرو بن دينار، والضحاك، وقال إسحاق: «أخشى أن يأتهم إن لم يفعل ولا يجبر عليه»، وكذا الظاهرية^(١).

قوله: (وَقَالَ رُوْحٌ، عَنِ ابْنِ جُرَيْجٍ: قُلْتُ لِعَطَاءٍ...) وصله إسماعيل القاضي في «أحكام القرآن»، قال: حدثنا علي بن المديني، حدثنا روح بن عباد بهذا، وكذلك أخرجه عبد الرزاق، والشافعي من وجهين آخرين، عن ابن جريج^(٢).

قوله: (وَقَالَ عَمْرُو بْنُ دِينَارٍ: قُلْتُ لِعَطَاءٍ...) قال الحافظ رحمه الله: «هكذا في جميع النسخ التي وقعت لنا عن القُرْبَرِيِّ، وهو ظاهر في هذا الأثر من رواية عمرو بن دينار عن عطاء، وليس كذلك، بل وقع في الرواية تحريف لزم منه الخطأ، والذي وقع في رواية إسماعيل المذكورة: «وقاله لي أيضاً عمرو بن دينار»، والضمير يعود على القول بوجوبها، وقائل ذلك هو ابن جريج، وهو فاعلُ قُلْتُ لِعَطَاءٍ وقد صرح بذلك في رواية إسماعيل حيث قال فيها بالسند المذكور (قَالَ ابْنُ جُرَيْجٍ: وَأَخْبَرَنِي عَطَاءٌ) وكذلك أخرجه عبد الرزاق^(٣) والشافعي، ومن طريقه البيهقي^(٤) عن عبد الله بن الحارث كلاهما عن ابن جريج، وقالاه فيه: «وقالها عمرو بن دينار».

والحاصل: أن ابن جريج نقل عن عطاء التردد في الوجوب، وعن عمرو بن دينار الجزم، أو موافقة عطاء، ثم وجدته في الأصل المعتمد من رواية النسفي عن البخاري على الصواب بزيادة

(١) «المغني» (٤/ ٤٤٢)، و«فتح الباري» (٥/ ٢٣٣).

(٢) «فتح الباري» (٥/ ٢٣٢)، و«تغليق التعليق» (٣/ ٣٤٨).

(٣) «المصنف» (٨/ ٤١٣) برقم (١٥٧٤٧).

(٤) «السنن الكبرى» (١٠/ ٣١٩).

الهاء في قوله: (وَقَالَ عمرو بن دينار)، ولفظه: «وقاله عمرو بن دينار» أي: القول المذكور.

قوله: (ثُمَّ أَخْبَرَنِي أَنَّ مُوسَى بْنَ أَنَسٍ أَخْبَرَهُ أَنَّ سِيرِينَ سَأَلَ أَنَسًا الْمَكَاتِبَةَ وَكَانَ كَثِيرَ الْمَالِ): القائل: (ثُمَّ أَخْبَرَنِي) هو ابن جريج أيضاً، ومخبره هو عطاء، ووقع مبيناً كذلك في رواية إسماعيل المذكورة ولفظه: «قال ابن جريج وأخبرني: عطاء أن موسى بن أنس بن مالك أخبره أن سيرين أبا محمد بن سيرين سأله...» فذكره، ووقع في رواية عبد الرزاق^(١) عن ابن جريج: «أخبرني مخبر أن موسى بن أنس أخبره» وقد عرف اسم المخبر من رواية روح، وظاهر سياقه الإرسال؛ فإن موسى لم يذكر وقت سؤال سيرين من أنس الكتابة، وقد رواه عبد الرزاق والطبري من وجه آخر متصلاً من طريق سعيد بن أبي عروبة عن قتادة عن أنس قال: «أرادني سيرين على المكاتبه فأبيت، فأتى عمر بن الخطاب» فذكر نحوه. وسيرين المذكور يكنى أبا عمرة، وهو والد محمد بن سيرين الفقيه المشهور وإخوته، وكان من سبي عين التمر^(٢) اشتراه أنس في خلافة أبي بكر، وروى هو عن عمر وغيره، وذكره ابن حبان في ثقات التابعين^(٣).

قوله: (فَأَنْطَلَقَ إِلَى عُمَرَ) زاد إسماعيل بن إسحاق في روايته: «فاستعداه عليه» وزاد في آخر القصة «وكاتبه أنس» وروى ابن سعد^(٤) من طريق محمد بن سيرين قال: «كاتب أنس أبي علي أربعين ألف درهم». وروى البيهقي^(٥) من طريق أنس بن سيرين عن أبيه قال: «كاتبني أنس علي

(١) «المصنف» (٨ / ٣٧١) برقم (١٥٥٧٨).

(٢) عَيْنُ التَّمْرِ: بلدة قريبة من بلدة الأنبار، غربي الكوفة، وهي على طرف البرية فُتِحَتْ مع فتوح العراق بعد حرب الردة على يد خالد بن الوليد سنة (١٢هـ) عَنَوَةً ومن غلمانها حمران مولى عثمان، وتُصِير أبو موسى بن نصير، وسيرين والد محمد بن سيرين. «الروض المعطار في خبر الأقطار» (ص ٤٢٣) للحميري، و«معجم البلدان» (٤ / ١٧٦).

(٣) في «الثقات» (٤ / ٣٤٩).

(٤) في «الطبقات» (٩ / ١١٩) برقم (٩٧٨٣).

(٥) «السنن الكبرى» (١٠ / ٣٣٤).

عشرين ألف درهم» فإن كانا محفوظَيْن جُمع بينهما بحمل أحدهما على الوزن والآخر على العدد، ولا بن أبي شيبة^(١) من طريق عبيد الله بن أبي بكر بن أنس قال: «هذه مكاتبة أنس عندنا: هذا ما كاتب أنس غلامه سيرين: كاتبه على كذا وكذا ألف وعلى غلامين يعملان مثل عمله».

وأورد البخاري رحمته الله قصة بريرة من عدة طرق في جميع أبواب الكتابة، فأورد في هذه الترجمة طريق الليث عن يونس عن ابن شهاب عن عروة عن عائشة تعليقاً، ووصله الذهلي في «الزهرات» عن أبي صالح كاتب الليث عن الليث، والمحفوظ رواية الليث له عن ابن شهاب نفسه بغير واسطة، وسيأتي في الباب الذي يليه^(٢) عن قتيبة عن الليث، وأخرجه مسلم أيضاً عن قتيبة^(٣)، وكذلك أخرجه النسائي^(٤)، والطحاوي^(٥)، وغيرهما من طريق ابن وهب عن رجال من أهل العلم منهم يونس والليث كلهم عن ابن شهاب، وهذا هو المحفوظ أن يونس رفيق الليث فيه لا شيخه، ووقع التصريح بسماع الليث له من ابن شهاب «عند»^(٦) أبي عوانة^(٧) من طريق مروان بن محمد، وعند النسائي من طريق ابن وهب كلاهما عن الليث.

وقد وقع في هذه الرواية المعلّقة أيضاً مخالفة للروايات المشهورة في موضع فيه نظر وهو قوله في المتن: «وعليها خمسة أواقٍ نجمت عليها في خمس سنين»، والمشهور ما في رواية

(١) في «المصنف» برقم (٢٠١٥٢) من ط «مكتبة الرشد»، وهو كذلك عند البيهقي في «السنن الكبرى» (٣٢٢ / ١٠).

(٢) ينظر في: «باب ما يجوز من شروط المكاتب ومن اشترط شرطاً ليس في كتاب الله».

(٣) برقم (١٥٠٤).

(٤) في «السنن الكبرى» (٤٩ / ٥) برقم (٤٩٩٧).

(٥) في «شرح مشكل الآثار» (١١ / ١٥٨) برقم (٤٣٦٦).

(٦) وقع في نسخ «فتح الباري» «عن» بدل «عند».

(٧) في «مسنده» (٣ / ٢٣٥) برقم (٤٧٩٣).

هشام بن عروة^(١) عن أبيه «أنها كتبت على تسع أواق في كل عام أوقية»، وكذا في رواية ابن وهب عن يونس عند مسلم^(٢)، وقد جزم الإسماعيلي بأن الرواية المعلقة غلط، ويمكن الجمع بأن التسع أصل والخمس كانت بقيت عليها، وبهذا جزم القرطبي والمحب الطبري، ويعكر عليه قوله في رواية قتيبة: «ولم تكن أدت من كتابتها شيئاً» ويجب بأنها كانت حصلت الأربع أواق قبل أن تستعين عائشة، ثم جاءتها وقد بقي عليها خمس. وقال القرطبي: يجب بأن الخمس هي التي كانت استحقت عليها بحلول نجومها من جملة التسع الأواقي المذكورة في حديث هشام، ويؤيده قوله في رواية عمرة عن عائشة الماضية في أبواب المساجد: «فقال أهلها إن شئت أعطيت ما يبقى». وذكر الإسماعيلي أنه رأى في الأصل المسموع على الفربري في هذه الطريق أنها كتبت على خمسة أوساق، وقال: إن كان مضبوطاً فهو يدفع سائر الأخبار. قلت: لم يقع في شيء من النسخ المعتمدة التي وقفنا عليها إلا الأواقي، وكذا في نسخة النسفي عن البخاري، وكان يمكن على تقدير صحته أن يجمع بأن قيمة الأوساق الخمسة تسع أواق، لكن يعكر عليه قوله: «في خمس سنين» فيتعين المصير إلى الجمع الأول.

وقوله في هذه الرواية: **فَقَالَتْ عَائِشَةُ وَنَفَسَتْ فِيهَا** هو بكسر الفاء جملة حالية؛ أي: رَغَبَتْ^(٣).

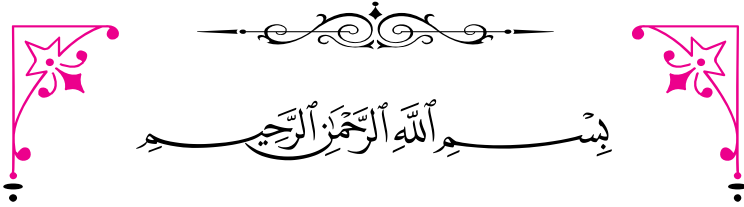
لم يرد البخاري رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بقوله: «في كل سنة نجم» أن ذلك شرط، وإنما ذُكِرَ لورود التصريح به في قصة بريرة في بعض الروايات، ثم أورد في الباب أثر عمر، والظاهر أنه مال إلى الوجوب، ثم أورد حديث عائشة في قصة بريرة ومطابقتها للترجمة في قوله: «نُجِّمَتْ عَلَيْهَا فِي خَمْسِ سِنِينَ»^(٤)، وبالله التوفيق.

(١) برقم (٢٥٦٣).

(٢) برقم (١٥٠٤).

(٣) «فتح الباري» (٥/ ٢٣٢، ٢٣٣).

(٤) «لُبُّ اللَّبَابِ» (٢/ ٣٠٧-٣٠٨).



٤٩- كِتَابُ الْهَبَةِ وَفَضْلِهَا، وَالتَّحْرِيزُ عَلَيْهَا

﴿٥٠﴾ [٢٥٦٦] حَدَّثَنَا عَاصِمُ بْنُ عُلَيٍّْ، حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي ذَيْبٍ، عَنِ الْمَقْبُرِيِّ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه، عَنِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم قَالَ: «يَا نِسَاءَ الْمُسْلِمَاتِ، لَا تَحْقِرَنَّ جَارَةً لْجَارَتِهَا، وَلَوْ فَرْسِينَ شَاةً»^(١).

□ التعلیق □

قوله: (كِتَابُ الْهَبَةِ... الْهَبَةُ لُغَةً: إِيْصَالُ النِّفْعِ إِلَى الْغَيْرِ بِمَا يَنْفَعُهُ سِوَاءَ مَا لَمْ أَوْ غَيْرَ مَا لَمْ) (٢).

وشرعاً: تملك في الحياة بغير عوضٍ.

والهبة والصدقة والهدية معانيها متقاربة، واسم العطية شاملٌ لجميعها، وكذلك الهبة بمعنى العطية بيد أن بين الصدقة والهدية تغييراً، فمن أعطى شيئاً ينوي به التقرب إلى الله، فهو صدقة، ومن دفع إلى إنسانٍ شيئاً للتقرب إليه، والمحبة له فهو هدية، وقد كان النبي صلى الله عليه وسلم يأكل الهدية، ولا يأكل الصدقة (٣).

(١) الحديث عند مسلم برقم (١٠٣٠) (٩٠).

(٢) «الكليات» (٥ / ٧٩ - ٨٠) للكفوي.

(٣) «المغني» (٨ / ٢٣٩). وينظر: «البخاري» برقم (٣٠٧٢)، ومسلم (١٠٦٩).

قوله: («جَارَةٌ لِبَارْتِهَا») الْمُتَعَلِّقُ مَحذُوفٌ تَقْدِيرُهُ هَدِيَّةٌ مُهْدَاةٌ.

قوله: («فَرَسَيْنِ») -بكسر الفاء المهملة بينهما راءٌ ساكنةٌ وآخره نون-: عَظِيمٌ قَلِيلُ اللَّحْمِ، وهو خَفُّ البعير، كالحافر للفرس، وأطلقت للشاة على وجه الاستعارة، والذي للشاة هو الظلف، ونونه زائدة، وقيل: أصلية، وأشير بذلك إلى المبالغة في إهداء الشيء اليسير، وقوله لا إلى حقيقة الفرسين؛ لأنه لم تَجْرِ العادة بإهدائه، أي: لا تمنع جارة من الهدية لجارتها الموجود عندها لاستقلاله، بل ينبغي أن تجود بما تيسر، وإن كان قليلاً، فهو خير من العدم، وذكر الفرسين على سبيل المبالغة، ويحتمل أن يكون النهي إنما وقع للمُهدَى إليها، وأنها لا تحتقر ما يُهدى إليها، ولو كان قليلاً، وحمله على الأعم من ذلك أولى.

وفي الحديث الحض على التهادي، ولو باليسير؛ لأن الكثير قد لا يتيسر كل وقت، وإذا تواصل اليسير صار كثيراً^(١)، والهدية إذا كانت يسيرة فهي أدلُّ على المودة، وأسقط للمؤونة وأسهل على المُهدِي لاطراح التكليف^(٢).

ومطابقة الحديث للترجمة من حيث إن فيه تحريضاً على الخير إلى أحد، ولو كان بشيء يسير، وهو داخل في معنى الهبة من حيث اللغة^(٣)، وبالله التوفيق.



(١) «فتح الباري» (٥ / ٢٤٨).

(٢) «عمدة القاري» (١٣ / ١٨٠).

(٣) «عمدة القاري» (١٣ / ١٧٨).

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

٥٠- كِتَابُ الشَّهَادَاتِ

١

باب مَا جَاءَ فِي الْبَيِّنَةِ عَلَى الْمُدَّعِي

لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِذَا تَدَايَنُتُمْ بَدِينٍ إِلَىٰ أَجَلٍ مُّسَمًّى فَآكُتُبُوهُ ۚ وَيَكْتُبُ بَيْنَكُمْ كَاتِبٌ بِالْعَدْلِ وَلَا يَأْبَ كَاتِبٌ أَنْ يَكْتُبَ كَمَا عَلَّمَهُ اللَّهُ ۚ فَلْيَكْتُبْ وَلْيُمْلِلِ الَّذِي عَلَيْهِ الْحَقُّ وَلْيَتَّقِ اللَّهَ رَبَّهُ وَلَا يَبْخَسَ مِنْهُ شَيْئًا ۚ فَإِنْ كَانَ الَّذِي عَلَيْهِ الْحَقُّ سَفِيهًا أَوْ ضَعِيفًا أَوْ لَا يَسْتَطِيعُ أَنْ يُمِلَّ هُوَ فَلْيُمْلِلْ وَلِيُّهُ بِالْعَدْلِ ۚ وَاسْتَشْهِدُوا شَهِدَيْنِ مِنْ رِجَالِكُمْ ۖ فَإِنْ لَمْ يَكُونَا رَجُلَيْنِ فَرَجُلٌ وَامْرَأَتَانِ مِمَّن تَرْضَوْنَ مِنَ الشُّهَدَاءِ أَنْ تَضِلَّ إِحْدَاهُمَا فَتُذَكَّرَ إِحْدَاهُمَا الْأُخْرَى ۚ وَلَا يَأْبَ الشُّهَدَاءُ إِذَا مَا دُعُوا وَلَا تَسْعَمُوا أَنْ تَكْتُبُوهُ صَغِيرًا أَوْ كَبِيرًا إِلَىٰ أَجَلِهِ ۚ ذَٰلِكُمْ أَقْسَطُ عِنْدَ اللَّهِ وَأَقْوَمُ لِلشَّهَادَةِ وَأَدْنَىٰ أَلَّا تَرْتَابُوا ۖ إِلَّا أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً حَاضِرَةً تُدِيرُونَهَا بَيْنَكُمْ فَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَلَّا تَكْتُبُوهَا ۚ وَأَشْهِدُوا إِذَا تَبَايَعْتُمْ وَلَا يُضَارَّ كَاتِبٌ وَلَا شَهِيدٌ ۚ وَإِنْ تَفَعَّلُوا فَإِنَّهُ فُسُوقٌ بِكُمْ ۚ وَاتَّقُوا اللَّهَ ۚ وَيُعَلِّمُكُمُ اللَّهُ ۚ وَاللَّهُ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ ﴿٣٨٢﴾ [البقرة: ٢٨٢].

وقول الله عزَّجَل: ﴿يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا كُونُوا قَوْمِينَ بِالْقِسْطِ شُهَدَاءَ لِلَّهِ وَلَوْ عَلَىٰ أَنْفُسِكُمْ أَوِ الْوَالِدِينَ وَالْأَقْرَبِينَ ۚ إِنْ يَكُنْ غَنِيًّا أَوْ فَقِيرًا فَاللَّهُ أَوْلَىٰ بِهِمَا ۚ فَلَا تَتَّبِعُوا الْهَوَىٰ أَنْ

تَعَدُّوْا وَإِنْ تَلَّوْا أَوْ تُعَرِّضُوا فَإِنَّ اللَّهَ كَانَ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرًا ﴿١٣٥﴾ [النساء: ١٣٥].

□ التعليق □

قوله: **(كِتَابُ الشَّهَادَاتِ) الشَّهَادَاتِ**: جمع شهادة، وهي مصدر شَهِدَ يَشْهَدُ، وَجُمِعَ لإرادة الأنواع، فقد تكون في الحدود أو الأموال، أو الرضاع.

قال الجوهرى رحمته الله: «الشهادة خبرٌ قاطعٌ، والمشاهدة المعاينة^(١) مأخوذة من الشهود، أي: الحضور؛ لأن الشاهد مشاهد لما غاب عن غيره، وقيل مأخوذة من الإعلام^(٢)، من قوله تعالى: ﴿ شَهِدَ اللَّهُ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ ﴾ [آل عمران: ١٨] أي: عَلِمَ^(٣)».

واصطلاحاً: الإخبار بما عَلِمَهُ بلفظ شهدت أو سمعت، أو رأيت أو نحو ذلك، فلا يشترط في أداء الشهادة لفظ «أشهد»، ولا يعرف عن صحابي ولا تابعي اعتبار لفظ (أشهد)، وهذا قول الجمهور، وهو ترجيح شيخ الإسلام ابن تيمية وتلميذه ابن القيم -رحم الله الجميع-^(٤).

ولم يسق البخاري رحمته الله في هذا الباب حديثاً إِمَّا اكْتِفَاءً بِالْآيَتَيْنِ، وَإِمَّا إِشَارَةً لِمَا وَرَدَ فِي ذَلِكَ فِي آخِرِ كِتَابِ الرِّهْنِ مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ: «أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَضَى أَنْ الْيَمِينُ عَلَى الْمُدْعَى عَلَيْهِ»، وحديث عبد الله بن مسعود وفيه: «شَاهِدَاكَ أَوْ يَمِينَهُ».

قال ابن المنير رحمته الله: «وجه الاستدلال بالآية للترجمة: أن المدعي لو كان القول قوله لم يَحْتَجْ إِلَى شَهَادَةٍ، وَلَا إِلَى كِتَابَةِ الْحَقِّ، وَإِمْلَانِهَا فَالْأَمْرُ بِذَلِكَ يَدُلُّ عَلَى الْحَاجَةِ إِلَيْهِ، وَيَتَضَمَّنُ أَنَّ الْبَيِّنَةَ عَلَى الْمُدْعَى، وَلِأَنَّ اللَّهَ حِينَ أَمَرَ الَّذِي عَلَيْهِ الْحَقُّ بِالْإِمْلَاءِ اقْتَضَى تَصَدِيقَهُ فِيمَا أَقْرَبَهُ،

(١) «الصحاح» (٢ / ٨٧).

(٢) «فتح الباري» (٥ / ٣١٠).

(٣) «سبل السلام» (٨ / ٧١).

(٤) «مجموع الفتاوى» (١٤ / ١٧٠)، و«بدائع الفوائد» (١ / ١٤)، «نيل المآرب» (٤ / ٤٩١).

وإذا كان مُصَدِّقًا فالبينة على من ادَّعى تكذيبه (١).

وأما الآية الأخرى فوجه الدلالة: أن الله تعالى قد أخذ عليه أن يقرَّ بالحق على نفسه، فالقول قول المدعى عليه، فإذا كَذَبَهُ المدعى فعليه البينة. قاله العيني (٢).

قوله: ﴿إِذَا تَدَايَنْمُ بَدَيْنِ﴾ أي: إذا تبايعتم بدین: الدين ما كان مؤجلاً، والعين ما كانت حاضرة، يقال: دان فلان يدين ديناً: استقرض وصار عليه دين، ورجل مديون: كثر ما عليه من الدين، ومدبان، بكسر الميم: إذا كان عادته أن يأخذ بالدين، وقال ابن الأثير رحمته الله: «المديان: الكثير الدين الذي علته الديون، وهو مفعول من الدَّيْن للمبالغة (٣)، ويقال للمديون: مَدِينٌ أيضاً». قوله: ﴿إِلَى أَجَلٍ﴾ الأجل: الوقت المسمى المعلوم. قوله: ﴿فَأَكْتَسَبُوهُ﴾ أي: أثبتوه في كتاب بَيِّنٍ فيه قدر الحق، والأجل ليرجع إليه وقت التنازع والنسيان، ولأنه يحصل منه الحفظ والتوثيق؛ وهو أمر إرشاد لا أمر إيجاب، وهو مذهب الجمهور، فإن كتب فحسن، وإن ترك فلا بأس. وقال أبو سعيد والشعبي، والربيع بن أنس والحسن وابن جريح وابن زيد وآخرون: كان ذلك واجباً ثم نسخ بقوله: ﴿فَإِنْ آمَنَ بَعْضُكُمْ بِبَعْضٍ فَلْيُوَدِّ الَّذِي آوَتْهُنَّ آمَنَّتَهُ﴾ [البقرة: ٢٨٣]، وذهب بعضهم إلى أنه محكم. قوله: ﴿وَلْيَكْتُبْ بَيْنَكُمْ كَاتِبٌ بِالْعَدْلِ﴾ أي: بالحق والإنصاف لا يزيد فيه ولا ينقص، ولا يقدم الأجل ولا يؤخره. قوله: ﴿وَلَا يَأْبَ كَاتِبٌ﴾ أي: لا يمتنع كما أمر الله تعالى من العدل، ويقال: ولا يمتنع من يعرف الكتابة إذا سئل أن يكتب للناس، ولا ضرورة عليه في ذلك، فكما علمه الله ما لم يكن يعلم فليصدق على غيره ممن لا يحسن الكتابة. قوله: ﴿وَلْيُمْلِلِ الَّذِي عَلَيْهِ الْحَقُّ﴾ الإملال والإملاء: لغتان جاء بهما القرآن، قال تعالى: ﴿فَهِيَ تُمْلَى عَلَيْهِ﴾ [الفرقان: ٥]، وقال: ﴿وَلْيُمْلِلِ الَّذِي عَلَيْهِ الْحَقُّ﴾. يقر على نفسه بما

(١) «فتح الباري» (٥ / ٣١١) بتصرف يسير، و«عمدة القاري» (١٣ / ٢٧٢).

(٢) في «عمدة القاري» (١٣ / ٢٧٢)، و«لُبُّ اللباب» (٢ / ٤٣٢).

(٣) «النهاية» (١ / ٥٩٥) مادة (دَيَّنَ).

عليه، ولا ينقص من الحق شيئاً. قال القاضي إسماعيل بن إسحاق: «ظاهر قوله عَزَّجَلَّ: ﴿وَلِيُمْلِلِ
 الَّذِي عَلَيْهِ الْحَقُّ﴾ يدل على أن القول قول مَنْ عليه الشيء»، وقال غيره: «لأن الله تعالى حين أمره
 بالإملاء اقتضى تصديقه فيما عليه، فإذا كان مصدقاً فالبينة على من يدعي تكذيبه». قوله: ﴿فَإِنْ
 كَانَ الَّذِي عَلَيْهِ الْحَقُّ سَفِيهًا﴾ أي: محجوراً عليه بتبذير ونحوه، وقيل: سفيهاً: أي: جاهلاً
 بالإملاء أو طفلاً صغيراً. قوله: ﴿أَوْ ضَعِيفًا﴾ أي: عاجزاً عن مصالحه، ويقال: أي: صغيراً أو
 مجنوناً. قوله: ﴿أَوْ لَا يَسْتَطِيعُ أَنْ يُجِلَّ هُوَ﴾ إما بالعي أو الخرص أو العجمة أو الجهل بموضع
 صواب ذلك من خطئه. قوله: ﴿فَلِيُمْلِلِ وَلِيْتَهُ﴾ أي: من يقوم مقامه، وقيل: هو صاحب الدين
 يملي دينه، والأول أصح؛ لأن في الثاني ريبة. قوله: ﴿وَاسْتَشْهِدُوا شَهِيدَيْنِ مِنْ رِجَالِكُمْ﴾ أي:
 من أهل ملتكم من الأحرار البالغين، وهذا مذهب مالك وأبي حنيفة والشافعي وسفيان، وأكثر
 الفقهاء، وأجاز شريح وابن سيرين شهادة العبد، وهذا قول أنس بن مالك، وأجاز بعضهم شهادته
 في الشيء التافه، وإنما أمر بالإشهاد مع الكتابة لزيادة التوثيق. قوله: ﴿فَإِنْ لَمْ يَكُونَا رَجُلَيْنِ﴾ أي:
 فإن لم يكن الشاهدان رجلين. قوله: ﴿فَرَجُلٌ وَأَمْرَأَتَانِ﴾ أي: فالشاهد رجل، أو الذي يشهد
 رجل وامرأتان معه، وأقيمت المرأتان مقام الرجل لنقصان عقل المرأة، كما جاء ذلك في
 «الصحيح». قوله: ﴿وَمَنْ تَرْضَوْنَ مِنَ الشُّهَدَاءِ﴾ أي: ممن كان مرضياً في دينه وأمانته وكفايته.
 قوله: ﴿أَنْ تَضِلَّ إِحْدَاهُمَا﴾ ومعنى الضلال هنا عبارة عن النسيان، وقابل النسيان بالتذكر لأنه
 يعادله، وقرئ: «فتذكر» بالتخفيف والتشديد، وهما لغتان. قوله: ﴿وَلَا يَأْبُ الشُّهَدَاءُ إِذَا مَا دُعُوا﴾
 أي: لا يمتنع الشهود إذا ما طلبوا لتحمل الشهادة، وإثباتها في الكتاب، وقيل: لإقامتها وأدائها عند
 الحاكم، وقيل: للتحمل والأداء جميعاً، وهذا أمر ندب، وقيل: فرض كفاية، وقيل: فرض عين،
 وهو قول قتادة والربيع، وقال مجاهد وأبو مجلز وغير واحد: «إذا دعيت لتشهد فأنت بالخيار، وإذا
 شهدت فدعيت فأجب». قوله: ﴿وَلَا تَسْمُوا﴾ أي: ولا تضطجروا ﴿أَنْ تَكْتُمُوهُ صَغِيرًا أَوْ
 كَبِيرًا﴾ أي: قليلاً كان المال أو كثيراً. قوله: ﴿ذَلِكَمُ﴾ إشارة إلى أن تكتبوه؛ لأنه في معنى
 المصدر؛ أي: ذلكم الكتب. قوله: ﴿أَقْسَطُ﴾ أي: أعدل. ﴿وَأَقَوْمٌ لِّلشَّهَدَةِ﴾ أي: أعون

على إقامة الشهادة. قوله: ﴿وَأَدْبَحْ أَلَّا تَرَ تَابُوا﴾ أي: أقرب من انتفاء الريب في مبلغ الحق والأجل. قوله: ﴿إِلَّا أَنْ تَكُونَ تِجْرَةً﴾ استثناء من الاستشهاد والكتابة و﴿تِجَارَةٌ حَاضِرَةٌ﴾ بالرفع على أن: كان، التامة. وقيل: هي الناقصة على أن الاسم: تجارة حاضرة، والخبر: ﴿تُدِيرُونَهَا﴾، وقرئ بالنصب على أن تكون التجارة تجارة حاضرة، ومعنى: حاضرة يداً بيد تديرونها بينكم، وليس فيها أجل، ولا نسيئة، وأباح الله ترك الكتابة فيها لعدم الخوف فيه من التأجيل. قوله: ﴿جُنَاحٌ﴾ أي: حرج. قوله: ﴿وَأَشْهَدُوا إِذَا تَبَايَعْتُمْ﴾ إذا كان فيه أجل أو لم يكن فأشهدوا على حقكم على كل حال، وروي عن جابر ابن زيد ومجاهد وعطاء والضحاك نحو ذلك. وقال الشعبي والحسن: «هذا الأمر منسوخ بقوله: ﴿فَإِنْ آمَنَ بَعْضُكُمْ بِبَعْضٍ﴾ وهذا الأمر محمول عند الجمهور على الإرشاد والندب لا على الوجوب. قوله: ﴿وَلَا يُضَارَّ كَاتِبٌ﴾. وهو أن يزيد أو ينقص أو يحرف أو يشهد بما لم يستشهد، أو يمتنع عن إقامة الشهادة، وقيل: أن يمتنع الكاتب أن يكتب والشاهد أن يشهد، وقيل: أن يدعوها وهما مشغولان، وقيل: أن يدعى الكاتب أن يكتب الباطل والشاهد أن يشهد بالزور. قوله: ﴿وَإِنْ تَفَعَّلُوا﴾ يعني: ما نهيتم عنه. قوله: ﴿فَإِنَّهُ، فَسُوقٌ بِكُمْ﴾ أي: خروج عن الأمر. قوله: ﴿وَأَتَّقُوا اللَّهَ﴾ أي: خافوه وراقبوه واتبعوا أمره واتركوا زواجره. قوله: ﴿وَيُعَلِّمُكُمُ اللَّهُ﴾ أي: بشرائع دينه ﴿وَاللَّهُ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ﴾ أي: عالم بحقائق الأمور ومصالحها وعواقبها، ولا يخفى عليه شيء من الأشياء، بل علمه محيط بجميع الكائنات. قوله: ﴿وَقَوْلِ اللَّهِ عَزَّجَلَّ﴾ بالجر عطف على قوله: لقوله تعالى. قوله: ﴿يَتَّيَبُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا كُونُوا قَوَّامِينَ بِالْقِسْطِ﴾ الآية في سورة النساء. قوله: ﴿بِالْقِسْطِ﴾ أي: بالعدل، فلا تعدلوا عنه يميناً ولا شمالاً وألا يأخذكم في الحق لومة لائم. قوله: ﴿شُهَدَاءَ لِلَّهِ﴾ تقيمون شهادتكم لوجه الله كما أمرتم بإقامتها. قوله: ﴿وَلَوْ عَلَىٰ أَنْفُسِكُمْ﴾ أي: ولو كانت الشهادة على أنفسكم، أي: أشهد بالحق ولو عاد ضرر ذلك عليك، إذا سئلت عن الأمر قل الحق فيه، وإن كان مضرة عليك، فإن الله سبحانه يجعل لمن أطاعه فرجاً ومخرجاً من كل أمر يضيق عليه، وقيل: معنى الشهادة على نفسه هي الإقرار على نفسه؛ لأنه في

معنى الشهادة عليها بالزام الحق لها. قوله: ﴿أَوْ أَوْلَادَيْنِ وَالْأَقْرَبِينَ﴾ أي: وإن كانت الشهادة عليهم فلا تراعوهم، بل اشهدوا بالحق وإن عاد ضررها عليهم، فالحق حاكم عليهم وعلى كل أحد. قوله: ﴿إِنْ يَكُنْ غَنِيًّا﴾ أي: إن يكن المشهود عليه غنيًّا لا تراعه لغناه أو يكن فقيرًا لا تشفقوا عليه لفقره، فالله أولى بهما منكم، وأعلم بما فيه صلاحهما. قوله: ﴿فَلَا تَتَّبِعُوا الْهَوَىَّ أَنْ تَعْدُوا﴾ أي: فلا تتبعوا شهوات أنفسكم المعارضة للحق فإنكم إن اتبعتموها عدلتم عن الصواب^(١). قوله: ﴿وَإِنْ تَلَوْا﴾ من اللِّيِّ، وهو التحريف وتعمد الكذب، أي: وإن تلووا ألسنتكم عن شهادة الحق، أو تعرضوا عن الشهادة بما عندكم وتمنعوها فإن الله كان بما تعملون خبيرًا بمجازاتكم عليه^(٢)، وبالله التوفيق.



(١) تفسير هذه الآية فقط مأخوذ من تفسير ابن سعدي رحمته الله.

(٢) ينظر: «عمدة القاري» (١٣ / ٢٧٢ وما بعدها).

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

٥١- كِتَابُ الصُّلْحِ

١

باب ما جاء في الإصلاح بين الناس

وقول الله تعالى: ﴿لَا خَيْرَ فِي كَثِيرٍ مِّن نَّجْوَاهُمْ إِلَّا مَنْ أَمَرَ بِصَدَقَةٍ أَوْ مَعْرُوفٍ أَوْ إِصْلَاحٍ بَيْنَ النَّاسِ وَمَن يَفْعَلْ ذَلِكَ ابْتِغَاءَ مَرْضَاتِ اللَّهِ

فَسَوْفَ نُؤْتِيهِ أَجْرًا عَظِيمًا ﴿١١٤﴾ [النساء: ١١٤]

وخرج الإمام إلى المواضع ليُصلح بين الناس بأصحابه

﴿٥١﴾ [٢٦٩٠] حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ أَبِي مَرِيَمٍ، حَدَّثَنَا أَبُو غَسَّانَ، قَالَ: حَدَّثَنِي أَبُو حَازِمٍ، عَنْ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ رضي الله عنه: أَنَّ أَنَسًا مِنْ بَنِي عَمْرِو بْنِ عَوْفٍ كَانَ بَيْنَهُمْ شَيْءٌ، فَخَرَجَ إِلَيْهِمُ النَّبِيُّ ﷺ فِي أَنَسٍ مِنْ أَصْحَابِهِ يُصْلِحُ بَيْنَهُمْ، فَحَضَرَتِ الصَّلَاةُ وَلَمْ يَأْتِ النَّبِيُّ ﷺ، فَجَاءَ بِلَالٌ، فَأَذَّنَ بِلَالٌ بِالصَّلَاةِ وَلَمْ يَأْتِ النَّبِيُّ ﷺ، فَجَاءَ إِلَى أَبِي بَكْرٍ فَقَالَ: إِنَّ النَّبِيَّ ﷺ حُبِسَ، وَقَدْ حَضَرَتِ الصَّلَاةُ، فَهَلْ لَكَ أَنْ تُؤَمَّ النَّاسَ؟ فَقَالَ: نَعَمْ إِنْ شِئْتَ. فَأَقَامَ الصَّلَاةَ، فَتَقَدَّمَ أَبُو بَكْرٍ، ثُمَّ جَاءَ النَّبِيُّ ﷺ يَمْشِي فِي الصُّفُوفِ، حَتَّى قَامَ فِي الصَّفِّ الْأَوَّلِ، فَأَخَذَ النَّاسُ بِالِتَّصْفِيحِ حَتَّى أَكْثَرُوا، وَكَانَ أَبُو بَكْرٍ لَا يَكَادُ يَلْتَفِتُ فِي الصَّلَاةِ، فَالْتَفَتَ فَإِذَا هُوَ بِالنَّبِيِّ ﷺ وَرَاءَهُ، فَأَشَارَ إِلَيْهِ بِيَدِهِ، فَأَمَرَهُ يُصَلِّيَ كَمَا هُوَ، فَرَفَعَ أَبُو بَكْرٍ يَدَهُ فَحَمِدَ اللَّهَ، ثُمَّ رَجَعَ

الْقَهْقَرَى وَرَاءَهُ حَتَّى دَخَلَ فِي الصَّفِّ، وَتَقَدَّمَ النَّبِيُّ ﷺ فَصَلَّى بِالنَّاسِ، فَلَمَّا فَرَغَ أَقْبَلَ عَلَى النَّاسِ، فَقَالَ: «يَا أَيُّهَا النَّاسُ، إِذَا نَابَكُمْ شَيْءٌ فِي صَلَاتِكُمْ أَخَذْتُمْ بِالتَّصْفِيحِ! إِنَّمَا التَّصْفِيحُ لِلنِّسَاءِ، مَنْ نَابَهُ شَيْءٌ فِي صَلَاتِهِ فَلْيَقُلْ: سُبْحَانَ اللَّهِ، فَإِنَّهُ لَا يَسْمَعُهُ أَحَدٌ إِلَّا التَّفَتَّ. يَا أَبَا بَكْرٍ، مَا مَنَعَكَ حِينَ أَشْرْتَ إِلَيْكَ لَمْ تُصَلِّ بِالنَّاسِ؟» فَقَالَ: مَا كَانَ يَنْبَغِي لِابْنِ أَبِي قُحَافَةَ أَنْ يُصَلِّيَ بَيْنَ يَدَيْ النَّبِيِّ ﷺ (١).

□ التعليق □

قوله: **(كِتَابُ الصُّلْحِ) الصُّلْحُ لُغَةً:** مصدر أصلح، وهو قطع النزاع.

وشرعاً: عَقْدٌ يحصل به قطع النزاع بين المتخاصمين.

والصلح أقسام: صلح بين المسلم والكافر، والصلح بين الزوجين، والصلح بين الفئة الباغية والعادلة، والصلح في الجراح كالعفو على مال، والصلح في الحقوق، والأموال وما يتكلم عنه الفقهاء في باب الصلح هو الأخير (٢)، والبخاري رحمه الله ترجم هنا لأكثرها (٣).

قوله: **(بَابُ مَا جَاءَ فِي الإِصْلَاحِ بَيْنَ النَّاسِ...)** هذه الترجمة معقودة لبيان فضل الإصلاح بين الناس، وخروج الإمام لذلك، وقصد البخاري رحمه الله بإيراده الآية: بيان فضل الإصلاح، وهو ظاهر فيه، وقد أورد رحمه الله في الباب حديثين:

أحدهما: حديث سهل بن سعد في ذهابه ﷺ للإصلاح بين بني عمرو بن عوف وهو ظاهر فيما ترجم له.

(١) الحديث عند مسلم برقم (٤٢١).

(٢) «فتح الباري» (٥ / ٣٧٣)، «الشرح الممتع» (٩ / ٢٢٦-٢٢٧).

(٣) «فتح الباري» (٥ / ٣٧٣).

ثانيهما: حديث أنس، والغرض منه في هذا الباب نزول الآية ﴿وَإِنْ طَافَيْنَا مِنْ الْمُؤْمِنِينَ أَقْتَلُوا﴾ [الحجرات: ٩] الآية، فإن الأمر بالإصلاح يشمل الخروج للإصلاح وغيره، وحديث أنس قال العيني: «مطابقته للترجمة من جهة خروج النبي ﷺ إلى موضع فيه ابن أبي سلول ليدعوه إلى الإسلام وكان خروجه ذلك من أعظم الإصلاح فيهم»^(١).

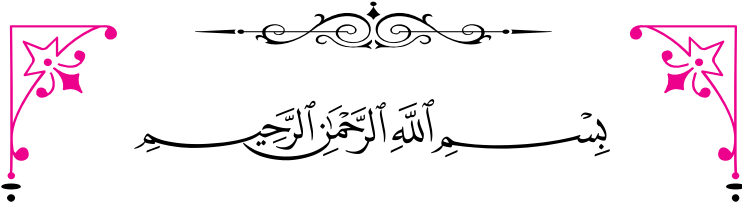
ويؤخذ من الحديث فوائد عدة منها:

فضل الإصلاح بين الناس وجمع كلمتهم وحسب مادة القطيعة، وجواز صلاة الواحد بإمامين أحدهما بعد الآخر، وأن الإمام إذا جاء وغيره يصلي بالناس يتخير أن يأتهم به أو يؤم فيصير النائب مأموماً من غير أن يقطع الصلاة، وأن تعيير الإمام لا يبطل شيئاً من صلاة أحد المأمومين، وقد ادعى ابن عبد البر الإجماع على أن ذلك من خصائصه ﷺ، ونوقض بأن الخلاف ثابت والمشهور من مذهب الشافعي الجواز.

وفيه فضيلة أبي بكر على سائر الصحابة؛ لكونهم اختاروه دون غيره، وفيه جواز تقديم الناس لأنفسهم إماماً إذا غاب إمامهم، ومحل ذلك إذا أمنت الفتنة والإنكار من الإمام، وفيه أن من يتقدم نيابة عن الإمام يكون أصلحهم لذلك وأقومهم به، وفيه جواز التسبيح والحمد في الصلاة، وفيه جواز رفع اليدين في الصلاة عند الدعاء والثناء، وفيه: جواز الالتفات في الصلاة عند الحاجة، وفيه: جواز مخاطبة المصلي، وأن مخاطبته بالإشارة أولى من مخاطبته بالعبارة، وهذا يكون عند الحاجة، وفيه: جواز إمامة المفضول للفاضل، وفيه: سؤال الرئيس عن سبب مخالفة أمره، قبل الزجر عن ذلك، وفيه: جواز العمل القليل في الصلاة لتأخر أبي بكر عن مقامه إلى الصف الذي يليه، وأن من احتاج إلى ذلك يرجع القهقري ولا يستدبر القبلة، ولا ينحرف عنها^(٢)، وبالله التوفيق.

(١) «عمدة القاري» (١٣ / ٣٧٩).

(٢) «فتح الباري» (٢ / ٢١٥ - ٢١٦)، «لب اللباب» (٢ / ٣٧٣ - ٣٧٤).



٥٢- كِتَابُ الشُّرُوطِ



باب ما يجوز من الشُّرُوطِ فِي الْإِسْلَامِ وَالْأَحْكَامِ وَالْمَبَايِعَةِ

﴿٥٢﴾ [٢٧١١، ٢٧١٢] حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ بُكَيْرٍ، حَدَّثَنَا اللَّيْثُ، عَنْ عُقَيْلٍ، عَنْ ابْنِ شَهَابٍ، قَالَ: أَخْبَرَنِي عُرْوَةُ بْنُ الزُّبَيْرِ، أَنَّهُ سَمِعَ مِرْوَانَ وَالْمِسْوَرَ بْنَ مَخْرَمَةَ رضي الله عنهما يُخْبِرَانِ عَنْ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، قَالَ: لَمَّا كَاتَبَ سُهَيْلُ بْنُ عَمْرٍو يَوْمئِذٍ كَانَ فِيهَا اشْتَرَطَ سُهَيْلُ بْنُ عَمْرٍو عَلَى النَّبِيِّ ﷺ: أَنَّهُ لَا يَأْتِيكَ مِنَّا أَحَدٌ - وَإِنْ كَانَ عَلَى دِينِكَ - إِلَّا رَدَدْتَهُ إِلَيْنَا، وَخَلَيْتَ بَيْنَنَا وَبَيْنَهُ. فَكَّرَ الْمُؤْمِنُونَ ذَلِكَ وَامْتَعَضُوا مِنْهُ، وَأَبَى سُهَيْلٌ إِلَّا ذَلِكَ، فَكَاتَبَهُ النَّبِيُّ ﷺ عَلَى ذَلِكَ، فَرَدَّ يَوْمئِذٍ أَبَا جَنْدَلٍ إِلَى أَبِيهِ سُهَيْلِ بْنِ عَمْرٍو، وَلَمْ يَأْتِهِ أَحَدٌ مِنَ الرِّجَالِ إِلَّا رَدَّهُ فِي تِلْكَ الْمَدَّةِ، وَإِنْ كَانَ مُسْلِمًا، وَجَاءَ الْمُؤْمِنَاتُ مُهَاجِرَاتٍ، وَكَانَتْ أُمُّ كَلْبُومٍ بِنْتُ عُقْبَةَ بْنِ أَبِي مُعَيْطٍ مَمَّنْ خَرَجَ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ يَوْمئِذٍ - وَهِيَ عَاتِقٌ - فَجَاءَ أَهْلُهَا يَسْأَلُونَ النَّبِيَّ ﷺ أَنْ يَرْجِعَهَا إِلَيْهِمْ، فَلَمْ يَرْجِعْهَا إِلَيْهِمْ لَمَّا أَنْزَلَ اللَّهُ فِيهِنَّ: ﴿إِذَا جَاءَ كُمْ الْمُؤْمِنَاتُ مُهَاجِرَاتٍ فَامْتَحِنُوهُنَّ ۗ اللَّهُ أَعْلَمُ بِإِيمَانِهِنَّ﴾ إِلَى قَوْلِهِ: ﴿وَلَا هُمْ يَحِلُّونَ لَهُنَّ﴾ [المتحنة: ١٠].

﴿٥٣﴾ [٢٧١٣] قَالَ عُرْوَةُ: فَأَخْبَرْتَنِي عَائِشَةُ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يَمْتَحِنُهُنَّ بِهَذِهِ الْآيَةِ: ﴿يَأْتِيهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا جَاءَ كُمْ الْمُؤْمِنَاتُ مُهَاجِرَاتٍ فَامْتَحِنُوهُنَّ﴾ إِلَى ﴿عَفْوٌ رَحِيمٌ﴾ [١٢] [المتحنة: ١٢]، قَالَ عُرْوَةُ: قَالَتْ عَائِشَةُ: فَمَنْ أَقَرَّ بِهَذَا الشَّرْطِ مِنْهُنَّ قَالَ لَهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ:

«قد بايَعْتُكَ»، كَلَامًا يُكَلِّمُهَا بِهِ، وَاللَّهُ مَا مَسَّتْ يَدُهُ يَدَ امْرَأَةٍ قَطُّ فِي الْمُبَايَعَةِ، وَمَا بَايَعَهُنَّ إِلَّا بِقَوْلِهِ (١).

□ التعلیق □

قوله: (كِتَابُ الشُّرُوطِ) الشُّرُوطُ: جمع شرط، وهو العلامة.

واصطلاحًا: الشرط ما يتوقف عليه وجود الشيء، ولم يكن داخلًا فيه.

وقيل: ما يلزم من انتفائه انتفاء المشروط، ولا يلزم من وجوده وجود المشروط، والمراد هنا بيان ما يصح من الشروط وما لا يصح (٢).

قوله: (بَابُ مَا يَجُوزُ مِنَ الشُّرُوطِ فِي الْإِسْلَامِ، وَالْأَحْكَامِ وَالْمُبَايَعَةِ) أي: هذا باب في بيان ما يجوز من الشروط في الإسلام، يعني: الدخول فيه، وهذا كما اشترط النبي ﷺ على جرير حين بايعه على الإسلام: «النصح لكل مسلم» (٣)، وفي لفظ: «على إقامة الصلاة وإيتاء الزكاة، والنصح لكل مسلم» (٤)، ولا يجوز أن يشترط من يدخل في الإسلام ألا يصلي أو لا يزكي عند القدرة ونحو ذلك (٥)، ويجوز مثلاً أن يشترط الكافر أنه إذا أسلم لا يُكَلِّفَ بالسفر من بلد إلى بلدٍ مثلاً. وقوله: (وَالْأَحْكَامِ) أي: العقود، والمعاملات. وقوله: (وَالْمُبَايَعَةِ) من عطف الخاص على العام (٦).

(١) رواه مسلم برقم (١٨٦٦).

(٢) «عمدة القاري» (١٣ / ٤١٢).

(٣) رواه البخاري برقم (٢٧١٤)، ومسلم برقم (٥٦) (٩٨).

(٤) رواه البخاري برقم (٥٧)، ومسلم برقم (٥٦) (٩٧).

(٥) «عمدة القاري» (١٣ / ٤١٢).

(٦) «فتح الباري» (٥ / ٣٩٢).

فهذه الترجمة معقودة لبيان ما يجوز من الشروط، وما لا يجوز عند الدخول في الإسلام، وليبان ما يجوز من الشروط في الأحكام، وليبان ما يجوز منها عند المبايعة.

وقد أورد البخاري رحمته الله في الباب حديثين:

أحدهما: حديث قصة صلح الحديبية، ومطابقته للترجمة من جهة اشتراط سهيل على النبي صلى الله عليه وسلم.

والثاني: حديث جرير رضي الله عنه قال: «بَايَعْتُ النَّبِيَّ صلى الله عليه وسلم عَلَى إِقَامِ الصَّلَاةِ وَإِيتَاءِ الزَّكَاةِ وَالنُّصْحِ لِكُلِّ مُسْلِمٍ»، ومطابقته للترجمة ظاهرة (١).

قوله: (يُخْبِرَانِ عَنِ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم) قال الحافظ رحمته الله: «هكذا قال عُقَيْلٌ عن الزهري واقتصر غيره على رواية الحديث عن المسور بن مخرمة، ومروان بن الحكم، وقد تبين برواية عُقَيْلٍ أنه عنهما مرسل وهو كذلك؛ لأنهما لم يحضرا القصة، وعلى هذا فهو من مسند مَنْ لم يُسَمَّ من الصحابة فلم يصب من أخرجه من أصحاب الأطراف في مسند المسور أو مروان؛ لأن مروان لا يصح له سماع من النبي صلى الله عليه وسلم ولا صحبة (٢)، وأما المسور فصح سماعه منه لكنه إنما قدم مع أبيه وهو صغير بعد الفتح، وكانت هذه القصة قبل ذلك بستين (٣).

قلت: والصحابي إذا لم يُسَمَّ لا يضر ذلك؛ لأن الصحابة كلهم عدول رضي الله عنهم أجمعين.

قوله: (﴿إِذَا جَاءَكُمْ الْمُؤْمِنَاتُ﴾) وأولها قوله تعالى: ﴿يَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِذَا جَاءَكُمْ

(١) «لُبُّ اللَّبَابِ» (٢/ ٣٨٣ - ٣٨٤).

(٢) ينظر: «جامع التحصيل في أحكام المراسيل» ترجمة برقم (٧٤٨)، و«تحفة التحصيل» ترجمة برقم (٩٧٩).

(٣) «فتح الباري» (٥/ ٣٩٢)، و«تهذيب الكمال» (٢٧/ ٥٨٢) ترجمة برقم (٥٩٦٧).

الْمُؤْمِنَاتِ مَهْجِرَاتٍ فَاَمْتَحِنُوهُنَّ ۗ اللَّهُ أَعْلَمُ بِإِيمَانِنَّ ۗ فَإِنْ عَلِمْتُمُوهُنَّ مُؤْمِنَاتٍ فَلَا تَرْجِعُوهُنَّ إِلَى الْكُفَّارِ لَأَهِنَّ حِلٌّ لَّهُمْ وَلَا هُمْ يَحِلُّونَ لَهُنَّ وَءَاثُوهُمْ مَا أَنْفَقُوا وَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ أَنْ تَنْكِحُوهُنَّ إِذَا آتَيْتُمُوهُنَّ أَجْرَهُنَّ وَلَا تُمْسِكُوا بِعِصَمِ الْكُفَّارِ وَسَأَلُوا مَا أَنْفَقْتُمْ وَلَسْتُمْ لَهُمْ أَنْفَقُوا ذَلِكَكُمْ حُكْمُ اللَّهِ يُعَذِّبُكُمْ بِبَيْنِكُمْ ۗ وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ ﴿١٠﴾ وَإِنْ فَاتَكُمْ شَيْءٌ مِّنْ أَزْوَاجِكُمْ إِلَى الْكُفَّارِ فَعَابَقْتُمْ فَآتُوا الَّذِينَ ذَهَبَتْ أَزْوَاجُهُمْ مِّثْلَ مَا أَنْفَقُوا وَأَنْفَقُوا اللَّهُ الَّذِي أَنْتُمْ بِهِ مُؤْمِنُونَ ﴿١١﴾ يَأْتِيهَا النَّبِيُّ إِذَا جَاءَكَ الْمُؤْمِنَاتُ يَبَايَعُكَ عَلَىٰ أَنْ لَا يُشْرِكْنَ بِاللَّهِ شَيْئًا وَلَا يَسْرِقْنَ وَلَا يَزْنِينَ وَلَا يَقْتُلْنَ أَوْلَادَهُنَّ وَلَا يَأْتِينَ بِبُهْتَانٍ يَفْتَرِينَهُ بَيْنَ أَيْدِيهِنَّ وَأَرْجُلِهِنَّ وَلَا يَعْصِينَكَ فِي مَعْرُوفٍ ۗ فَبَايَعَهُنَّ وَأَسْتَغْفِرْ لَهُنَّ اللَّهُ ۗ إِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ ﴿١٢﴾ [الممتحنة: ١٠ - ١٢]. فقوله: ﴿إِذَا جَاءَكُمْ الْمُؤْمِنَاتُ﴾

سماهن مؤمنات لتصديقهن وألستهن ونطقهن بكلمة الشهادة، ولم يظهر منهن ما ينافي ذلك.

قوله: ﴿مَهْجِرَاتٍ﴾ يعني: من دار الكفر إلى دار الإسلام. قوله: ﴿فَاَمْتَحِنُوهُنَّ﴾ أي: فاختروهن بالحلف والنظر في الأمارات ليغلب على ظنونكم صدق إيمانهن. وقال ابن عباس: «معنى امتحانهن: أن يستحلفن ما خرجن من بغض زوج وما خرجن عن أرض إلى أرض، وما خرجن التماس دنيا، وما خرجن إلا حباً لله ورسوله». قوله: ﴿اللَّهُ أَعْلَمُ بِإِيمَانِنَّ﴾ أي: أعلم منكم؛ لأنكم تكسبون فيه علماً يطمئن معه نفوسكم إذا استحلقتموهن، وعند الله حقيقة العلم به. ﴿فَإِنْ عَلِمْتُمُوهُنَّ مُؤْمِنَاتٍ﴾ العلم الذي تبلغه طاقتكم، وهو الظن الغالب بالحلف وظهور الأمارات. ﴿فَلَا تَرْجِعُوهُنَّ إِلَى الْكُفَّارِ﴾ ولا تردوهن إلى أزواجهن المشركين. ﴿لَا هُنَّ حِلٌّ لَّهُمْ وَلَا هُمْ يَحِلُّونَ لَهُنَّ﴾ لأنه لا حل بين المؤمنة والمشرك. قوله: ﴿وَأَثُوهُمْ﴾ أي: أعطوا أزواجهن الكفار ما أنفقوا مثل ما دفعوا إليهن من المهر، سمي الظن الغالب علماً في قوله: ﴿فَإِنْ عَلِمْتُمُوهُنَّ مُؤْمِنَاتٍ﴾ أي: إذا كان الظن الغالب وما يفضي إليه الاجتهاد والقياس بشرائطها جار مجرى العلم، وأن صاحبه غير داخل في قوله: ﴿وَلَا نَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ﴾ [الإسراء: ٣٦]. قوله: ﴿وَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ﴾ يعني: ﴿أَنْ تَنْكِحُوهُنَّ إِذَا آتَيْتُمُوهُنَّ أَجْرَهُنَّ﴾ وإن كان لهن أزواج كفار؛ لأنه فرَّق بينهما الإسلام إذا استبرئت أرحامهن بالحيض، والمراد من الأجور: مهورهن؛ لأن المهر أجر البضع. قوله: ﴿وَلَا تُمْسِكُوا بِعِصَمِ الْكُفَّارِ﴾ العِصَم: جمع العصمة، وهي ما يُعتصم به من عقد وسبب، والكوافر

جمع كافرة، ونهى الله تعالى المؤمنين عن المُقَامِ على نكاح المشركات، وأمرهم بفراقهنَّ، وقال ابن عباس: يقول: لا نأخذ بعقد الكوافر، فمن كانت له امرأة كافرة بمكة فلا يتقيدنَّ بها، فقد انقطعت عصمتها منه.

قوله: ﴿وَسَأَلُوا مَا أَنْفَقْتُمْ﴾ أي: اسألوا أيها المؤمنون ﴿الَّذِينَ ذَهَبَتْ أَزْوَاجُهُمْ﴾ فلحقنَّ بالمشركين ما أنفقتم عليهن من الصداق من تزوجهن منهم ﴿وَلَيْسَأَلُوا﴾ يعني: المشركين الذين لحقت أزواجهن بكم مؤنات إذا تزوجن منكم من تزوجها منكم ما أنفقوا؛ أي: أزواجهن المشركين من المهر. قوله: ﴿ذَلِكَ﴾ إشارة إلى جميع ما ذكر في هذه الآية. قوله: ﴿حَكْمُ اللَّهِ بِحَكْمِ بَيْنِكُمْ﴾ أي: ذلكم الحكم الذي ذكره الله لكم ويبيِّنه يحكم به بينكم. ﴿وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ﴾. قوله: ﴿وَإِنْ فَاتَكُمْ شَيْءٌ مِنْ أَزْوَاجِكُمْ﴾ أي: وإن سبقكم وانفلت منكم من أزواجكم ﴿إِلَى الْكُفَّارِ فَعَاقِبْتُمْ﴾ يعني: فظفرتهم وأصبتن من الكفار عقبى، وهي الغنيمة، وظفرتهم وكانت العاقبة لكم ﴿فَتَأْتُوا الَّذِينَ ذَهَبَتْ أَزْوَاجُهُمْ﴾ إلى الكفار منكم ﴿وَمِثْلَ مَا أَنْفَقُوا﴾ عليهن من الغنيمة التي صارت في أيديكم من أموال الكفار.

قوله: ﴿يَأْتِيهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا جَاءَكُمْ الْمُؤْمِنَاتُ...﴾ الآية، لما فتح رسول الله ﷺ، وفرغ من بيعة الرجال جاءت النساء يبايعنه. فنزلت هذه الآية. قوله: ﴿يَفْتَرِينَهُ بَيْنَ أَيْدِيهِنَّ وَأَرْجُلِهِنَّ﴾ يعني: لا يأتين بولد ليس من أزواجهن، فينسبته إليهم، وقيل: ﴿بَيْنَ أَيْدِيهِنَّ﴾ ألسنتهن «وبين أرجلهن» فروجهن، وقيل: هو توكيد. مثل: ﴿فِيمَا كَسَبَتْ أَيْدِيكُمْ﴾ [الشورى: ٣٠]. قوله: ﴿وَلَا يَعْصِيَنَّكَ فِي مَعْرُوفٍ﴾ قيل: هذا في النوح. وقيل: «لا يعلون بغير ذي محرم» وقيل: «في كل حق معروف لله تعالى». قوله: «عروة فأخبرتني عائشة رضي الله تعالى عنها»، هو متصل بالإسناد المذكور أولاً، قوله: «كلاماً»: هو كلام عائشة، وقع حالاً. قوله: «والله ما مسَّت يده» إلى آخره، وكانت عائشة تقول: «كان ﷺ يبايع النساء بالكلام بهذه الآية وما مسَّت يد

رسول الله ﷺ يد امرأة قط، إلا يد امرأة يملكها» (١).

واختلف العلماء في صلح المشركين على أن يُردَّ إليهم من جاء منهم مسلماً، فقال قوم: لا يجوز هذا، وهو منسوخ بقوله ﷺ: «أنا بريء من كل مسلم يُقيم بين أظهر المشركين» (٢)، وقد أجمع المسلمون أن هجرة دار الحرب فريضة على الرجال والنساء، وذلك الذي بقي من فرض الهجرة، هذا قول الكوفيين وقول أصحاب مالك، وقال الشافعي: هذا الحكم في الرجال غير منسوخ، وليس لأحد هذا العقد إلا للخليفة أو لرجل يأمره، فمن عقد غير الخليفة فهو مردود، وفي «التوضيح»: وقول الشافعي، وهذا الحكم في الرجال غير منسوخ يدل أن مذهبه أنه في النساء منسوخ (٣).

قال في «الأم» (٥ / ٤٥٩): «وإذا صالح الإمام على أن يبعث إليهم من جاء منهم أو يبعث إليهم بمن كان يقدر على البعثة منهم ممن لم يأتهم لم يجز الصلح؛ لأن رسول الله ﷺ لم يبعث إليهم منهم بأحدٍ ولم يأمر أبا بصير ولا أصحابه بإتيانهم، وهو يقدر على ذلك، وإنما معنى: «رددناه إليكم»: لم نمنعه كما نمنع غيره، وإذا صالحهم على ألا يمنعهم من نساء مسلمات جئنهم لم يجز الصلح وعليه منعه منهن؛ لأنهن إن لم يكنن دخلن في الصلح بالحديبية فليس له أن يصلح على هذا فيهن، وإن كن دخلن فيه فقد حكم الله عزَّ وجلَّ ألا ترجعوهن إلى الكفار، ومنع رسول الله ﷺ من جاءه من النساء...».

قال ابن الجوزي رحمه الله في «كشف المشكل من حديث الصحيحين» (٤ / ٥٨): «والمشهور أن هذه الآية نزلت في أم كلثوم، وقد روي عن ابن عباس أنها في سبيعة بنت الحارث، وقيل: في

(١) رواه البخاري برقم (٧٢١٤).

(٢) رواه أبو داود برقم (٢٦٤٥) وغيره من حديث جرير بن عبد الله رضي الله عنه، وينظر: «إرواء الغليل» (٥ / ٢٩) برقم (١٢٠٧).

(٣) «عمدة القاري» (١٣ / ٤١٢-٤١٦).

أُمِيمَةُ بِنْتُ بَشْرٍ.

قال الماوردي رحمه الله: «وقد اختلف العلماء: هل دخل ردُّ النساء في عقد الهدنة لفظاً أو

عموماً؟

قالت طائفة: كان شرط ردِّهنَّ في عقد الهدنة لفظاً صريحاً فنسخ الله تعالى ردَّهن من العقد، ومنع منه، وأبقاه في الرجال على ما كان، وهذا يدل على أن للنبي صلى الله عليه وآله أن يجتهد برأيه في الأحكام؛ ولكن الله عزَّ وجلَّ لا يقره على خطأ.

وقالت طائفة: لم يشرط ردِّهنَّ في العقد لفظاً صريحاً؛ وإنما أطلق العقد، فكان ظاهر العموم اشتماله عليهن مع الرجال؛ لأنهم قالوا: لا يأتيك منا أحدٌ فبين الله عزَّ وجلَّ خروجهن من عموم اللفظ، وفرق بينهن وبين الرجال لأمرين:

أحدهما: أنهن ذوات فروج فحرمنَّ عليهم.

والثاني: أنهن أرق قلوباً، وأسرعُ قلباً، فأما المقيمة على شركها فمردودة عليهم...». وبالله

التوفيق.



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

٥٣- كتاب الوصايا

١

باب الوصايا

وقول النبي ﷺ: «وَصِيَّةُ الرَّجُلِ مَكْتُوبَةٌ عِنْدَهُ».

وقول الله تعالى: ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمُ إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ الْمَوْتُ إِنْ تَرَكَ خَيْرًا الْوَصِيَّةُ لِلْوَالِدَيْنِ وَالْأَقْرَبِينَ بِالْمَعْرُوفِ حَقًّا عَلَى الْمُتَّقِينَ﴾ (١٨٠) فَمَنْ بَدَّلَهُ بَعْدَ مَا سَمِعَهُ فَإِنَّمَا إِثْمُهُ عَلَى الَّذِينَ يُبَدِّلُونَهُ إِنَّ اللَّهَ سَمِيعٌ عَلِيمٌ ﴿١٨١﴾ فَمَنْ خَافَ مِنْ مَوْصٍ جَنَفًا أَوْ إِثْمًا فَأَصْلَحَ بَيْنَهُمْ فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ إِنَّ اللَّهَ عَفُورٌ رَحِيمٌ ﴿١٨٢﴾ [البقرة: ١٨٠ - ١٨٢].

جَنَفًا: مَيْلًا. مُتَّجَانِفٌ: مَائِلٌ.

﴿٥٤﴾ [٢٧٣٨] حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يَوْسُفَ، أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «مَا حَقَّ امْرِئٍ مُسْلِمٍ لَهُ شَيْءٌ يُوصِي فِيهِ يَبِيتُ لَيْلَتَيْنِ إِلَّا وَوَصِيَّتُهُ مَكْتُوبَةٌ عِنْدَهُ» (١).

تابعه محمد بن مسلم عن عمرو بن عبد الله بن عمر عن النبي ﷺ.

(١) الحديث عند مسلم برقم (١٦٢٧).

□ التعلیق □

قوله: **(كِتَابُ الْوَصَايَا) الوصايا**: جَمْعُ وصية، مثل هدايا وهدية، وهي عَهْدٌ خَاصٌّ بالتصرف بالمال، أو التبرُّع به بعد الموت (١).

قوله: **(وَصِيَّةُ الرَّجُلِ مَكْتُوبَةٌ عِنْدَهُ)** قال الحافظ رحمته الله: «لم أفق على هذا الحديث باللفظ المذكور، وكأنه بالمعنى؛ فإن المرء هو الرجل لكن التعبير به خرج مخرج الغالب، وإلا فلا فرق في الوصية الصحيحة بين الرجل والمرأة (٢)، والمعنى وصية الرجل ينبغي أن تكون مكتوبةً عنده، وإنما ذكره بهذه الصورة قصداً للمبالغة وحثاً على كتابة الوصية» (٣).

وأما الآيات: فالأولى: فيها الأمر بالوصية للوالدين والأقربين، وقد كان ذلك واجباً على أصح القولين قبل نزول آية الموارث، فلما نزلت آية الموارث نسخت هذه وصارت الموارث المقررة فريضةً من الله تعالى يأخذها أهلها حتماً من غير وصية؛ ولهذا جاء عنه صلى الله عليه وسلم أنه قال: «إِنَّ اللَّهَ قَدْ أَعْطَى كُلَّ ذِي حَقٍّ حَقَّهُ» (٤). وقوله: **(إِنْ تَرَكَ خَيْرًا الْوَصِيَّةُ)** المراد بالخير هنا عند أهل العلم: المال، ثم منهم من قال: الوصية مشروعة سواء قلَّ المال أو كثر، ومنهم من قال: إنما يوصي إذا ترك مالا جزئياً، ثم اختلفوا في مقداره. قوله: **(بِالْمَعْرُوفِ)** أي: بالرفق والإحسان، وقال الحسن: «المعروف أن يوصي لأقربائه وصية لا يجحف ورثته من غير إسراف ولا تقتير». قوله: **(حَقًّا عَلَى الْمُتَّقِينَ)** (١٨٠) أي: واجباً على المتقين. والثانية: فيها أن مَنْ بَدَّلَ ما ذكر من الوصية بعدما سمعه فإنه يتحمل إثم ذلك التبديل، والتبديل يكون بالتحريف، وتغيير الحكم،

(١) «نيل المآرب» (٣ / ٤٢٩).

(٢) «فتح الباري» (٥ / ٤٤٨).

(٣) «عمدة القاري» (١٤ / ٣٦).

(٤) رواه أحمد (٥ / ٢٦٧)، وغيره عن أبي أمامة الباهلي رضي الله عنه، وهو حديث حسن، وقد جاء عن غيره من

الصحابة. وينظر: «إرواء الغليل» (٦ / ٨٧) برقم (١٦٥٥).

وبالزيادة وبالنقصان، أو بالكتمان، وقال ابن عباس وغير واحدٍ: «قد وقع أجرُ الميتِ على الله وتعلق الإثم بالذين بدلوا». ﴿إِنَّ اللَّهَ سَمِيعٌ عَلِيمٌ﴾ (١٨١) أي: قد اطلع على ما أوصى به الميت، وهو عليم بذلك وبما بدله الموصى إليهم. والثالثة: فيها أن مَنْ خاف، أي: خشي وقيل: عَلِمَ كقوله تعالى: ﴿فَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا يُفِيَا حَدُودَ اللَّهِ﴾ [البقرة: ٢٢٩] أي: علمتم، فأصلح بين الورثة والمختلفين في الوصية ﴿فَلَا إِثْرَ عَلَيْهِ﴾ لأنه متوسط، وليس بِمُبَدِّلٍ ﴿إِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾ (١٨٢) حيث لم يجعل على عِبَادِهِ حَرَجًا في الدين (١).

والترجمة هذه التي ترجمها البخاري رحمته الله معقودة لِحُكْمِ الوصايا، هل هي واجبة، أو مستحبة؟ اختلف السلف في ذلك؛ فلهذا أبهم البخاري الترجمة، لكنَّ إيرادَه الحديثَ الْمُعَلَّقَ والآيةَ يشعرُ بأنه قائلٌ بالوجوب، والله سبحانه أعلمُ بأسرار عباده (٢).

وجمهور العلماء ومنهم الأئمة الأربعة أنها مندوبة لا واجبة، إلا مَنْ كان عليه حق شرعي يخشى أن يضيع على صاحبه إن لم يوص به فهذا يجب عليه الإيصاء بذلك.

والوصية تجري فيها الأحكام الخمسة:

- ١ - تجب على مَنْ عليه حق بلا بينة.
- ٢ - تحرم على مَنْ له وارث إذا وصَّى بأكثر من الثلث أو وصَّى لوارث بشيء ما لم تُجزِ الورثة.
- ٣ - تُسَنُّ لمن تَرَكَ خيرًا بالثلث.
- ٤ - تَكَرِه لفقيرٍ له وارث محتاج.

(١) «عمدة القاري» (١٤ / ٣٦ - ٣٨) بتصرف واختصار.

(٢) «لُبُّ اللَّبَابِ» (٢ / ٣٩٣).

٥- تباح لفقير إن كان ورثته أغنياء.

ولا يشترط صلاح الموصي، فإنها تصح من العدل والفاسق، رجلاً كان أو امرأة ما لم يُحتَضَر ويبلغ الروح الحلقوم، فلا تصح وصيته، ولا يصح غيرها من تصرفاته باتفاق الفقهاء^(١).

قوله: **(تَابِعَهُ مُحَمَّدُ بْنُ مُسْلِمٍ...)** هو الطائفي **(عَنْ عَمْرٍو)** هو ابن دينار **(عَنْ ابْنِ عُمَرَ)**

يعني: في أصل الحديث، ورواية محمد بن مسلم هذه أخرجها الدارقطني في «الأفراد» من طريقه، وقال: تفرّد به عمران بن أبان -يعني: الواسطي- عن محمد بن مسلم، وعمران أخرج له النسائي، وضعفه، قال ابن عدي^(٢): له غرائب عن محمد بن مسلم، ولا أعلم به بأساً...^(٣)، وبالله التوفيق.



(١) «نيل المآرب» (٤٣ / ٣)، «إرشاد الساري لشرح صحيح البخاري» (٣ / ٥).

(٢) في «الكامل» (١٦٦ / ٦) من الترجمة رقم (٣٠٠).

(٣) «فتح الباري» (٥ / ٤٥٠)، و«الأبواب والتراجم» (٤ / ١٩١ - ١٩٢).

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

٥٤- كِتَابُ الْجِهَادِ وَالسَّيْرِ

١

باب فضل الجهاد والسَّير

وقول الله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ اشْتَرَى مِنَ الْمُؤْمِنِينَ أَنفُسَهُمْ وَأَمْوَالَهُمْ بِآتٍ لَهُمْ الْجَنَّةَ يُقَاتِلُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَيَقْتُلُونَ وَيُقْتَلُونَ وَعَدًّا عَلَيْهِ حَقًّا فِي التَّوْرَةِ وَالْإِنْجِيلِ وَالْقُرْآنِ وَمَنْ أَوْفَى بِعَهْدِهِ مِنَ اللَّهِ فَاسْتَبْشِرُوا بِيَعِّكُمْ الَّذِي بَايَعْتُمْ بِهِ﴾ إلى قوله: ﴿وَبَشِّرِ الْمُؤْمِنِينَ﴾ (التوبة: ١١١، ١١٢).

قال ابن عباس: «الحدود: الطاعة».

﴿٥٥﴾ [٢٧٨٢] حَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ صَبَّاحٍ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ سَابِقٍ، حَدَّثَنَا مَالِكُ بْنُ مِغْوَلٍ، قَالَ: سَمِعْتُ الْوَلِيدَ بْنَ الْعِزَّارِ، ذَكَرَ عَنْ أَبِي عَمْرٍو الشَّيْبَانِيِّ قَالَ: قَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْعُودٍ رضي الله عنه: سَأَلْتُ رَسُولَ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَيُّ الْعَمَلِ أَفْضَلُ؟ قَالَ: «الصَّلَاةُ عَلَى مِيقَاتِهَا» قُلْتُ: ثُمَّ أَيُّ؟ قَالَ: «ثُمَّ بِرُّ الْوَالِدَيْنِ» قُلْتُ: ثُمَّ أَيُّ؟ قَالَ: «الْجِهَادُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ». فَسَكَّتْ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم، وَلَوْ اسْتَزَدْتُهُ لَرَأَدَنِي (١).

(١) الحديث عند مسلم برقم (٨٥).

□ التعلیق □

قوله: (كِتَابُ الْجِهَادِ وَالسِّيَرِ) الجهاد: بكسر الجيم، أصله لغةٌ: المشقة.

وشرعاً: بذل الجهد في قتال الكفار لإعلاء كلمة الله، ويطلق أيضاً على مجاهدة النفس، والشيطان، والفساق، فأما مجاهدة النفس: فعلى تعلم أمور الدين، ثم على العمل بها ثم على تعليمها، وأما مجاهدة الشيطان: فعلى دفع ما يأتي به من الشبهات وما يُزَيِّئُه من الشهوات، وأما مجاهدة الفساق: فباليد ثم اللسان ثم القلب، ومجاهدة الكفار تقع باليد، والمال، واللسان، والقلب ^(١)، والإمام البخاري رحمته الله ذكر السيرة هنا؛ لأنه يجمع سير النبي صلى الله عليه وسلم وطرقه في مغازيه وسير أصحابه، وما نُقل عنهم في ذلك ^(٢)، ثم أورد آيتين دالّتهما على فضل الجهاد ظاهرة ^(٣).

قوله: (قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: الْحُدُودُ: الطَّاعَةُ) وصله ابن أبي حاتم من طريق علي بن أبي طلحة عنه ^(٤) في قوله: ﴿تِلْكَ حُدُودُ اللَّهِ﴾ يعني: طاعة الله، وكأنه تفسير باللازم؛ لأن من أطاعه وقف عند امتثال أمره واجتناب نهيه. قوله: (أَيُّ الْعَمَلِ أَفْضَلُ)، وفي رواية شعبة عن مالك بن مغول عند البخاري برقم (٥٢٧)، ومسلم برقم (٨٥): «أَيُّ الْعَمَلِ أَحَبُّ إِلَى اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ».

وقد جاء الجواب في بعض الأحاديث كما هو عند البخاري برقم (٢٦) أن أفضل الأعمال إيمان بالله ورسوله ثم الجهاد، ثم الحج، وهو من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

ومُحَصَّلُ ما أجاب به العلماء عن هذا الحديث وغيره بأنه أفضل الأعمال: أن الجواب

(١) «فتح الباري» (٣ / ٦)، و«عمدة القاري» (١٣ / ١٠٩).

(٢) «عمدة القاري» (١٣ / ١٠٩)، و«لب اللباب» (٢ / ٤٢١).

(٣) «لُبُّ اللَّبَابِ» (٢ / ٤٢١).

(٤) وروايته عن ابن عباس منقطع قيل: إنه لم يسمع التفسير من ابن عباس. وينظر: «جامع التحصيل»

برقم (٥٤٢)، وتنظر هذه الرواية في: «تفسير ابن أبي حاتم» برقم (١٦٩٣).

اختلفَ لاختلاف أحوال السائلين بأن أعلم كل قوم بما يحتاجون إليه، أو بما لهم فيه رغبة، أو بما هو لائق بهم، أو كان الاختلاف باختلاف الأوقات بأن يكون العمل في ذلك الوقت أفضل منه في غيره؛ فقد كان الجهاد في ابتداء الإسلام أفضل الأعمال؛ لأنه الوسيلة إلى القيام بها، والتمكن من أدائها، وقد تضافرت النصوص على أن الصلاة أفضل من الصدقة، ومع ذلك ففي وقت مواساة المضطر تكون الصدقة أفضل، أو أن «أفضل» ليست على بابها بل المراد بها الفضل المطلق، أو المراد من أفضل الأعمال فحذفت (من) وهي مرادة.

وقال ابن دقيق العيد رحمته الله: «الأعمال في هذا الحديث محمولة على البدنية، وأراد بذلك الاحتراز عن الإيمان؛ لأنه من أعمال القلوب، فلا تعارض حينئذ بينه وبين حديث أبي هريرة: «أفضل الأعمال إيمانٌ بالله» الحديث. وقال غيره: «المراد بالجهاد هنا ما ليس بفرض عين؛ لأنه يتوقف على إذن الوالدين فيكون برهما مقدماً عليه».

قوله: (ثم أي) قيل: الصواب أنه غير منون؛ لأنه غير موقوف عليه في الكلام، والسائل ينتظر الجواب، والتنوين لا يوقف عليه فتنوينه ووصله بما بعده خطأ، فيوقف عليه وقفة لطيفة ثم يؤتى بما بعده. قاله الفاكهاني. وحكى ابن الجوزي عن ابن الخشاب الجزم بتنوينه؛ لأنه معرب غير مضاف، وتُعقَّب بأنه مضاف تقديرًا والمضاف إليه محذوف لفظًا، والتقدير: ثم أي العمل أحبُّ؟ فيوقف عليه بلا تنوين. وقد نص سيبويه على أنها تعرب، ولكنها تبنى إذا أضيفت، واستشكله الزجاج (١).

قال الطبري رحمته الله: «إنما خص صلى الله عليه وسلم هذه الثلاثة بالذكر؛ لأنها عنوان على ما سواها من الطاعات؛ فإن من ضيع الصلاة المفروضة حتى يخرج وقتها من غير عذر مع خفة مؤنتها عليه، وعظيم فضلها فهو لما سواها أضيع، ومن لم يبرِّ والديه مع وفور حقهما عليه كان لغيرهما أقل برًّا،

(١) «فتح الباري» (٢/ ١١ - ١٢).

ومن ترك جهاد الكفار مع شدة عداوتهم للدين كان لجهاد غيرهم من الفساق أترك؛ فظهر أن الثلاثة تجتمع في أن مَنْ حافظ عليها كان لما سواها أحفظ، ومن ضيعها كان لما سواها أضيع (١).

قوله: (وَلَوْ اسْتَزَدْتَهُ) يُحْتَمَلُ أَنَّهُ يَرِيدُ مِنْ هَذَا النَّوْعِ وَهُوَ مَرَاتِبُ أَفْضَلِ الْأَعْمَالِ، وَيَحْتَمَلُ أَنَّهُ يَرِيدُ مِنْ مَطْلُقِ الْمَسَائِلِ الْمَحْتَجِّ إِلَيْهَا، وَزَادَ التِّرْمِذِيُّ (٢) مِنْ طَرِيقِ الْمَسْعُودِيِّ عَنِ الْوَلِيدِ «فَسَكَتَ عَنِّي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَلَوْ اسْتَزَدْتَهُ لَزَادَنِي» فَكَأَنَّهُ اسْتَشْعَرَ مِنْهُ مَشَقَّةً، وَيُؤَيِّدُهُ مَا فِي رِوَايَةِ لِمُسْلِمٍ (٣): «فَمَا تَرَكْتُ أَنْ أَسْتَزِيدَهُ إِلَّا إِرْعَاءَ عَلَيْهِ» أَي: شَفَقَةً عَلَيْهِ لِثَلَا يَسَامُ.

وفي الحديث: فضل تعظيم الوالدين، وأن أعمال البر يفضل بعضها على بعض.

وفيه: السؤال عن مسائل شتى في وقت واحد، والرفق بالعالم، والتوقف عن الإكثار عليه خشية ملاله، وفيه ما كان عليه الصحابة من تعظيم النبي ﷺ والشفقة عليه، وفيه ما كان هو عليه من إرشاد المسترشدين ولو شق عليه.

قال ابن بزيمة رحمه الله: «الذي يقتضيه النظر تقديم الجهاد على جميع أعمال البدن؛ لأن فيه بذل النفس، إلا أن الصبر على المحافظة على الصلوات وأدائها في أوقاتها، والمحافظة على بر الوالدين أمر لازم متكرر دائم لا يصبر على مراقبة أمر الله فيه إلا الصديقون». والله أعلم (٤)، وبالله التوفيق.



(١) «فتح الباري» (٦ / ٥).

(٢) وهو عنده برقم (١٨٩٨) بلفظ: «ثم سكت عني...».

(٣) برقم (٨٥).

(٤) «فتح الباري» (٢ / ١٣).

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

٥٥- كِتَابُ فَرَضِ الْخُمْسِ

١

بابُ فَرَضِ الْخُمْسِ

٥٦ [٣٠٩١] حَدَّثَنَا عَبْدَانُ، أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ، أَخْبَرَنَا يُونُسُ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، قَالَ: أَخْبَرَنِي عَلِيُّ بْنُ الْحُسَيْنِ، أَنَّ حُسَيْنَ بْنَ عَلِيٍّ عَلَيْهِمَا السَّلَامُ أَخْبَرَهُ، أَنَّ عَلِيًّا قَالَ: كَانَتْ لِي شَارِفٌ مِنْ نَصِيبِي مِنَ الْمَغْنَمِ يَوْمَ بَدْرٍ، وَكَانَ النَّبِيُّ ﷺ أَعْطَانِي شَارِفًا مِنَ الْخُمْسِ، فَلَمَّا أَرَدْتُ أَنْ أَبْتِئَ بِفَاطِمَةَ بِنْتِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَأَعَدْتُ رَجُلًا صَوَاغًا مِنْ بَنِي قَيْنِقَاعَ أَنْ يَرْتَحَلَ مَعِي فَنَاتِي بِإِذْخِرٍ أَرَدْتُ أَنْ أَبِيعَهُ الصَّوَاغِينَ وَأَسْتَعِينَ بِهِ فِي وَليمةِ عَرْسِي، فَبَيْنَا أَنَا أَجْمَعُ لِشَارِفِي مَتَاعًا مِنَ الْأَقْتَابِ وَالْعَرَائِرِ وَالْحِبَالِ، وَشَارِفَايَ مُنَاخَانَ إِلَى جَنْبِ حُجْرَةِ رَجُلٍ مِنَ الْأَنْصَارِ، رَجَعْتُ حِينَ جَمَعْتُ مَا جَمَعْتُ، فَإِذَا شَارِفَايَ قَدْ اجْتَبَّ أُسْنِمَتُهُمَا، وَبُقِرَتْ خَوَاصِرُهُمَا، وَأُخِذَ مِنْ أُكْبَادِهِمَا، فَلَمْ أَمْلِكْ عَيْنِي حِينَ رَأَيْتُ ذَلِكَ الْمَنْظَرَ مِنْهُمَا، فَقُلْتُ: مَنْ فَعَلَ هَذَا؟ فَقَالُوا: فَعَلَ حَمْزَةُ بْنُ عَبْدِ الْمَطْلِبِ، وَهُوَ فِي هَذَا الْبَيْتِ فِي شَرْبٍ مِنَ الْأَنْصَارِ. فَاَنْطَلَقْتُ حَتَّى أَدْخُلَ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ، وَعِنْدَهُ زَيْدُ بْنُ حَارِثَةَ، فَعَرَفَ النَّبِيُّ ﷺ فِي وَجْهِ الَّذِي لَقِيتُ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «مَا لَكَ؟». فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، مَا رَأَيْتُ كَالْيَوْمِ قَطُّ، عَدَا حَمْزَةُ عَلَى نَاقَتِي فَأَجَبَّ أُسْنِمَتُهُمَا، وَبُقِرَ خَوَاصِرُهُمَا، وَهَا هُوَ ذَا فِي بَيْتٍ مَعَهُ شَرْبٌ.

فَدَعَا النَّبِيَّ ﷺ بِرِدَائِهِ فَارْتَدَى، ثُمَّ انْطَلَقَ يَمْشِي، وَاتَّبَعْتُهُ أَنَا وَزَيْدُ بْنُ حَارِثَةَ حَتَّى جَاءَ الْبَيْتَ الَّذِي فِيهِ حَمْزَةٌ، فَاسْتَأْذَنَ، فَأَذِنُوا لَهُمْ، فَإِذَا هُمْ شَرِبُوا، فَطَفِقَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَلُومُ حَمْزَةَ فِيمَا فَعَلَ، فَإِذَا حَمْزَةٌ، قَدْ تَمِلَ مُحَمَّرَةً عَيْنَاهُ، فَنَظَرَ حَمْزَةَ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، ثُمَّ صَعَدَ النَّظَرَ فَنَظَرَ إِلَى رُكْبَتِهِ، ثُمَّ صَعَدَ النَّظَرَ فَنَظَرَ إِلَى سُرَّتِهِ، ثُمَّ صَعَدَ النَّظَرَ فَنَظَرَ إِلَى وَجْهِهِ، ثُمَّ قَالَ حَمْزَةٌ: هَلْ أَنْتُمْ إِلَّا عَبِيدٌ لِأَبِي؟ فَعَرَفَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنَّهُ قَدْ تَمِلَ، فَانْكَصَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَلَى عَقْبَيْهِ الْفَهْقَرَى، وَخَرَجْنَا مَعَهُ (١).

□ التعليق □

قوله: (بَابُ فَرَضِ الْخُمْسِ) مطابقة الحديث للترجمة في قوله: (أَعْطَانِي شَارِفًا مَنِ الْخُمْسِ)، وعبدان هو لقب عبد الله بن عثمان، وعبد الله هو ابن المبارك، ويونس هو ابن يزيد الأيلي، وعلي بن الحسين بن علي بن أبي طالب، رضي الله تعالى عنهم، يروي عن أبيه الحسين بن علي أخو الحسن بن علي بن أبي طالب، رضي الله تعالى عنهم.

قوله: (شَارِفٌ) بالشين المعجمة، وهو المسنة من النوق، قوله: (أَعْطَانِي شَارِفًا مَنِ الْخُمْسِ) يعني: يوم بدر، ظاهره أن الخمس كان يوم بدر، قال ابن بطال رحمته الله: «لم يختلف أهل السير أن الخمس لم يكن يوم بدر». قلت: فحينئذ يحتاج قول علي رضي الله تعالى عنه إلى تأويل لا يعارض قول أهل السير، وهو أن معنى قول علي رضي الله تعالى عنه: وكان النبي صلوات الله عليه وآله أعطاني شارفًا من الخمس، يعني: من سرية عبد الله بن جحش، وكانت قبل بدر الأولى في رجب من السنة الثانية، وكان صلوات الله عليه وآله بعث عبد الله بن جحش، ومعه ثمانية رهط من المهاجرين إلى نخلة بين مكة والطائف، فوجدوا بها عير قريش فقتلوهم وأخذوا العير، فقال عبد الله لأصحابه: إن لرسول الله صلوات الله عليه وآله مما غنمنا الخمس، وذلك قبل أن يفرض الله الخمس من المغانم، فعزل لرسول الله صلوات الله عليه وآله

(١) الحديث عند مسلم برقم (١٩٧٩).

خمس الغنيمة، وقسم الباقي بين أصحابه. وقد روى أبو داود^(١) ما يدل على هذا المعنى، قال: «كَانَ لِي شَارِفٌ مِنْ نَصِيبِي مِنَ الْمَغْنَمِ يَوْمَ بَدْرٍ، وَأَعْطَانِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ شَارِفًا مِنَ الْخُمْسِ يَوْمَئِذٍ»، يعني: يوم بدر، وأراد به من الخمس الذي عزله عبد الله بن جحش لرَسُولِ اللَّهِ ﷺ من العير التي أخذها كما ذكرنا.

وقيل: أول يوم جعل فيه الخمس في غزوة بني قريظة حين حكم سعد: بأن تقتل المقاتلة وتسيب الذرية، وقيل: نزل بعد ذلك، ولم يأت في ذلك من الحديث ما فيه بيان شافٍ، وإنما جاء أمر الخمس يقيناً في غنائم حنين وهي آخر غنيمة حضرها الشارع. قوله: **(أَنْ أَتَيْتِي)**: من الابتداء، وهو الدخول بالزوجة، وكذلك البناء، وأصل ذلك: أن الرجل كان إذا أراد تزوج امرأة بنى عليها قبة ليدخل بها فيها، فيقال: بنى الرجل على أهله. قوله: **(مِنْ بَنِي قَيْنِقَاعٍ)** بفتح القافين وضم النون، وفتحها وكسرهما منصرفاً، وغير منصرف. قال الكرمانى **رحمته الله**: هم قبيلة من اليهود، وقال الصاغاني **رحمته الله**: هم حي من اليهود. قلت: هو مركب من: قين، الذي هو الحداد، وقاع، اسم أُطمٍ من أطام المدينة. قوله: **(بِإِذْخَرٍ)**، بكسر الهمزة: حشيشة طيبة الرائحة يسقف بها البيوت فوق الخشب، وهمزته زائدة. قوله: **(وَلَيْمَةٌ عُرْسِي)** الوليمة: طعام الزفاف، وقيل: اسم لكل طعام، والعرس، بالكسر: امرأة الرجل، وبالضم: طعام الوليمة، وينبغي أن يكون بالكسر، وإلا يكون المعنى وليمة وليمتي، وهكذا لا يقال **(٢)**. وفي «المغرب»: العرس بالضم: اسم، ومنه: **(إِذَا دُعِيَ أَحَدُكُمْ إِلَى وَلِيمَةٍ عُرْسٍ فَلْيُحِبَّ)**^(٣)، أي: إلى طعام عرس، وطعام الوليمة يسمى:

(١) برقم (٢٩٨٦) من طريق عبسة بن خالد عن يونس به، وعبسة بن خالد هو: الأيلي ضعيف.

(٢) وينظر: «إرشاد الساري لشرح صحيح البخاري» (١٩٠ / ٥) للقسطالاني و«المصباح المنير» (ص ٣٣٢).

(٣) ورواه مسلم برقم (١٤٢٩) عن عبد الله بن عمر **رضي الله عنهما**، وهو عند البخاري برقم (١٥٧٣) وليس فيه محل الشاهد.

عرسًا باسم سببه. قوله: (مِنَ الْأَقْتَابِ)، جمع قتب وهو معروف (وَالْغَرَائِرُ): بالغين المعجمة وبالراء المكررة، ظرف التبن ونحوه، وهو جمع غرارة. قال الجوهري: «أظنه معربًا». قوله: (وَشَارْفَايَ) مبتدأ وخبره قوله: (مُنَاخَانِ)، أي: مبروكان، ويروى: مناختان، فالتذكير باعتبار لفظ: شارف، والتأنيث باعتبار معناه. قوله: (فَإِذَا) كلمة مفاجأة. قوله: (قَدْ اجْتَبَّ) افتعل من: الْجَبِّ، بفتح الجيم وتشديد الباء الموحدة، وهو القطع. قوله: (بُقِرْتُ) على صيغة المجهول من البُقْرِ بالباء الموحدة والقاف، وهو الشق. قوله: (وَلَمْ أَمْلِكْ عَيْنِي) أي: من البكاء، وإنما كان بكاءه، رضي الله تعالى عنه خوفًا من توهم تقصيره في حق فاطمة رضي الله تعالى عنها، أو في تأخير الابتداء بسبب ما كان منه ما يستعان به، لا لأجل فواتهما؛ لأن متاع الدنيا قليل، لاسيما عند أمثاله. قوله: (فِي شَرْبٍ) بفتح الشين المعجمة جمع: شارب. قوله: (حَتَّى أَدْخَلَ) يجوز بالرفع وال نصب. قوله: (مَا رَأَيْتُ كَالْيَوْمِ قَطُّ) أي: ما رأيت يومًا أفزع كالיום. قوله: (فَطَفَّقَ) أي: جعل. قوله: (قَدْ ثَمِلَ)، بفتح الثاء المثناة وكسر الميم: أي: سَكَرَ. قوله: (ثُمَّ صَعَدَ) بفتح الصاد المهملة، وتشديد العين المهملة المفتوحة أي: جر النظر. قوله: (إِلَّا عَيْدٌ) أي: كعبيد، وغرضه أن عبد الله وأبا طالب كانا كأنهما عبدان لعبد المطلب في الخضوع لحرمة، وأنه أقرب إليه منهما. قوله: (فَنَكَصَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الْقَهْقَرَى)، قال الأخفش: «يعني: رجع وراءه ووجهه إليه»، والنكوص الرجوع إلى وراء، يقال: نَكَصَ يَنْكُصُ فهو ناكص.

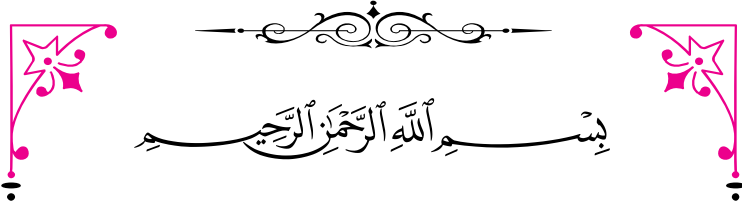
قال الطبري رحمته الله: «وفي حديث علي رضي الله تعالى عنه أن المسلمين كانوا يشربون الخمر، ويسمعون الغناء في أول الإسلام حتى نهى الله عن ذلك بقوله: ﴿إِنَّمَا الْخَمْرُ وَالْمَيْسِرُ﴾ [المائدة: ٩٠] الآية، وإنما حرمت الخمر بعد غزوة أحد، واحتج بعض أهل العلم بهذا الحديث في إبطال أحكام السكران، وقالوا: لو لزم السكران ما يكون منه في حال سكره كما يلزمه في حال صحوه لكان المخاطبُ رسولُ الله ﷺ بما استقبله حمزة كافرًا مباح الدم. قاله الخطابي، ثم قال: «وقد ذهب على هذا القائل أن ذلك منه إنما كان قبل تحريم الخمر».

فإن قلت: إلام آل إليه أمر الناقتين؟

قلت: كان ضمانهما لازماً لحمزة رضي الله تعالى عنه، لو كان طالبه علي رضي الله تعالى عنه ويمكن أن النبي ﷺ عوضهما؛ إذ العلماء لا يختلفون أن جنایات الأموال لا تسقط عن المجانين وغير المكلفين، ويلزمهم ضمانها في كل حال كالعقلاء، ومن شرب لبناً أو أكل طعاماً أو تداوى بمباح فسکر فهو كالمجنون والمغمى عليه والصبي، يسقط عنهم حد القذف وسائر الحدود غير إتلاف الأموال لرفع القلم عنهم، ومن سكر من حلال فحكمه حكم هؤلاء^(١)، وبالله التوفيق.



(١) «عمدة القاري» (١٥ / ٢٤ - ٢٦). وينظر: «فتح الباري» (٦ / ٢٤٤ - ٢٤٧).



٥٦- كِتَابُ الْجِزْيَةِ



بَابُ الْجِزْيَةِ وَالْمُؤَادَعَةِ مَعَ أَهْلِ الْحَرْبِ

وقول الله تعالى: ﴿ قَاتِلُوا الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَلَا بِالْيَوْمِ الْآخِرِ وَلَا يُحَرِّمُونَ مَا حَرَّمَ اللَّهُ وَرَسُولُهُ، وَلَا يَدِينُونَ دِينَ الْحَقِّ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ حَتَّى يُعْطُوا الْجِزْيَةَ عَنْ يَدٍ وَهُمْ صَاغِرُونَ ﴾ [التوبة: ٢٩]، يعني: أذلاءً.

وما جاء في أخذِ الجِزْيَةِ مِنَ الْيَهُودِ وَالنَّصَارَى، وَالْمَجُوسِ وَالْعَجَمِ.

وقال ابنُ عُيَيْنَةَ، عن ابنِ أَبِي نَجِيحٍ: قلتُ لمجاهِدٍ: ما شأنُ أهلِ الشَّامِ عليهم أربعةُ دنانيرَ، وأهلُ اليمَنِ عليهم دينارٌ؟ قال: جُعِلَ ذلكَ من قبَلِ اليسارِ (١).

﴿ ٥٧ ﴾ [٣١٥٦، ٣١٥٧] حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، حَدَّثَنَا سَفِيَانُ، قَالَ: سَمِعْتُ عَمْرًا، قَالَ: « كُنْتُ جَالِسًا مَعَ جَابِرِ بْنِ زَيْدٍ وَعَمْرٍو بْنِ أَوْسٍ، فَحَدَّثَهُمَا بِجَالِهِ سَنَةَ سَبْعِينَ عَامَ حَجَّ مُصْعَبُ بْنُ الزُّبَيْرِ بِأَهْلِ الْبَصْرَةِ عِنْدَ دَرَجِ زَمْرَمَ، قَالَ: كُنْتُ كَاتِبًا لِحِزْرِ بْنِ مَعَاوِيَةَ عَمَّ الْأَحْنَفِ، فَأَتَانَا كِتَابُ عَمْرِ بْنِ الْخَطَّابِ قَبْلَ مَوْتِهِ بِسَنَةِ: فَرَّقُوا بَيْنَ كُلِّ ذِي مَحْرَمٍ مَن

(١) رواه عبد الرزاق (١٠ / ٣٣٠) عن ابن عيينة به. وينظر: «تغليق التعليق» (٣ / ٤٨١).

المَجُوسِ. ولم يَكُنْ عمرُ أَخَذَ الجزيةَ مِنَ المَجُوسِ حَتَّى شَهِدَ عبدُ الرَّحْمَنِ بنُ عَوْفٍ أَنَّ رسولَ اللَّهِ ﷺ أَخَذَهَا مِنْ مَجُوسِ هَجَرَ.

□ التعليق □

قوله: (كِتَابُ الجزيةِ) هذا الكتابُ معقودٌ لبيانِ جوازِ أَخَذِ الجزيةِ مِنْ أَهْلِ الذِّمَّةِ، وجوازِ المصالحةِ مع أَهْلِ الحربِ، وذكرِ البخاريُّ ﷺ فيه آيةً تدلُّ على مشروعيتها أَخَذَ الجزيةِ. وأما قوله: (وَمَا جَاءَ فِي أَخَذِ الجزيةِ مِنَ اليَهُودِ وَالنَّصَارَى) فهو من بقية الترجمة. وأشار ﷺ بإيرادِ أثرِ ابنِ عُيَيْنَةَ إلى جوازِ التفاوتِ فِي الجزيةِ، وقد يذكُرُ البخاريُّ الآثارَ فِي التراجعِ لِأَدْنَى مناسبةٍ.

ثم ذكر في الباب ثلاثة أحاديث:

أحدها: حديث عبد الرحمن بن عوف، ومطابقته للترجمة من جهة أَخَذِ الجزيةِ مِنَ المَجُوسِ، فتؤخذُ منه المطابقةُ لِأَصْلِ الكتابِ.

ثانيها: حديث عمرو بن عوف، ومطابقته للترجمة من جهة أَخَذِ الجزيةِ مِنْ أَهْلِ البَحْرَيْنِ، وكان غالبُ أَهْلِهَا إِذْ ذَاكَ المَجُوسَ، فتؤخذُ منه المطابقةُ لِأَصْلِ الجزيةِ.

ثالثها: حديث يشتمل على حديثين؛ حديثِ المُغِيرَةِ، وحديثِ النُّعْمَانِ، مطابقتُهُ للترجمة فِي تأخيرِ النعمانِ مقاتلةَ العدوِّ، وانتظارِهِ هبوبِ الرياحِ وزوالِ الشمسِ، وهذه مُوَادَعَةٌ فِي هذا الزمانِ مع الإمكانِ للمصلحةِ، والترجمةُ أَيضًا هي المُوَادَعَةٌ مع أَهْلِ الحربِ، وهي تركُ قتالِهِمْ مع إمكانِهِ قَبْلَ الظفرِ بِهِمْ. قاله العيني (١).

وفهم الحافظُ ابنُ حَجَرٍ المطابقةَ من قوله: (أَوْ تُؤَدُّوا الجزيةَ)، فقال: هذا القَدْرُ هو الذي

(١) «عمدة القاري» (١٥ / ١١٣).

يُحْتَاجُ إِلَيْهِ فِي هَذَا الْبَابِ (١).

قوله: **(فَرَّقُوا بَيْنَ كُلِّ ذِي مَحْرَمٍ مِنَ الْمَجُوسِ)** أي: فرقوا بين كل زوج مجوسي وزوجته التي تزوجها وهي محرمة له.

قال أهل العلم: إن قول عمر هذا يحتمل وجهين:

أحدهما: أن الله تعالى لم يأمر بأخذ الجزية إلا من أهل الكتاب، وأهل الكتاب لا ينكحون ذوات المحارم، فإذا استعمل فيهم قوله **رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ**: **«سُنُّوا بِهِمْ سُنَّةَ أَهْلِ الْكِتَابِ»** (٢) احتُمِلَ ألا يقبل منهم الجزية إلا أن يسن بهم سنة أهل الكتاب في مناعتهم أيضًا.

ثانيهما: أن يكون عمر غلب على المجوس عنوة، ثم أبقاهم في أموالهم عبيدًا يعملون بها، والأرض للمسلمين، ثم رأى أن يفرق بين ذوات المحارم من عبيده الذين استبقاهم على حُكْمِهِ، واستحياهم (٣) باجتهاده ويكون اجتهاده في تفريقه بين ذوات محارمهم مستنبطًا من قوله: **«سُنُّوا بِهِمْ سُنَّةَ أَهْلِ الْكِتَابِ»** أي: ما كان أهل الكتاب يُحْمَلُونَ عليه في حريمهم ومناكحتهم فاحملوا عليه المجوس (٤)، وباللَّهِ التَّوْفِيقُ.

(١) «فتح الباري» (٦ / ٣٢٦)، و«لُبُّ اللَّبَابِ» (٣ / ٦٩ - ٧٠).

(٢) رواه مالك في «الموطأ» برقم (٤٢) وغيره من حديث عمر **رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ**. وينظر تخريجه في: «إرواء الغليل» (٥ / ٨٨).

(٣) أي: أبقاهم أحياء ولم يقتلهم. ينظر: «المصباح المنير» (ص ٩٦).

(٤) «التوضيح لشرح الجامع الصحيح» (١٨ / ٥٧٤).

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

٥٧- كِتَابُ بَدْءِ الْخَلْقِ

١

باب ما جاء في قول الله تعالى: ﴿وَهُوَ الَّذِي يَبْدَأُ الْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُ﴾

﴿وَهُوَ أَهْوَبُ عَلَيْهِ﴾ [الروم: ٢٧]

قال الرِّبِيعُ بْنُ خُثَيْمٍ والحَسَنُ: كُلُّ عَلَيْهِ هَيِّئٌ (١).

هَيِّئٌ، وَهَيِّئٌ: مِثْلُ لَيْئٍ وَلَيْئٍ، وَمَيِّتٍ وَمَيِّتٍ، وَضَيْقٍ وَضَيْقٍ.

﴿أَفَعَيْنَا﴾ [ق: ١٥]: أَفَاعِيَا عَلَيْنَا حِينَ أَنْشَأَكُمْ وَأَنْشَأَ خَلْقَكُمْ.

﴿لُغُوبٍ﴾ [ق: ٣٨]: التَّصَبُّ.

﴿أَطْوَارًا﴾ [نوح: ١١] طَوْرًا كَذَا، وَطَوْرًا كَذَا. عَدَا طَوْرَهُ؛ أَي: قَدْرَهُ.

﴿٥٨﴾ [٣١٩٠] حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ كَثِيرٍ، أَخْبَرَنَا سَفِيَانُ، عَنْ جَامِعِ بْنِ شَدَّادٍ، عَنْ

صَفْوَانَ بْنِ مُحْرِزٍ، عَنْ عِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ رضي الله عنه قَالَ: جَاءَ نَفَرٌ مِنْ بَنِي تَمِيمٍ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ

فَقَالَ: «يَا بَنِي تَمِيمٍ أَبْشِرُوا» قَالُوا: بَشَّرْتَنَا فَأَعْطِنَا. فَتَغَيَّرَ وَجْهُهُ، فَجَاءَهُ أَهْلُ الْيَمَنِ، فَقَالَ: «يَا

أَهْلَ الْيَمَنِ اقْبَلُوا الْبُشْرَى إِذْ لَمْ يَقْبَلْهَا بَنُو تَمِيمٍ» قَالُوا: قَبِلْنَا. فَأَخَذَ النَّبِيُّ ﷺ يُحَدِّثُ بَدْءَ

(١) رواه ابن جرير (١٨ / ٤٨٥). وينظر: «تغليق التعليق» (٣ / ٤٨٦).

الْحَلْقِ وَالْعَرْشِ، فَجَاءَ رَجُلٌ فَقَالَ: يَا عِمْرَانُ راحِلْتُكَ تَفَلَّتَتْ. لَيْتَنِي لَمْ أُقْم.

□ التعليق □

قوله: **(كِتَابُ بَدْءِ الْخَلْقِ)** أي: هذا كتابٌ في بيان بَدْءِ الْخَلْقِ، والبَدْءُ بفتح الباء وسُكُونِ الدَّالِ وفي آخره همزة من بَدَأْتُ الشَّيْءَ بَدْءًا: ابْتَدَأْتُ بِهِ، وَبَدَأْتُ الشَّيْءَ: فَعَلْتُهُ ابْتِدَاءً، وَبَدَأَ اللَّهُ الْخَلْقَ وَأَبْدَاهُمْ بِمَعْنَى وَالْخَلْقَ بِمَعْنَى الْمَخْلُوقِ (١).

وهذا الكتاب معقود لبيان ابتداء المخلوق، وليس مرادُ الإمام البخاري رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فيه بيان أول المخلوقات مطلقاً، بل الأعمّ من ذلك لأنه ذكر في هذا الكتاب أشياء خلق الله بعضها بعد بعض، فالمراد من بَدْءِ الْخَلْقِ: إيجاده على غير مثال سابق، فعلى هذا كلُّ نوعٍ من أنواع المخلوقات مما بدأه الله سُبْحَانَهُ، والله أعلم (٢).

قوله: **(﴿أَفَعَيْنَا﴾ أَفَاعِيَا عَلَيْنَا حِينَ أَنْشَأَكُمْ وَأَنْشَأَ خَلْقَكُمْ)** أراد معنى قوله تعالى: **(﴿أَفَعَيْنَا﴾** أشار به إلى قوله تعالى: **(﴿أَفَعَيْنَا بِالْحَلْقِ الْأَوَّلِ﴾ [ق: ١٥]**، وفسره بقوله: (أفاعيا علينا)، يعني: ما أعجزنا الخلق الأول حين أنشأناكم، وأنشأنا خلقكم، وكأنه عدل عن التكلم إلى الغيبة لمراعاة اللفظ الوارد في القرآن في قوله تعالى: **(﴿هُوَ أَعْلَمُ بِكُمْ إِذْ أَنْشَأَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ وَإِذْ أَنْتُمْ أَجْنَةٌ فِي بُطُونِ أُمَّهَاتِكُمْ﴾ [النجم: ٣٢]**. قوله: **(﴿لُعُوبٌ﴾: النَّصَبُ)** أشار به إلى قوله تعالى: **(﴿وَلَقَدْ خَلَقْنَا السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا فِي سِتَّةِ أَيَّامٍ وَمَا مَسَّنَا مِنْ لُعُوبٍ﴾ [ق: ٣٨]** قوله: **(﴿أَطْوَارًا﴾)** أشار به إلى قوله تعالى: **(﴿وَقَدْ خَلَقْنَا أَطْوَارًا﴾ [نوح: ١٤]**.

ومطابقة حديث الباب للترجمة هو قوله: «فأخذ النبي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يحدث بَدْءَ الْخَلْقِ».

قوله: **(جَاءَ نَفْرٌ)** أي: عدة رجالٍ من ثلاثة إلى عشرة، وكان قدومهم سنة تسع. قوله:

(١) «الصحاح» (١ / ٣٩)، و«عمدة القاري» (١٥ / ١٤٧).

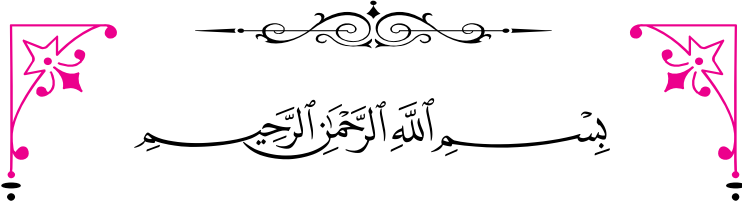
(٢) «لُبُّ اللَّبَابِ» (٣ / ٨٧).

(أُبَشِّرُوا) أمرٌ بهمزة قَطْع من البشارة. قوله: (قَالُوا: بَشَّرْنَا فَأَعْطِنَا) القائل ذلك منهم هو الأقرع بن حابس. قوله: (فَتَغَيَّرَ وَجْهَهُ) إمَّا للأسف عليهم كيف آثروا الدنيا، وإمَّا لكونه لم يحضره ما يعطيهم فيتألفهم به أو لكل منهما. قوله: (فَجَاءَهُ أَهْلُ الْيَمَنِ) هم الأشعريون قوم أبي موسى. قوله: (يَا أَهْلَ الْيَمَنِ اقْبَلُوا الْبُشْرَى) أي: اقبلوا مني ما يقتضي أن تُبَشِّرُوا إذا أخذتم به بالجنة كالفقه في الدين، والعمل به، وبما عرفهم به من أصول العقائد التي هي المبدأ والمعاد وما بينهما. قوله: (رَاحِلَتِكَ تَفَلَّتَتْ) أي: شردت. قوله: (لَيْتَنِي لَمْ أَقُمْ) أي: ليتني لم أقم من مجلس رسول الله ﷺ حتى لم يُفْتِ عَلِيٌّ من كلامه شيء، قال هذا لأنه قام قبل أن يُكْمَلَ النبي ﷺ حديثه فتأسف على ذلك، وفيه ما كان عليه عمران ؑ من الحرص على تحصيل العلم (١).

وللفائدة: تنظر بقية أحاديث الباب مع شرحها من «فتح الباري» وبالله التوفيق.



(١) «فتح الباري» (٦/ ٣٥٣-٣٥٥)، و«عمدة القاري» (١٥/ ١٤٩).



٥٨- كِتَابُ أَحَادِيثِ الْأَنْبِيَاءِ



بَابُ خَلْقِ آدَمَ صَلَوَاتُ اللَّهِ عَلَيْهِ وَذُرِّيَّتِهِ

﴿صَلَّيْتُ﴾ [الحجر: ٢٦]: طِينٌ خُلِطَ بَرَمَلٌ، فَصَلَّيْتُ كَمَا يُصَلِّصُ الْفَخَّارُ. وَيُقَالُ: مُنْتِنٌ، يَرِيدُونَ بِهِ صَلَّ، كَمَا يُقَالُ: صَرَّ الْبَابُ وَصَرَّصَرَ عِنْدَ الْإِعْلَاقِ، مِثْلُ: كَبَّكَبْتُهُ، يَعْنِي: كَبَّيْتُهُ.

﴿فَمَرَّتْ بِهِ﴾ [الأعراف: ١٨٩]: اسْتَمَرَّ بِهَا الْحَمْلُ فَأَتَمَّتْهُ.

﴿أَلَّا تَسْجُدَ﴾ [الأعراف: ١٢]: أَنْ تَسْجُدَ.

وقول الله تعالى: ﴿وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَكَةِ إِنِّي جَاعِلٌ فِي الْأَرْضِ خَلِيفَةً﴾

[البقرة: ٣٠].

قال ابن عباس: ﴿لَمَّا عَلَيَهَا حَافِظٌ﴾ [الطارق: ٤]: إِلَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ.

﴿فِي كِبْدٍ﴾ [البلد: ٤]: فِي شِدَّةِ خَلْقٍ.

«وَرِيَاشًا» [الأعراف: ٢٦]: الْمَالُ. وَقَالَ غَيْرُهُ: الرَّيَاشُ وَالرِّيْشُ وَاحِدٌ، وَهُوَ مَا ظَهَرَ مِنَ

اللباس.

﴿ مَا تُمْنُونَ ﴾ [الواقعة: ٥٨]: التُّظْفَةُ فِي أَرْحَامِ النِّسَاءِ.

وقال مجاهد: ﴿ إِنَّهُ عَلَى رَجْعِهِ لِقَادِرٌ ۝٨ ﴾ [الطارق: ٨]: التُّظْفَةُ فِي الْإِحْلِيلِ.

كُلُّ شَيْءٍ خَلَقَهُ فَهُوَ شَفَعٌ، السَّمَاءُ شَفَعٌ، وَالْوَتْرُ: اللَّهُ عَزَّوَجَلَّ.

﴿ فِي أَحْسَنِ تَقْوِيمٍ ۝٤ ﴾ [التين: ٤]: فِي أَحْسَنِ خَلْقٍ. ﴿ أَسْفَلَ سَفَلِينَ ۝٥ ﴾ [التين: ٥] إِلَّا

مَنْ آمَنَ.

﴿ خُسْرٍ ۝٢ ﴾ [العصر: ٢]: ضَلَالٍ، ثُمَّ اسْتَنْتَنِي فَقَالَ: إِلَّا مَنْ آمَنَ.

﴿ لَا زِبٍ ﴾ [الصفات: ١١]: لَا زِمٌ.

﴿ نُنشِئَكُمْ ﴾ [الواقعة: ٦١]: فِي أَيِّ خَلْقٍ نَشَاءُ.

﴿ نُسَبِّحُ بِحَمْدِكَ ﴾ [البقرة: ٣٦]: نُعَظِّمُكَ.

وقال أبو العالية: ﴿ فَتَلَقَّى آدَمُ مِنْ رَبِّهِ كَلِمَاتٍ ﴾ [البقرة: ٣٧] هُوَ قَوْلُهُ: ﴿ رَبَّنَا ظَلَمْنَا

أَنْفُسَنَا ﴾ [الأعراف: ٢٣].

﴿ فَأَزَلَّهُمَا ﴾ [البقرة: ٣٦]: فَاسْتَزَلَّهُمَا.

﴿ يَتَسَنَّهَ ﴾ [البقرة: ٢٥٩]: يَتَغَيَّرُ. ﴿ آسِنٍ ﴾ [محمد: ١٥]: مُتَغَيَّرٌ. وَالْمَسْنُونُ: الْمُتَغَيَّرُ.

﴿ حَمًا ﴾ [الحجر: ٢٦]: جَمْعُ حَمَاءٍ، وَهُوَ الطَّيْنُ الْمُتَغَيَّرُ.

﴿ يَخْصِفَانِ ﴾: أَخَذَ الْخِصَافَ ﴿ مِنْ وَرَقِ الْجَنَّةِ ﴾ [الأعراف: ٢٢]: يُؤَلِّفَانِ الْوَرَقَ،

وَيُخْصِفَانِ بَعْضَهُ إِلَى بَعْضٍ ﴿ سَوَّاهُمَا ﴾ [الأعراف: ٢٢]: كِنَايَةٌ عَنْ فَرَجَيْهِمَا.

﴿ وَمَتَّعْ إِلَىٰ حِينٍ ﴾ [الأعراف: ٢٤]: هَاهُنَا إِلَىٰ يَوْمِ الْقِيَامَةِ، الْحِينُ عِنْدَ الْعَرَبِ: مَنْ

سَاعَةً إِلَى مَا لَا يُحْصَى عَدْدُهُ.

﴿قَبِيلُهُ﴾ [الأعراف: ٢٧]: جِيلُهُ الَّذِي هُوَ مِنْهُمْ.

﴿٥٩﴾ [٣٣٢٦] حَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ، عَنْ مَعْمَرٍ، عَنْ هَمَّامٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه، عَنِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم قَالَ: «خَلَقَ اللَّهُ آدَمَ وَطُولَهُ سِتُّونَ ذِرَاعًا، ثُمَّ قَالَ: اذْهَبْ فَسَلِّمْ عَلَى أَوْلِيكَ مِنَ الْمَلَائِكَةِ فَاسْتَمِعَ مَا يُحْيُونَكَ، تَحِيَّتِكَ وَتَحِيَّةَ ذُرِّيَّتِكَ. فَقَالَ: السَّلَامُ عَلَيْكُمْ، فَقَالُوا: السَّلَامُ عَلَيْكَ وَرَحْمَةُ اللَّهِ. فَرَادُوهُ: وَرَحْمَةُ اللَّهِ، فَكُلُّ مَنْ يَدْخُلُ الْجَنَّةَ عَلَى صُورَةِ آدَمَ فَلَمْ يَزَلِ الْخَلْقُ يَنْقُصُ حَتَّى الْآنَ».

□ التعليق □

قوله: (كِتَابُ أَحَادِيثِ الْأَنْبِيَاءِ) هذا الباب معقودٌ لبيان خَلْقِ آدَمَ، وَخَلْقِ ذُرِّيَّتِهِ، وَقَدَّمَ ذَكَرَ آدَمَ عليه السلام لِأَنَّهُ أَوَّلُ خَلِيفَةٍ فِي الْأَرْضِ، وَأَوَّلُ الْأَنْبِيَاءِ.

وَذَكَرَ الْإِمَامُ الْبُخَارِيُّ رحمته الله فِي الْبَابِ آثَارًا، ثُمَّ أَحَادِيثَ تَتَعَلَّقُ بِذَلِكَ.

فقوله: ﴿صَلِّصَلِّ﴾: طِينِ خُلِطَ بِرَمْلٍ... إلخ. أشار به إلى قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ خَلَقْنَا الْإِنْسَانَ مِنْ صَلْصَلٍ﴾ [الحجر: ٢٦]. قوله: ﴿فَمَرَّتْ بِهِ﴾: اسْتَمَرَّتْ بِهَا الْحَمْلُ فَأَتَمَّتْهُ. أشار به إلى قوله تعالى: ﴿فَلَمَّا تَعَشَّنَهَا حَمَلَتْ حَمْلًا خَفِيفًا فَمَرَّتْ بِهِ﴾ [الأعراف: ١٨٩]. قوله: ﴿أَلَا تَسْجُدُ﴾: أَنْ تَسْجُدَ. أشار به إلى قوله تعالى: ﴿مَا مَنَعَكَ أَلَّا تَسْجُدَ﴾ [الأعراف: ١٢]. تَبَّهَ الْبُخَارِيُّ عَلَى أَنْ كَلِمَةَ «لَا» صَلَّةً، فَتَأَمَّلْ. قوله: (وَقَوْلِ اللَّهِ عَزَّوَجَلَّ: ﴿وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَأِكَةِ إِنِّي جَاعِلٌ فِي الْأَرْضِ خَلِيفَةً﴾ [البقرة: ٣٠])، كَذَا وَقَعَ هُنَا فِي بَعْضِ النُّسخِ، وَقَعَ فِي بَعْضِهَا فِي صَدْرِ التَّرْجُمَةِ، وَهُوَ أَوْلَى، وَبَعْضُهُمْ هُنَا: بَابٌ. قوله: (قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ ﴿لَمَّا عَلِيهَا حَافِظٌ﴾...) إلخ. أشار به إلى قوله تعالى: ﴿إِنَّ كُلَّ نَفْسٍ لَمَّا عَلِيهَا حَافِظٌ﴾ [الطارق: ٤]. قوله: ﴿فِي كَبَدٍ﴾: فِي شِدَّةِ خَلْقٍ. وَأَشَارَ بِهِ إِلَى

قوله تعالى: ﴿لَقَدْ خَلَقْنَا الْإِنْسَانَ فِي كَبَدٍ﴾ ﴿٤﴾ [البلد: ٤].

قوله: («وريشاً»: الْمَالُ... إلخ. أشار به إلى قوله تعالى: ﴿قَدْ أَنْزَلْنَا عَلَيْكَ لُبَاسًا يُورِي سَوْءَ تِكْمٍ وَرِيثًا﴾ [الأعراف: ٢٦]. وقوله: («وريشاً») هي قراءة شاذة قرأ بها ابن عباس والحسن البصري، وقرأ الجماعة ﴿وريشاً﴾. قوله: («مَا تَمُنُونَ»: النُّظْفَةُ فِي أَرْحَامِ النِّسَاءِ) أشار به إلى قوله تعالى: ﴿أَفَرَأَيْتُمْ مَا تَمُنُونَ﴾ ﴿٥٨﴾ [الواقعة: ٥٨]. قوله: («قَالَ مُجَاهِدٌ»: عَلَى رَجْعِهِ لِقَائِهِ... إلخ. أشار به إلى قوله تعالى: ﴿إِنَّهُ عَلَى رَجْعِهِ لَقَادِرٌ﴾ ﴿٨﴾ [الطارق: ٨]. قوله: («كُلُّ شَيْءٍ خَلَقَهُ فَهُوَ شَفْعٌ... إلخ. أشار به إلى قوله تعالى: ﴿وَمِنْ كُلِّ شَيْءٍ خَلَقْنَا زَوْجَيْنِ﴾ [الذاريات: ٤٩]، وإلى قوله تعالى: ﴿وَالشَّفْعِ وَالْوَتْرِ﴾ ﴿٣﴾ [الفجر: ٣]. قوله: («فِي أَحْسَنِ تَقْوِيرٍ»: فِي أَحْسَنِ خَلْقٍ) أشار به إلى قوله تعالى: ﴿لَقَدْ خَلَقْنَا الْإِنْسَانَ فِي أَحْسَنِ تَقْوِيرٍ﴾ ﴿٤﴾ ثُمَّ رَدَدْنَاهُ أَسْفَلَ سَافِلِينَ ﴿٥﴾ إِلَّا الَّذِينَ ءَامَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ فَلَهُمْ أَجْرٌ غَيْرُ مَمْنُونٍ ﴿٦﴾ [التين: ٤-٦].

قوله: («خُسِرَ»: ضَلَالٌ) أشار به إلى قوله تعالى: ﴿إِنَّ الْإِنْسَانَ لِرَبِّهِ لَكَنُفٍ﴾ ﴿٢﴾ إِلَّا الَّذِينَ ءَامَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ وَتَوَّصُوا بِالحَقِّ وَتَوَّصُوا بِالصَّبْرِ ﴿٣﴾ [العصر: ٢، ٣]. قوله: («لَا زِبَ»: لَا زِمٌ) أشار به إلى قوله تعالى: ﴿إِنَّا خَلَقْنَاهُمْ مِنْ طِينٍ لَازِبٍ﴾ ﴿١١﴾ [الصفات: ١١]. قوله: («نُشِئْتُمْ»: فِي أَيِّ خَلْقٍ نَشَاءٍ) أشار به إلى قوله تعالى: ﴿وَنُنشِئُكُمْ فِي مَا لَا تَعْلَمُونَ﴾ ﴿١١﴾ [الواقعة: ٦١]. قوله: («نُسِيحٌ بِحَمْدِكَ»: نُعْظَمُكَ) أشار به إلى قوله تعالى: ﴿وَنَحْنُ نُسِيحٌ بِحَمْدِكَ وَنُقَدِّسُ لَكَ﴾ [البقرة: ٣٠]. قوله: («وَقَالَ أَبُو الْعَالِيَةِ»: فَتَلَقَّى ءَادَمُ... إلخ. أشار به إلى قوله تعالى: ﴿فَتَلَقَّى ءَادَمُ مِنْ رَبِّهِ كَلِمَاتٍ فَتَابَ عَلَيْهِ إِنَّهُ هُوَ التَّوَّابُ الرَّحِيمُ﴾ ﴿٣٧﴾ [البقرة: ٣٧]. قوله: («فَأَزَلَّهُمَا»: اسْتَرَلَهُمَا) أشار به إلى قوله تعالى: ﴿فَأَزَلَّهُمَا الشَّيْطَانُ عَنْهَا فَأَخْرَجَهُمَا مِمَّا كَانَا فِيهِ﴾ [البقرة: ٣٦]. قوله: («يَتَسَنَّنَهُ»: يَتَغَيَّرُ) أشار به إلى قوله تعالى: ﴿فَانظُرْ إِلَى طَعَامِكَ وَشَرَابِكَ لَمْ يَتَسَنَّهْ﴾ [البقرة: ٢٥٩]. قوله: («ءَاسِنٌ») أشار به إلى قوله تعالى: ﴿أَتَهَنُّ مِنْ مَاءٍ غَيْرِ ءَاسِنٍ﴾ [محمد: ١٥]. قوله: («المسنون: المَتَغَيَّرُ»). قوله: («حَمَلٌ»: جَمْعُ حَمَاقَةٍ، وَهُوَ الطَّيْنُ

الْمَتَغَيَّرِ) أشار به إلى قوله تعالى: ﴿مِنْ حَمِيمٍ مَسْنُونٍ﴾ [الحجر: ٢٦]. قوله: ﴿يَخْصِفَانِ﴾: أَخَذَ الْخِصَافِ... إلخ. أشار به إلى قوله تعالى: ﴿فَبَدَّتْ لَهُمَا سَوْءَ تَهُمَا وَطَفِقَا يَخْصِفَانِ عَلَيْهِمَا مِنْ وَرَقِ الْجَنَّةِ﴾ [طه: ١٢١]. قوله: ﴿وَمَتَّعَ إِلَىٰ حِينٍ﴾: الْحِينُ عِنْدَ الْعَرَبِ... إلخ. أشار به إلى قوله تعالى: ﴿وَلَكُمْ فِي الْأَرْضِ مُسْتَعَرٌّ وَمَتَّعَ إِلَىٰ حِينٍ﴾ [البقرة: ٣٦]. قوله: ﴿وَقِيلَهُ: جِبِلُّهُ الَّذِي هُوَ مِنْهُمْ﴾ أشار به إلى قوله تعالى: ﴿إِنَّهُ دِيرِنَكُمْ هُوَ وَقِيلَهُ: مِنْ حَيْثُ لَا تَرَوْنَهُمْ﴾ [الأعراف: ٢٧].

ثم ذكر البخاري ﷺ في الباب أَحَدَ عَشَرَ حَدِيثًا، أَفْرَدَ الْأَخِيرَ مِنْهَا بِيَابٍ فِي بَعْضِ النَّسَخِ:

الأول: حديث أبي هريرة، مطابقته للترجمة ظاهرة، وهو يدل أيضًا على أن الملائكة في الملأ الأعلى يتكلمون بلسان العرب، ويحيون بتحية الله، وأن التحية بالسلام هي التي أراد الله أن يتحيا بها. وفيه: الأمر بأخذ العلم من أهله، والقصد إليهم فيه، وأنه من أخذ العلم ممن أمره الله بالأخذ عنه فقد بلغ العذر في العبادة وليس عليه ملامة؛ لأن آدم ﷺ أمره الله أن يأخذ عن الملائكة ما يحيونه به، وجعلها له تحية باقية، وهو تعالى أعلم من الملائكة ولم يعلمه إلا لتكون سنة. وقوله: «(فَلَمْ يَزَلِ الْخَلْقُ يَنْقُصُ حَتَّىٰ الْآنَ)» هو في معنى قوله تعالى: ﴿لَقَدْ خَلَقْنَا الْإِنْسَانَ فِي أَحْسَنِ تَقْوِيمٍ﴾ [٤] ثُمَّ رَدَدْتَهُ أَسْفَلَ سَفَلِينَ ﴿٥﴾ [التين: ٤، ٥] ووجه الحكمة في ذلك أن الله خلق العالم بما فيه دالًّا على خالقٍ حكيم، وجعل في حركات ما خلق دليلًا على فناء هذا العالم وبطلانه خلافًا للدهرية التي تعبد الدهر وتزعم أنه لا يفنى، فأبقى الله هذا النقص دلالة على بطلان قولهم؛ لأنه إذا جاز النقص في البعض جاز النقص في الكل.

الثاني: حديث أبي هريرة أيضًا، ومطابقته للترجمة في قوله: «عَلَىٰ صُورَةِ أَبِيهِمْ آدَمَ ﷺ».

الثالث: حديث أم سلمة، والغرض منه: قوله في آخره: «فِيمَ يُشْبِهُ الْوَالِدَ».

الرابع: حديث أنسٍ في قصة إسلام ابن سلام، والغرض منه: بيان سبب الشبه، وهذا متعلق بخلق الذرية.

الخامس: حديث أبي هريرة، قال العيني: مطابقته للترجمة يمكن أن تكون من حيث إنَّ خَلَقَ حَوَاءً مِثْلَ مِثْلِهِ إِلَى خَلْقِ آدَمَ ﷺ.

السادس: حديث أبي هريرة أيضًا، قال العيني: مطابقته للترجمة يمكن أن يقال: إنه لما كان مشتتمًا على بعض أحوال النساء، وهنَّ من ذُرِّيَةِ آدَمَ ﷺ، والترجمة مشتتمة على الذرِّيَةِ أيضًا، وهذا وإن كان فيه تَعَسُّفٌ، فلا يخلو عن وجِّهٍ ما، وهذا المقدار كافٍ.

السابع: حديث ابن مسعود، ومناسبتُهُ للترجمة من قوله: «وَذُرِّيَّتِهِ»؛ فإن فيه بيانَ خَلْقِ ذُرِّيَةِ آدَمَ.

الثامن: حديث أنسٍ في معنى الحديث السابق.

التاسع: حديث أنسٍ أيضًا، ومناسبتُهُ للترجمة من قوله: «وَأَنْتَ فِي صُلْبِ آدَمَ»؛ فإن فيه إشارة إلى قوله تعالى: ﴿وَإِذْ أَخَذَ رَبُّكَ مِنْ بَنِي آدَمَ مِنْ ظُهُورِهِمْ ذُرِّيَّتَهُمْ وَأَشْهَدَهُمْ عَلَىٰ أَنْفُسِهِمْ﴾ [الأعراف: ١٧٢] الآية. قاله الحافظ.

قال العيني رحمته الله: «مطابقته للترجمة من حيث إنَّ المذكورَ فيه من جملة ما يجري على أهل النار، وهم من ذُرِّيَةِ آدَمَ ﷺ».

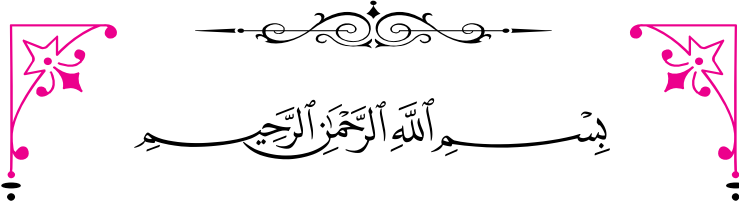
العاشر: حديث ابن مسعود.

قال الحافظ ابن حجر رحمته الله: «أورده هنا ليُلْمَحَ بقصة ابني آدَمَ ﷺ؛ حيث قتل أحدهما الآخر».

قال العيني رحمته الله: «مطابقته للترجمة من حيث إنَّ القاتل هو ابنُ آدَمَ من صُلْبِهِ، وهو داخلٌ في الذرِّيَةِ في الترجمة»^(١)، وبالله التوفيق.

(١) ينظر: «لُبُّ اللَّبَابِ» (٣/ ١١٧ - ١٢١)، و«فتح الباري» (٦/ ٤٤٥ - ٤٥٢)، و«عمدة القاري» (١٥/

٢٨١ - ٢٨٧)، و«شرح صحيح البخاري» (٩/ ٤ - ٥) لابن بطال ط «مكتبة الرشد».



٥٩- كِتَابُ الْمَنَاقِبِ



بَابُ قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى:

﴿يَتَأْتِيهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْتَكُمْ مِنْ ذَكَرٍ وَأُنْثَى وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا﴾
 ﴿إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ أَتَقْوَمُ﴾ [الحجرات: ١٣] وقوله: ﴿وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ^(١) بِهِ وَالْأَرْحَامَ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا﴾ [النساء: ١]
 وما ينهى عن دَعْوَى الْجَاهِلِيَّةِ

الشُّعُوبُ: النَّسَبُ الْبَعِيدُ، وَالْقَبَائِلُ دُونَ ذَلِكَ.

﴿٦٠﴾ [٣٤٨٩] حَدَّثَنَا خَالِدُ بْنُ يَزِيدَ الْكَاهِلِيُّ، حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ، عَنْ أَبِي حَصِينٍ،
 عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنهما: ﴿وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ﴾، قَالَ: «الشُّعُوبُ:
 الْقَبَائِلُ الْعِظَامُ، وَالْقَبَائِلُ: الْبُطُونُ».

(١) كذا في النسخة اليونانية بتشديد السين، وهي قراءة ابن كثير، ونافع، وأبي عمرو على الراجح، وابن عامر، وأبي جعفر، ويعقوب، وقرأها عاصم، وحفص، وحمزة، والكسائي، وخلف، بتخفيفها. «السبعة» (ص ٢٢٦)، و«الحجة» لابن زنجلة (ص ١٨٨)، و«النشر» (٢/ ٢٤٧) نقلًا عن ط «الرسالة العالمية» إشراف شعيب الأرناؤوط.

[٣٤٩٠] حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ، حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ، قَالَ: حَدَّثَنِي سَعِيدُ بْنُ أَبِي سَعِيدٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه قَالَ: قِيلَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، مَنْ أَكْرَمُ النَّاسِ؟ قَالَ: «أَتْقَاهُمْ». قالوا: ليس عن هذا نَسَأُكَ. قال: «فِيوَسُفُّ نَبِيِّ اللَّهِ»^(١).

□ التعلیق □

قوله: (كِتَابُ الْمَنَاقِبِ) وهي جَمْعُ منقبة، وهي ضد المَثَلْبَة، قال الحافظ رحمته الله: «إِنَّهُ وَجَدَ فِي الْأُصُولِ الَّتِي وَقَفَ عَلَيْهَا مِنْ كِتَابِ «صَحِيحِ الْبَخَارِيِّ» (بَابِ الْمَنَاقِبِ)، وَأَنَّ صَاحِبَ الْأَطْرَافِ وَكَذَا فِي بَعْضِ الشُّرُوحِ أَنَّهُ قَالَ: (كِتَابُ الْمَنَاقِبِ)».

قال: «فَعَلَى الْأَوَّلِ: هُوَ مِنْ جُمْلَةِ كِتَابِ أَحَادِيثِ الْأَنْبِيَاءِ رضي الله عنهم، الْمَتَقَدِّمِ وَعَلَى الثَّانِي: هُوَ كِتَابٌ مُسْتَقِيلٌ».

والأولُ وأولى؛ فإنه يَظْهَرُ مِنْ تَصَرُّفِهِ -أي: الْبَخَارِيِّ- أَنَّهُ قَصَدَ بِهِ سِيَاقَ التَّرْجُمَةِ النَّبَوِيَّةِ؛ بَأَنَّ يَجْمَعُ فِيهِ أُمُورَ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم مِنَ الْمَبْدَأِ إِلَى الْمُنْتَهَى، فَبَدَأَ بِمَقْدَمَاتِهَا مِنْ ذِكْرِ مَا يَتَعَلَّقُ بِالنَّسَبِ الشَّرِيفِ، فَذَكَرَ أَشْيَاءَ تَتَعَلَّقُ بِالنَّسَابِ، وَمِنْ ثَمَّ ذَكَرَ أُمُورًا تَتَعَلَّقُ بِالْقِبَائِلِ، ثُمَّ النَّهْيَ عَنِ دَعْوَى الْجَاهِلِيَّةِ؛ لِأَنَّ مُعْظَمَ فَخْرِهِمْ كَانَ بِالنَّسَابِ، ثُمَّ ذَكَرَ صِفَةَ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم وَشَمَائِلَهُ وَمُعْجَزَاتِهِ، وَاسْتَطْرَدَ مِنْهَا لِفَضَائِلِ أَصْحَابِهِ، ثُمَّ أَتْبَعَهَا بِأَحْوَالِهِ قَبْلَ الْهِجْرَةِ، وَمَا جَرَى لَهُ فِي مَكَّةَ، فَذَكَرَ الْمَبْعَثَ، ثُمَّ إِسْلَامَ الصَّحَابَةِ، وَهِجْرَةَ الْحَبْشَةِ، وَالْمِعْرَاجَ، وَوَفُودَ الْأَنْصَارِ، وَالْهِجْرَةَ إِلَى الْمَدِينَةِ، ثُمَّ سَاقَ الْمَغَازِيَّ عَلَى تَرْتِيبِهَا عِنْدَهُ، ثُمَّ الْوَفَاةَ، فَهَذَا آخِرُ هَذَا الْبَابِ، وَهُوَ مِنْ جُمْلَةِ تَرَاجِمِ الْأَنْبِيَاءِ، وَخَتَمَهَا بِخَاتَمِ الْأَنْبِيَاءِ صلى الله عليهم وسلم. اهـ.

وَعَكَّسَ الْعَيْنِيُّ، فَقَالَ: «وَالْأَوَّلِيُّ هُوَ (كِتَابُ الْمَنَاقِبِ)؛ لِأَنَّ الْكِتَابَ يَجْمَعُ الْأَبْوَابَ، وَفِيهِ أَبْوَابٌ كَثِيرَةٌ تَتَعَلَّقُ بِأَشْيَاءَ كَثِيرَةٍ -عَلَى مَا لَا يَخْفَى-».

(١) الْحَدِيثُ عِنْدَ مُسْلِمٍ بِرَقْمِ (٢٣٧٨).

قال العلامة عبد الحق الهاشمي رحمته الله: «قلت: وعلى تقدير ثبوت (كتاب) يمكن أن يوجَّه أنَّ البخاريَّ أفردَ الترجمةَ النبويَّةَ بكتاب المناقب، وإن كان من جملة تراجم الأنبياء عليهم السلام لوجوه لا تخفى؛ من جملتها: أنه ذكَّر في الترجمة النبوية أشياء استطرادًا».

ثم ذكَّر البخاري رحمته الله في الباب آيتين، وأشار بإيراد الأولى إلى ما تضمنته من أن المناقب عند الله إنما هي بالتقوى؛ بأن يعمل بطاعته، ويكفَّ عن معصيته، وأشار بإيراد الثانية إلى الاحتياج إلى معرفة النسب أيضًا؛ لأنه يُعرف به ذوو الأرحام المأمورُ بصِلَتهم. وذكَّر حديثَ ابنِ عباس، ومناسبتَهُ للترجمة ظاهرة.

ثم ذكَّر في الباب سبعةَ أحاديثٍ:

الأول: حديث أبي هريرة، والغرضُ منه واضحٌ من قوله: «أَتَقَاهُمْ».

الثاني: حديث زينب، قال العيني رحمته الله: «مطابقته للترجمة في قوله: «إِلَّا مِنْ مُضَرٍّ»؛ فإنه من الشُّعوب».

الثالث: حديث أبي هريرة، مطابقته للترجمة ظاهرة.

الرابع: حديث أبي هريرة، ومطابقته للترجمة ظاهرة.

الخامس: حديث ابنِ عباس، قال الحافظُ رحمته الله: «وجهُ دخوله في هذه الترجمة واضحٌ من جهة تفسيرِ المَوَدَّةِ المطلوبة في الآيةِ بِصِلَةِ الرَّحِمِ التي بينه وبين قريش، وهم الذين خُوطبوا بذلك، وذلك يستدعي معرفة النسبِ التي تُحققُ بها صِلَةُ الرَّحِمِ».

تنبيه: وقع هنا قبْلَ الحديثِ الخامس: (بابٌ) بغير ترجمة، فهو كالفصل من الذي قبله.

قال العيني رحمته الله: «وجهُ ذِكْرِ نَصِّ الحديثِ عَقِبَ الحديثِ السابق: أن المذكورَ فيه: أن الناسَ تبعٌ لقريش، وفيه تفضيلهم على غيرهم، والمذكورُ في هذا: أنه لم يكن بطنٌ منهم إلا وللنبي صلى الله عليه وآله وسلم فيه قرابةٌ، فيقتضي هذا تفضيله على الكلِّ»^(١)، وبالله التوفيق.

(١) ينظر لما تقدم: «فتح الباري» (٦/ ٦٥٣-٦٥٩)، و«عمدة القاري» (١٦/ ٩١ - ١١٨)، و«الأبواب

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

٦٠- كِتَابُ فَضَائِلِ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ



بَابُ فَضَائِلِ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ

وَمَنْ صَحِبَ النَّبِيَّ ﷺ أَوْ رَأَاهُ مِنَ الْمُسْلِمِينَ فَهُوَ مِنْ أَصْحَابِهِ

﴿٦١﴾ [٣٦٤٩] حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، حَدَّثَنَا سَفِيَانُ، عَنْ عَمْرِو قَالَ: سَمِعْتُ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ رضي الله عنه يَقُولُ: حَدَّثَنَا أَبُو سَعِيدٍ الْخُدْرِيُّ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «يَأْتِي عَلَى النَّاسِ زَمَانٌ فَيَغْزُو فِتْنَامٌ مِنَ النَّاسِ فَيَقُولُونَ: فِيكُمْ مَنْ صَاحَبَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ؟ فَيَقُولُونَ: نَعَمْ، فَيُفْتَحُ لَهُمْ، ثُمَّ يَأْتِي عَلَى النَّاسِ زَمَانٌ، فَيَغْزُو فِتْنَامٌ مِنَ النَّاسِ، فَيُقَالُ: هَلْ فِيكُمْ مَنْ صَاحَبَ أَصْحَابَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ؟ فَيَقُولُونَ: نَعَمْ، فَيُفْتَحُ لَهُمْ، ثُمَّ يَأْتِي عَلَى النَّاسِ زَمَانٌ، فَيَغْزُو فِتْنَامٌ مِنَ النَّاسِ، فَيُقَالُ: هَلْ فِيكُمْ مَنْ صَاحَبَ مَنْ صَاحَبَ أَصْحَابَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ؟ فَيَقُولُونَ: نَعَمْ، فَيُفْتَحُ لَهُمْ» (١).

□ التعلیق □

قوله: (وَمَنْ صَحِبَ النَّبِيَّ ﷺ أَوْ رَأَاهُ مِنَ الْمُسْلِمِينَ فَهُوَ مِنْ أَصْحَابِهِ) يعني: أن اسم صحبة

والتراجم» (٤/ ٤٤٩).

(١) الحديث عند مسلم برقم (٢٨٩٧).

النبي ﷺ مستحق لمن صحبه أقل ما يطلق عليه اسم صحبة لغة، وإن كان العرف يخص ذلك ببعض الملازمة، ويطلق أيضًا على من رآه رؤية ولو على بُعد، وهذا الذي ذكره البخاري في تعريف الصحابي هو الراجح، إلا أنه هل يشترط في الرائي أن يكون بحيث يميز ما رآه أو يكتفى بمجرد حصول الرؤية؟ محل نظر، وعمل من صنف في الصحابة يدل على الثاني، فإنهم ذكروا مثل محمد بن أبي بكر الصديق، وإنما ولد قبل وفاة النبي ﷺ بثلاثة أشهر وأيام، كما ثبت في الصحيح أن أمه أسماء بنت عميس ولدته في حجة الوداع قبل أن يدخلوا مكة (١)، وذلك في أواخر ذي القعدة سنة عشر من الهجرة، ومع ذلك فأحاديث هذا الضرب مراسيل، وأحاديثهم لا من قبيل مراسيل كبار التابعين ولا من قبيل مراسيل الصحابة الذين سمعوا من النبي ﷺ وهذا مما يلغز به فيقال: صحابي حديثه مرسل لا يقبله من يقبل مراسيل الصحابة (٢).

والبخاري ﷺ شرع في بيان فضائل الصحابة بطريق الإجمال، ثم التفصيل.

أما الإجمال: فإنه يشمل جميعهم لكنه اقتصر فيه على شيء مما يوافق شرطه، من ذلك حديث الباب، ومطابقتها للترجمة ظاهرة.

وأما التفصيل: فممن ورد بخصوصه على شرطه.

وقد ذكر في الباب ثلاثة أحاديث، مطابقتها للترجمة ظاهرة:

أحدها: حديث أبي سعيد.

ثانيها: حديث عمران بن حصين.

وثالثها: حديث ابن مسعود (٣)، وبالله التوفيق.

(١) رواه مسلم برقم (١٢٠٩) من حديث عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا.

(٢) «فتح الباري» (٧/ ٤).

(٣) «لُبُّ اللَّبَابِ» (٣/ ٢٠٣).

٦١- مناقب الأنصار

١

﴿وَالَّذِينَ تَبَوَّءُوا الدَّارَ وَالْإِيمَانَ مِنْ قَبْلِهِمْ يُحِبُّونَ مَنْ هَاجَرَ إِلَيْهِمْ
وَلَا يَجِدُونَ فِي صُدُورِهِمْ حَاجَةً مِمَّا أُوتُوا﴾ [الحشر: ٩]

﴿٦٢﴾ [٣٧٧٦] حدَّثنا موسى بن إسماعيل، حدَّثنا مَهْدِيُّ بن ميمون، حدَّثنا
عِيْلَانُ بن جَرِيرٍ قال: قلتُ لأنسٍ: «أرأيتَ اسمَ الأنصارِ أكنتم تُسمَّونَ به أم سَمَّاكم اللهُ؟
قال: بل سَمَّانا اللهُ عَزَّوَجَلَّ. كُنَّا نَدْخُلُ على أنسٍ، فيُحدِّثنا مناقبَ الأنصارِ ومُشاهدَهم،
ويُقْبِلُ عَلَيَّ أو على رجلٍ مِنَ الأزدِ فيقولُ: فَعَلَّ قومُكَ يومَ كذا وكذا وكذا».

□ التعليق □

قوله: (مَنَاقِبُ الأنصارِ) أي: هذه مناقب الأنصار وهو اسم إسلامي سَمَّى به النبي ﷺ
الأوس والخزرج وحلفاءهم، والأوس ينسبون إلى أوس بن حارثة، والخزرج ينسبون إلى
الخزرج بن حارثة وهما ابنا قَيْلَةَ وهو اسم أمهم، وأبوهم هو حارثة بن عمرو بن عامر الذي يجتمع
إليه أنساب الأزد، واستدلَّ البخاريُّ ﷺ بالآية على فضل الأنصار؛ لأن الله أحسنَ الثناء عليهم
بتحصيلهم أمورَ الخير، والله أعلم.

ثمَّ ذَكَرَ في البابِ ثلاثةَ أحاديثٍ:

الأول: حديث أنسٍ، قال العيني ﷺ: «مطابقتها للترجمة تؤخذ من معنى الحديث».

الثاني: حديث عائشة، قال العيني ﷺ: «مطابقتها للترجمة تؤخذ من معنى الحديث، مثل

ما في الحديث السابق».

الثالث: حديث أنس، قال العيني رحمته الله: «مطابقتُهُ للترجمة في قوله: «أَوْ لَا تَرْضَوْنَ أَنْ يَرْجِعَ النَّاسُ بِالْغَنَائِمِ إِلَيَّ بِيُوتِهِمْ، وَتَرْجِعُونَ بِرَسُولِ اللَّهِ؟» رحمته الله؛ فَإِنَّ فِيهِ مَنَقِبَةً عَظِيمَةً لَهُمْ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ»^(١).

وقوله: **(وَيُقْبَلُ عَلَيَّ أَوْ عَلَيَّ رَجُلٍ)** شك من الراوي، أي: أو يقبل أنس على رجل من الأزد، والظاهر: أن المراد هو غيلان المذكور؛ لأنه من الأزد، ويحتمل أن يكون غيره من الأزد. فإن قلت: فعلى التقديرين: قال أنس: فعل قومك، بالخطاب إلى غيلان، أو غيره من الأزد بقوله: قومك، وليس قومه من الأنصار؟ قلت: هذا باعتبار النسبة الأعمية إلى الأزد، فإن الأزد يجمعهم كما تقدم.

قوله: **(فَعَلَّ قَوْمُكَ كَذَا)** أي: يحكي ما كان من مآثرهم في المغازي، ونصر الإسلام. أفاده العيني^(٢)، ويحتمل أنه يشير به إلى وقائعهم في الجاهلية أو لِمَا هُوَ أَعَمُّ مِنْ ذَلِكَ. قاله الحافظ ابن حجر^(٣)، وقد أورد البخاري هذا أيضًا في «باب أيام الجاهلية» وهو ضمن (مناقب الأنصار)، وبالله التوفيق.



(١) ينظر: «عمدة القاري» (١٦ / ٣٤٩ - ٣٥٢)، و«فتح الباري» (٧ / ١٣٩)، و«لبُّ اللباب» (٣ / ٢٢٥ - ٢٢٦).

(٢) «عمدة القاري» (٦ / ٣٥٠).

(٣) «فتح الباري» (٧ / ١٩٦).

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

٦٢- كِتَابُ الْمَغَازِي



بَابُ غَزْوَةِ الْعُشَيْرَةِ أَوْ الْعَسِيرَةِ

قال ابن إسحاق: «أَوَّلُ مَا غَزَا النَّبِيُّ ﷺ الْأَبْوَاءَ، ثُمَّ بُوَاطَ، ثُمَّ الْعُشَيْرَةَ».

﴿٦٣﴾ [٣٩٤٩] حَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ، حَدَّثَنَا وَهْبٌ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، قَالَ: كُنْتُ إِلَى جَنْبِ زَيْدِ بْنِ أَرْقَمَ، فَقِيلَ لَهُ: كَمْ غَزَا النَّبِيُّ ﷺ مِنْ غَزْوَةٍ؟ قَالَ: تِسْعَ عَشْرَةَ، قِيلَ: كَمْ غَزَوْتَ أَنْتَ مَعَهُ؟ قَالَ: سَبْعَ عَشْرَةَ، قُلْتُ: فَأَيُّهُمْ كَانَتْ أَوَّلَ؟ قَالَ: الْعُسَيْرَةُ، أَوْ الْعَشِيرُ^(١). فَذَكَرْتُ لِقَتَادَةَ، فَقَالَ: الْعَشِيرُ.

□ التعلیق □

قوله: (كِتَابُ الْمَغَازِي) أي: هذا كتاب في مغازي النبي ﷺ، والمغازي جمع مَغَزَى، والمغزى يصلح أن يكون موضع الغزو، ويصلح أن يكون مصدرًا، تقول: غَزَا يَغْزُو غَزْوًا وَمَغْزَى وَمَغْزَاةً، وكونه مصدرًا متعين هنا، والغزوة من الغَزْوِ وَيُجْمَعُ عَلَى غَزَوَاتٍ، قال ابن سيده: غزا الشيء غَزْوًا إذا أَرَادَهُ وَطَلَبَهُ، والغزو السَّيْرُ إِلَى الْقِتَالِ مَعَ الْعَدُوِّ^(٢).

(١) الحديث عند مسلم برقم (١٨١٢) (١٤٣).

(٢) «عمدة القاري» (١٧ / ٩٧)، و«إرشاد الساري» (٦ / ٢٤٠) للقسطلاني، و«الصحاح» (٦ / ٤٤٥).

وليس بين ما نقله ابن إسحاق صاحب «المغازي» وبين ما رواه زيد بن أرقم اختلاف؛ لأنه يُحْمَلُ قولُ زيدِ عليٍّ أن العُشَيْرَةَ غزوة شهدها زيد مع النبي ﷺ.

والتقدير: قلت: فأَيُّهم كانت أوَّل وأنت معه؟ قال: العُشَيْرَةُ.

ثم مطابقة الحديث الذي في الباب للترجمة ظاهرة (١).

و(الأبواء) قرية من أعمال الفُرْع من المدينة بينها وبين الجحفة مما يلي المدينة ثلاثة وعشرون ميلاً، وقيل: الأبواء جبلٌ على يمين آرة ويمين الطريق للمصعد إلى مكة من المدينة. قال السُّكْرِيُّ: «(الأبواء) جَبَلٌ شامخٌ مرتفع ليس عليه شيءٌ من النبات غير الخَزَم (٢) والبَشَام (٣)، وهو لخزاعة وضمرة (٤)، وبُواط: وادٍ، وقيل: جَبَلٌ من جبال جهينة بناحية رضوى (٥)، وهي قرية من ذي خشب مما يلي طريق الشام، وبين بُواط والمدينة نحو من أربعة بُرد (٦)، والعُشَيْرَةُ ويقال: العُشير، هو موضع من بطن يَنْبَع (٧). قوله: (فَذَكَرْتُ لِقَاتَةَ) القائل هو شعبة، وقول قتادة «العُشير» قال الحافظ رحمته الله: «هو الذي اتفق عليه أهل السَّير، وهو الصواب، وأما غزوة العسيرة بالمهملة فهي غزوة تبوك، قال الله تعالى: ﴿الَّذِينَ اتَّبَعُوهُ فِي سَاعَةِ الْعُسْرَةِ﴾ [التوبة: ١١٧] وَسُمِّيَتْ بِذَلِكَ لِمَا كَانَ فِيهَا مِنَ الْمَشَقَّةِ وهي بغير تصغير، وأما هذه -العُشَيْرَةُ- فُنُسِبَتْ إِلَى الْمَكَانِ

(١) «لُبُّ الْبَابِ» (٣/ ٢٥٧).

(٢) الخَزَم بالتحريك: شجرٌ يَنْتَحِدُ من لحائه الجبال. «النهاية» (١/ ٤٨٩) مادة (خَزَم).

(٣) البَشَام: شَجَرٌ طَيِّبٌ الرِّيحِ يُسَاكُ بِهِ وَاحِدَتُهَا بَشَامَةٌ «النهاية» (١/ ١٣٧) مادة (بَشَم).

(٤) «معجم معالم الحجاز» (١/ ٤٤ - ٤٥).

(٥) «معجم معالم الحجاز» (١/ ٢٣٦).

(٦) «الطبقات» (٢/ ٨)، والأزْبَعُ بُردٌ هي سِتَّةٌ عَشْرَ فَرَسَخًا، والفرسخ: ثلاثة أميال، والميل: أربعة آلاف

ذراع. «النهاية» (١/ ١٢٢) مادة (بَرَد).

(٧) «النهاية» (٢/ ١٥٥).

الذي وصلوا إليه، واسمه العُشَيْرُ أو العُشَيْرَةُ يُدَكَّرُ ويؤنَّثُ (١)، وغزوة العُسَيْرِ أو العُسَيْرِ فكانت في شهر رجب سنة تسع من الهجرة وهي غزوة تبوك، وأَمَّا العُشَيْرَةُ، ويقال: العُشَيْرُ وذات العشيرة فكانت في جمادى الآخرة على رأس ستة عشر شهراً من مُهَاجِرِهِ ﷺ وهي غزوة بَدْر كما تقدم، وهي قرية مشهورة نُسِبَتْ إلى بدر بن مَخلد بن النظر بن كِنانة، كان نزلها، ويقال: بدر بن الحارث، ويقال: بدر: اسم البئر التي بها، وُسِّمَتْ بذلك لِاسْتِدَارَتِهَا أو لِصَفَاءِ مَائِهَا فَكَانَ الْبَدْرُ يُرَى فِيهَا، وحكى الواقديُّ إنكارَ ذلك كُلِّهِ عن غير واحدٍ من شيوخ بني غِفَارٍ، قالوا: إنما هي مأوَأنا وَمَنَازِلُنَا، وما مَلَكَهَا أَحَدٌ قَطُّ يُقال له: بدر، وإنما هو عَلِمٌ عَلَيْهَا كغيرها من البلاد (٢)، وبالله التوفيق.



(١) «فتح الباري» (٧ / ٣٥٧)، وينظر: كتابي «نثر الجواهر المضيئة على كتاب أمالي في السيرة النبوية» (ص ١٥٥).

(٢) ينظر: «فتح الباري» (٧ / ٣٦٢)، وكتابي «نثر الجواهر المضيئة على كتاب أمالي في السيرة النبوية» (ص ١٥٧ و ٣٢٩).

٦٣- كِتَابُ التَّفْسِيرِ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

﴿الرَّحْمَنُ الرَّحِيمُ﴾ اسمان من الرَّحْمَةِ، الرَّحِيمُ وَالرَّاحِمُ بِمَعْنَى وَاحِدٍ، كَالْعَلِيمِ وَالْعَالِمِ.

١- سورة الفاتحة

١

باب ما جاء في فاتحة الكتاب

وَسُمِّيَتْ أُمَّ الْكِتَابِ أَنَّهُ يُبَدَأُ بِكِتَابَتَيْهَا فِي الْمَصَاحِفِ، وَيُبَدَأُ بِقِرَاءَتَيْهَا فِي الصَّلَاةِ.
وَالَّذِينَ: الْجَزَاءُ فِي الْخَيْرِ وَالشَّرِّ، كَمَا تَدِينُ تُدَانُ.

وقال مجاهد: ﴿بِالَّذِينَ﴾ [الانفطار: ٩]: بالحساب، ﴿مَدِينِينَ﴾ [الواقعة: ٨٦]: مُحَاسِبِينَ.

﴿٦٤﴾ [٤٤٧٤] حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ، حَدَّثَنَا يَحْيَى، عَنْ شُعْبَةَ، قَالَ: حَدَّثَنِي خُبَيْبُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ حَفْصِ بْنِ عَاصِمٍ، عَنْ أَبِي سَعِيدِ بْنِ الْمُعَلَّى، قَالَ: كُنْتُ أُصَلِّي فِي الْمَسْجِدِ، فَدَعَانِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فَلَمْ أُجِبْهُ، فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنِّي كُنْتُ أُصَلِّي؟ فَقَالَ: «أَلَمْ يَقُلِ اللَّهُ: ﴿أَسْتَجِيبُوا لِلَّهِ وَلِلرَّسُولِ إِذَا دَعَاكُمْ﴾ [الأنفال: ٢٤]». ثُمَّ قَالَ لِي: «لَأُعَلِّمَنَّكَ سُورَةً هِيَ أَعْظَمُ السُّورِ فِي الْقُرْآنِ قَبْلَ أَنْ تُخْرَجَ مِنَ الْمَسْجِدِ». ثُمَّ أَخَذَ بِيَدِي، فَلَمَّا أَرَادَ أَنْ يُخْرَجَ قُلْتُ: لَهُ: أَلَمْ تَقُلْ: «لَأُعَلِّمَنَّكَ سُورَةً هِيَ أَعْظَمُ سُورَةٍ فِي الْقُرْآنِ؟» قَالَ:

﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾، هِيَ السَّبْعُ الْمَثَانِي، وَالْقُرْآنُ الْعَظِيمُ الَّذِي أُوتِيَتْهُ.

□ التعلیق □

قوله: (كِتَابُ التَّفْسِيرِ) التفسير لغة: من الفسر، وهو: الكشف عن المغطى.

وفي الاصطلاح: بيان معاني القرآن الكريم.

وهل هناك فرق بين التفسير والتأويل؟

الجواب: أنه إن كان المراد بالتأويل كشف معنى الكلام فهو في معنى التفسير ولا فرق حينئذ، وإن كان المراد ما تتول إليه حقيقة هذا الكلام فهذا غير التفسير، قال تعالى: ﴿وَإِذَا وَقَعَ الْقَوْلُ عَلَيْهِمْ أَخْرَجْنَا لَهُمْ دَابَّةً مِّنَ الْأَرْضِ تُكَلِّمُهُمْ أَنَّ النَّاسَ كَانُوا بِآيَاتِنَا لَا يُوقِنُونَ﴾ [النمل: ٨٢] فالتأويل الذي هو بمعنى التفسير في هذه الآية هو: أن الله يخبر أنه يخرج للناس في آخر الزمان دابةً من دواب الأرض، وأما التأويل الذي هو بمعنى ما تتول إليه حقيقة الشيء ومنه في الآية (شكل الدابة ولونها وطولها ومتى تخرج) فهذا الأمر لا يمكن إدراكه إلا إذا وقع، والتأويل بهذا المعنى لا علاقة له بالتفسير؛ لأن التفسير بيان المعاني، وإدراك الحقيقة خارج عن بيان المعاني، لكن لا يعني أن هذه الحقيقة لا معنى لها، بل لها معنى، لكن النظر هنا إلى كيفيةها وليس إلى معناها.

قوله: ﴿الرَّحْمَنُ الرَّحِيمُ﴾: اسْمَانِ مِنَ الرَّحْمَةِ، الرَّحِيمُ وَالرَّاحِمُ بِمَعْنَى وَاحِدٍ... يريد البخاري رحمته بذلك من حيث النظر إلى أصل المعنى، وأنها مشتقان من الرحمة، وإلا ففي التفضيل من المبالغة ما لا يخفى على مثل البخاري رحمته فهما اسمان كريمان من أسماء الله الحسنى دالان على اتصافه تعالى بصفة الرحمة وهي صفة حقيقية له سبحانه على ما يليق بجلاله واختلاف في الجمع بينهما، فقول: المراد بـ ﴿الرَّحْمَنُ﴾ الذي وسعت رحمته كل شيء في الدنيا؛ لأن صفة (فعلان) تدل على الامتلاء والكثرة، و﴿الرَّحِيمُ﴾ الذي يختص برحمته المؤمنين في الآخرة وقيل: العكس، وذهب ابن القيم رحمته إلى أن (الرحمن) دال على الصفة القائمة بالذات،

و(الرحيم) دالٌّ على تعلقها بالمرحوم؛ ولهذا لم يَجِيءَ الاسم (الرحمن) متعدِّيًا في القرآن. قال تعالى: ﴿وَكَانَ بِالْمُؤْمِنِينَ رَحِيمًا ۝٤٣﴾ [الأحزاب: ٤٣] ولم يقل رحمانًا، وهذا أحسن ما قيل في الفرق بينهما (١).

وقوله: (وَسُمِّيَتْ: أُمُّ الْكِتَابِ): ذكر العلماء في وجه تسمية الفاتحة عِلًّا، ذكر البخاريُّ منها عِلَّتَيْنِ: الأولى: أنه يُبَدَأُ بكتابها في المصاحف، والثانية: يُبَدَأُ بقراءتها في الصلاة، فلما افتتحت بها المصاحف والصلاة سُمِّيَتْ بذلك.

وقوله: ﴿الَّذِينَ﴾: الْجَزَاءُ فِي الْخَيْرِ وَالشَّرِّ أشار به إلى تفسير قوله تعالى: ﴿مَلِكِ يَوْمِ الدِّينِ﴾ [الفاتحة: ٤].

وقوله: ﴿بِالدِّينِ﴾: بِالْحِسَابِ أشار به إلى تفسير قوله: ﴿كَلَّا بَلْ تُكَذِّبُونَ بِالَّذِينَ﴾ [الأنفطار: ٩].

وقوله: ﴿مَدِينِينَ﴾: مُحَاسِبِينَ أشار به إلى تفسير قوله تعالى: ﴿فَلَوْلَا إِنْ كُنْتُمْ غَيْرَ مَدِينِينَ تَرْجِعُونَهَا إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ ۝٨٧﴾ [الواقعة: ٨٦، ٨٧]. هاتان الكلمتان ليستا في الفاتحة، وإنما ذكروهما المؤلفُ لمناسبة قوله: ﴿مَلِكِ يَوْمِ الدِّينِ﴾ [الفاتحة: ٤]، وللاستشهاد على أن الدِّينَ بمعنى: الجزاء.

ثم أورد البخاريُّ رَحِمَهُ اللهُ في الباب حديثَ أبي سعيد بن المعلِّ، ومطابقتَهُ للترجمة ظاهرة من جهة أن فيه بيانَ فضلِ الفاتحة (٢)، وبالله التوفيق.

(١) «لُبُّ اللَّبَابِ» (٣/ ٣٢٤). وينظر: «بدائع الفوائد» (١/ ٤٢)، و«شرح العقيدة الواسطية» (ص ٥٣-

٥٤) للهراس، و«شرح أصول التفسير» (ص ١٧٧) لابن عثيمين، و«شرح مقدمة التسهيل لعلوم

التنزيل» (ص ٩٨) لمساعد الطيار.

(٢) «لُبُّ اللَّبَابِ» (٣/ ٣٢٤ - ٣٢٥).

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

٦٤- كِتَابُ فَضَائِلِ الْقُرْآنِ



باب كيف نُزِلَ الْوَحْيُ وَأَوَّلُ مَا نَزَلَ

قال ابن عَبَّاسٍ: «الْمُهَيْمِنُ: الْأَمِينُ، الْقُرْآنُ أَمِينٌ عَلَى كُلِّ كِتَابٍ قَبْلَهُ».

﴿٦٥﴾ [٤٩٧٨، ٤٩٧٩] حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُوسَى، عَنْ شَيْبَانَ، عَنْ يَحْيَى، عَنْ أَبِي

سَلَمَةَ، قَالَ: أَخْبَرْتَنِي عَائِشَةُ وَابْنُ عَبَّاسٍ رضي الله عنهما، قَالَا: «لَيْتَ النَّبِيُّ صلى الله عليه وسلم بِمَكَّةَ عَشْرَ سِنِينَ يُنَزَّلُ عَلَيْهِ الْقُرْآنُ، وَبِالْمَدِينَةِ عَشْرًا»^(١).

□ التعلیق □

قوله: (كِتَابُ فَضَائِلِ الْقُرْآنِ) الفضائل جمع فضيلة، قال الجوهرى رحمته الله: «الفضل والفضيلة خلاف النقص والنيقصة»^(٢).

ولما فرغ الإمام البخاري رحمته الله من (كتاب التفسير)، شرع في (كتاب فضائل القرآن)، ووجه ذكره عقب التفسير ظاهر في مناسبة ذلك.

(١) ورد عند مسلم برقم (٢٣٤٧) نحوه من حديث أنس رضي الله عنه.

(٢) «الصحاح» (٦٦ / ٥) للجوهري.

ثم ذَكَرَ فِي هَذَا الْكِتَابِ مَا يَتَعَلَّقُ بِكَيْفِيَّةِ نَزُولِ الْوَحْيِ، وَمَا يَتَعَلَّقُ بِنَزُولِ الْقُرْآنِ بِلُغَةِ قَرِيشِ الْعَرَبِ، وَمَا يَتَعَلَّقُ بِجَمْعِهِ وَتَأْلِيْفِهِ، وَمَنْ كَانَ يَكْتَبُهُ، وَمَنْ كَانَ يَقْرَأُهُ حِفْظًا عَلَى عَهْدِ الْمَصْطَفَى ﷺ، ثُمَّ ذَكَرَ فِضَائِلَ بَعْضِ السُّورِ، ثُمَّ ذَكَرَ مَا يَتَعَلَّقُ بِآدَابِ تِلَاوَةِ الْقُرْآنِ، وَغَيْرِ ذَلِكَ مِمَّا يُعْرَفُ بِالتَّأْمُلِ، وَالْكَلامِ هُنَا هُوَ عَلَى مَا تَضَمَّنَهُ هَذَا الْبَابُ.

فقوله: (باب كيف نُزُولُ الْوَحْيِ وَأَوَّلُ مَا نَزَلَ) هَذَا الْبَابُ مَعْقُودٌ لِيَبَيِّنَ كَيْفِيَّةَ نَزُولِ الْوَحْيِ...، وَأَثَرُ ابْنِ عَبَّاسٍ الَّذِي أوردَهُ فِي التَّرْجُمَةِ لَهُ تَعَلَّقَ بِأَصْلِ التَّرْجُمَةِ، وَهِيَ: فِضَائِلُ الْقُرْآنِ، وَوَجْهُ الدَّلَالَةِ مِنْهُ عَلَى الْفِضِيلَةِ: أَنَّ الْقُرْآنَ الْكَرِيمَ إِمَّا مُقَرَّرٌ لِمَا سَبَقَ مِنَ الْكُتُبِ السَّمَاوِيَّةِ، وَإِمَّا نَاسِخٌ، وَإِمَّا مُجَدِّدٌ، وَكُلُّ ذَلِكَ دَالٌّ عَلَى تَفْضِيلِ الْمَجْدِّدِ (١).

وهذا الأثر عند ابن أبي حاتم في «التفسير» (٢)، من طريق علي بن أبي طلحة عنه، وكذا بنحوه من طريق أربيد التميمي عنه (٣).

ثم ذكر الإمام البخاري ﷺ في الباب ستة أحاديث:

الأول والثاني: حديث عائشة، وابن عباس، ووجه تعلقه بالترجمة يؤخذ من جهة أن فيه بيان كيفية نزول الوحي؛ يعني: كان نزوله مُفْرَقًا، ولم ينزل جملة واحدة، وأما قولها ﷺ: إنه ﷺ كَلِمَتٌ بِمَكَّةَ عَشْرَ سَنِينَ يَنْزِلُ عَلَيْهِ الْقُرْآنُ بِالْمَدِينَةِ عَشْرًا؛ فَإِنَّهُ يَخَالِفُ مَا جَاءَ عَنْهَا عِنْدَ الْبُخَارِيِّ بِرَقْمِ (٤٤٦٦) أَنَّهُ ﷺ تَوَفَّى وَهُوَ ابْنُ ثَلَاثٍ وَسِتِينَ، وَكَذَلِكَ بِرَقْمِ (٣٩٠٢) أَنَّهُ ﷺ بُعِثَ لِأَرْبَعِينَ سَنَةً فَمَكَثَ بِمَكَّةَ ثَلَاثَ عَشْرَةَ سَنَةً يُوحَى إِلَيْهِ، ثُمَّ أُمِرَ بِالْهَجْرَةِ فَهَاجَرَ عَشْرَ سَنِينَ وَمَاتَ وَهُوَ ابْنُ ثَلَاثٍ

(١) «لُبُّ الْبَابِ» (٤ / ١٣٧ - ١٣٨).

(٢) (٤ / ١١٥٠) بِرَقْمِ (٦٤٧٤). وَيَنْظُرُ: «تَغْلِيْقُ التَّعْلِيْقِ» (٤ / ٢٠١ - ٢٠٢).

(٣) (٤ / ١١٥٠) بِرَقْمِ (٦٤٧٥)، وَأَرْبِيدُ، وَيُقَالُ: أَرْبِيدَةُ التَّمِيمِيِّ الْمُفَسِّرِ، صَدُوقٌ «تَقْرِيبُ التَّهْذِيبِ» تَرْجُمَةُ

وستين؛ فعلى هذا يحمل قولها الذي في الباب على إلغاء الكسر كما قال ابن حجر رحمته الله عند شرحه الحديث.

الثالث: حديث أسامة، ووجه دخوله في الباب يتبين من جهة أن في الحديث بيان أن المَلَك كان يتصوّر للنبي -صلى الله تعالى عليه وسلم- على صورة الأدمي، وهو من جملة كيفية نزوله.

الرابع: حديث أبي هريرة، وتعلّقه بالترجمة من جهة أن القرآن إنما نزل بالوحي الذي يأتي به المَلَك، لا بالمنام، ولا بالإلهام.

الخامس: حديث أنس، ومناسبته للترجمة من جهة تضمّنه الإشارة إلى كيفية النزول، وهو: كثرة نزول الوحي على النبي -صلى الله تعالى عليه وسلم- بالزمن الأخير.

السادس: حديث جندب، ووجه إيراده في نصّ الباب: الإشارة إلى أن تأخير النزول أحياناً، إنّما كان يقع لحكمة مقتضية ذلك، لا بقصد تركه أصلاً، فكان نزوله على أنحاء شتى؛ تارة يتتابع، وتارة يتراخى.

هذا كلّه يتعلّق بالجزء الأول من الترجمة، وأما الجزء الثاني فيها، وهو قوله: **(وَأَوَّلُ مَا نَزَلَ)** (١) فهو ﴿أَقْرَأُ بِأَسْمِ رَبِّكَ الَّذِي خَلَقَ﴾ لما روى البخاري برقم (٣) عن عائشة رضي الله عنها أنها قالت: «أول ما بُدئ به رسول الله صلى الله عليه وآله من الوحي الرؤيا الصالحة...» وفيه: «حتى جاءه الحق، وهو في غار حراء فجاءه الملك فقال: اقرأ. قال: «مَا أَنَا بِقَارِيٍّ» قال: «فَأَخَذَنِي فَغَطَّنِي حَتَّى بَلَغَ مِنِّي الْجَهْدَ ثُمَّ أَرْسَلَنِي فَقَالَ: اقْرَأ. فَقُلْتُ: مَا أَنَا بِقَارِيٍّ، فَأَخَذَنِي فَغَطَّنِي حَتَّى بَلَغَ مِنِّي الْجَهْدَ، ثُمَّ أَرْسَلَنِي فَقَالَ: اقْرَأ. فَقُلْتُ: مَا أَنَا بِقَارِيٍّ. فَأَخَذَنِي فَغَطَّنِي الثَّلَاثَةَ ثُمَّ أَرْسَلَنِي فَقَالَ: ﴿أَقْرَأُ بِأَسْمِ رَبِّكَ الَّذِي خَلَقَ ۝١ خَلَقَ الْإِنْسَانَ مِنْ عَلَقٍ ۝٢ اقْرَأُ وَرَبُّكَ الْأَكْرَمُ ۝٣﴾». ثم انقطع الوحي فترة ثم نزل: ﴿يَتْلُوهَا الْمُدَّثِّرُ ۝١﴾. أي: أول ما نزل بعد انقطاع الوحي؛ فتكون أولية مخصوصة بما بعد انقطاع الوحي، وأمّا نزول سورة اقرأ فهي أولية مطلقة.

(١) «لُبُّ اللَّبَابِ» (٤/ ١٣٨ - ١٣٩).

وهذا يزول الإشكال فيما روى البخاري برقم (٤٩٢٤)، ومسلم برقم (١٦١)، من طريق أبي سلمة بن عبد الرحمن أنه سأل جابر بن عبد الله: أيُّ القرآن أنزل أول؟ فقال: ﴿يَتَأْتِيهَا الْمَدْيَنَةُ﴾، فقلت: أنبتُ أنه ﴿أَقْرَأُ بِأَسْمِ رَبِّكَ الَّذِي خَلَقَ﴾؟ فقال: لا أخبرك إلا بما قال رسول الله ﷺ، قال رسول الله ﷺ: «جَاوَزْتُ فِي حِرَاءٍ، فَلَمَّا قَصَيْتُ جَوَارِي هَبَطْتُ، فَاسْتَبَطَنْتُ الْوَادِيَّ فَنُودِيْتُ فَتَطَرْتُ أَمَامِي وَخَلْفِي، وَعَنْ يَمِينِي وَعَنْ شِمَالِي، فَإِذَا هُوَ جَالِسٌ عَلَى الْعَرْشِ بَيْنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ، فَاتَيْتُ خَدِيجَةَ فَقُلْتُ: دَثْرُونِي، وَصُبُّوا عَلَيَّ مَاءً بَارِدًا، وَأُنزِلْ عَلَيَّ: ﴿يَتَأْتِيهَا الْمَدْيَنَةُ﴾ (١) قَرَأْتُهُ فَانْزِرْ (٢) وَرَبِّكَ فَكَثِرَ (٣)» [المدثر: ١ - ٣].

قال الحافظ ابن كثير رحمته الله: «ثبت في «صحيح البخاري» عن جابر أنه كان يقول: «أول شيء نزل من القرآن: ﴿يَتَأْتِيهَا الْمَدْيَنَةُ﴾»، وخالفه الجمهور فذهبوا إلى أن أول القرآن نزولاً قوله تعالى: ﴿أَقْرَأُ بِأَسْمِ رَبِّكَ الَّذِي خَلَقَ﴾، ووجه الجمع: أن أول شيء نزل بعد فترة الوحي هذه السورة (١). يعني: سورة المدثر.

وقال الحافظ رحمته الله: «أول ما نزل سورة المدثر أولية مخصوصة بما بعد فترة الوحي، أو مخصوصة بالأمر بالإنذار لا أن المراد أنها أولية مطلقة، فكان من قال: أول ما أنزل «اقرأ» أراد أولية مطلقة، ومن قال: إنها المدثر، أراد بقيد التصريح بالإرسال.

قال الكرمانى رحمته الله: «استخرج جابر: أول ما نزل: ﴿يَتَأْتِيهَا الْمَدْيَنَةُ﴾ باجتهاد وليس هو من روايته».

قال الحافظ: ويحتمل أن تكون الأولية في نزول ﴿يَتَأْتِيهَا الْمَدْيَنَةُ﴾ بقيد السبب، أي: هي أول ما نزل من القرآن بسبب متقدم، وهو ما وقع من التذثر الناشئ عن الرعب، وأما ﴿أَقْرَأُ﴾ فنزلت ابتداءً بغير سبب متقدم، ولا يخفى بعد هذا الاحتمال (٢)، وبالله التوفيق.

(١) «تفسير القرآن الكريم» (١٤ / ١٧٥).

(٢) «فتح الباري» (٨ / ٨٧٦ - ٨٧٧).

٦٥ - كِتَابُ النِّكَاحِ

١

بَابُ التَّرْغِيبِ فِي النِّكَاحِ

لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَانكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ﴾ [النساء: ٣]

﴿٦٦﴾ [٥٠٦٣] حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ أَبِي مَرِيَمَ، أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ، أَخْبَرَنَا حُمَيْدُ بْنُ أَبِي حُمَيْدٍ الطَّوِيلِ، أَنَّهُ سَمِعَ أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ رضي الله عنه يَقُولُ: جَاءَ ثَلَاثَةٌ رَهْطٍ إِلَى بَيْوتِ أَزْوَاجِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم يَسْأَلُونَ عَنِ عِبَادَةِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم، فَلَمَّا أُخْبِرُوا كَانَتْهُمْ تَقَالُوهَا، فَقَالُوا: وَأَيْنَ نَحْنُ مِنَ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم؟ قَدْ غَفَرَ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ وَمَا تَأَخَّرَ، قَالَ أَحَدُهُمْ: أَمَّا أَنَا فإِنِّي أَصَلِّي اللَّيْلَ أَبَدًا. وَقَالَ آخَرُ: أَنَا أَصُومُ الدَّهْرَ وَلَا أَفْطِرُ. وَقَالَ آخَرُ: أَنَا أَعْتَزِلُ النِّسَاءَ فَلَا أَتَزَوَّجُ أَبَدًا. فَجَاءَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم، فَقَالَ: «أَنْتُمْ الَّذِينَ قُلْتُمْ كَذَا وَكَذَا؟ أَمَّا وَاللَّهِ إِنِّي لِأَخْشَاكُمْ لِلَّهِ وَأَتْقَاكُمْ لَهُ، لَكِنِّي أَصُومُ وَأَفْطِرُ، وَأُصَلِّي وَأَرْقُدُ، وَأَتَزَوَّجُ النِّسَاءَ، فَمَنْ رَغِبَ عَن سُنَّتِي فَلَيْسَ مِنِّي» (١).

□ التعلیق □

قوله: (كِتَابُ النِّكَاحِ) النكاح في اللغة: هو الضم والتداخل.

وفي الشرع: يطلق على معينين:

المعنى الأول: أنه يُطَلَّقُ على العقد الذي به تُرَبِّطُ المرأة بالرجل، وتكون داخلة في عصمته

(١) الحديث عند مسلم برقم (١٤٠١).

دخولاً معنوياً كدخول الشيء في الشيء دخولاً حسيّاً.

والمعنى الثاني: أنه يطلق على الوطء الذي هو إدخال الفرج في الفرج على جهة التلذذ المباح وقضاء الوطر وطلب الولد، فالمعنيان متلازمان، لكن مُخْتَلَفٌ في المعنى الحقيقي هل هو الوطء أو العقد؟ فمن نظر إلى كون العقد سبيلاً إلى الوطء وطريقاً إليه قال: هو حقيقة في العقد، ومن نظر إلى أن الوطء هو غاية ما يقصد من النكاح، وكل ما يحصل من الأسباب المؤثرة فيه كالخِطْبَةِ والعقد والمهر، وما إلى ذلك هي وسائل والوطء هو المقصود، قال: إنه حقيقة في الوطء ومجاز في العقد (١).

قوله: **(بَابُ التَّرْغِيبِ فِي النِّكَاحِ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَأَنْكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ﴾** [النساء: ٣] استدلل الإمام البخاري رحمته الله بالآية على الترغيب في النكاح، ووجه الاستدلال: أنها صيغة أمر تقتضي الطلب، وأقل درجاته الذب، فثبت الترغيب.

قال الإمام القرطبي رحمته الله: «يَحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ الْبُخَارِيُّ انْتَزَعَ التَّرْغِيبَ فِي النِّكَاحِ مِنَ الْأَمْرِ بِنِكَاحِ الطَّيِّبِ، مَعَ رُودِ النَّهْيِ عَنِ تَرْكِ الطَّيِّبِ، وَنِسْبَةِ فَاعِلِهِ إِلَى الْاِعْتِدَاءِ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿لَا تَحْرِمُوا مَوْطِنَاتٍ مَّا أَحَلَّ اللَّهُ لَكُمْ وَلَا تَعْتَدُوا﴾ [المائدة: ٨٧]».

ثم ذكر البخاري في الباب حديثين:

الأول: حديث أنس، وفيه دلالة على فضل النكاح، والترغيب فيه.

الثاني: حديث عائشة، ووجه مناسبه للترجمة مثل مناسبة الآية المذكور فيها، والله أعلم (٢).

قوله: **(جَاءَ ثَلَاثَةٌ رَهْطٍ)** وفي رواية ثابت عند مسلم (٣): «أَنَّ نَفَرًا مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم»

(١) تأسيس الأحكام (٤ / ١٧٢) لشيخنا النجمي رحمته الله.

(٢) فتح الباري (٩ / ١٢٩)، و«لب اللباب» (٤ / ١٥٩ - ١٦٠).

(٣) برقم (١٤٠١).

ولا منافاة بينهما فالرهُط من ثلاثة إلى عشرة، والنفر من ثلاثة إلى تسعة، وكلُّ منهما اسم جَمْعٍ، لا واحد له من لفظه.

قوله: **(كَانَهُمْ تَقَالُوهَا)** بتشديد اللام المضمومة أي: استقلوها، وأصل تقالوها تقاللوها؛ أي: رأى كلُّ منهم أنها قليلة ^(١).

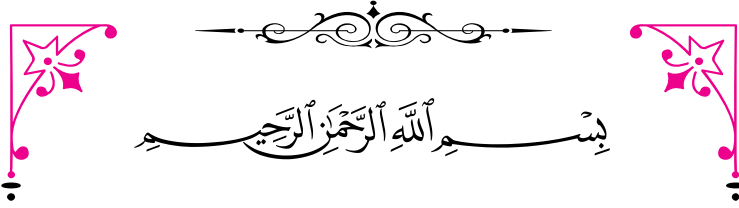
قوله: **(«فَمَنْ رَغِبَ عَن سُنَّتِي»)** أي: فمن أعرض عن طريقتي.

قوله: **(«فَلَيْسَ مِنِّي»)** أي: ليس على طريقتي، ولفظ (رَغِبَ) إذا اسْتُعْمِلَ بكلمة (عن) فمعناه: أعرض، وإذا اسْتُعْمِلَ بكلمة (في) فمعناه: أقبلَ إليه، والمراد بالسنة: الطريقة لا التي تقابل الفرض ^(٢)، وبالله التوفيق.



(١) «فتح الباري» (٩/ ١٢٩ - ١٣٠).

(٢) «عمدة القاري» (٢٠/ ٩٢ - ٩٣).



٦٦- كِتَابُ الطَّلَاقِ



باب قول الله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ إِذَا طَلَقْتُمُ النِّسَاءَ فَطَلِّقُوهُنَّ لِعَدَّتِهِنَّ

وَأَحْصُوا الْعِدَّةَ ﴿[الطلاق: ١]

﴿أَحْصَيْتُهُ﴾ [يس: ١٢]: حَفِظْنَاهُ وَعَدَدْنَاهُ، وَطَلَّاقُ السُّنَّةِ: أَنْ يُطَلَّقَهَا طَاهِرًا مِنْ غَيْرِ

جَمَاعٍ، وَيُشْهَدُ شَاهِدَيْنِ.

﴿٦٧﴾ [٥٢٥١] حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، قَالَ: حَدَّثَنِي مَالِكٌ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو: أَنَّهُ طَلَّقَ امْرَأَتَهُ وَهِيَ حَائِضٌ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَسَأَلَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَنْ ذَلِكَ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مُرْهُ فَلْيُرَاجِعْهَا، ثُمَّ لِيُمْسِكْهَا حَتَّى تَطْهَرَ، ثُمَّ تَحِيضَ، ثُمَّ تَطْهَرَ، ثُمَّ إِنْ شَاءَ أُمْسَكَ بَعْدُ، وَإِنْ شَاءَ طَلَّقَ قَبْلَ أَنْ يَمَسَّ، فَتِلْكَ الْعِدَّةُ الَّتِي أَمَرَ اللَّهُ أَنْ تُطَلَّقَ لَهَا النِّسَاءُ»^(١).

□ التعليق □

قوله: (كِتَابُ الطَّلَاقِ) لُغَةً: حُلُّ الْوَثَاقِ، مُشْتَقٌّ مِنَ الْإِطْلَاقِ، وَهُوَ الْإِرْسَالُ،

وَالْتَرِكُ.

(١) الحديث عند مسلم برقم (١٤٧١) (١).

وفي الشرع: حُلُّ عَقْدَةِ التَّزْوِيجِ (١).

وغرض الإمام البخاري رحمته الله من إيراد الآية والحديث:

إمّا إثبات مشروعية الطلاق، والآية تدلُّ على ذلك، وكذا الحديث؛ لأنَّ ابن عمر طَلَّقَ على عهد رسول الله صلى الله عليه وآله ولم ينكر عليه أصل الطلاق، إنَّما أنكر عليه أنَّه طَلَّقَ في حالة الحيض. وإمّا إثبات أن يكون الطلاق عند ابتداء شروع النساء في العدة بأن يكون في حالة الطهر من غير جماع؛ ولهذا أورد البخاريُّ في الترجمة قوله: (وَطَلَّاقُ السَّنَةِ...) والآية والحديث يدلان على هذا الغرض، والله أعلم (٢).

ويؤخذ من الحديث ما يلي:

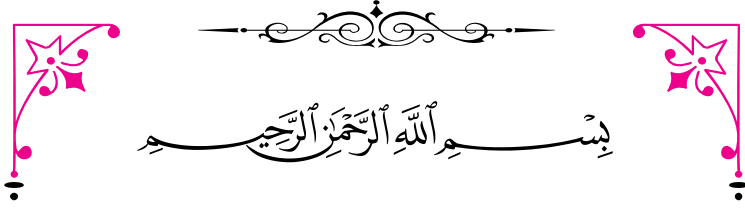
- ١- أن الطلاق في الحيض محرَّمٌ.
- ٢- أن الأمر فيه بالرجعة على الوجوب.
- ٣- أن طلاق السنة أن يكون في طهر لم يجامع فيه.
- ٤- أن الطلاق البدعي إيقاع الطلاق في الحيض أو في طهر جامع فيه (٣)، وبالله التوفيق.



(١) «فتح الباري» (٩ / ٤٣٣).

(٢) «لب اللباب» (٤ / ٢١٧ - ٢١٨).

(٣) «عمدة القاري» (٢٠ / ٣٢٣)، و«تأسيس الأحكام» (٤ / ٢٣٣).



٦٧- كِتَابُ النَّفَقَاتِ



باب فضل النفقة على الأهل

﴿وَيَسْأَلُونَكَ مَاذَا يُنْفِقُونَ قُلِ الْعَفْوَ ۗ كَذَلِكَ يُبَيِّنُ اللَّهُ لَكُمْ آيَاتِهِ لَعَلَّكُمْ تَتَفَكَّرُونَ﴾ (٣١٦) فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ ﴿[البقرة: ٢١٩، ٢٢٠].

وقال الحسن: العَفْوُ: الفَضْلُ.

﴿٦٨﴾ [٥٣٥١] حَدَّثَنَا آدَمُ بْنُ أَبِي إِيَاسٍ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ عَدِيِّ بْنِ ثَابِتٍ، قَالَ: سَمِعْتُ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ يَزِيدَ الْأَنْصَارِيَّ، عَنْ أَبِي مَسْعُودٍ الْأَنْصَارِيَّ، فَقُلْتُ: عَنِ النَّبِيِّ؟ فَقَالَ: عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، قَالَ: «إِذَا أَنْفَقَ الْمُسْلِمُ نَفَقَةً عَلَى أَهْلِهِ وَهُوَ يَحْتَسِبُهَا كَانَتْ لَهُ صَدَقَةً» (١).

□ التعليق □

قوله: (كِتَابُ النَّفَقَاتِ) وهي: جَمْعُ نَفَقَةٍ، وَعَرَفَهَا ابْنُ عَاشُورَ بِ«مَا بِهِ قَوَامٌ مُعْتَادٍ حَالِ الْأَدْمِيِّ دُونَ سَرَفٍ» (٢).

ويتبين لنا مراد الإمام البخاري ﷺ من إيراد الآية في هذا الباب بما رواه ابن أبي حاتم في

(١) الحديث عند مسلم (١٠٠٢).

(٢) «المختصر الفقهي» (٥ / ٥) ط. «مؤسسة خُلف».

«التفسير»^(١) من مرسل يحيى بن أبي كثير بسند صحيح إليه أنه بلغه: «أن معاذ بن جبل وثعلبة سألا رسول الله ﷺ فقالا: يا رسول الله، إن لنا أرقاء وأهلين، فما ننفق من أموالنا؟ فأنزل الله عزَّجَل: ﴿وَيَسْأَلُونَكَ مَاذَا يُنْفِقُونَ قُلِ الْعَفْوَ﴾».

وقد جاء عن ابن عباس وجماعة أن المراد بالعفو: «ما فَضَّلَ عن الأهل». أخرجه ابن أبي حاتم^(٢) أيضًا.

وهذا يتبين مراد الإمام البخاري رحمته الله من إيرادها في هذا الباب.

وقول الحسن -وهو البصري- قال الحافظ رحمته الله: «وصله عبد بن حميد وعبد الله بن أحمد في «زيادات الزهد» بسند صحيح وزاد: «ولا لوم على الكفاف»، وأخرج عبد بن حميد أيضًا من وجه آخر عن الحسن، قال: «أَلَّا تُجْهَدَ مَالُكَ ثُمَّ تَقْعُدَ تَسْأَلُ النَّاسَ»، فعُرف بهذا المراد بقوله: «الفضل» أي: ما لا يؤثر في المال فيمحقه^(٣).

قلت: وكذا رواه ابن زنجويه في «الأموال» من طريق هودّة بن خليفة ثنا عوف عن الحسن... وذكره^(٤).

وذكر البخاري رحمته الله في الباب أربعة أحاديث:

الأول: حديث أبي مسعود، وهو ظاهر فيما ترجم.

الثاني: حديث أبي هريرة، ومطابقتها للترجمة من جهة عموم الأمر بالإنفاق، فإذا ثبت الفضل بالإنفاق على الأجنبي، فثبوته بالإنفاق على الأقارب أولى.

(١) (٢/ ٣٩٣) برقم (٢٠٦٨).

(٢) (٢/ ٣٩٣) برقم (٢٦٩).

(٣) «فتح الباري» (٩/ ٦٢٢).

(٤) «الأموال» (٣/ ١٢٣٤) برقم (٢٣٥٠).

الثالث: حديثه أيضًا، ومطابقتُهُ للترجمة من جهة إمكان اتصاف الأهل -أي: «الأقارب»- بالصِّفَتَيْنِ المذكورَتَيْنِ، فإذا ثَبَتَ هذا الفضل لمن ينفق على مَنْ لَيْسَ له بقريبٍ ممن اتَّصَفَ بالوَصْفَيْنِ، فالْمُنْفِقُ على الْمُتَّصِفِ هُما من الأَقْرَابِ أَوْلَى.

الرابع: حديث سَعْدٍ، والمرادُ منه هنا: قوله: «وَمَهْمَا أَنْفَقْتَ، فَهُوَ لَكَ صَدَقَةٌ، حَتَّى اللَّقْمَةَ تَرَفَعُهَا فِي فِي امْرَأَتِكَ» (١).

قوله: «(وَهُوَ يَحْتَسِبُهَا)» هذا مقيّدٌ لمطلقٍ ما جاء في أن الإنفاق على الأهل صدقة كحديث سعد رابع أحاديث الباب، والمراد بالاحتساب القصد إلى طلب الأجر (٢)، وطريقه أن يتذكر الإنسان أنه يجب عليه الإنفاق، فينفق بنية أداء ما أمر به (٣). قوله: «(كَانَتْ لَهُ صَدَقَةٌ)» المراد بالصدقة الثواب وإطلاقها عليه مجازٌ وقريته الإجماع على جواز الإنفاق على الزوجة الهاشمية، ويستفاد منه: أن الأجر لا يحصل بالعمل إلا مقرونًا بالنية؛ ولهذا أدخل البخاري رحمته الله حديث أبي مسعود المذكور في «باب ما جاء أن الأعمال بالنية والحسبة» وحذف المقدر من قوله: «إذا أنفق» لإرادة التعميم ليشمل الكثير والقليل. قوله: «(عَلَى أَهْلِهِ)» يحتمل أن يشمل الزوجة والأقارب، ويحتمل أن يخص الزوجة ويلحق به من عداها بطريق الأولى؛ لأن الثواب إذا ثبت فيما هو واجب فثبوته فيما ليس بواجب أولى.

وقال الطبري رحمته الله ما ملخصه: «الإنفاق على الأهل واجب، والذي يعطيه يؤجر على ذلك بحسب قصده، ولا منافاة بين كونها واجبةً وبين تسميتها صدقة، بل هي أفضل من صدقة التطوع...» (٤)، وبالله التوفيق.

(١) «لب اللباب» (٤ / ٢٥٥ - ٢٥٦).

(٢) «فتح الباري» (٩ / ٦٢٢).

(٣) «شرح صحيح مسلم» (٧ / ٨٩) للنووي باختصار.

(٤) «فتح الباري» (٩ / ٦٢٣). وينظر: «الأبواب والتراجم» (٥ / ٦٥١).

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

٦٨ - كِتَابُ الْأَطْعِمَةِ



باب قولِ الله تعالى: ﴿كُلُوا مِنْ طَيِّبَاتِ مَا رَزَقْنَاكُمْ﴾ [البقرة: ٥٧]
 وقوله: ﴿أَنْفِقُوا مِنْ طَيِّبَاتِ مَا كَسَبْتُمْ﴾ [البقرة: ٢٦٧] وقوله: ﴿كُلُوا مِنْ
 الطَّيِّبَاتِ وَأَعْمَلُوا صَالِحًا إِنِّي بِمَا تَعْمَلُونَ عَلِيمٌ﴾ [المؤمنون: ٥١]

﴿٦٩﴾ [٥٣٧٣] حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ كَثِيرٍ، أَخْبَرَنَا سَفِيَانُ، عَنْ مَنْصُورٍ، عَنْ أَبِي وَائِلٍ،
 عَنْ أَبِي مُوسَى الْأَشْعَرِيِّ رضي الله عنه، عَنِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم، قَالَ: «أَطْعِمُوا الْجَائِعَ، وَعُودُوا الْمَرِيضَ، وَفُكُّوا
 الْعَانِي».

قال سفيان: «والعاني: الأسيْر».

□ التعلیق □

قوله: (كِتَابُ الْأَطْعِمَةِ) أي: هذا كتابٌ في بيان أنواع الأَطْعِمَةِ وأحكامِهَا، وهو جَمْعُ طَعَامٍ.
 قال الجوهرى رحمته الله: «الطعام: ما يؤكَل، وربما خَصَّ بالطعام البُرُّ، والطَّعْمُ بالفتح: ما يؤدِّيهِ
 الذَّوْقُ، يقال: طَعَّمَهُ مُرًّا، والطَّعْمُ أيضًا ما يُشْتَهَى منه، والطَّعْمُ بالضم: الطعام» (١).

(١) «الصحاح» (٥ / ٣٣٢).

وقد تضمنت آيات الباب الإذن في تناول الطيبات، وكأن البخاري رحمه الله حيث أورد هذه الآيات لَمَحَّ بالحديث الذي أخرجه مسلم ^(١) عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: «يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّ اللَّهَ طَيِّبٌ لَا يَقْبَلُ إِلَّا طَيِّبًا، وَإِنَّ اللَّهَ أَمَرَ الْمُؤْمِنِينَ بِمَا أَمَرَ بِهِ الْمُرْسَلِينَ فَقَالَ: ﴿يَتَأَيَّهَا أَلرُّسُلُ كُلُّوْا مِنَ الطَّيِّبَاتِ وَأَعْمَلُوا صَالِحًا﴾ [المؤمنون: ٥١] وقال: ﴿يَتَأَيَّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا كُلُّوْا مِنَ طَيِّبَاتِ مَا رَزَقْنَاكُمْ﴾ [البقرة: ١٧٢]...» الحديث. وهو مما انفرد به مسلم دون البخاري فكأن الحديث لما لم يكن على شرط البخاري اقتصر على إيراده في الترجمة ^(٢).

وقد ذكر البخاري رحمه الله في الباب ثلاثة أحاديث تتعلق بالشَّعِ والجوع:

الأوَّل: حديث الباب.

والثاني: حديث أبي هريرة قال: «ما شبع آل محمد ﷺ من طعام ثلاثة أيام حتى قِضَ».

والثالث: وفيه قصة جوع أبي هريرة رضي الله عنه فلم يتفطن له أحد حتى خر على وجهه من الجهد، وفيه أن النبي ﷺ انطلق به إلى رحله وأمر له بعُسٍّ ^(٣) من لبنٍ... وفي هذا والذي قبله بيان ما كان عليه النبي ﷺ وأصحابه رضي الله عنهم من الصبر على القلة وشظف العيش والرضا باليسير.

وأما مطابقتها للترجمة، فقال الحافظ رحمه الله: «ذكر لي محدث الديار الحلبية برهان الدين: أن شيخنا سراج الدين البلقيني قال: ليس في هذه الأحاديث الثلاثة ما يدلُّ على الأُطعمة المترجم عليها، المتلُّو فيها الآيات المذكورة».

قال الحافظ رحمه الله: «وهو ظاهرٌ إذا كان المراد مجرد ذكر أنواع الأُطعمة، أمَّا إذا كان المرادُ بها ذلك، وما يتعلَّقُ به من أحوالها وصفاتها، فالمناسبة ظاهرة؛ لأن من جملة أحوالها الناشئة عنها:

(١) برقم (١٠١٥).

(٢) «فتح الباري» (٩/ ٦٤٧ - ٦٤٨).

(٣) العُسُّ: القُدح الكبير. «النهاية» (٢/ ٢٠٦) مادة (عَسَسَ).

الشَّبَع والجوع، ومن جُملة صفاتها: الحِلُّ والحُرْمَةُ، والمُسْتَلَدُّ والمستحَبُّ، وممَّا ينشأ عنها: الإطعامُ وتَرْكُهُ، وكلُّ ذلك ظاهرٌ من الأحاديث الثلاثة.

وأما الآيات: فإنها تضمَّنَت الإِذْنَ في تناولِ الطيبات؛ فكأنه أشار بالأحاديث إلى أن ذلك لا يختصُّ بنوعٍ من الحلالِ ولا المُستَلَدِّ، ولا بحالةِ الشَّبَع، ولا بسدِّ الرَّمَقِ، بل يتناولُ ذلك بحسبِ الحاجةِ، وبحسبِ الوُجْدانِ، والله أعلم^(١).

قوله: **(«أَطْعَمُوا الْجَائِعَ، وَعَوَّدُوا الْمَرِيضَ»)** الحديث عند البخاري في «باب حق إجابة الوليمة والدعوة» من كتاب «النكاح» بلفظ: **(«أَجِيبُوا الدَّاعِيَ»)** بدل **(«أَطْعَمُوا الْجَائِعَ»)** ومخرجهما واحد، وكأن بعض الرواة حفظ ما لم يحفظ الآخر.

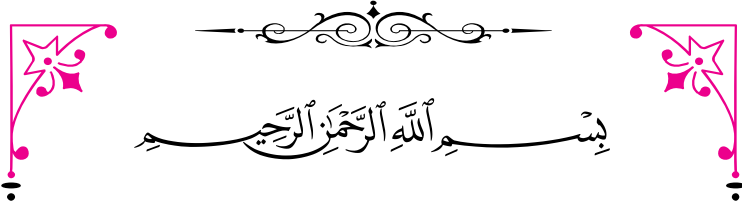
قال الكرمانى رحمته الله: «الأمر هنا للندب وقد يكون واجباً في بعض الأحوال».

قوله: **(«وَفُكُّوا الْعَانِي»)** أي: خلصوا الأسير، من فككت الشيء فانفك. قوله: **(قال سُفْيَانُ: وَالْعَانِي الْأَسِيرُ)** سفيان هو ابن عيينة، وقيل للأسير: عانٍ من عنا يعنو إذا خضع^(٢)، وبالله التوفيق.



(١) «فتح الباري» (٩ / ٦٤٩ - ٦٥٠)، «عمدة القاري» (٢١ / ٤٢)، و«لُبُّ اللباب» (٤ / ٢٦٥ - ٢٦٦).

(٢) «فتح الباري» (٩ / ٦٤٨).



٦٩- كِتَابُ الْعَقِيْقَةِ



بَابُ تَسْمِيَةِ الْمَوْلُودِ عَدَاةً يُوَلَّدُ لِمَنْ لَمْ يَعُقَّ عَنْهُ، وَتَحْنِيكِهِ

٧٠ [٥٤٦٧] حَدَّثَنِي إِسْحَاقُ بْنُ نَصْرِ، حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ، قَالَ: حَدَّثَنِي بُرَيْدٌ، عَنْ أَبِي بُرْدَةَ، عَنْ أَبِي مُوسَى رضي الله عنه قَالَ: «وُلِدَ لِي غُلَامٌ، فَأَتَيْتُ بِهِ النَّبِيَّ صلى الله عليه وسلم، فَسَمَّاهُ إِبْرَاهِيمَ، فَحَنَّكَ بِتَمْرَةٍ، وَدَعَا لَهُ بِالْبَرَكَةِ، وَدَفَعَهُ إِلَيَّ، وَكَانَ أَكْبَرَ وَلَدِ أَبِي مُوسَى» (١).

□ التعلیق □

قوله: (كِتَابُ الْعَقِيْقَةِ) الْعَقِيْقَةُ: هِيَ اسْمُ الشَّاةِ الْمَذْبُوحَةِ عَنِ الْمَوْلُودِ.

وَأَصْلُ الْعَقِيْقَةِ: الشَّعْرُ الَّذِي يَكُونُ عَلَى رَأْسِ الصَّبِيِّ حِينَ يُولَدُ وَسُمِّيَتْ الشَّاةُ الَّتِي تَذْبَحُ عَنْهُ عَقِيْقَةً؛ لِأَنَّهُ يُحَلَقُ عَنْهُ ذَلِكَ الشَّعْرُ عِنْدَ الذَّبْحِ، وَرَبَّمَا سَمَّتِ الْعَرَبُ الشَّيْءَ بِاسْمِ غَيْرِهِ، إِذَا كَانَ مَعَهُ أَوْ مِنْ سَبَبِهِ.

كما قال أبو عبيدٍ والأصمعيُّ (٢).

(١) الحديث عند مسلم برقم (٢١٤٥).

(٢) «تحفة المودود بأحكام المولود» (ص ٦٣).

قوله: **(بَابُ تَسْمِيَةِ الْمَوْلُودِ عِدَاةَ يُوَلَّدُ...)** جاء الاختلاف في الأخبار الواردة في تسمية المولود ففي بعضها: تسميته يوم ولادته من ذلك حديث الباب، وغيره مما أورده البخاريُّ فيه، كما ستأتي الإشارة إلى ذلك، وفي بعضها: تسميته يوم السابع من ذلك قوله **ﷺ**: «كُلُّ غُلَامٍ رَهِينَةٌ بِعَقِيقَتِهِ تَذْبُحُ عَنْهُ يَوْمَ سَابِعِهِ وَيُحْلَقُ رَأْسُهُ وَيُسَمَّى». رواه أحمد (٥ / ٨١٢)، وغيره من حديث سمرة بن جندب **رضي الله عنه** رواه عنه الحسن البصري، وقد سمعه منه فقد سُئِلَ ممن سمعه، فقال: سمعته من سمرة بن جندب **(١)**.

فأشار الإمام البخاري **رحمته الله** هذه الترجمة إلى الجمع بين ذلك، يَحْمَلُ أخبار التسمية يوم الولادة لمن لا يريد أن يَعُقَّ عن المولود، وَحَمَلَ الأخبار الواردة في التسمية يوم السابع لمن يريد العقيقة عنه **(٢)**.

قال الحافظ **رحمته الله**: «وهو جمع لطيف لم أره لغير البخاري **رحمته الله**» **(٣)**.

ثمَّ أورد الإمام البخاري **رحمته الله** في الباب أربعة أحاديث، مطابقتها للترجمة من جهة أن النبي **ﷺ** سَمَّى المذكورين في أحاديث الباب يومَ ولادتهم، وَحَنَكَهُمْ، ولم يُنْقَلْ أَنَّهُ عَقَّ عن أحدٍ منهم، فدلَّ على أن التسمية يوم السابع لا تختصُّ، وعلى أنه لا يُتَنظَرُ للتسمية إلى يوم السابع، والله أعلم.

الحديث الأول: حديث أبي موسى، ومطابقتها للترجمة ظاهرة من جهة أن في الحديث إشعارًا بأنه أُسْرِعَ بإحضار ولده إلى النبي **ﷺ**، فسَمَّاهُ، وَحَنَكَهُ يومَ ولادته.

الثاني: حديث عائشة **رضي الله عنها**، ومطابقتها للترجمة في قوله: «وَحَنَكَهُ».

(١) كما في «سنن الترمذي» برقم (١٨٢)، والحديث صححه شيخنا الوادعي **رحمته الله** في «الصحیح المسند

مما ليس في الصحيحين» (١ / ٣٨٦) برقم (٤٥٤).

(٢) «لُبُّ اللَّبَابِ» (٤ / ٢٩١).

(٣) «فتح الباري» (٩ / ٧٣٣).

الثالث: حديث أسماء، ومطابقتها للترجمة من جهة أن أسماءً أحضرت وكدها يوم ولادتها، فحنكته رسول الله ﷺ، وسماه: عبد الله؛ كما جاء في بعض روايات هذا الحديث، وأما دلالة هذا الحديث على إحضارها وكدها يوم الولادة، فللتصريح فيه بأن أول شيء دخل جوفه ريق رسول الله ﷺ.

الرابع: حديث أنس، ومطابقتها للترجمة مثل الذي تقدم (١)، فقد حمل المولود إليه ﷺ يوم ولادته فحنكه وسماه عبد الله.

وتكلم ابن القيم رحمه الله عن التسمية قبل السابع وبعده ثم قال: «ويجوز قبل ذلك وبعده، والأمر فيه واسع» (٢).

قوله: (وَتَحْنِيكِهِ) أي: غداة يولد، والغداة: تطلق ويراد بها مطلق الوقت، وهو المراد هنا، والتحنيك مضغ الشيء ووضع في فم الصبي، وينبغي عند التحنك أن يفتح فاه حتى ينزل جوفه وأولاه التمر فإن لم يتيسر تمر، فطرب، وإلا فشيء حلو، وعسل النحل أولى من غيره (٣).

وقد ذهب جمهور العلماء إلى: استحباب العقيقة؛ لقوله ﷺ: «مَنْ أَحَبَّ مِنْكُمْ أَنْ يَنْسِكَ عَنْ وَلَدِهِ فَلْيَفْعَلْ، عَنِ الْغُلَامِ شَاتَانِ مَكَافَأَتَانِ، وَعَنِ الْجَارِيَةِ شَاةٌ». رواه أحمد (٢ / ١٨٣) وغيره، وهو حديث حسن، من طريق عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده عبد الله بن عمرو رضي الله عنه (٤)، وبالله التوفيق.



(١) «لُبُّ اللَّبَابِ» (٤ / ٢٩٢).

(٢) «تحفة المودود» (ص ١٦٢).

(٣) «فتح الباري» (٩ / ٧٣٤).

(٤) ينظر: «إرواء الغليل» (٤ / ٣٩٢).

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

٧٠- كِتَابُ الذَّبَائِحِ وَالصَّيْدِ



بَابُ التَّسْمِيَةِ عَلَى الصَّيْدِ

وقوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَيَبْلُوَنَّكُمْ اللَّهُ بِشَيْءٍ مِّنَ الصَّيْدِ﴾ إلى قوله: ﴿عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾

[المائدة: ٩٤].

وقوله جَلَّ ذِكْرُهُ: ﴿أُحِلَّتْ لَكُمْ بَهِيمَةُ الْأَنْعَامِ إِلَّا مَا يُتْلَى عَلَيْكُمْ﴾ [المائدة: ١] إلى قوله:

﴿فَلَا تَحْشَوْهُمْ وَأَحْشَوْنِ﴾ [المائدة: ١-٣].

وقال ابن عَبَّاسٍ: ﴿الْعُقُودُ﴾ [المائدة: ١]: الْعُهُودُ مَا أُحِلَّ وَحُرِّمَ.

﴿إِلَّا مَا يُتْلَى عَلَيْكُمْ﴾ [المائدة: ١]: الْخِزِيرُ. ﴿يَجْرِمَنَّكُمْ﴾ [المائدة: ٢]: يَحْمِلَنَّكُمْ.

﴿شَتَانٌ﴾ [المائدة: ٢]: عِدَاوَةٌ. ﴿الْمُنْحَنِقَةُ﴾ [المائدة: ٣]: تُنْحَقُ فْتَمُوتُ. ﴿الْمَوْقُودَةُ﴾

[المائدة: ٣]: تُضْرَبُ بِالْخَشَبِ يُوقَدُهَا فْتَمُوتُ. ﴿وَالْمَرْدِيَّةُ﴾ [المائدة: ٣]: تَتَرَدَّى مِنَ الْجَبَلِ.

﴿وَالنَّطِيحَةُ﴾ [المائدة: ٣]: تُنطَحُ الشَّاةُ، فَمَا أَدْرَكَتْهُ يَتَحَرَّكُ بِذَنبِهِ أَوْ بِعَيْنِهِ، فَاذْبَحْ وَكُلْ.

﴿٧١﴾ [٥٤٧٥] حَدَّثَنَا أَبُو نُعَيْمٍ، حَدَّثَنَا زَكَرِيَّا، عَنْ عَامِرٍ، عَنْ عَدِيِّ بْنِ حَاتِمٍ رضي الله عنه، قَالَ:

سَأَلْتُ النَّبِيَّ صلى الله عليه وسلم عَنْ صَيْدِ الْمِعْرَاضِ؟ قَالَ: «مَا أَصَابَ بَجْدَهُ فَكُلْهُ، وَمَا أَصَابَ بَعْرَضَهُ فَهُوَ وَقِيدٌ».

وَسَأَلْتُهُ عَنْ صَيْدِ الْكَلْبِ؟ فَقَالَ: «مَا أَمْسَكَ عَلَيْكَ فَكُلْ، فَإِنَّ أَخَذَ الْكَلْبُ ذِكَاةً، وَإِنْ وَجَدَتْ مَعَ

كَلْبِكَ أَوْ كِلَابِكَ كَلْبًا غَيْرَهُ، فَخَشِيتُ أَنْ يَكُونَ أَخَذَهُ مَعَهُ وَقَدْ قَتَلَهُ فَلَا تَأْكُلُ؛ فَإِنَّمَا ذَكَرْتَ اسْمَ اللَّهِ عَلَى كَلْبِكَ وَلَمْ تَذْكُرْهُ عَلَى غَيْرِهِ»^(١).

□ التعلیق □

قوله: (كِتَابُ الصَّيْدِ وَالذَّبَائِحِ) أي: هذا كتاب في بيان أحكام الذبائح وأحكام الصيد، وبيان التسمية عند إرسال الكلب على الصيد، والصيد مصدر من صَادَ يَصِيدُ صَيْدًا، فهو صَائِدٌ وذاك مصيد، فالصيد مصدر بمعنى الاصطياد، وقد يقع على المصيد نفسه تسميةً بالمصدر، كما في قوله تعالى: ﴿لَا تَقْتُلُوا الصَّيْدَ وَأَنْتُمْ حُرْمٌ﴾ [المائدة: ٣].

وقيل: لا يقال للشيء صَيْدٌ حتى يكون حلالًا لا مَالِكَ لَهُ، والذبائح جمع ذبيحة بمعنى المذبوحة.

وذكر الإمام البخاري رحمته الله هذه الآيات لمناسبتها للصيد والذبائح؛ فالآية الأولى فيها ذكر الذكاة، وهي الذَّبْحُ، مع ما فيها من ذكر ما يحرم أكله. والآية الثانية والثالثة فيهما الإشارة إلى ذكر ما يتعلّق بالصَّيْدِ؛ من ذكر الأسلحة التي يُصَادُ بها، ومن ذكر الأوقات والأحوال والأمكنة التي لا يحلُّ التصيّد فيها.

ثمَّ شَرَعَ في تفسير بعض مفردات هذه الآيات استطرادًا على عادته، ثم ذكر حديث عَدِيٍّ، وهو يتعلّق بالتسمية على الصَّيْدِ، وإنما جرى على عادته في الإشارة إلى ما ورد في بعض طرق هذا الحديث بلفظ: «إِذَا أُرْسِلَتْ كَلْبِكَ، وَسَمَّيْتَ، فَكُلْ». ووقع في بعض نسخ الصحيح: (كِتَابُ الذَّبَائِحِ وَالصَّيْدِ) (باب: التَّسْمِيَةُ عَلَى الصَّيْدِ)، ثم ذكر الآيات والتفسيرات المذكورة، والحديث المذكور، فعلى هذا قيل: ليس في جميع ما ذكر من الآي والأحاديث تعرّض للتسمية المترجم عليها إلا آخر حديث عَدِيٍّ، فكان البخاريّ عدّه بيانًا لما أجملته

(١) الحديث عند مسلم برقم (١٩٢٩) (٣).

الأدلة المذكورة من التسمية، والله أعلم (١).

ومما يستفاد من الحديث: أَنَّ مَا صَادَهُ الصَّائِدُ بِالْمَعْرَاضِ أَوْ غَيْرِهِ فَقَتَلَهُ بِثِقَلِهِ وَلَمْ يَنْهَرْ الدَّمِ مِنْهُ فَإِنَّهُ حَيْثُذُ لَا يَحِلُّ أَكْلُهُ؛ لِأَنَّهُ وَقِيدٌ، وَكُلُّ مَا ضُرِبَ بِمَا لَا حَدَّ لَهُ كَالْخَشْبِ وَغَيْرِهِ فَهُوَ وَقِيدٌ يَحْرَمُ أَكْلُهُ.

وفيه: أَنَّ الْكَلْبَ الْمَعْلَمَ -وهو الذي إذا أُرْسِلَ اسْتُرْسِلَ، وإذا زُجِرَ انزَجَرَ، وإذا أُمْسِكَ لَا يَأْكُلُ- إِذَا قَتَلَ الصَّيْدَ عِنْدَ اصْطِيَادِهِ لَهُ فَهُوَ حَلَالٌ؛ لِقَوْلِهِ: **(فَإِنْ أَحَدَ الْكَلْبِ ذَكَاءً).**

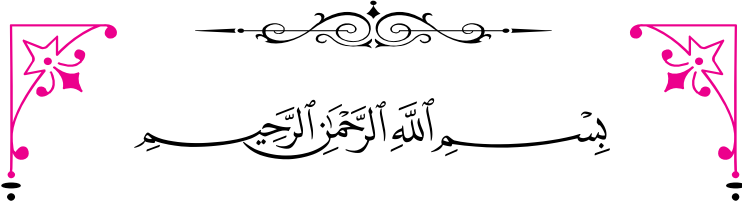
وفيه: أَنَّ مَنْ أُرْسَلَ كَلْبُهُ الْمَعْلَمَ، ثُمَّ وَجَدَ مَعَهُ عِنْدَ الصَّيْدِ غَيْرَهُ مِنَ الْكِلَابِ، وَخَشِيَ أَنْ يَكُونَ غَيْرَهُ هُوَ الَّذِي قَتَلَ فَإِنَّهُ حَيْثُذُ لَا يَأْكُلُ.

وفيه: اشترط التسمية ومحلها عند إرساله (٢)، وبالله التوفيق.



(١) «عمدة القاري» (٢١ / ١٣٤)، و«الصحاح» (٢ / ٩٥)، «لب اللباب» (٤ / ٢٩٦). وينظر: «الأبواب والتراجم» (٦ / ٤٣-٤٤).

(٢) «التعليقات على عمدة الأحكام» (ص ٦٧٩) لابن سعدي، و«تأسيس الأحكام شرح عمدة الأحكام» (٥ / ١٩٥) لشيخنا النجمي رحمته الله.



٧١- كِتَابُ الْأَضَاحِي



بَابُ سُنَّةِ الْأَضْحِيَّةِ

وقال ابنُ عمرَ: «هي سُنَّةٌ ومعروفٌ».

[٧٢] [٥٥٤٥] حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ، حَدَّثَنَا غُنْدَرٌ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ زُبَيْدِ الْإِيَامِيِّ، عَنِ الشَّعْبِيِّ، عَنِ الْبَرَاءِ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «إِنَّ أَوَّلَ مَا نَبَدَأُ بِهِ فِي يَوْمِنَا هَذَا نُصَلِّي، ثُمَّ نَرْجِعُ فَنَنْحَرُ، مَنْ فَعَلَهُ فَقَدْ أَصَابَ سُنَّتَنَا، وَمَنْ ذَبَحَ قَبْلَ فَإِنَّمَا هُوَ لِحْمٌ قَدَّمَهُ لِأَهْلِيهِ، لَيْسَ مِنَ النَّسْكِ فِي شَيْءٍ». فَقَامَ أَبُو بُرْدَةَ بْنُ نِيَارٍ -وَقَدْ ذَبَحَ- فَقَالَ: إِنَّ عِنْدِي جَذَعَةً؟ فَقَالَ: «اذْبَحْهَا وَلَنْ تَجْزِيَ عَن أَحَدٍ بَعْدَكَ» (١).

قال مُطَرِّفٌ: عن عامرٍ، عن الْبَرَاءِ، قال النَّبِيُّ ﷺ: «مَنْ ذَبَحَ بَعْدَ الصَّلَاةِ تَمَّ نُسُكُهُ، وَأَصَابَ سُنَّةَ الْمُسْلِمِينَ» (٢).

□ التعلیق □

قوله: (كِتَابُ الْأَضَاحِي) الْأَضَاحِي جَمْعُ أَضْحِيَّةٍ وهي: ما يُذْبَحُ مِنَ النَّعَمِ فِي أَيَّامِ

(١) الحديث عند مسلم برقم (١٩٦١) (٧).

(٢) وصله البخاري برقم (٥٥٥٦).

الأضحى تقرباً إلى الله عزَّ وجلَّ (١).

قوله: **(بَابُ سُنَّةِ الْأُضْحِيَّةِ)** يُحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ الْمُرَادُ بِالسَّنَةِ فِي التَّرْجُمَةِ: السَّنَةُ الْإِصْطِلَاحِيَّةُ الَّتِي تَقَابِلُ الْوَجُوبَ، وَيُؤَيِّدُ ذَلِكَ: مَا وَرَدَ فِي بَعْضِ نُسَخِ «صَحِيحِ الْبُخَارِيِّ»: «الْأُضْحِيَّةُ سُنَّةٌ»، وَيُحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ الْمُرَادُ بِالسَّنَةِ بِالتَّرْجُمَةِ: الطَّرِيقَةُ، كَمَا كَانَ الْمُرَادُ بِهَا: الطَّرِيقَةُ فِي الْحَدِيثَيْنِ مَعًا: حَدِيثُ الْبِرَاءِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ هَذَا، وَالْحَدِيثُ الثَّانِي فِي الْبَابِ عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «مَنْ ذَبَحَ قَبْلَ الصَّلَاةِ فَإِنَّمَا ذَبَحَ لِنَفْسِهِ، وَمَنْ ذَبَحَ بَعْدَ الصَّلَاةِ فَقَدْ تَمَّ نُسُكُهُ، وَأَصَابَ سُنَّةَ الْمُسْلِمِينَ»، وَالطَّرِيقَةُ أَعْمٌ مِنْ أَنْ تَكُونَ لِلْوَجُوبِ أَوْ لِلنَّدْبِ، فَإِذَا لَمْ يَقُمْ دَلِيلٌ عَلَى الْوَجُوبِ، بَقِيَ النَّدْبُ وَهُوَ وَجْهٌ يُرَادُ الْحَدِيثَيْنِ فِي هَذِهِ التَّرْجُمَةِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

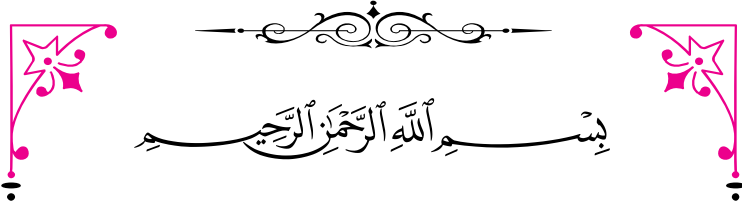
وَكَانَ الْبُخَارِيُّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ تَرْجَمَ بِالسَّنَةِ إِشَارَةً إِلَى مَخَالَفَةِ مَنْ قَالَ بِوَجُوبِ الْأُضْحِيَّةِ، وَأَيَّدَ مَذْهَبَهُ بِأَثَرِ ابْنِ عَمَرَ (٢)، وَقَدْ وَصَلَهُ حَمَادُ بْنُ سَلَمَةَ فِي «مُصَنَّفِهِ» بِسَنَدٍ جَيِّدٍ كَمَا قَالَه الْحَافِظُ (٣)، وَبِاللَّهِ التَّوْفِيقُ.



(١) «الشرح الممتع» (٧ / ٤٧٨) وفي الأُضْحِيَّةِ أَرْبَعُ لُغَاتٍ: أُضْحِيَّةٌ بِضَمِّ الْهَمْزَةِ، وَإِضْحِيَّةٌ بِكَسْرِهَا وَجَمْعُهَا أَضْحَائِيٌّ - بِتَشْدِيدِ الْيَاءِ وَتَخْفِيفِهَا -، وَالثَّلَاثُ: صَحِيَّةٌ وَجَمْعُهَا ضَحَايَا، وَالرَّابِعُ: أَضْحَاءٌ وَجَمْعُهَا أَضْحَى وَبِهَا سُمِّيَ يَوْمَ الْأُضْحَى. «شرح المذهب» (٨ / ٢٧٥).

(٢) «لُبُّ اللَّبَابِ» (٤ / ٣١٩ - ٣٢٠) بِتَصْرُفٍ وَزِيَادَةٍ. وَيَنْظُرُ: «فَتْحُ الْبَارِيِّ» (١٠ / ٣ - ٤)، وَ«الْأَبْوَابُ وَالتَّرَاجِمُ» (٦ / ٧٥ - ٧٦).

(٣) «فَتْحُ الْبَارِيِّ» (١٠ / ٤). وَيَنْظُرُ: «تَغْلِيقُ التَّغْلِيقِ» (٥ / ٣).



٧٢- كِتَابُ الْأَشْرِيَّةِ



بَابُ قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿إِنَّمَا الْخَمْرُ وَالْمَيْسِرُ وَالْأَنْصَابُ وَالْأَزْلَامُ رِجْسٌ مِّنْ عَمَلِ الشَّيْطَانِ

فَاجْتَنِبُوهُ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ ﴿٩٠﴾ [المائدة: ٩٠]

﴿٧٣﴾ [٥٥٧٥] حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يَوْسُفَ، أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «مَنْ شَرِبَ الْخَمْرَ فِي الدُّنْيَا، ثُمَّ لَمْ يَتَّبِعْ مِنْهَا حُرْمَهَا فِي الْآخِرَةِ» (١).

□ التعلیق □

قوله: (كِتَابُ الْأَشْرِيَّةِ) أي: هذا كتاب في بيان أحكام الأشربة ما يحُرَّمُ من ذلك وما يباح، وهو جمع شَرَابٍ وهو اسمٌ لِمَا يُشْرَبُ وليس بمصدر؛ لأن المصدر: هو الشرب بتثنية الشين يقال: شربَ الماء شُرْبًا وشُرْبًا وشُرْبًا وقرئ: ﴿فَشَرِبُونَ شُرْبَ الْهَيْمِ﴾ [الواقعة: ٥٥] بالوجه الثلاثة (٢).

وهذه الآية الكريمة التي صَدَّرَ بها الإمام البخاريُّ ﷺ البابَ هي آخرُ ما نزل في الخمر؛ فإن الخمر في أول الأمر كان غيرَ محرَّمٍ ثم إن الله تعالى عَرَّضَ لعباده بتحريمه بقوله: ﴿يَسْأَلُونَكَ

(١) الحديث عند مسلم برقم (٢٠٠٣) (٧٦) و(٧٧).

(٢) «عمدة القاري» (٢١ / ٢٤٢).

عَنِ الْخَمْرِ وَالْمَيْسِرِ قُلْ فِيهِمَا إِثْمٌ كَبِيرٌ وَمَنْفَعٌ لِلنَّاسِ وَإِثْمُهُمَا أَكْبَرُ مِنْ نَفْعِهِمَا ﴿البقرة: ٢١٩﴾ ثم إنه تعالى نهاهم عن الخمر عند حضور الصلاة بقوله: ﴿يَتَأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تَقْرَبُوا الصَّلَاةَ وَأَنْتُمْ سُكَرَىٰ حَتَّىٰ تَعْلَمُوا مَا تَقُولُونَ﴾ الآية [النساء: ٤٣] ثم إنه حرمه على الإطلاق في جميع الأوقات (١) كما في الآية الكريمة التي في الباب.

وإنما ذكر الإمام البخاري رحمته الله هذه الآية من جملة آيات الخمر الثلاثة إشارة إلى أنها آخر ما نزلت في الخمر (٢).

وذكر في الباب أربعة أحاديث تتعلق بتحريم الخمر؛ وذلك أن الأشرطة منها ما يحل وما يحرم، فنظر في حكم كل منهما، ثم في الآداب المتعلقة بالشرب، فبدأ بتبيين المحرم منها؛ لقلته بالنسبة إلى الحلال، فإذا عرف ما يحرم كان ما عداه حلالاً، والله أعلم.

الأول: حديث ابن عمر، وفيه ذكر وعيد شارب الخمر، وذلك يدل على تحريمها.

الثاني: حديث أبي هريرة، ومحل الشاهد منه: قوله: «ولو أخذت الخمر، لغوت أمتك».

الثالث: حديث أنس، ووجه المطابقة: الإخبار عن الأشرطة المذمومة للقيامه؛ ومن جملتها: شرب الخمر.

الرابع: حديث أبي هريرة، والغرض منه: قوله: «ولا يشرب الخمر حين يشربها وهو مؤمن».

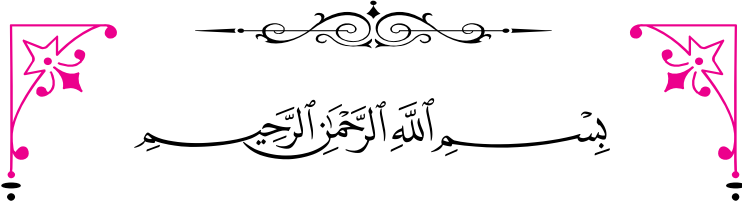
قال الإمام ابن بطال رحمته الله: «إنما أدخل البخاري هذه الأحاديث المشتملة على الوعيد الشديد في الباب؛ ليكون عَوْضًا عن حديث: «كُلُّ مُسْكِرٍ حَرَامٌ»، وإنما لم يذكره لكونه موقوفًا.

قال الحافظ ابن حجر رحمته الله: «وفيه نظر؛ لأن في الوعيد قدرًا زائدًا على مُطلق التحريم، وقد ذكر البخاري ما يؤيد معنى حديث: «كُلُّ مُسْكِرٍ حَرَامٌ» (٣)، وبالله التوفيق.

(١) «تيسير الكريم الرحمن» (ص ١٧٩).

(٢) «الأبواب والتراجم» (٦ / ٨٩).

(٣) «شرح البخاري» (٦ / ٣٧) لابن بطال، و«فتح الباري» (١٠ / ٣٨ - ٣٩)، و«لبُّ اللباب» (٤ / ٣٢٧).



٧٣- كِتَابُ الْمَرَضِ



بَابُ مَا جَاءَ فِي كَفَّارَةِ الْمَرَضِ

وقول الله تعالى: ﴿مَنْ يَعْمَلْ سُوءًا يُجْزَ بِهِ﴾ [النساء: ١٢٣]

﴿٧٤﴾ [٥٦٤٠] حدَّثنا أبو اليمان الحَكَمُ بنُ نافع، أخبرنا شَعِيبٌ، عن الزُّهْرِيِّ، قال: أخبرني عُرْوَةُ بنُ الزُّبَيْرِ، أَنَّ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا زَوْجَ النَّبِيِّ ﷺ قالت: قال رسولُ الله ﷺ: «مَا مِنْ مُصِيبَةٍ تُصِيبُ الْمُسْلِمَ إِلَّا كَفَّرَ اللَّهُ بِهَا عَنْهُ، حَتَّى الشُّوْكَةِ يُشَاكُهَا»^(١).

□ التعلیق □

قوله: (كِتَابُ الْمَرَضِ) جَمْعُ مَرِيضٍ، والمراد بالمريض هنا: مرض البدن، وقد يطلق المرض على مرض القلب إما لشيبهته كقوله تعالى: ﴿فِي قُلُوبِهِمْ مَرَضٌ﴾ [البقرة: ١٠]، وإمَّا لشهوه كقوله تعالى: ﴿فَيَطْمَعُ الَّذِي فِي قَلْبِهِ مَرَضٌ﴾ [الأحزاب: ٣٢].

قوله: (بَابُ مَا جَاءَ فِي كَفَّارَةِ الْمَرَضِ) الكفَّارة: صيغة مبالغة من الكفر، وهو التغطية،

(١) (٣٢٨)، و«الأبواب والتراجم» (٦ / ٨٨ - ٨٩).

(١) الحديث عند مسلم برقم (٢٥٧٢) (٤٩).

ومعناه: أن ذنوب المؤمن تغطى بما يقع له من ألم المرض. وقوله: (كفارة المَرَضِ) قيل: إن ظاهر الترجمة مُشْكِلٌ؛ لأنَّ ظاهره: أن للمرض كفارةً وليس كذلك، بل المرض كفارة، وأجيب: بأنَّ الإضافة بيانية نحو: شجر الأراك، أي: كفارة هي مرض، أو الإضافة بمعنى: (في) فكأنَّ المرضَ ظرفٌ للكفارة، أو هو من باب إضافة الصفة إلى الموصوف (١).

ووجه مناسبة الآية للباب: التنبيه على أن المرض كما يكون مكفرًا للخطايا فقد يكون جزاءً لها، والمعنى في تعجيل جزائه بالمرض وتكفير سيئاته متقارب.

وقيل: إن معنى الآية أن المسلم يجازى على خطايه في الدنيا بالمصائب التي تقع له فيها فتكون كفارةً لها، وهذا القول عزاه ابن بطال لأكثر المفسرين (٢).

ولعلَّ البخاريَّ رحمته الله أشار بإيراد الآية في الباب إلى ما رواه مسلمٌ برقم (٢٥٧٤) من حديث أبي هريرة: لما نزلت: ﴿مَنْ يَعْمَلْ سُوءًا يُجْزَ بِهِ،﴾، بلغت بالمسلمين مبلغًا شديدًا، فقال رسول الله ﷺ: «قَارِبُوا وَسَدِّدُوا، فَنِي كُلِّ مَا يُصَابُ بِهِ الْمُسْلِمُ كَفَارَةٌ...» الحديث.

ثم ذكر في الباب ستة أحاديث:

أولها: حديث عائشة، ومطابقته ظاهرة.

ثانيها وثالثها: حديث أبي سعيد، وأبي هريرة معًا، ومطابقتهما للترجمة ظاهرة أيضًا.

رابعها: حديث كعبٍ.

وخامسها: حديث أبي هريرة، ومطابقتهما للترجمة تؤخذ من جهة تشبيه المؤمن بالخامة

(١) «عمدة القاري» (٢١ / ٣٠٩)، «فتح الباري» (١٠ / ١٢٨)، و«لبُّ اللباب» (٤ / ٣٤٧).

(٢) «المتواري على أبواب البخاري» (١ / ٣٧٢)، «حاشية السندي على صحيح البخاري» (٦ / ٣٢ -

٣٣)، و«لبُّ اللباب» (٤ / ٣٤٧).

من الزَّرْع؛ لأن المراد منه: تشبيهُه به في كَوْنِه تارَةً يَصْحُ، وتارَةً يَضْعَفُ؛ كَالخَامَةِ تَحْمَرُّ وَتَصْفَرُّ، فلا تبقى على حالة واحدة. قاله العيني.

سادسها: حديث أبي هريرة أيضاً، ومطابقتها للترجمة من جهة أن المراد من الحديث: أن الله تعالى يوصل المصيبة إلى العبد؛ لِيُطَهِّرَهُ مِنَ الذُّنُوبِ، وَلِيَرْفَعَ دَرَجَتَهُ^(١).

وفي حديث الباب وغيره من الأحاديث الصحيحة ثبوت الأجر بمجرد حصول المصيبة، وأما الصبر والرضا فقدر زائد يمكن أن يُثاب عليها زيادةً على ثواب المصيبة^(٢)، وبالله التوفيق.



(١) «عمدة القاري» (٢١ / ٣١١)، و«لبُّ اللباب» (٤ / ٣٤٧ - ٣٤٨).

(٢) ينظر: «فتح الباري» (١٠ / ١٣٠).

٧٤- كِتَابُ الطَّبِّ



بَابُ مَا أَنْزَلَ اللَّهُ دَاءً إِلَّا أَنْزَلَ لَهُ شِفَاءً

[٧٥] [٥٦٧٨] حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى، حَدَّثَنَا أَبُو أَحْمَدَ الزُّبَيْرِيُّ، حَدَّثَنَا عَمْرُ بْنُ سَعِيدِ بْنِ أَبِي حَسِينٍ، قَالَ: حَدَّثَنِي عَطَاءُ بْنُ أَبِي رِيَّاحٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «مَا أَنْزَلَ اللَّهُ دَاءً إِلَّا أَنْزَلَ لَهُ شِفَاءً».

□ التعلیق □

قوله: (كِتَابُ الطَّبِّ) الطَّبُّ: -بكسر أوّله وهو المشهور، وحكى ابن السِّدِّ تليثتها-: علاج الأمراض، ومدارؤه على ثلاثة أشياء: حفظ الصحة، والاحتماء عن المؤذي، واستفراغ الأخلاط والمواد الفاسدة، وفي «أساس البلاغة» جاء فلان يستطب لوجعه؛ أي: يستوصف الطبيب (١).

قوله: (بَابُ مَا أَنْزَلَ اللَّهُ دَاءً إِلَّا أَنْزَلَ لَهُ شِفَاءً) مطابقة الحديث للترجمة ظاهرة فهو عين الترجمة، وفي الحديث إباحة التداوي، وجواز الطَّبِّ، وهو ردُّ على الصوفية الذين يقولون إن الولاية لا تتم إلا إذا رضي بجميع ما نزل به من البلاء، ولا يجوز له مداواته؛ وهو خلاف ما أباحه الشارع (٢)، فالتداوي لا ينافي التوكل كما لا ينافيه دفع الجوع والعطش بالأكل والشرب، وكذلك

(١) «فتح الباري» (١٠ / ١٦٥)، و«مِرْقَاةُ الْمِفَاتِيحِ شَرْحُ مَشْكَاتِ الْمَصَابِيحِ» (٨ / ٣٤٣) ط «دار الكتب العلمية».

(٢) «عمدة القاري» (٢١ / ٣٤٢).

تَجَنَّبُ الْمَهْلَكَاتِ، وَالِدَعَاءَ بِطَلْبِ الْعَافِيَةِ، وَدَفَعَ الْمَضَارَّ وَغَيْرَ ذَلِكَ (١).

قوله: (مَا أَنْزَلَ اللَّهُ دَاءً إِلَّا أَنْزَلَ لَهُ شِفَاءً) أي: دواءً وَجَمَعُهُ أَشْفِيَةٌ وَجَمَعَ الْجَمْعَ أَشَافٍ، وَشَفَاهُ يَشْفِيهِ بَرَاءً وَطَلَبَ لَهُ الشُّفَاءَ كَأَشْفَاهُ، وَالْمُرَادُ بِالْإِنْزَالِ فِي حَدِيثِ الْبَابِ: هُوَ إِنْزَالُ عِلْمٍ ذَلِكَ عَلَى لِسَانِ الْمَلِكِ لِلنَّبِيِّ ﷺ مَثَلًا أَوْ عُبْرًا بِالْإِنْزَالِ عَنِ التَّقْدِيرِ (٢)، وَبِاللَّهِ التَّوْفِيقُ.



(١) «فتح الباري» (١٠ / ١٦٧).

(٢) «فتح الباري» (١٠ / ١٦٧)، و«إرشاد الساري شرح صحيح البخاري» (١٢ / ٤١٠).

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

٧٥- كِتَابُ اللَّبَاسِ



باب قول الله تعالى: ﴿قُلْ مَنْ حَرَّمَ زِينَةَ اللَّهِ الَّتِي أَخْرَجَ لِعِبَادِهِ﴾ [الأعراف: ٣٢]

وقال النبي ﷺ: «كُلُوا واشْرَبُوا والبَسُوا وتَصَدَّقُوا في غير إِسْرَافٍ ولا مَحِيلَةٍ».

وقال ابنُ عَبَّاسٍ: «كُلْ ما شِئْتَ والبَسْ ما شِئْتَ، ما أَخْطَأَتْكَ اثْنَتَانِ: سَرَفٌ أو مَحِيلَةٌ».

[٧٦] [٥٧٨٣] حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ، قَالَ: حَدَّثَنِي مَالِكٌ، عَنْ نَافِعٍ وَعَبِيدِ اللَّهِ بْنِ دِينَارٍ

وَزَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ يُخْبِرُونَهُ، عَنْ ابْنِ عَمَرَ رضي الله عنه، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «لَا يَنْظُرُ اللَّهُ إِلَى مَنْ جَرَّ ثَوْبَهُ خِيَلًا»^(١).

□ التعليق □

قوله: (كِتَابُ اللَّبَاسِ) أي: هذا كتابٌ في بيان أنواع اللباسِ وأحكامِها، واللباس ما يُلبَسُ وكذلك الملبَسُ واللَّبَسُ بالكسْرِ واللَّبُوس ما يُلبَسُ أيضًا^(٢).

قوله: (باب قول الله تعالى: ﴿قُلْ مَنْ حَرَّمَ زِينَةَ اللَّهِ الَّتِي أَخْرَجَ لِعِبَادِهِ﴾) ذكر البخاري رضي الله عنه

الآية التي تتعلق باللباس؛ لأن المراد بالزينة فيها: اللباس، ثم ذكر الحديث والأثر، ومناسبتها

(١) الحديث عند مسلم برقم (٢٠٨٥) (٤٢).

(٢) «الصحاح» (٣/ ١٥٢ - ١٥٣)، و«عمدة القاري» (٢١/ ٤٣٦).

للآية ظاهرة؛ لأن في الآية التي قبل هذه الآية ﴿وَكُلُوا وَاشْرَبُوا وَلَا تُسْرِفُوا إِنَّهُ لَا يُحِبُّ الْمُسْرِفِينَ﴾ [الأعراف: ٣١].

ثم ذكر في الباب حديث ابن عمر ومطابقتها للترجمة من جهة الزجر عن الجرّ وهو داخل في الإسراف والمخيلة^(١)، والإسراف هو إنفاق المال الكثير في الغرض الخسيس، وقيل: صرف شيء فيما ينبغي زيادة على ما ينبغي بخلاف التبذير فإنه صرف الشيء فيما لا ينبغي. قاله الجرجاني، وقال الكفوي: «الإسراف تجاوز في الكمية فهو جهل بمقادير الحقوق، والتبذير: تجاوز في موضع الحق فهو جهل بمواقعها يرشدك إلى هذا قوله تعالى في تعليل الإسراف: ﴿إِنَّهُ لَا يُحِبُّ الْمُسْرِفِينَ﴾ [الأعراف: ٣١] وفي تعليل التبذير ﴿إِنَّ الْمُبَذِّرِينَ كَانُوا إِخْوَانَ الشَّيَاطِينِ﴾ الآية [الإسراء: ٢٧] والمخيلة -بفتح الميم وكسر الخاء- أي: الكبر والعجب.

وأما قوله: ﴿كُلُوا وَاشْرَبُوا وَابْسُوا وَتَصَدَّقُوا...﴾ قال الحافظ رحمته الله: «هذا الحديث من الأحاديث التي لا توجد إلا معلقة وقد وصله أبو داود الطيالسي»^(٢)، والحرث بن أبي أسامة في «مسنديهما» من طريق همام بن يحيى عن قتادة^(٣) عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده، ولم يقع الاستثناء في رواية الطيالسي وذكره الحرث ولم يقع في روايته: «وَتَصَدَّقُوا» وزاد في آخره: «فَإِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ أَنْ يَرَى أَقْرَبَ نِعْمَتِهِ عَلَى عِبَادِهِ»^(٤)، ووقع لنا موصولاً أيضاً في كتاب «الشكر»^(٥) لابن أبي الدنيا بتمامه، وأخرج الترمذي^(٦) في الفصل الأخير منه -وهي الزيادة المشار إليها- من طريق

(١) «لُبُّ اللَّبَابِ» (٤ / ٣٨٣).

(٢) في «مسنده» (٤ / ١٩) برقم (٢٣٧٥).

(٣) الذي وقفت عليه عنده هو من طريق همام عن رجل عن عمرو بن شعيب....

(٤) «فتح الباري» (١٠ / ٣١١). وينظر: «تغليق التعليق» (٥ / ٥٣)، و«سلسلة الأحاديث الصحيحة» (٣ / ٢٨٠).

(٥) برقم (٥١) من ط «المكتب الإسلامي» ب «الكويت» تحقيق: بدر البدر.

(٦) برقم (٢٨١٩).

قتادة بهذا الإسناد، وهذا مصير من البخاري إلى تقوية شيخه عمرو بن شعيب، ولم أر في الصحيح إشارة إليها إلا في هذا الموضوع.

قوله: **(وَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ...)** قال الحافظ رحمته الله: «وصله ابن أبي شيبه في «مصنفه»^(١)، والدينوري في «المجالسة»^(٢)». قوله: **(لَا يَنْظُرُ اللَّهُ إِلَى مَنْ جَرَّ ثَوْبَهُ خِيَلًا)** فيه تحريم جر الثوب وأن ذلك من الخيلاء، وأن الله لا ينظر إلى فاعل ذلك يوم القيامة، وفيه دليل على أن فعل ذلك من الكبائر.

وهناك من يقول: لا يحرم ذلك إلا إذا فعله يريد الخيلاء، أمّا غير ذلك فلا يدخل في الوعيد، لكنه قد جاء في بعض الأحاديث أن إسبال الثياب من المَخِيلَة^(٣)، فقد روى أحمد في «المسند» (٥ / ٦٤) من حديث رجل من بلهَجِيم رحمته الله مرفوعاً، وفيه: «... وَاتَّرَزَ إِلَى نِصْفِ السَّاقِ فَإِنَّ أَبَيْتَ فِإِلَى الْكَعْبَيْنِ، وَإِيَّاكَ وَإِسْبَالَ الْإِرَارِ فَإِنَّ إِسْبَالَ الْإِرَارِ مِنَ الْمَخِيلَةِ، وَإِنَّ اللَّهَ رحمته الله لَا يُحِبُّ الْمَخِيلَةَ»^(٤).

على أنه لو لم يرد هذا الحديث لقليل: إن جر الثوب إن كان عن خيلاء فعقوبته ألا ينظر الله إليه يوم القيامة، ولا يزيكه وله عذاب أليم، وإن أسبله عن الكعب لغير خيلاء فعقوبته أن يعذب في النار بقدر ما نزل منه، وهذا يشمل السروال والثوب والمشلع^(٥)، وبالله التوفيق.

(١) (٢١٧ / ٨) برقم (٢٥٣٧٥)، و«التعريفات» (ص ٤٦) للجرجاني، و«الكليات» (١ / ١٧٢) للكفوي.

(٢) «المجالسة» (٢ / ٢٦٢) برقم (٤٠١)، «فتح الباري» (١٠ / ٣١١). وينظر تنمة كلامه هناك. وينظر: «تغليق التعليق» (٥ / ٥٢).

(٣) ينظر: كتابي «إتحاف الأسياد» (٩ / ١٠ - ٩).

(٤) وهو صحيح، وصححه شيخنا الوادعي رحمته الله في «الجامع الصحيح مما ليس في الصحيحين» (٤ / ٤٨١ - ٤٨٢) برقم (٣٠٤٦).

(٥) ينظر «فتاوى نور على الدرب» (١١ / ١٧٠) لابن عثيمين.

٧٦- كِتَابُ الْأَدَبِ

١

بَابُ قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿وَوَصَّيْنَا الْإِنْسَانَ بِوَالِدَيْهِ﴾ [العنكبوت: ٨]

﴿٧٧﴾ [٥٩٧٠] حَدَّثَنَا أَبُو الْوَلِيدِ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، قَالَ: الْوَلِيدُ بْنُ عَيْرِارٍ أَخْبَرَنِي، قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا عَمْرٍو الشَّيْبَانِيَّ يَقُولُ: أَخْبَرَنَا صَاحِبُ هَذِهِ الدَّارِ - وَأَوْمَأَ بِيَدِهِ إِلَى دَارِ عَبْدِ اللَّهِ - قَالَ: سَأَلْتُ النَّبِيَّ ﷺ: أَيُّ الْعَمَلِ أَحَبُّ إِلَى اللَّهِ؟ قَالَ: «الصَّلَاةُ عَلَى وَقْتِهَا» قَالَ: ثُمَّ أَيٌّ؟ قَالَ: «ثُمَّ بِرُّ الْوَالِدَيْنِ» قَالَ: ثُمَّ أَيٌّ؟ قَالَ: «الْجِهَادُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ»، قَالَ: حَدَّثَنِي بِهِنَّ، وَلَوْ اسْتَزِدُّهُ لَزَادَنِي (١).

□ التعلیق □

قوله: (كِتَابُ الْأَدَبِ) الْأَدَبُ: هُوَ اسْتِعْمَالُ مَا يُحْمَدُ قَوْلًا وَفِعْلًا.

وعبر بعضهم عنه بأنه الأخذ بمكارم الأخلاق.

وقيل: الوقوف مع المستحسنات.

وقيل: هو تعظيم من فوقك والرفق بمن دونك.

وقيل: إنه مأخوذ من المأدبة وهي الدعوة إلى الطعام، سُمِّيَ بذلك؛ لأنه يُدْعَى إِلَيْهِ.

قوله: (بَابُ قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿وَوَصَّيْنَا الْإِنْسَانَ بِوَالِدَيْهِ﴾) قَالَ الْحَافِظُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «إِنْ لِلْأَكْثَرِ (بَابُ

(١) الحديث عند مسلم برقم (٨٥) (١٣٩).

البر والصلة وقول الله تعالى: ﴿وَوَصَّيْنَا الْإِنْسَانَ بِوَالِدَيْهِ حُسْنًا﴾ وحذف بعضهم لفظ البر والصلة... وهذه الآية وقعت بهذا اللفظ في العنكبوت وفي الأحقاف، لكن المراد هنا التي في العنكبوت، واقتضت الآية الوصية بالوالدين والأمر بطاعتهم ولو كانا كافرين، إلا إذا أمرا بالشرك فتجب معصيتهما في ذلك، ففيها بيان ما أجمل في غيرها، وكذا في حديث الباب، من الأمر ببرهما^(١) فوجه إيراد هذه الآية في الباب ظاهر.

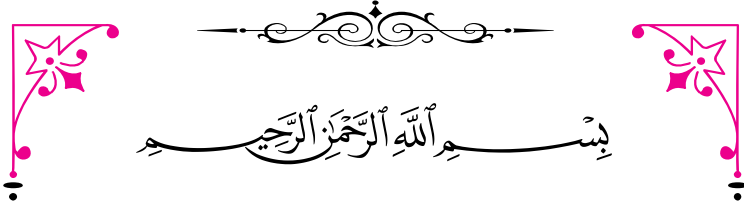
ثم ذكر الإمام البخاري رحمته الله في الباب حديث ابن مسعود والغرض منه هنا: قوله: «وبر الوالدين» ومناسبته للترجمة ظاهرة من جهة أن البر من جملة الإحسان إلى الوالدين^(٢).

وأما الكلام على بقية ألفاظ الحديث فقد تقدم في «كتاب الجهاد والسَّير» «باب فضل الجهاد والسَّير»، وبالله التوفيق.



(١) «فتح الباري» (١٠ / ٤٩٠ - ٤٩١) باختصار.

(٢) «لبُّ اللباب» (٤ / ٤٢٥ - ٤٢٦).



٧٧- كِتَابُ الْاِسْتِئْذَانِ



بَابُ بَدْءِ السَّلَامِ

﴿٧٨﴾ [٦٢٢٧] حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ جَعْفَرٍ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ، عَنْ مَعْمَرٍ، عَنْ هَمَّامٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «خَلَقَ اللَّهُ آدَمَ عَلَى صُورَتِهِ، طُولُهُ سِتُّونَ ذِرَاعًا، فَلَمَّا خَلَقَهُ قَالَ: اذْهَبْ فَسَلِّمْ عَلَى أَوْلِيكَ التَّفَرِّجِ مِنَ الْمَلَائِكَةِ، جُلُوسٌ، فَاسْتَمِعَ مَا يُحْيُونَكَ، فَإِنَّهَا تَحْيِيَّتُكَ وَتَحْيِيَّةُ ذُرِّيَّتِكَ، فَقَالَ: السَّلَامُ عَلَيْكُمْ، فَقَالُوا: السَّلَامُ عَلَيْكَ وَرَحْمَةُ اللَّهِ، فزَادُوهُ: وَرَحْمَةُ اللَّهِ، فَكُلُّ مَنْ يَدْخُلُ الْجَنَّةَ عَلَى صُورَةِ آدَمَ، فَلَمْ يَزَلِ الْخَلْقُ يَنْقُصُ بَعْدُ حَتَّى الْآنَ»^(١).

□ التعلیق □

قوله: (كِتَابُ الْاِسْتِئْذَانِ - بَابُ بَدْءِ السَّلَامِ) الاستئذان طلب الإذن في الدخول لمحل لا يملكه المستأذن، وبدء - بفتح أوله والهمز - بمعنى: الابتداء، أي: أول ما يقع السلام. وهذا الباب معقود لبيان ابتداء السلام، وحديث الباب يدل على أن الابتداء وقع من آدم ﷺ، وأشار البخاري رحمه الله بالترجمة للسلام مع الاستئذان إلى أنه لا يؤذن لمن لم يسلم^(٢).

(١) الحديث عند مسلم برقم (٢٨٤١).

(٢) «فتح الباري» (١١ / ٣)، و«لبُّ اللباب» (٥ / ٣٩).

قوله: **(«خَلَقَ اللهُ آدَمَ عَلَى صُورَتِهِ»)** اختلف أهل العلم في عود الضمير في «صورته» هل هو على «الله» أم على «آدم»؟

فمنهم من قال: يعود على «الله» وأنه لا يلزم من ذلك التشبيه، وأن الصورة هنا ليست بمعنى الصفة؛ لأن لآدم وجهًا والله وجه فله وجه يليق بجلاله وكماله ولآدم وجه يليق بقره وضعفه.

ومنهم من قال: إن الضمير عائد على آدم، وأن رواية البخاري هذه قد أوضحت ذلك وفسرته وبينته، وهي قوله: **(«طُولُهُ سِتُونَ ذِرَاعًا»)**؛ لأن الوصف بهذا الطول لا يصح بوجه من الوجوه أن يرجع إلا إلى آدم ﷺ^(١)، وأما لفظ: «خَلَقَ اللهُ آدَمَ عَلَى صُورَةِ الرَّحْمَنِ» فإنه ضعيف^(٢).

قوله: **(«فَإِنَّهَا»)** أي: الكلمات التي يُحْيُونَ بها أو يحييون. قوله: **(«تَحِيَّتُكَ وَتَحِيَّةُ ذُرِّيَّتِكَ»)** أي: من جهة الشرع، أو المراد بالذرية بعضهم وهم المسلمون، وقد أخرج البخاري في «الأدب المفرد» برقم (٩٨٨)، وابن ماجه برقم (٨٥٦) عن عائشة مرفوعاً: «مَا حَسَدْتُمْ الْيَهُودَ عَلَى شَيْءٍ مَا حَسَدُوكُمْ عَلَى السَّلَامِ وَالتَّامِينِ»^(٣)، وهو يدل على أنه شرع لهذه الأمة دونهم، وفي حديث أبي ذر الطويل عند مسلم برقم (٢٤٧٣) في قصة إسلامه قال: «وجاء رسول الله ﷺ...»، وذكر الحديث وفيه: «فإني لأول الناس حيّاه بتحية الإسلام، قلت: السّلام عليك يا رسول الله قال: «وَعَلَيْكَ السَّلَامُ»^(٤)، وبالله التوفيق.

(١) «فتح الباري» (٤ / ١١)، و«موسوعة العلامة الألباني» (٧ / ٧٩٩ و ٨٢٥)، و«غارة الأشرطة» (١ / ١٧٥).

(٢) ينظر لذلك: «سلسلة الأحاديث الضعيفة» (٣ / ٣١٥ - ٣١٦) برقم (١١٧٥) و(١١٧٦)، و«غارة

الأشرطة» (١ / ١٧٥) لشيخنا الوداعي رَحِمَهُ اللهُ.

(٣) وهو حسن وحسنه شيخنا في «الإلحاد الخميني في أرض الحرمين» (ص ١٥٧).

(٤) «فتح الباري» (١١ / ٤-٥) بتصرف. وينظر: «صحيح مسلم» (٤ / ١٩٢٣) عقيب الحديث رقم

(٢٤٧٣).

٧٨- كِتَابُ الدَّعَوَاتِ

قوله تعالى: ﴿ادْعُونِي أَسْتَجِبْ لَكُمْ إِنَّ الَّذِينَ يَسْتَكْبِرُونَ عَنْ عِبَادَتِي سَيَدْخُلُونَ جَهَنَّمَ دَاخِرِينَ﴾ [غافر: ٦٠].



بَابُ وَلِكُلِّ نَبِيٍّ دَعْوَةٌ مُسْتَجَابَةٌ

[٧٩] [٦٣٠٤] حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ، قَالَ: حَدَّثَنِي مَالِكٌ، عَنْ أَبِي الزِّنَادِ، عَنِ الْأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «لِكُلِّ نَبِيٍّ دَعْوَةٌ يَدْعُو بِهَا، وَأُرِيدُ أَنْ أُخْتَبِيَ دَعْوَتِي شَفَاعَةً لِأُمَّتِي فِي الْآخِرَةِ» (١).

□ التعلیق □

قوله: (كِتَابُ الدَّعَوَاتِ) -بفتح المهملتين-: جمع دَعْوَةٌ بفتح أوله، وهي دعوة الإنسان رَبَّهُ عَزَّوَجَلَّ يقول: يَا رَبُّ يَا رَبُّ وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ؛ يسأل الله تعالى أن يعطيه ما يريد وأن يكشف عنه ما لا يريد (٢).

وأشار البخاري رحمته الله بإيراد هذه الآية إلى ترجيح الدعاء على تفويض الأمر إلى الله (٣). وقد اختلف أيُّ الأمرين أولي: الدعاء أو السكوت والرضا؟ فقيل: الدعاء، وهو الذي ينبغي

(١) الحديث عند مسلم برقم (١٩٨) و(١٩٩).

(٢) «فتح الباري» (١١ / ١١٤)، و«شرح رياض الصالحين» (٦ / ٧) لابن عثيمين.

(٣) «عمدة القاري» (٢٢ / ٤٢٩)، و«لبُّ اللباب» (٥ / ٦٣).

ترجيحه لكثرة الأدلة التي فيها الحث على ذلك، ولما فيه من إظهار الخضوع والافتقار، وقيل: السكوت والرضا أولى، لما في التسليم من الفضل، وَشُبْهَةٌ هُوَ لَاءٌ هِيَ أَنَّ الدَّاعِيَ لَا يَعْرِفُ مَا قُدِّرَ لَهُ، فدعاؤه إن كان على وَفْقِ المَقْدُورِ فهو تحصيل حاصل، وإن كان على خِلافه فهو معاندة.

والجواب عن الأول: أن الدعاء من جملة العبادة لما فيه من الخضوع والافتقار، وعن الثاني: أنه إذا اعتقد أنه لا يقع إلَّا ما قدر الله تعالى كان إذعانًا لا معاندةً، وفائدة الدعاء: تحصيل الثواب بامثال الأمر، ولاحتمال أن يكون المدعو به موقوفًا على الدعاء؛ لأن الله خلق الأسباب ومسبباتها^(١). قوله: **«يَدْعُو بِهَا»** أي: بهذه الدعوة، وفي رواية: **«فَتَعَجَّلَ كُلُّ نَبِيٍّ دَعْوَتَهُ، وَإِنِّي اخْتَبَأْتُ دَعْوَتِي شَفَاعَةً لِأُمَّتِي يَوْمَ الْقِيَامَةِ»**^(٢)، وفي رواية: **«فَأُرِيدُ إِنْ شَاءَ اللَّهُ أَنْ أُخْتَبِيَ دَعْوَتِي شَفَاعَةً لِأُمَّتِي»**^(٣)، وفي رواية أنس: **«فَجَعَلْتُ دَعْوَتِي شَفَاعَةً لِأُمَّتِي»**، وزاد **«يَوْمَ الْقِيَامَةِ»**^(٤).

فإن قيل: ظاهر الحديث أن لكل نبي دعوةً مجابةً فقط، وقد وقع للأنبيا عليهم السلام، من الدعوات المجابة ولا سيما نبينا صلى الله عليه وآله وسلم.

والجواب: أن المراد بالإجابة في الدعوة المذكورة القطع بها، وما عدا ذلك من دعواتهم فهو على رجاء الإجابة، وقد قيل في معنى قوله: **«لِكُلِّ نَبِيٍّ دَعْوَةٌ»**: أي: أفضل دعواته، وقيل: لكل منهم دعوة عامة مستجابة في أمته إِمَّا بِإِهْلَاكِهِمْ، وإمَّا بِنَجَاتِهِمْ، وأما الدعوات الخاصة فمنها ما يستجاب في الحال، ومنها ما يؤخر إلى وقت أراده الله عَزَّوَجَلَّ. وقوله: **«أَنَّ أُخْتَبِيَ»** أي: أَدَّخِرَ، وأجعلها خبيثة^(٥)، وهذا من رحمته بأمته صلى الله عليه وآله وسلم.

ومطابقة الحديث للترجمة ظاهرة، وبالله التوفيق.

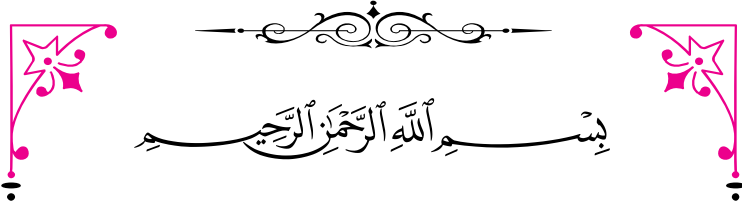
(١) «فتح الباري» (١١ / ١١٤ - ١١٥).

(٢) مسلم برقم (١٩٩).

(٣) البخاري برقم (٧٤٧٤)، ومسلم برقم (١٩٨) (٣٣٥).

(٤) البخاري برقم (٦٣٠٥). وينظر: «صحيح مسلم» برقم (٢٠١).

(٥) «عمدة القاري» (٢٢ / ٤٢٩ - ٤٣٠) بتصرف يسير. وينظر: «الأبواب والتراجم» (٦ / ٣٧٩ - ٣٨٠).



٧٩- كِتَابُ الرَّقَاقِ



بَابُ مَا جَاءَ فِي الرَّقَاقِ وَأَنْ لَا عَيْشَ إِلَّا عَيْشَ الْآخِرَةِ

[٦٤١٢] حَدَّثَنَا الْمُكَلَّبِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ سَعِيدٍ، هُوَ ابْنُ أَبِي هِنْدٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ صلى الله عليه وسلم: «نِعْمَتَانِ مَغْبُونٌ فِيهِمَا كَثِيرٌ مِنَ النَّاسِ الصَّحَّةُ وَالْفَرَاغُ».

قَالَ عَبَّاسُ الْعَنْبَرِيُّ: حَدَّثَنَا صَفْوَانُ بْنُ عَيْسَى، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سَعِيدِ بْنِ أَبِي هِنْدٍ، عَنْ أَبِيهِ، سَمِعْتُ ابْنَ عَبَّاسٍ، عَنِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم مِثْلَهُ.

□ التعلیق □

قوله: (كِتَابُ الرَّقَاقِ) الرَّقَاقُ، والرَّقَاتُ: جمع رقيقة، وسُمِّيَ هذا الحديث وغيره من أحاديث الباب التي أوردتها البخاري رحمه الله فيه بذلك؛ لأن في كلٍّ منهما ما يُحَدِّثُ في القلب رقةً.

ومعنى حديث الباب: أن المرء لا يكون فارغاً حتى يكون مكفياً صحيح البدن؛ فمن حصل له ذلك فليحرص على ألا يُغَيَّبَ بالألّا يترك شكر الله على ما أنعم به عليه ومن شكره امتثال أوامره واجتناب نواهيه، فمن فرط في ذلك فهو المغبون، وأشار بقوله: («كثير من الناس») إلى أن الذي يوفق لذلك قليل.

قال ابن الجوزي رحمته الله: «قد يكون الإنسان صحيحًا، ولا يكون متفرِّغًا لشغله بالمعاش، وقد يكون مستغنيًا، ولا يكون صحيحًا، فإذا اجتمعَا فغلب عليه الكسل عن الطاعة فهو المغبون، وتمام ذلك: أن الدنيا مزرعة الآخرة، وفيها التجارة التي يظهر ربُّها في الآخرة فمن استعمل فراغه وصحته في طاعة الله فهو المغبوط، ومن استعملها في معصية الله فهو المغبون؛ لأن الفراغ يعقبه الشُّغل، والصحة يعقبها السقم، ولو لم يكن إلا الهرم».

وقال القاضي أبو بكر بن العربي رحمته الله: «اختلفَ في أول نعمة الله على العبد فقيل الإيمان، وقيل: الحياة، وقيل: الصحة، والأول أولى؛ فإنه نعمة مطلقة، وأما الحياة والصحة، فإنهما نعمة دنيويَّة، ولا تكون نعمة حقيقية إلا إذا صاحبت الإيمان، وحينئذ يُعَبَّن فيها كثير من الناس؛ أي: يذهب ربهم أو ينقص؛ فمن استرسل مع نفسه الأمانة بالسوء الخالدة إلى الراحة فترك المحافظة على الحدود، والمواظبة على الطاعة، فقد عُيِّن، وكذلك إذا كان فارغًا، فإن المشغول قد يكون له معذرة بخلاف الفارغ، فإنه ترتفع عنه المعذرة، وتقوم عليه الحجة». **قوله: (قَالَ عَبَّاسُ العنبريُّ...)** أخرجه ابن ماجه في كتاب «الزهد» من «السنن» في «باب الحكمة» برقم (٤١٧٠) حدثنا العباسُ بنُ عبد العظيم العنبريُّ فذكره سواء، قال الحاكم رحمته الله: «هذا الحديث صدر به ابن المبارك كتابه^(١)، فأخرجه عن عبد الله بن سعيد بهذا الإسناد».

قال الحافظ رحمته الله: «قلت: وأخرجه الترمذي^(٢)، والنسائي^(٣) من طريقه، قال الترمذي: رواه غير واحد عن عبد الله بن سعيد فرفعه، ووقفه بعضهم على ابن عباس، وفي الباب عن أنس. انتهى».

(١) «الزهد» برقم (١).

(٢) برقم (٢٣٠٤).

(٣) في «السنن الكبرى» (١٠ / ٣٨٧) برقم (١١٨٠٠).

وأخرجه الإسماعيلي من طرق عن ابن المبارك، ثم من وجهين عن إسماعيل بن جعفر، عن عبد الله بن سعيد، ثم من طريق بندار، عن يحيى بن سعيد القطان، عن عبد الله به، ثم قال بندار: ربما حدث به يحيى بن سعيد، ولم يرفعه، وأخرجه ابن عدي^(١) من وجه آخر عن ابن عباس مرفوعاً^(٢).

وقد ذكر البخاري رحمته الله في هذا الباب ثلاثة أحاديث:

أولها: حديث ابن عباس، وهو متعلق بالصحة والفراغ.

وثانيها: حديث أنس بن مالك: «اللَّهُمَّ لَا عَيْشَ إِلَّا عَيْشُ الْآخِرَةِ».

وثالثهما: حديث سهل بن سعد: «اللَّهُمَّ لَا عَيْشَ إِلَّا عَيْشُ الْآخِرَةِ» أيضاً.

ومطابقتهما للركن الثاني من الترجمة ظاهرة^(٣)، وبالله التوفيق.



(١) في «الكامل» (٣/ ٥٢٥) و(٧/ ١٧٣) و(٧/ ٤٨٣).

(٢) «فتح الباري» (١١/ ٢٧٦-٢٧٧). وينظر: «تغليق التعليق» (٥/ ١٥٧).

(٣) ينظر: «لبُّ اللباب» (٥/ ٩١).

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

٨٠- كِتَابُ الْقَدْرِ

١

بَابُ فِي الْقَدْرِ

٨١ [٦٥٩٤] حَدَّثَنَا أَبُو الْوَلِيدِ هِشَامُ بْنُ عَبْدِ الْمَلِكِ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، أَنْبَأَنِي سَلِيمَانُ الْأَعْمَشُ، قَالَ: سَمِعْتُ زَيْدَ بْنَ وَهْبٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ، قَالَ: حَدَّثَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَهُوَ الصَّادِقُ الْمَصْدُوقُ قَالَ: «إِنَّ أَحَدَكُمْ يُجْمَعُ فِي بَطْنِ أُمِّهِ أَرْبَعِينَ يَوْمًا، ثُمَّ عُلِقَ مِثْلَ ذَلِكَ، ثُمَّ يَكُونُ مُضْعَةً مِثْلَ ذَلِكَ، ثُمَّ يَبْعَثُ اللَّهُ مَلَكًا فَيُؤَمِّرُ بِأَرْبَعِ: بِرِزْقِهِ، وَأَجَلِهِ، وَشَقِيٍّ أَوْ سَعِيدٍ، فَوَاللَّهِ إِنَّ أَحَدَكُمْ -أَوْ الرَّجُلَ- يَعْمَلُ بِعَمَلِ أَهْلِ النَّارِ، حَتَّى مَا يَكُونُ بَيْنَهُ وَبَيْنَهَا غَيْرُ بَاعٍ -أَوْ ذِرَاعٍ- فَيَسْبِقُ عَلَيْهِ الْكِتَابُ، فَيَعْمَلُ بِعَمَلِ أَهْلِ الْجَنَّةِ فَيَدْخُلُهَا، وَإِنَّ الرَّجُلَ لَيَعْمَلُ بِعَمَلِ أَهْلِ الْجَنَّةِ، حَتَّى مَا يَكُونُ بَيْنَهُ وَبَيْنَهَا غَيْرُ ذِرَاعٍ أَوْ ذِرَاعَيْنِ، فَيَسْبِقُ عَلَيْهِ الْكِتَابُ، فَيَعْمَلُ بِعَمَلِ أَهْلِ النَّارِ فَيَدْخُلُهَا» (١).

قال آدم: «إِلَّا ذِرَاعٌ».

□ التعلیق □

قوله: (كِتَابُ الْقَدْرِ) الْقَدْرُ: مَصْدَرٌ تَقُولُ: قَدَرْتُ الشَّيْءَ -بِفَتْحِ الدَّالِ وَتَخْفِيفِهَا- أَقْدَرُهُ

(١) الحديث عند مسلم برقم (٢٦٤٣) (١).

-بكسرهما- قَدَرًا وَقَدَرًا إِذَا أَحْطَتْ بِمَقْدَارِهِ. والمراد به هنا: تَعَلَّقَ عِلْمُ اللَّهِ بِالْكَائِنَاتِ، وإرادته لها أَوْلًا قَبْلَ وَجُودِهَا فَلَا حَادِثَ إِلَّا وَقَدْ قَدَرَهُ اللَّهُ؛ أَي: سَبَقَ عِلْمُهُ بِهِ، وَتَعَلَّقَتْ بِهِ إِرَادَتُهُ، وَالْإِيمَانُ بِالْقَدْرِ هُوَ أَحَدُ أَرْكَانِ الْإِيمَانِ السِّتَةِ، وَهُوَ الْإِيمَانُ بِالْقَدْرِ خَيْرُهُ وَشَرُّهُ.

والقدر يشتمل على أربع مراتب هي إجمالاً كما يلي:

١- علم الله الأزلي بِكُلِّ شَيْءٍ، ومن ذلك: علمه بأعمال العباد قبل أن يعملوها.

٢- كتابة ذلك في اللوح المحفوظ.

٣- مشيئته الشاملة وقدرته التامة لكلِّ حادث.

٤- إيجاد الله لكلِّ المخلوقات، وأنه الخالق وما سواه مخلوق.

هذا هو مجمل مراتب القدر (١).

قوله: **(الصَّادِقُ الْمَصْدُوقُ)** أي: الصادق في نفسه، والمصدق من جهة غيره. قوله: **(يُجْمَعُ فِي بَطْنِ أُمِّهِ)** كذا هو هنا، وفي رواية: **(إِنَّ خَلْقَ أَحَدِكُمْ يُجْمَعُ فِي بَطْنِ أُمِّهِ)**، وفي أخرى: وهي عند البخاري في (باب ذكر الملائكة) **(إِنَّ أَحَدَكُمْ يُجْمَعُ خَلْقُهُ فِي بَطْنِ أُمِّهِ)**، وفي رواية عند ابن ماجه برقم (٧٦) وغيره: **(إِنَّهُ يُجْمَعُ خَلْقُ أَحَدِكُمْ فِي بَطْنِ أُمِّهِ)**، والمراد من الجمع: ضم بعضه إلى بعض بعد الانتشار، قال القرطبي رحمته الله: «وملخصه: أن المني يقع في الرحم بقوة الانتشار المزعجة مبثوثاً متفرقاً، فيجمعه الله في محل الولادة من الرحم (٢)، وإن الماء الذي يُجْمَعُ هو ماء الرجل مع ماء المرأة في الرحم فيُخَلَقُ منهما الإنسان كما قال الله عز وجل: ﴿خُلِقَ مِنْ مَّاءٍ دَافِقٍ﴾ [الطارق: ٦]، وقال: ﴿أَلَمْ نَخْلُقْكُمْ مِنْ مَّاءٍ مَهِينٍ﴾ [٢٠] فَجَعَلْنَاهُ فِي قَرَارٍ مَكِينٍ﴾ [١١] [المرسلات: ٢٠، ٢١].»

(١) «لوامع الأنوار البهية» (١ / ٣٤٥)، و«شرح العقيدة الواسطية» (ص ١٥١) للشيخ الفوزان ضمن

مجموع كتبه.

(٢) «عمدة القاري» (٢٣ / ٢٢٤).

والحديث فيه ذكر أطوار خلق الإنسان وهي:

١- النطفة، وهي الماء القليل.

٢- العلقة، وهي دمٌ غليظٌ متجمدٌ.

٣- المضغة، وهي القطعة من اللحم على قدر ما يمضغهُ الأكل.

وقد ذكر الله هذه الثلاث في قوله: ﴿يَتَأْتِيهَا النَّاسُ إِنْ كُتِمَ فِي رَيْبٍ مِنَ الْبَعَثِ فَإِنَّا خَلَقْنَاهُمْ مِنْ تُرَابٍ ثُمَّ مِنْ نُطْفَةٍ ثُمَّ مِنْ عَلَقَةٍ ثُمَّ مِنْ مُضْغَةٍ مُخَلَّقَةٍ وَغَيْرِ مُخَلَّقَةٍ﴾ [الحج: ٥]، ومعنى: ﴿مُخَلَّقَةٍ وَغَيْرِ مُخَلَّقَةٍ﴾ أي: مصورة وغير مصورة، وأكثر ما جاء فيه بيان أطوار خلق الإنسان قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ خَلَقْنَا الْإِنْسَانَ مِنْ سُلَالَةٍ مِنْ طِينٍ﴾ (١٢) ﴿ثُمَّ جَعَلْنَاهُ نُطْفَةً فِي قَرَارٍ مَكِينٍ﴾ (١٣) ﴿ثُمَّ خَلَقْنَا النَّطْفَةَ عَلَقَةً فَخَلَقْنَا الْعَلَقَةَ مُضْغَةً فَخَلَقْنَا الْمُضْغَةَ عِظْمًا فَكَسَوْنَا الْعِظْمَ لَحْمًا ثُمَّ أَدْنَيْنَاهُ خَلْقًا آخَرَ فَتَبَارَكَ اللَّهُ أَحْسَنُ الْخَالِقِينَ﴾ (١٤) [المؤمنون: ١٢ - ١٤].

فالحديث يدل على أنه يتقلب في مائة وعشرين يوماً، في ثلاثة أطوار في كل أربعين منها يكون في طور؛ فيكون في الأربعين الأولى نطفة، ثم في الأربعين الثانية علقة، ثم في الأربعين الثالثة مضغة، ثم بعد المائة والعشرين يوماً ينفخ الملك فيه الروح، ويكتب له هذه الأربع وهي: (رزقه، وأجله، وشقي أو سعيد).

* وعلى هذا فإذا ولد بعد نفخ الروح فيه ميتاً تجري عليه أحكام الولادة، من تغسيله والصلاة عليه والخروج من العدة، وكون الأمة أم ولد، وكون أمه نفساء، وإذا سقط قبل ذلك فلا تجري عليه هذه الأحكام.

* بعد كتابة الملك رزقه وأجله وذكرًا أو أنثى وشقياً أو سعيداً، لا تكون معرفة الذكورة والأنوثة من علم الغيب الذي يختصُّ الله تعالى به؛ لأنَّ الملك قد علم ذلك، فيكون من الممكن معرفة كون الجنين ذكرًا أو أنثى.

* أن قدر الله سبق بكل ما هو كائن، وأنَّ المعتبَر في السعادة والشقاوة ما يكون عليه الإنسان

عند الموت.

وأحوال الناس بالنسبة للبدايات والنهايات أربع:

الأولى: مَنْ بدايته حسنة، ونهايته حسنة.

الثانية: مَنْ كانت بدايته سيئة، ونهايته سيئة.

الثالثة: مَنْ كانت بدايته حسنة، ونهايته سيئة، كالذي نشأ على طاعة الله، وقبل الموت ارتدَّ عن الإسلام ومات على الردّة.

الرابعة: مَنْ بدايته سيئة، ونهايته حسنة، كالسحرة الذين مع فرعون، الذين آمنوا بربِّ هارون وموسى، وكاليهودي الذي كان يخدم النَّبِيَّ ﷺ وعاده النَّبِيُّ ﷺ في مرضه، وعرض عليه الإسلام فأسلم، فقال النَّبِيُّ ﷺ: «الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي أَنْقَذَهُ مِنَ النَّارِ»، وهو في «صحيح البخاري» برقم (١٣٥٦).
والحالتان الأخيرتان دلَّ عليهما هذا الحديث.

* دلَّ الحديث على أَنَّ الإنسانَ يعمل العملَ الذي فيه سعاده أو شقاوته بمشيئته وإرادته، وأنَّه بذلك لا يخرج عن مشيئة الله وإرادته، وهو مخيرٌ باعتبار أنَّه يعمل باختياره، ومسيرٌ بمعنى أنَّه لا يحصل منه شيء لم يشأه الله، وقد دلَّ على الأمرين ما جاء في هذا الحديث من أنَّه قبل الموت يَسْبِقُ عليه الكتاب، فيعمل بعمل أهل الجنة أو بعمل أهل النار.

* أَنَّ الإنسانَ يجب أن يكون على خوف ورجاء؛ لأنَّ من الناس مَنْ يعمل الخير في حياته ثم يختم له بخاتمة السوء، وأنَّه لا ينبغي له أن يقطع الرجاء؛ فإنَّ الإنسانَ قد يعمل بالمعاصي طويلاً، ثم يَمُنُّ اللهُ عليه بالهدى فيهتدي في آخر عمره.

* قال النووي رحمته الله في شرح هذا الحديث: «فإن قيل: قال الله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ إِنَّا لَا نُضِيعُ أَجْرَ مَنْ أَحْسَنَ عَمَلًا﴾ [الكهف: ٣٠]، ظاهر الآية أنَّ العملَ الصالح من المخلص يُقبل، وإذا حصل القبول بوعد الكريم أمن مع ذلك من سوء الخاتمة، فالجواب من وجهين:

أحدهما: أن يكون ذلك معلّقاً على شروط القبول، وحسن الخاتمة، ويُحتمل أن مَنْ آمن

وأخلص العمل لا يُختم له دائماً إلا بخير.

ثانيهما: أن خاتمة السوء إنما تكون في حق من أساء العمل أو خلطه بالعمل الصالح المشوب بنوع من الرياء والسمعة، ويدل عليه الحديث الآخر: «إن أحدكم ليعمل بعمل أهل الجنة فيما يبدو للناس»؛ أي: فيما يظهر لهم من إصلاح ظاهره مع فساد سريره وخبثها، والله تعالى أعلم.

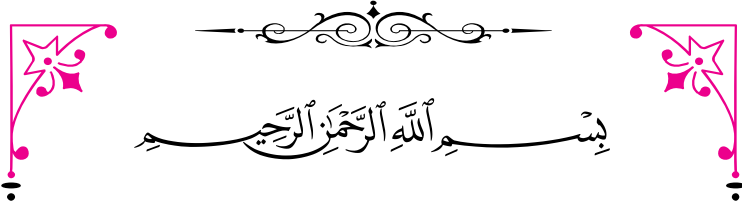
مِمَّا يُسْتَفَادُ مِنَ الْحَدِيثِ:

- ١- بيان أطوار خلق الإنسان في بطن أمه.
- ٢- أن نفخ الروح يكون بعد مائة وعشرين يوماً، وبذلك يكون إنساناً.
- ٣- أن من الملائكة من هو موكل بالأرحام.
- ٤- الإيمان بالغيب.
- ٥- الإيمان بالقدر، وأنه سبق في كل ما هو كائن.
- ٦- الحلف من غير استحلاف لتأكيد الكلام.
- ٧- أن الأعمال بالخواتيم.
- ٨- الجمع بين الخوف والرجاء، وأن على من أحسن أن يخاف سوء الخاتمة، وأن من أساء لا يقنط من رحمة الله.
- ٩- أن الأعمال سبب دخول الجنة أو النار.
- ١٠- أن من كتب شقياً لا يعلم حاله في الدنيا، وكذا عكسه^(١).

قوله: «قال آدم: «إلا ذراع» أي: قال آدم بن أبي إياس: «إلا ذراع»، وهذا تعليق وصله البخاري في التوحيد^(٢)، وبالله التوفيق.

(١) «جامع العلوم والحكم» (١/ ١٥٣-١٥٧)، و«فتح القوي المتين في شرح الأربعين وتمة الخمسين» (ص ٣٤-٣٨).

(٢) «عمدة القاري» (٢٣/ ٢٢٦).



٨١- كِتَابُ الْإِيمَانِ وَالنُّذُورِ



باب قول الله تعالى: ﴿لَا يُؤَاخِذُكُمُ اللَّهُ بِاللَّغْوِ فِي أَيْمَانِكُمْ وَلَكِنْ يُؤَاخِذُكُمْ بِمَا عَقَدْتُمُ الْأَيْمَانَ فَكَفَرْتُمْ بِهِ، إِطْعَامَ عَشْرَةِ مَسْكِينٍ مِنْ أَوْسَطِ مَا تُطْعَمُونَ أَهْلِيكُمْ أَوْ كَسَوْتُمْهُمْ أَوْ تَحْرِيرِ رَقَبَةٍ فَمَنْ لَمْ يَجِدْ فَصِيَامُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ ذَلِكَ كَفْرَةُ أَيْمَانِكُمْ إِذَا حَلَفْتُمْ وَأَحْفَظُوا أَيْمَانَكُمْ كَذَلِكَ يُبَيِّنُ اللَّهُ لَكُمْ آيَاتِهِ لَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ ﴿٨٩﴾ [المائدة: ٨٩]

﴿٨٢﴾ [٦٦٦١] حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ مُقَاتِلٍ أَبُو الْحَسَنِ، أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ، أَخْبَرَنَا هِشَامُ بْنُ عُرْوَةَ عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ: «أَنَّ أَبَا بَكْرٍ رضي الله عنه لَمْ يَكُنْ يَحْنُثُ فِي يَمِينٍ قَطُّ حَتَّى أَنْزَلَ اللَّهُ كَفَّارَةَ الْيَمِينِ، وَقَالَ: لَا أَحْلِفُ عَلَى يَمِينٍ، فَرَأَيْتُ غَيْرَهَا خَيْرًا مِنْهَا إِلَّا أَتَيْتُ الَّذِي هُوَ خَيْرٌ، وَكَفَّرْتُ عَنْ يَمِينِي».

□ التعليق □

قوله: (كِتَابُ الْإِيمَانِ وَالنُّذُورِ) الأيمان: جمع يمين، وهو القسم، والحلف، ويراد به تأكيد الشيء بذكر معظم بصيغة مخصوصة.

وينقسم اليمين إلى خمسة أقسام: فقد يكون واجبًا، وقد يكون مستحبًا، وقد يكون مكروهًا، وقد يكون محرّمًا، وقد يكون مباحًا، والأصل فيه أن تركه أولى.

أَمَّا وَجُوبُهَا: فكأن يكون المقصود بها إثبات حقٍّ، وكان إثبات ذلك الحق متوقفاً عليها.

وَأَمَّا اسْتِحْبَابُهَا: فكأن يتوقف عليها فعل مستحب، والكرهية كذلك.

وَأَمَّا حُرْمَتُهَا: فكأن تكون على فعل محرم أو ترك واجب، مثل أن يقول رجل: والله لا أصلي في جماعة.

وَأَمَّا إِبَاحَتُهَا: فكأن تكون على فعل شيء مباح أو تركه كالحلف على الخبر بشيء هو صادق فيه، أو يحلف مثلاً على أكل شيء أكله مباح أو تركه كاللحم.

والنذر في اللغة: الإيجاب يقال: نذرت هذا عن نفسي؛ أي: أوجبت.

وَأَمَّا فِي الشَّرْع: فهو إيجاب خاص، وهو إلزام المكلف نفسه شيئاً يملكه غير محال (١).

وحكمه: الكراهية لنهيه ﷺ عنه فقد قال: «إِنَّهُ لَا يَأْتِي بِخَيْرٍ» (٢).

قوله: (لَمْ يَكُنْ يَحْنَثُ) أي: لم يكن من شأنه أن يحنث؛ ولذا زادت لفظ الكون للمبالغة فيه، وليبان أنه لم يكن من شأنه ذلك، ولم يقل: لم يَحْنَثْ لقصد امتناعه من ذلك.

قوله: (لَا أَحْلِفُ عَلَى يَمِينٍ...) قالوا: إنَّما قال أبو بكر ذلك لما حلف أنه لا يبر مسطحاً لما تكلم في قضية الإفك وأنزل الله تعالى: ﴿أَلَا تُحِبُّونَ أَنْ يَغْفِرَ اللَّهُ لَكُمْ﴾ [النور: ٢٢] قال: «بلى يا ربِّ إنا لنُحِبُّ ذلك، ثم عاد إلى برِّه كما كان أوَّلاً» (٣).

والإمام البخاري رحمه الله ترجم هنا هذه الآية التي في سورة المائدة، وسيعيد الترجمة بعد اثني عشر باباً بآية سورة البقرة ﴿لَا يُؤَاخِذُكُمُ اللَّهُ بِاللَّغْوِ فِي أَيْمَانِكُمْ﴾ [البقرة: ٢٥٥] ومؤدَّى الآيتين

(١) «الشرح الممتع» (١٥ / ١١٥ - ١١٨) و(١٥ / ٢٠٧).

(٢) مسلم برقم (٦١٣٩) عن عبد الله بن عمر ؓ. وينظر: البخاري رقم (٦٦٠٨).

(٣) «عمدة القاري» (٢٣ / ٢٥٥)، و«فتح الباري» (١١ / ٦٣٥).

واحد فيوهم تكرر الترجمة.

والجواب على ذلك: أن مقصود البابين مُخْتَلَفٌ، فالمقصود من هذا الباب: أن ظاهر الآية يدل على أن إبرار القسم واجب، ولا يجوز الحنث بحال لأجل المؤاخذة، لقوله: ﴿وَلَكِنْ يُؤَاخِذُكُمْ﴾ الآية فنبه البخاري رحمته الله بإيراد الروايات الواردة في الباب على أن الحنث قد يكون أولى من الإبرار، وأؤكد منه بل قد يكون اللجج يمينه أثم^(١) من الحنث، ومقصود الباب الآتي الإشارة إلى اختلافهم في تفسير يمين اللغو كما تدل عليه الروايات الواردة في ذلك الباب^(٢)؛ فلا تكرر حينئذٍ، والله أعلم.

وأما النذر: فقد بَوَّبَ البخاري له بأبواب عدة أولها «بابٌ إذا أهدى ماله على وجه النذر والتوبة» وآخرها «بابٌ هل يدخل في الأيمان والنذور الأرض والغنم والزرع والأمتعة» فلترجع لمن شاء ذلك، وبالله التوفيق.



(١) لما جاء عنه رحمته الله: «والله لأن يَلْجَحَّ أحدكم بيمينه في أهله أثم له عند الله من أن يعطي كفارته التي افترض الله عليه». متفق عليه من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

ويَلْجَحُّ: من الإلجاج -بالجيمين- يعني: أقام على يمينه ولا يكفرها فيَحْلُلُهَا ويزعم أنه صادق، وقيل: هو أن يخلف ويرى أن غيرها خير منها، فيقيم على ترك الكفارة، وذلك إثم. «عمدة القاري» (٢٣ / ٢٥٨)، وينظر: «الشرح الممتع» (١٥ / ١٣٦).

(٢) «الأبواب والتراجم» (٦ / ٤٥٣)، وينظر: «كشف المشكل من حديث الصحيحين» (٣ / ٥٠٢) برقم (١٩٨٩).

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

٨٢ - كِتَابُ الْفَرَائِضِ

١

باب قول الله تعالى: ﴿يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثِيَيْنِ ۚ فَإِن كُنَّ نِسَاءً فَوْقَ اثْنَتَيْنِ فَلَهُنَّ ثُلُثَا مَا تَرَكَ ۚ وَإِن كَانَتْ وَاحِدَةً فَلَهَا النِّصْفُ ۚ وَلَا يُؤْتِيهِ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا الشُّدُسُ مِمَّا تَرَكَ إِن كَانَ لَهُ وَلَدٌ ۚ فَإِن لَّمْ يَكُنْ لَهُ وَلَدٌ وَوَرِثَهُ أَبَوَاهُ فَلِأُمِّهِ الثُّلُثُ ۚ فَإِن كَانَ لَهُ إِخْوَةٌ فَلِأُمِّهِ الشُّدُسُ ۚ مِن بَعْدِ وَصِيَّةٍ يُوصِي بِهَا أَوْ دِينٍ ۗ وَأَبَاؤُكُمْ وَأَبْنَاؤُكُمْ لَا تَدْرُونَ أَيُّهُمْ أَقْرَبُ لَكُمْ نَفْعًا فَرِيضَةٌ مِّنَ اللَّهِ ۗ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلِيمًا حَكِيمًا ﴿١١﴾ ﴿١٢﴾ وَلَكُمْ نِصْفُ مَا تَرَكَ أَزْوَاجُكُمْ إِن لَّمْ يَكُن لَّهُنَّ وَلَدٌ ۚ فَإِن كَانَ لهنَّ وَلَدٌ فَلَكُمْ الرُّبْعُ مِمَّا تَرَكَنَّ مِن بَعْدِ وَصِيَّةٍ يُوصِي بِهَا أَوْ دِينٍ ۗ وَلَهُنَّ الرُّبْعُ مِمَّا تَرَكَتُمْ إِن لَّمْ يَكُن لَّكُمْ وَلَدٌ ۚ فَإِن كَانَ لَكُمْ وَلَدٌ فَلَهُنَّ الثُّمْنُ مِمَّا تَرَكَتُمْ ۚ مِن بَعْدِ وَصِيَّةٍ تُوصُونَ بِهَا أَوْ دِينٍ ۗ وَإِن كَانَ رَجُلٌ يُورِثُ كِلَيْتَهُ أَوْ امْرَأَةٌ وَلَهُ أَخٌ أَوْ أُخْتُ فَلِكُلِّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا الشُّدُسُ ۚ فَإِن كَانُوا أَكْثَرَ مِن ذَلِكَ فَهُمْ شُرَكَاءُ فِي الثُّلُثِ ۚ مِن بَعْدِ وَصِيَّةٍ يُوصِي بِهَا أَوْ دِينٍ ۗ غَيْرِ مُضَارٍّ ۚ وَصِيَّةً مِّنَ اللَّهِ ۗ وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَلِيمٌ ﴿١٣﴾﴾ [النساء: ١١، ١٢].

﴿٨٣﴾ [٦٧٢٣] حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ، حَدَّثَنَا سَفِيَانُ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْمُنْكَدِرِ،

سَمِعَ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ رضي الله عنه يَقُولُ: مَرِضْتُ، فَعَادَنِي رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم وَأَبُو بَكْرٍ وَهُمَا مَاشِيَانِ، فَأَتَانِي وَقَدْ أُغْمِيَ عَلَيَّ، فَتَوَضَّأَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم فَصَبَّ عَلَيَّ وَضُوءَهُ، فَأَفَقْتُ فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، كَيْفَ أَصْنَعُ فِي مَالِي؟ كَيْفَ أَقْضِي فِي مَالِي؟ فَلَمْ يُجِبْنِي بِشَيْءٍ، حَتَّى نَزَلَتْ آيَةُ الْمَوَارِيثِ (١).

□ التعليق □

قوله: **(كِتَابُ الْفَرَائِضِ)** لم يقل المصنف رضي الله عنه «كتاب المواريث» مع أن «المواريث» أعم من «الفرائض»؛ لأن المواريث تشمل الفرض، والتعصيب، والرحم، ولكنَّه رضي الله عنه عبر بالفرائض؛ لأن الفرائض هي الأصل؛ لقوله صلى الله عليه وسلم: «أَلْحَقُوا الْفَرَائِضَ بِأَهْلِهَا فَمَا بَقِيَ فَلِأَوْلَىٰ رَجُلٍ ذَكَرَ» (٢).

والفرائض لغةٌ: جمع فريضة بمعنى مفروضة مأخوذة من الفرض، وهو الحزُّ والقطع، إذا حززت الشيء بالسكين قيل: هذا فرض، وكذلك إذا قطعت بالسكين، قيل: هذا فرض، ويأتي بمعانٍ أخرى.

واصطلاحًا: علم يعرف به من يرث ومن لا يرث ومقدار ما لكل وارث (٣).

وأما الآيات التي أوردها البخاري رضي الله عنه في الباب فقد بين الله فيها أن الأولاد وهم الفروع ثلاثة أقسام: ذكور خلص، وإناث خلص، ومختلط من الجنسين.

فالذكور الخلص: لم يقدر لهم ميراثًا، فدلَّ على أنهم عصبة يرثون بالسوية.

(١) الحديث عند مسلم برقم (١٦١٦) (٨).

(٢) البخاري برقم (٦٧٣٥)، ومسلم برقم (١٦١٥) عن ابن عباس رضي الله عنه. وينظر: «الشرح الممتع» (١١/١٩٩).

(٣) ينظر: «فتح الباري» (٢/١٢)، و«الشرح الممتع» (١/١٩٩)، و«الأبواب والتراجم» (٦/٤٩٢).

والإناث الخُلص: قَدَّر ميراثهن للواحدة النصف، ولمن فوق الثلثين الثلثان، وقد دل مفهوم قوله: ﴿وَإِنْ كَانَتْ وَاحِدَةً فَلَهَا النِّصْفُ﴾، على أن للثنتين الثلثين، وجاء ذلك عن النبي ﷺ كما في حديث جابر رضي الله عنه في ابنتي سعد بن الربيع. رواه أحمد (٣/ ٣٥٢)، وغيره، وحسنه الألباني في «الإرواء» (٦/ ١٢٢).

والمختلط من الجنسين: لم يقدر لهم ميراثًا، فدل على أنهم عسبة، ولكن للذكر مثل حظ الأنثيين.

أما الأصول؛ فابتدأ الله بيان إرثهم بقوله: ﴿وَلِأَوْلَادِهِ﴾ إلى آخره فذكر لهم حالتين:

إحدهما: أن يكون للميت أحد من الأولاد الذكور أو الإناث.

الثانية: ألا يكون للميت أحد من الأولاد.

ففي الحال الأولى: ميراث كل واحد من الأبوين السدس فرضًا، والباقي للأولاد إن كانوا ذكورًا أو ذكورًا وإناثًا؛ لأنهم حينئذ يكونون عسبة، وعسبة الفروع أولى من عسبة الأصول؛ لأن الفروع جزء من الميت.

وإن كان الأولاد إناثًا خُلصًا، أخذن فرضهن والباقي - إن كان - يأخذه الأب؛ لأنه أولى رجل ذكر، ولا يتصور أن يبقى له شيء إذا كن اثنتين فأكثر مع الأم.

وفي الحال الثانية: وهي ألا يكون للميت أحد من الأولاد، وورثه أبواه، فقد فرض الله للأم الثلث، وسكت عن الأب فيكون له الباقي، إلا أن يكون للميت إخوة اثنان فأكثر، فقد فرض الله لها السدس فقط والباقي للأب.

وتأمل قوله عز وجل: ﴿وَوَرِثَهُ أَبَوَاهُ﴾؛ فإنه ربما يؤخذ منه أنه لو ورثه معهما غيرهما، لم يكن للأم الثلث، فيكون فيه إشارة إلى ميراث الأم في العُمَرَيَّين، وهما زوج وأم وأب، وزوجة وأم وأب، فإن للزوج أو الزوجة فرضه، ثم تعطي الأم ثلث الباقي بعده، والباقي للأب.

والآية الثانية: قوله تعالى: ﴿وَلَكُمْ نِصْفُ مَا تَرَكَ أَزْوَاجُكُمْ﴾، يبيِّن الله تعالى فيها أن للزوج حالين:

إحداهما: أن يكون لزوجته الميِّتة أحد من الأولاد الذكور أو الإناث؛ ففرضه الربع.

الثانية: ألا يكون لها أحد من الأولاد؛ ففرضه النصف.

وكذلك بيِّن أن للزوجة حالين:

إحداهما: أن يكون لزوجها الميت أحد من الأولاد الذكور أو الإناث؛ ففرضها الثمن.

الثانية: ألا يكون له أحد من الأولاد؛ ففرضها الربع ^(١).

قوله: ﴿وَإِنْ كَانَتْ رَجُلٌ يُوْرَثُ كَلَالَةً أَوْ امْرَأَةً وَلَهُ أُخٌ أَوْ أُخْتٌ﴾ الآية؛ أي: من أمٍّ، كما هي في بعض القراءات، وأجمع العلماء على أن المراد بالإخوة: الإخوة للأم، فإذا كان يورث كلالته؛ أي: ليس للميت والد ولا ولد أي: لا أب ولا جد، ولا ابن، ولا ابن ابن، ولا بنت، ولا بنت ابن، وإن نزلوا، وهذه هي الكلاله كما فسرهما بذلك أبو بكر الصديق رضي الله عنه، وقد حصل على ذلك الاتفاق ﴿فَلِكُلِّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا﴾ أي: من الأخ والأخت ﴿الْسُدُسُ﴾، ﴿فَإِنْ كَانُوا أَكْثَرَ مِنْ ذَلِكَ﴾ أي: من واحد ﴿فَهُمْ شُرَكَاءُ فِي الثَّلْثِ﴾ أي: لا يزيدون على الثلث ولو زادوا عن اثنين. ودلَّ قوله: ﴿فَهُمْ شُرَكَاءُ فِي الثَّلْثِ﴾ أن ذَكَرَهُمْ وَأَنْتَاهُمْ سواء؛ لأن لفظ «التشريك» يقتضي التسوية، ودلَّ لفظ «الكلالة» على أن الفروع وإن نزلوا، والأصول الذكور وإن علوا، يُسقطون أولاد الأم؛ لأنَّ الله لم يورثهم إلَّا في الكلالة، فلو لم يكن يورث كلالته، لم يورثوا منه شيئًا اتفاقًا ^(٢).

وعلى هذا؛ فالإخوة والأخوات من الأم بين الله أنهم يرثون في «الكلالة» وأن ميراثهم مقدر

(١) ينظر: «تسهيل الفرائض» (ص ٧ - ٨) لابن عثيمين، و«أضواء البيان» (١ / ٣٦٥).

(٢) «تيسير الكريم الرحمن» (ص ١٦٨).

للوحد السدس، وللاثنين فأكثر الثلث بالسوية لا فضل لذكر على أنثى؛ وذلك - والله أعلم - لأن اتصالهم بالميت من طريق الأم - وهي أنثى - فليس هنا جهة أبوة حتى يفضل جانب الذكور (١).

أما الإخوة لغير أم - أي: الأشقاء أو لأب - فقد ذكرهم الله في قوله تعالى: ﴿يَسْتَفْتُونَكَ قُلِ اللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِي الْكَلَالَةِ إِنْ أَمْرُؤُا هَلَكَ لَيْسَ لَهُ وَلَدٌ وَلَهُ أُخْتٌ فَلَهَا نِصْفُ مَا تَرَكَ وَهُوَ يَرِثُهَا إِنْ لَمْ يَكُنْ لَهَا وَلَدٌ فَإِنْ كَانَتَا اثْنَتَيْنِ فَلَهُمَا الثُّلُثَانِ مِمَّا تَرَكَ وَإِنْ كَانُوا إِخْوَةً رِجَالًا وَنِسَاءً فَلِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثِيَيْنِ يُبَيِّنُ اللَّهُ لَكُمْ أَنْ تَضِلُّوا وَاللَّهُ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ ﴿١٧٦﴾ [النساء: ١٧٦]؛ فقد أخبر تعالى أن الناس استفتوا رسول الله ﷺ؛ أي: في الكلالة بدليل قوله تعالى: ﴿قُلِ اللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِي الْكَلَالَةِ﴾ وهي الميت يموت وليس له ولد صلب، ولا ولد ابن، ولا أب، ولا جد؛ ولهذا قال: ﴿إِنْ أَمْرُؤُا هَلَكَ لَيْسَ لَهُ وَلَدٌ﴾ أي: لا ذكر ولا أنثى، ولا ولد صلب، ولا ولد ابن، وكذلك ليس له والد بدليل أنه ورث فيه الإخوة والأخوات، وهم بالإجماع لا يرثون مع الوالد، فإذا هلك وليس له ولد، ولا والد ﴿وَلَهُ أُخْتٌ﴾ أي: شقيقة أو لأب، لا لأم، فإنه قد تقدم حكمها ﴿فَلَهَا نِصْفُ مَا تَرَكَ﴾ أي: نصف متروكات أخيها، من نقود وعقار وأثاث، وغير ذلك، وهذا بعد الدين والوصية ﴿وَهُوَ﴾ أي: أخوها الشقيق أو الذي لأب ﴿يَرِثُهَا إِنْ لَمْ يَكُنْ لَهَا وَلَدٌ﴾ ولم يُقدَّر له إرثًا؛ لأنه عاصب فيأخذ مالها كله.

﴿إِنْ كَانَتَا﴾ أي: الأختان ﴿اثْنَتَيْنِ﴾ أي: فما فوق ﴿فَلَهُمَا الثُّلُثَانِ مِمَّا تَرَكَ﴾ وَإِنْ كَانُوا إِخْوَةً رِجَالًا وَنِسَاءً﴾ أي: اجتمع الذكور من الإخوة لغير أم مع الإناث ﴿فَلِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثِيَيْنِ﴾ فيسقط فرض الإناث ويعصبن إخوتهن (٢).

وعلى ما تقدم فإن ميراث الإخوة لغير أم على ثلاثة أقسام:

أحدها: ذكور خُصَّ ويرثون بالسوية بلا تقدير.

(١) «تسهيل الفرائض» (ص ٨ - ٩).

(٢) «تيسير الكريم الرحمن» (ص ٢١٧ - ٢١٨).

الثاني: إناث خُلص ويرثن بالتقدير للواحدة النصف، ولثنتين فأزيد الثلثان.

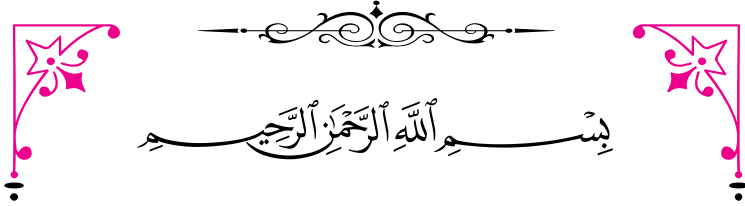
الثالث: مختلط من الجنسين، ويرثون بلا تقدير للذكر مثل حظ الأنثيين.

أَمَّا قَوْلُهُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «أَلْحِقُوا الْفَرَائِضَ بِأَهْلِهَا فَمَا بَقِيَ فَلِأَوْلَىٰ رَجُلٍ ذَكَرَ»^(١)، فَيُؤْخَذُ مِنْهُ إِرْثٌ مِنْ عِدَا الْأَصُولِ وَالْفُرُوعِ وَالْإِخْوَةِ، وَأَنَّهُ لَا يَرِثُ مِنْهُمْ إِلَّا الذُّكُورَ بِلَا تَقْدِيرٍ يَقْدُمُ الْأَوْلَىٰ فِالْأَوْلَىٰ، كَالْعَمِّ عَلَىٰ ابْنِهِ، وَالشَّقِيقِ عَلَىٰ الَّذِي لِأَبٍ^(٢)، وَبِاللَّهِ التَّوْفِيقُ.



(١) متفق عليه من حديث ابن عباس رضي الله عنهما.

(٢) «تسهيل الفرائض» (ص ٩) لابن عثيمين رحمته الله.



٨٣- كِتَابُ الْحُدُودِ وَمَا يُحَذَرُ مِنَ الْحُدُودِ



بَابُ لَا يُشْرَبُ الْخَمْرُ

وقال ابن عباس: «يُنزَعُ مِنْهُ نُورُ الْإِيمَانِ فِي الرَّنَا».

﴿٨٤﴾ [٦٧٧٢] حَدَّثَنِي يَحْيَى بْنُ بُكَيْرٍ، حَدَّثَنَا اللَّيْثُ، عَنْ عُقَيْلٍ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ أَبِي بَكْرٍ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «لَا يَزْنِي الرَّانِي حِينَ يَزْنِي وَهُوَ مُؤْمِنٌ، وَلَا يَشْرَبُ الْخَمْرَ حِينَ يَشْرَبُ وَهُوَ مُؤْمِنٌ، وَلَا يَسْرِقُ حِينَ يَسْرِقُ وَهُوَ مُؤْمِنٌ، وَلَا يَنْتَهَبُ نُهْبَةً يَرَفَعُ النَّاسُ إِلَيْهِ فِيهَا أَبْصَارَهُمْ وَهُوَ مُؤْمِنٌ» (١).

وعن ابن شِهَابٍ، عن سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ وَأَبِي سَلَمَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ بِمِثْلِهِ، إِلَّا النَّهْبَةَ.

□ التعلیق □

قوله: (كِتَابُ الْحُدُودِ) الحد لغة: ما يحجز بين شيئين فيمنع اختلاطهما، وسُميت عقوبة الزاني ونحوه حدًا لكونها تمنعه المعاودة، وتُطلق الحدود ويُراد بها نفس المعاصي كقوله تعالى:

(١) الحديث عند مسلم برقم (٥٧).

﴿تِلْكَ حُدُودُ اللَّهِ فَلَا تَقْرُبُوهَا﴾ [البقرة: ١٨٧].

وشرعاً: عقوبته مقدرة شرعاً في معصية لتَمَنَع من وقوع مثلها وتكفر عن صاحبها (١).

قوله: (باب لا يُشْرَبُ الخمرُ) أي: هذا باب فيه لا يشرب المسلم الخمر وهذا ممّا حُذِفَ فاعله.

قوله: (وقال ابن عباس: يُنزَعُ منه نور الإيمان في الزنا) هذا الأثر وصله ابن أبي شيبة في كتاب «الإيمان» برقم (٩٤) ومحمد بن نصر المروزي في «تعظيم قدر الصلاة» برقم (٥٥٦) و (٥٥٧)، وابن بطة في «الإبانة» برقم (٩٦٦) من طريق مجاهد، وكذا رواه ابن أبي شيبة في «الإيمان» برقم (٧١) من طريق عثمان بن أبي صفية كلاهما عن ابن عباس أنه قال لغلمانه: «مَنْ أَرَادَ مِنْكُمْ الْبَاءَةَ زَوْجَانَهُ، لَا يَزِنِي مِنْكُمْ زَانٍ إِلَّا نَزَعَ اللَّهُ مِنْهُ نُورَ الْإِيمَانِ...» وهذا لفظ مجاهد، وهو أثر لا بأس به.

قوله: ((لا يزني الزاني حين يزني وهو مؤمن...)) قيد نفي الإيمان بحالة ارتكابه لها، ومقتضاه أنه لا يستمر بعد فراغه، وهذا هو الظاهر، ويحتمل أن يكون المعنى أن زوال ذلك إنما هو إذا أُلْقِيَ الإقلاع الكلي، وأما لو فرغ وهو مصرٌّ على تلك المعصية فهو كالمُرتَكِبِ فيتجه أن نفي الإيمان عنه يستمر، ويؤيده ما جاء عند البخاري نفسه في «باب إثم الزناة» برقم (٦٨٩) وفي بعض طرقه من قول ابن عباس عندما سُئِلَ: «كيف يُنزَعُ الإيمان منه؟ فقال: هكذا وشبك بين أصابعه ثم أخرجها فإن تاب عاد إليه وشبك بين أصابعه»، ولكن أخرج الطبري من طريق نافع بن جبير بن مُطْعَمٍ عن ابن عباس قال: «لا يزني حين يزني وهو مؤمن فإذا زال رجع إليه الإيمان» ليس إذا تاب منه، ولكن إذا تأخر عن العمل به، ويؤيده أن المُصِرَّ وإن كان إثمه مستمراً لكن ليس إثمه

(١) «الشرح الممتع» (١٥ / ٢٦٦)، و«الأبواب والتراجم» (٦ / ٥١٣)، ولا يسمّى القصاص حداً؛ لأنه

حق العبد، ولا التعزير لعدم التقدير «الأبواب والتراجم» (٦ / ٥١٣).

كمن باشر الفعل كالسرقة مثلاً.

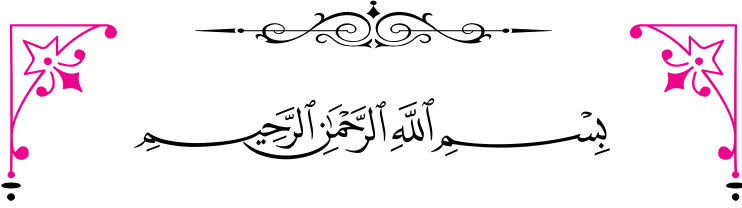
قوله: **(وَلَا يَنْتَهَبُ نُهْبَةً يَرْفَعُ النَّاسُ إِلَيْهِ فِيهَا أَبْصَارَهُمْ وَهُوَ مُؤْمِنٌ)** النُّهْبَةُ - بضم النون - هو المال المنهوب، والمراد به: المأخوذ جهراً قهراً، وأشار برفع البصر إلى حالة المنهوبين فإنهم ينظرون إلى مَنْ ينهبهم ولا يقدرّون على دفعه، ولو تضرعوا إليه، ويحتمل أن يكون كنايةً عن عدم التستّر بذلك فيكون صفةً لازمةً للنهب بخلاف السرقة، والاختلاس، فإنه يكون في خُفْيَةٍ، والانتهاب أشد لما فيه من مزيد الجراءة وعدم المبالاة.

والصحيح في معنى هذا الحديث: هو ما قال المحققون: أنه لا يفعل هذه المعاصي وهو كامل الإيمان، وهذا من الألفاظ التي تطلق على نفي الشيء، والمراد نفي كماله^(١)، وهو مذهب أهل السنة أن مرتكب الكبيرة لا يخرج عن الإيمان إلا أن يكون مستحلاً لذلك فهو كافر، أمّا إذا لم يكن مستحلاً فإنه يكون عاصياً، ونفي الإيمان يكون نفيًا للكمال^(٢)، وبالله التوفيق.



(١) «فتح الباري» (١٢ / ٦٩ - ٧١)، و«عمدة القاري» (٢٣ / ٤١٠ - ٤١١).

(٢) «إتحاف الأسياد» (٢ / ٣٣).



٨٤- كِتَابُ الدِّيَّاتِ



بَابُ قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿وَمَنْ يَقْتُلْ مُؤْمِنًا مُتَعَمِّدًا فَجَزَاؤُهُ جَهَنَّمُ﴾

[النساء: ٩٣]

﴿٨٥﴾ [٦٨٦١] حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ، حَدَّثَنَا جَرِيرٌ، عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنِ أَبِي وَائِلٍ، عَنِ عَمْرِو بْنِ شَرْحِبِيلٍ قَالَ: قَالَ عَبْدُ اللَّهِ: قَالَ رَجُلٌ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَيُّ الذَّنْبِ أَكْبَرُ عِنْدَ اللَّهِ؟ قَالَ: «أَنْ تَدْعُوَ لِلَّهِ نِدًّا وَهُوَ خَلَقَكَ» قَالَ: ثُمَّ أَيُّ؟ قَالَ: «ثُمَّ أَنْ تَقْتُلَ وَلَدَكَ أَنْ يَطْعَمَ مَعَكَ» قَالَ: ثُمَّ أَيُّ؟ قَالَ: «ثُمَّ أَنْ تُزَانِيَ بِحَلِيلَةِ جَارِكَ» فَأَنْزَلَ اللَّهُ عَزَّجَلَّ تَصْدِيقَهَا: ﴿وَالَّذِينَ لَا يَدْعُونَ مَعَ اللَّهِ إِلَهًا آخَرَ وَلَا يَقْتُلُونَ النَّفْسَ الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ إِلَّا بِالْحَقِّ وَلَا يَزْنُونَ وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ يَفْعَلْ ذَلِكَ﴾ [الفرقان: ٦٨] (١).

□ التعليق □

قوله: (كِتَابُ الدِّيَّاتِ) الدِّيَّات: جمع دِيَّة، وهي المال المؤدَّى إلى المجني عليه أو ورثته بسبب الجناية، وهي -أعني الجناية- في الاصطلاح: التعدي على البدن بما يوجب قصاصًا أو

(١) الحديث عند مسلم برقم (٨٦) (١٤١).

مَالًا، وَبِنَاءٍ عَلَى ذَلِكَ فَإِنَّ الدِّيَةَ قَدْ تَكُونُ لِلنَّفْسِ وَقَدْ تَكُونُ لِلأَعْضَاءِ، وَقَدْ تَكُونُ لِلْمَنَافِعِ (١).

قوله: (بَابُ قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿وَمَنْ يَقْتُلْ مُؤْمِنًا مُتَعَمِدًا فَجَزَاؤُهُ جَهَنَّمُ﴾)

صدر البخاري رحمته الله هذه الترجمة بهذه الآية؛ لأن فيها وعيدًا شديدًا عن القتل عمدًا بغير حق، فإن من فعل هذا ووصلح عليه بمال فتشمله الدية، وإن احترز الشخص عن ذلك فلا يحتاج إلى شيء (٢).

والأصل في وجوب الدية، الكتاب والسنة والإجماع:

أَمَّا الْكِتَابُ: فقوله تعالى: ﴿وَمَنْ قَتَلَ مُؤْمِنًا خَطَاً فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةٍ وَدِيَةٌ مُسَلَّمَةٌ إِلَىٰ

أَهْلِيهِ﴾ [النساء: ٩٢].

وَأَمَّا السُّنَّةُ: فحديث أبي بكر بن محمد بن حزم عن أبيه عن جده أن النبي صلى الله عليه وسلم كتب كتابًا

إلى أهل اليمن فيه الفرائض، والسنن، والديات، وقال فيه: «وَأَنَّ فِي النَّفْسِ مِائَةً مِنَ الْإِبِلِ». رواه

النسائي برقم (٧٠٣١)، وهو معروف عند أهل العلم معرفة يستغنى بشهرتها عن الإسناد كما قال

ابن عبد البر رحمته الله.

وَأَمَّا الْإِجْمَاعُ: فقد أجمع أهل العلم على ذلك.

قوله: («نِدَاءٌ») بكسر النون وتشديد الدال المهملة، وهو النضير والمثل.

قوله: («أَنْ يَطْعَمَ مَعَكَ») وفي رواية «خَشِيَّةٌ أَنْ يَطْعَمَ مَعَكَ» أي: لأجل خشية أن يطعم

معك.

فإذا قيل: إن القتل مطلقًا أعظم فما وجه هذا التقييد.

(١) وهي الحواس الخمس. وينظر: «الشرح الممتع» (١٤ / ٩١ و ١٤٦).

(٢) «عمدة القاري» (٢٤ / ٤٦).

فالجواب: بأنه خرج مخرج الغالب؛ إذ كانت عاداتهم ذلك، وهذا المفهوم لا اعتبار له.

وجواب آخر: وهو أن فيه شيئين: القتل، وضعف الاعتقاد في أن الله هو الرزاق، وهذا نظير

قوله تعالى: ﴿وَلَا تَقْتُلُوا أَوْلَادَكُمْ خَشِيَةَ إِمْلَاقٍ﴾ [الأنعام: ١٤٠].

قوله: («بحليلة جارك») أي: بزوجة جارك.

قوله: (فَأَنْزَلَ اللَّهُ عَزَّوَجَلَّ تَصْدِيقَهَا) أي: تصديق هذه الأشياء المذكورة في سورة الفرقان:

﴿وَالَّذِينَ لَا يَدْعُونَ مَعَ اللَّهِ... إِلَى آخِرِ الْآيَةِ.﴾

ومطابقة الباب لهذه الآية هو قوله: ﴿وَلَا يَقْتُلُونَ النَّفْسَ الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ إِلَّا بِالْحَقِّ﴾ (١)، وأهل

السنة والجماعة مع رؤيتهم لشناعة القتل، وأنه من أكبر الكبائر يبدأنهم يرون أن للقاتل توبة إلا ما

كان من ابن عباس رضي الله عنه فإنه كان لا يرى ذلك للقاتل عمداً، لكنه قد جاء عنه رواية يظهر منها

تراجعه عن ذلك، فقد روى البخاري في «الأدب المفرد» برقم (٤) بسند صحيح رجاله كلهم ثقات

إلى عطاء بن يسار عن ابن عباس أنه أتاه رجل فقال: إني خطبت امرأة فأبت أن تنكحني وخطبها

غيري فأحبت أن تنكحه فغررت عليها فقتلتها فهل لي من توبة؟ قال: أمك حيّة، قال: لا، قال: تب

إلى الله عزَّوجلَّ، وتقرب إليه ما استطعت فذهبت فسألت ابن عباس: لِمَ سألته عن حياة أمه؟ فقال:

إني لا أعلم عملاً أقرب إلى الله عزَّوجلَّ من برِّ الوالدة».

وروى ابن جرير في «النفيس» (٧ / ٣٤٧) من طريق الحسن بن يحيى قال: أخبرنا

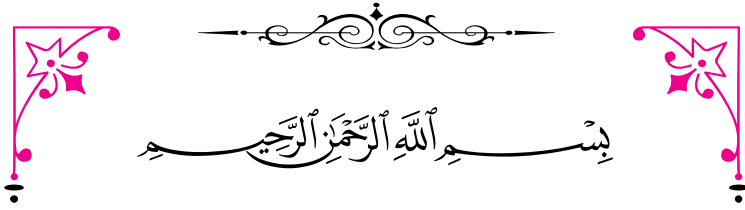
عبد الرزاق قال: أخبرنا الثوري، عن أبي حصين، عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس في قوله:

﴿وَمَنْ يَقْتُلْ مُؤْمِنًا مُتَعَمِّدًا﴾ قال: «ليس لقاتل توبة إلا أن يستغفر الله». وسنده

حسن (٢)، وبالله التوفيق.

(١) «عمدة القاري» (٢٤ / ٤٦).

(٢) وينظر: «سلسلة الأحاديث الضعيفة» (٦ / ٧١١ - ٧١٢)، وكتابي «إتحاف الأسياد بما دونه قلمي في



٨٥ - كِتَابُ اسْتِتَابَةِ الْمُرْتَدِّينَ وَالْمُعَانِدِينَ وَقِتَالِهِمْ



بَابُ إِثْمٍ مَنِ اشْرَكَ بِاللَّهِ، وَعُقُوبَتُهُ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ

قال الله تعالى: ﴿إِنَّ الشِّرْكَ لَظُلْمٌ عَظِيمٌ﴾ (١٣) ﴿لقمان: ١٣﴾: ﴿لَيْنَ اشْرَكَتَ لِيَجْبَطَنَّ عَمَلُكَ وَلَتَكُونَنَّ مِنَ الْخَاسِرِينَ﴾ (٦٥) ﴿الزمر: ٦٥﴾.

﴿٨٦﴾ [٦٩١٨] حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ، حَدَّثَنَا جَرِيرٌ، عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنِ إِبْرَاهِيمَ، عَنِ عَلْقَمَةَ، عَنِ عَبْدِ اللَّهِ رضي الله عنه قَالَ: لَمَّا نَزَلَتْ هَذِهِ الْآيَةُ: ﴿الَّذِينَ ءَامَنُوا وَلَمْ يَلْبِسُوا إِيمَانَهُمْ بِظُلْمٍ﴾ [الأنعام: ٨٢] شَقَّ ذَلِكَ عَلَى أَصْحَابِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم، وَقَالُوا: أَيُّنَا لَمْ يَلْبِسْ إِيمَانَهُ بِظُلْمٍ؟ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم: «إِنَّهُ لَيْسَ بِذَلِكَ، أَلَا تَسْمَعُونَ إِلَى قَوْلِ لُقْمَانَ: ﴿إِنَّ الشِّرْكَ لَظُلْمٌ عَظِيمٌ﴾» (١).

□ التعليق □

قوله: (كِتَابُ اسْتِتَابَةِ الْمُرْتَدِّينَ وَالْمُعَانِدِينَ وَقِتَالِهِمْ) ترجم البخاري رحمته الله بلفظين: استتابة المرتدين، وقتالهم وهذا -والله أعلم- إشارة منه إلى بداية الاستتابة قبل القتال (٢)، والقول

الرحلة إلى مكة وغيرها من البلاد» (٤ / ٤٣٥-٤٣٦).

(١) الحديث عند مسلم (١٢٤).

(٢) «الأبواب والتراجم» (٦ / ٥٩٣).

بالاستتابة هو مذهب مالك، والشافعي، وأحمد، والجماهير من السلف، والخلف، ونقل ابن القصار المالكي إجماع الصحابة عليه.

وقد اختلفوا هل الاستتابة واجبة^(١)؟ والأصح عند الشافعي: أنها واجبة في الحال، وله قول أنها ثلاثة أيام، وبه قال مالك، وأبو حنيفة، وأحمد، وإسحاق، وعن عليٍّ أيضاً أنه يستتاب شهراً، قال الجمهور: والمرأة كالرجل في أنها تقتل إذا لم تتب ولا يجوز استرقاقها، وهذا مذهب الشافعي، ومالك، والجماهير^(٢).

والآية الأولى: دالّة على أنه لا إثم أعظم من الشرك، وأصل الظلم وضع الشيء في غير موضعه، فالمشرك أصلٌ مَنْ وضع الشيء في غير موضعه؛ لأنه جعلَ لِمَنْ أخرجته من العدم مساوياً فنسب النعمة إلى غير المنعم بها.

والآية الثانية: فيها بيان خطورة الشرك، وأنه محبط لجميع الأعمال، والإحباط المذكور مقيد بالموت على الشرك؛ لقوله تعالى: ﴿فِيمَتَّ وَهُوَ كَأَنَّ فُؤُوتِكُمْ حِطَّتْ أَعْمَالُهُمْ﴾ [البقرة: ٢١٧]^(٣).

ومطابقة الحديث للترجمة ظاهرة، وقد فهم الصحابة رضي الله عنهم من قوله: ﴿يُظْلَمُ﴾ عموم أنواع المعاصي ولم ينكر عليهم النبي صلى الله عليه وسلم ذلك، وإنما بين لهم أن المراد أعظم أنواع الظلم، وهو الشرك؛ فدلَّ على أن أنواع الظلم متفاوتة، والذي جعلهم يحملون ذلك على العموم هو أن قوله: ﴿يُظْلَمُ﴾ نكرة في سياق النفي لكن عمومها هنا بحسب الظاهر. قال المحققون: إن دَخَلَ على النكرة في سياق النفي ما يؤكد العموم ويقويه نحو «مِنْ» في قوله: «مَا جَاءَنِي مِنْ رَجُلٍ» أفاد تنصيب العموم، وإلا فالعموم مستفاد بحسب الظاهر كما فهمه الصحابة من هذه الآية، وبين لهم النبي صلى الله عليه وسلم أن ظاهرها غير مراد، بل هو من العام الذي أريد به الخاص، فالمراد بالظلم أعلى أنواعه^(٤)، وبالله التوفيق.

(١) ينظر: «الصارم المسلول» (٣/ ٥٥١).

(٢) شرح صحيح مسلم (١٢/ ٢٠٨) للنووي.

(٣) «عمدة القاري» (٢٤/ ١١٣)، «تيسير الكريم الرحمن» (ص ٧٢٩).

(٤) «فتح الباري» (١/ ١١٩)، و«عمدة القاري» (٢٤/ ١١٤).

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

٨٦- كِتَابُ الْإِكْرَاهِ

وقول الله تعالى: ﴿إِلَّا مَنْ أَكْرَهَ وَقَلْبُهُ مُطْمَئِنٌّ بِالْإِيمَانِ وَلَكِنْ مَنْ شَرَحَ بِالْكَفْرِ صَدْرًا فَعَلَيْهِمْ غَضَبٌ مِنَ اللَّهِ وَلَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾ [النحل: ١٠٦]، وقال: ﴿إِلَّا أَنْ تَكْتَفُوا مِنْهُمْ تَقْلَةً﴾ [آل عمران: ٢٨]، وهي تَقِيَّةٌ، وقال: ﴿إِنَّ الَّذِينَ تَوَفَّاهُمُ الْمَلَائِكَةُ ظَالِمِي أَنْفُسِهِمْ قَالُوا فِيمَ كُنْتُمْ قَالُوا كُنَّا مُسْتَضْعَفِينَ فِي الْأَرْضِ﴾ إلى قوله: ﴿عَفْوًا عَفْوًا﴾ [١١] [النساء: ٩٧ - ٩٩]، وقال: ﴿وَالْمُسْتَضْعَفِينَ مِنَ الرِّجَالِ وَالنِّسَاءِ وَالْوِلْدَانِ الَّذِينَ يَقُولُونَ رَبَّنَا أَخْرِجْنَا مِنْ هَذِهِ الْقَرْيَةِ الظَّالِمِ أَهْلُهَا وَاجْعَل لَنَا مِنْ لَدُنْكَ وَلِيًّا وَاجْعَل لَنَا مِنْ لَدُنْكَ نَصِيرًا﴾ [٧٥] [النساء: ٧٥]، فَعَدَرَ اللَّهُ الْمُسْتَضْعَفِينَ الَّذِينَ لَا يَمْتَنِعُونَ مِنْ تَرْكِ مَا أَمَرَ اللَّهُ بِهِ، وَالْمُكْرَهَ لَا يَكُونُ إِلَّا مُسْتَضْعَفًا، غَيْرَ مُمْتَنِعٍ مِنْ فِعْلِ مَا أَمَرَ بِهِ.

وقال الحسن: «التَّقِيَّةُ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ».

وقال ابن عباسٍ فِيمَنْ يُكْرَهُهُ اللَّصُوصُ فَيُطَلَّقُ: «ليس بشيء».

وبه قال ابن عمر، وابن الزُّبَيْرِ، والشَّعْبِيُّ، والحسنُ.

وقال النبي ﷺ: «الأَعْمَالُ بِالتَّقِيَّةِ» (١).

(١) ينظر: تخريجه في أول باب لأول كتاب برقم (١).

﴿٨٧﴾ [٦٩٤٠] حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ بُكَيْرٍ، حَدَّثَنَا اللَّيْثُ، عَنْ خَالِدِ بْنِ يَزِيدَ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي هِلَالٍ، عَنْ هِلَالِ بْنِ أُسَامَةَ: أَنَّ أبا سَلَمَةَ بْنَ عَبْدِ الرَّحْمَنِ أَخْبَرَهُ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَدْعُو فِي الصَّلَاةِ: «اللَّهُمَّ أَنْجِ عَيَّاشَ بْنَ أَبِي رَبِيعَةَ، وَسَلَمَةَ بْنَ هِشَامٍ، وَالْوَلِيدَ بْنَ الْوَلِيدِ، اللَّهُمَّ أَنْجِ الْمُسْتَضْعَفِينَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ، اللَّهُمَّ اشْدُدْ وَطَأَتَكَ عَلَى مُضَرَ، وَابْعَثْ عَلَيْهِمْ سِنِينَ كَسَنِي يُوسُفَ»^(١).

□ التعليق □

قوله: **(كِتَابُ الْإِكْرَاهِ) الْإِكْرَاهُ هُوَ: حَمْلُ إِنْسَانٍ عَلَى عَمَلٍ - أَوْ تَرْكِ - بغير رضاه ولو تَرَكِ بَدُونِ إِكْرَاهٍ لَمَا قَامَ بِهِ**^(٢).

ولما فرغ البخاري رحمته الله من كتاب (استتابة المرتدين) وكان المرتد لا يكفر إذا كان مكرهاً عقد رحمته الله (كتاب الإكراه) وساق فيه هذه الآيات هنا؛ لأنها متعلقة بأحكام الإكراه، وساق الآيات المتعلقة بالمستضعفين؛ لأن المكره في معنى المستضعف؛ ولهذا قال البخاري رحمته الله: (فَعَدَرَ اللَّهُ الْمُسْتَضْعَفِينَ)، ثم أورد أثراً عن الحسن البصري، وأثراً عن ابن عباس، وغيره، ووجه إيرادها ظاهراً؛ لأن هذه الآثار متعلقة بالمكره.

ومعنى أثر الحسن: هو أن التقيّة لم تكن مختصة بعصره رحمته الله، وقد وصله عبد بن حميد، وابن أبي شيبة^(٣)، وأثر ابن عباس فيمن يُكرهه اللصوص على طلاق امرأته، وأن ذلك ليس

(١) الحديث عند مسلم برقم (٦٧٥).

(٢) تنظر: «مجلة البحوث الإسلامية» العدد رقم (٥٠) (ص ٣٣٢) لسنة (١٤١٨ هـ)، و«الكليات» (١/ ٢٦٦) للكفوي.

(٣) ينظر: «فتح الباري» (١٢/ ٣٨٨)، و«تغليق التعليق» (٥/ ٢٦٠).

بشيءٍ؛ أي: لا يقع طلاقه، وقد وصله ابن أبي شيبة^(١).

ثم أورد حديث: «الأعمال بالنية»؛ لأن حُكْمَ الْمُكْرَهِ مُسْتَبْطٌ مِنْهُ؛ فَالْمُكْرَهُ لَا نِيَّةَ لَهُ عَلَى مَا أُكْرِهَ عَلَيْهِ، بَلْ نِيَّتُهُ عَدَمُ الْفِعْلِ.

وكان البخاري أشار بإيراده هنا إلى الرد على مَنْ فَرَّقَ فِي الْإِكْرَاهِ بَيْنَ الْقَوْلِ وَالْفِعْلِ^(٢)؛ لِأَنَّ الْعَمَلَ فِعْلٌ، وَإِذَا كَانَ لَا يُعْتَبَرُ إِلَّا بِنِيَّةٍ، كَمَا دَلَّ عَلَيْهِ الْحَدِيثُ فَالْمُكْرَهُ لَا نِيَّةَ لَهُ بَلْ نِيَّتُهُ عَدَمُ الْفِعْلِ الَّذِي أُكْرِهَ عَلَيْهِ (وَالْإِكْرَاهُ فِي الْقَوْلِ وَالْفِعْلِ هُوَ الْحَقُّ لِدَلَالَةِ النُّصُوصِ عَلَيْهِ)^(٣).

ثم ساق رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ حديث أبي هريرة، والمطابقة بين الحديث والترجمة من حيث إنَّ الْمَذْكُورِينَ فِي الْحَدِيثِ كَانُوا مُكْرَهِينَ عَلَى الْإِقَامَةِ مَعَ الْمُشْرِكِينَ؛ لِأَنَّ الْمُسْتَضْعَفَ لَا يَكُونُ إِلَّا مُكْرَهًا، وَمَفْهُومُهُ: أَنَّ الْإِكْرَاهَ لَوْ كَانَ كُفْرًا، لَمَا دَعَا لَهُمُ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَلَمَا سَمَّاهُمْ مُؤْمِنِينَ^(٤)، وبالله التوفيق.



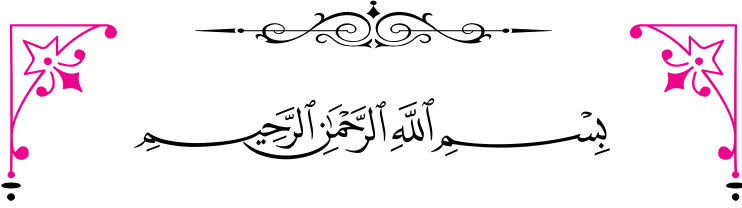
(١) «فتح الباري» (١٢ / ٣٨٨)، و«تغليق التعليق» (٥ / ٢٦١).

(٢) فقال: لا يكون إلا في القول، أما غير ذلك كالسجود لغير الله وشرب الخمر ونحوهما فلا.

(٣) «ذخيرة العقبى في شرح المجتبى» (٣٢ / ١٥).

(٤) «فتح الباري» (١٢ / ٣٨٩)، و«عمدة القاري» (٢٤ / ١٤١٧)، و«لب اللباب» (٥ / ٩٩ - ١٠٠)،

و«الأبواب والتراجم» (٦ / ٦٠٨).



٨٧- كِتَابُ الْحَيْلِ



بَابُ فِي تَرْكِ الْحَيْلِ، وَأَنَّ لِكُلِّ امْرِئٍ مَا نَوَى فِي الْإِيمَانِ وَغَيْرِهَا

[٦٩٥٣] حَدَّثَنَا أَبُو التُّعْمَانِ، حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ، عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ عَلْقَمَةَ بْنِ وَقَاصٍ، قَالَ: سَمِعْتُ عَمْرَ بْنَ الْخَطَّابِ رضي الله عنه يَخْطُبُ، قَالَ: سَمِعْتُ النَّبِيَّ صلى الله عليه وسلم، يَقُولُ: «يَا أَيُّهَا النَّاسُ، إِنَّمَا الْأَعْمَالُ بِالنِّيَّةِ، وَإِنَّمَا لِامْرِئٍ مَا نَوَى، فَمَنْ كَانَتْ هِجْرَتُهُ إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ فَهَجْرَتُهُ إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ، وَمَنْ هَاجَرَ إِلَى دُنْيَا يُصِيبُهَا، أَوْ امْرَأَةً يُتْرَجُّهَا، فَهَجْرَتُهُ إِلَى مَا هَاجَرَ إِلَيْهِ» (١).

□ التعليق □

قوله: (كِتَابُ الْحَيْلِ) جَمْعُ حَيْلَةٍ، وَهِيَ مَا يُتَوَصَّلُ بِهَا إِلَى شَيْءٍ مُحْرَمٍ بِصُورَةٍ ظَاهِرِهَا الْحِلُّ.

وَلَمَّا فَرَّغَ الْإِمَامُ الْبُخَارِيُّ رحمته الله مِنْ (كِتَابِ الْإِكْرَاهِ) وَكَانَ الْمُكْرَهُ قَدْ يَضْمُرُ فِي نَفْسِهِ حَيْلَةً دَامِغَةً فَذَكَرَ مِنَ الْحَيْلِ مَا يَحِلُّ مِنْهَا وَمَا يَحْرُمُ، وَقَدْ أَدْخَلَ لَفْظَ التَّرْكِ فِي التَّرْجُمَةِ لِئَلَّا يُتَوَهَّمُ مِنَ التَّرْجُمَةِ الْأُولَى إِجَازَةُ الْحَيْلِ، وَإِنَّمَا أُطْلِقَ أَوَّلًا لِلإِشَارَةِ إِلَى أَنَّ مِنَ الْحَيْلِ مَا يَشْرَعُ فَلَا يُتْرَكُ مَطْلَقًا.

(١) ينظر تخريجه برقم (١).

ثم ذكر في الباب حديث عمر: «إِنَّمَا الْأَعْمَالُ بِالنِّيَّةِ»، واستدل به على ترك الحَيْلِ وهو من أقوى الأدلة على إبطال الحَيْلِ؛ لأن التحْيِلَ على إسقاط الواجب لا يسقطه كما أن التحْيِلَ على الحرام لا يُبيحه؛ لأن عبدة الأفعال بالمقاصد، وهذه قاعدة في الحيل، فمن نوى بعقد البيع الربا وقع في الربا، ولا يخلصه من الإثم صورةُ البيع، ومن نوى بعقد النكاح التحليل كان محللاً، ودخل في الوعيد على ذلك باللعن، ولا يخلصه من ذلك صورة النكاح، وكلُّ شيءٍ قُصِدَ به تحريم ما أحل الله أو تحليل ما حرم الله كان إثماً، أمّا مَنْ توصل بالحَيْلِ إلى إثبات حق أو دفع باطل فهي واجبة، أو مستحبة، ومن توصل بها بطريق مباح إلى سلامة من وقوع في مكروه فهي مستحبة، أو مباحة، أو إلى ترك مندوب فهي مكروهة.

وقد اتسع البخاري رحمته الله في الاستنباط، فالمشهور عند النُّظَّار حمل الحديث على العبادات، فحملة البخاري عليها وعلى المعاملات.

قال القسطلاني رحمته الله: «ووجه مطابقة الحديث للترجمة التي هي لترك الحيل: أن مهاجر أم قيس جعل الهجرة حيلة في تزوج أم قيس»^(١)، قلت: وهذه القصة لم تثبت، لكن ذكرت ذلك للتمثيل، والله أعلم.



(١) «فتح الباري» (١٢/ ٤٠٤ - ٤٠٧)، و«إرشاد الساري» (١٠/ ١٠٣)، و«لب اللباب» (٥/ ١٠٧ - ١٠٨)، «شفاء العليل في اختصار إبطال التحليل» (ص ٣٨ - ٣٩) للْبُعْلِي ط «دار عالم الفوائد»، وينظر: كتاب «الحَيْلِ» (ص ١٠٩ - ١١٠) لمحمد المسعودي، ط «مطابع الجامعة الإسلامية»، و«الشرح الممتع» (١٠/ ٢٤٢).

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

٨٨- كِتَابُ التَّعْبِيرِ

١

أَوَّلُ مَا بُدِيََ بِهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مِنَ الْوَحْيِ الرَّؤْيَا الصَّالِحَةُ

[٨٩] حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ بُكَيْرٍ، حَدَّثَنَا اللَّيْثُ، عَنْ عُقَيْلٍ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ. وَحَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ، حَدَّثَنَا مَعْمَرٌ، قَالَ الزُّهْرِيُّ: فَأَخْبَرَنِي عُرْوَةُ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، أَنَّهَا قَالَتْ: أَوَّلُ مَا بُدِيََ بِهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مِنَ الْوَحْيِ الرَّؤْيَا الصَّادِقَةُ فِي التَّوَمِّ، فَكَانَ لَا يَرَى رُؤْيَا إِلَّا جَاءَتْ مِثْلَ فَلَقِ الصُّبْحِ، فَكَانَ يَأْتِي حِرَاءَ فَيَتَحَنَّنُ فِيهِ - وَهُوَ التَّعَبُّدُ - اللَّيَالِي ذَوَاتِ الْعَدَدِ، وَيَتَزَوَّدُ لَذَلِكَ، ثُمَّ يَرْجِعُ إِلَى خَدِيجَةَ فَنَزْوُدُهُ لِمِثْلِهَا، حَتَّى فَجِئَهُ الْحَقُّ وَهُوَ فِي غَارِ حِرَاءٍ، فَجَاءَهُ الْمَلَكُ فِيهِ، فَقَالَ: اقْرَأْ، فَقَالَ لَهُ النَّبِيُّ ﷺ: «فَقُلْتُ: مَا أَنَا بِقَارِيٍّ، فَأَخَذَنِي فَغَطَّنِي حَتَّى بَلَغَ مِنِّي الْجَهْدُ، ثُمَّ أَرْسَلَنِي فَقَالَ: اقْرَأْ، فَقُلْتُ: مَا أَنَا بِقَارِيٍّ، فَأَخَذَنِي فَغَطَّنِي الثَّانِيَةَ حَتَّى بَلَغَ مِنِّي الْجَهْدُ، ثُمَّ أَرْسَلَنِي فَقَالَ: اقْرَأْ، فَقُلْتُ: مَا أَنَا بِقَارِيٍّ، فَأَخَذَنِي فَغَطَّنِي الثَّلَاثَةَ حَتَّى بَلَغَ مِنِّي الْجَهْدُ، ثُمَّ أَرْسَلَنِي فَقَالَ: ﴿اقْرَأْ بِأَسْمِ رَبِّكَ الَّذِي خَلَقَ (١)﴾ حَتَّى بَلَغَ: ﴿مَالِئَ عِلْمٍ (٥)﴾ [العلق: ١- ٥]» فَرَجَعَ بِهَا تَرَجُّفٌ بَوَادِرُهُ، حَتَّى دَخَلَ عَلَى خَدِيجَةَ، فَقَالَ: «رَمَلُونِي، رَمَلُونِي» فَرَمَلُوهُ حَتَّى ذَهَبَ عَنْهُ الرَّوْعُ، فَقَالَ: «يَا خَدِيجَةُ، مَا لِي؟» وَأَخْبَرَهَا الْخَبَرَ، وَقَالَ: «قَدْ خَشِيتُ عَلَى نَفْسِي» فَقَالَتْ لَهُ: كَلَّا، أَبْشِرْ، فَوَاللَّهِ لَا يُخْزِيكَ اللَّهُ أَبَدًا، إِنَّكَ لَتَصِلُ الرَّحِمَ، وَتَصْدُقُ الْحَدِيثَ، وَتَحْمِلُ الْكَلَّ، وَتَقْرِي الضَّيْفَ، وَتُعِينُ عَلَى نَوَائِبِ الْحَقِّ.

ثُمَّ انْطَلَقَتْ بِهِ خَدِيجَةُ حَتَّى أَتَتْ بِهِ وَرَقَةَ بْنَ نَوْفَلٍ بْنِ أَسَدِ بْنِ عَبْدِ الْعَزْزِيِّ بْنِ

فَصِيٌّ، وهو ابنُ عَمِّ خديجةَ أخوا أبيها، وكان امرأً تَنَصَّرَ في الجاهليَّةِ، وكان يَكْتُبُ الكتابَ العربيَّ، فيكْتُبُ بالعربيَّةِ من الإنجيلِ ما شاء الله أن يَكْتُبَ، وكان شيخًا كبيرًا قد عَمِيَ، فقالت له خديجةُ: أي ابنَ عَمِّ، اسمع من ابنِ أخيك، فقال ورقةُ: ابنُ أخي، ماذا تَرَى؟ فأخبره النبيُّ ﷺ ما رأى، فقال ورقةُ: هذا التَّامُوسُ الَّذِي أُنزلَ على موسى، يا لَيْتَنِي فيها جَدَعًا، أَكُونُ حَيًّا حينَ يُخْرِجُكَ قَوْمُكَ، فقال رسولُ الله ﷺ: «أَوْخَرِجِي هُم؟» فقال ورقةُ: نعم، لم يَأْتِ رجلٌ قَطُّ بِمِثْلِ ما جئتُ به إِلَّا عُودِي، وإن يُدِرْكُنِي يَوْمُكَ أَنْصُرَكَ نَصْرًا مُؤَزَّرًا، ثمَّ لم يَنْشَبْ وَرَقَةُ أَنْ تُؤْفَى.

وفَتَرَ الوحيَ فَتْرَةً، حتَّى حَزِنَ النبيُّ ﷺ - فيما بَلَّغْنَا - حُزْنًا، عَدَا منه مِرارًا كَيْ يَتَرَدَّى من رُءُوسِ شَواهِقِ الجِبَالِ، فَكَلَّمَا أَوْفَى بِذُرُورَةِ جَبَلٍ لَكِي يُلْقِي مِنْ نَفْسِهِ، تَبَدَّى له جِبْرِيْلُ، فقال: يا مُحَمَّدُ، إِنَّكَ رَسولُ اللَّهِ حَقًّا، فَيَسْكُنُ لَدُنكَ جَأْشُهُ، وَتَقَرُّ نَفْسُهُ، فَيَرْجِعُ، فَإِذَا طَالَتْ عَلَيْهِ فَتْرَةُ الوحيِ عَدَا لِمِثْلِ ذَلِكَ، فَإِذَا أَوْفَى بِذُرُورَةِ جَبَلٍ تَبَدَّى له جِبْرِيْلُ، فقال له مِثْلَ ذَلِكَ (١).

قال ابن عباس: ﴿فَالِقُ الْإِصْبَاحِ﴾ [الأنعام: ٩٦] ضوء الشمس بالنهار، وضوء القمر بالليل.

□ التعليق □

قوله: (كتاب التعبير) التعبير هو: تعبير الرؤيا بما يثول إليه أمرها يقال: عَبَّرَتِ الرُّؤْيَا بالتخفيف إذا فسرتها، وَعَبَّرَتْهَا بالتشديد للمبالغة في ذلك (٢).

ولمَّا فرغ البخاري رحمه الله من (كتاب الحيل) وكانت الحيل فيها ارتكاب ما يخفى أُرْدَفَ ذلك بكتاب (تعبير الرؤيا)؛ لأنها مما يخفى، وإن ظهر للمعبر، والله أعلم.

وساق في الباب حديث عائشة، والغرض منه هنا قولها: «أول ما بُدئ به رسول الله ﷺ من

(١) الحديث عند مسلم برقم (١٦٠) دون قوله: (وفتر الوحي فترة...).

(٢) «حاشية السندي على صحيح البخاري» (٩٨ / ٤).

الوحي الرؤيا الصادقة في النوم»، وفيه: أن بدء الوحي إلى النبي ﷺ كان بالمنام ثم بإتيان الملك في اليقظة، وكان الابتداء بذلك لئلا يفجأه الملك ويأتيه صريح النبوة بغتة فلا تحتلمها القوى البشرية فكانت البداية بأوائل خصال النبوة وتباشير الكرامة من صدق الرؤيا (١).

قوله: **(الرُّؤْيَا الصَّادِقَةُ)** وفي رواية «الصالحة» وبها ترجم البخاري. قوله: **(فَكَانَ يَأْتِي حِرَاءَ فَيَتَحَنَّنُ فِيهِ - وَهُوَ التَّعَبُّدُ - اللَّيَالِي ذَوَاتِ الْعَدَدِ)** الضمير في قوله: **(وَهُوَ التَّعَبُّدُ)** راجع إلى التَّحَنُّنِ المفهوم من الفعل، وهو تفسير من الراوي، ولم يأت التصريح بصفة تعبده ﷺ، قيل: كان يتعبَّد بالذكر، قال المجد ﷺ: «هو الصحيح»، وقيل غير ذلك. قوله: **(وَيَتَزَوَّدُ لِذَلِكَ)** وفي رواية كما في «بدء الوحي» (فيتزود لمثلها) أي: لمثل الليالي، أو المرّة، أو الفِعلَة، أو الخلوة، وهو الظاهر أو العبادة. قوله: **(حَتَّىٰ فَحِثَّهُ الْحَقُّ)** بفتح الفاء وكسر الجيم ثم همزة؛ أي: الأمر الحق، وهو الوحي، أو رسول الحق، وهو جبريل. قوله: **(فَرَجَعَ بِهَا تَرْجُفُ بَوَادِرِهِ)** أي: رجع مصاحباً للآيات الخمس المذكورة، وأمّا بواده فالمراد بها: اللَّحْمَة التي بين المنكب، والعنق، جرت العادة بأنها تضطرب عند الفزع، وقد جاء عند البخاري في «بدء الوحي» بلفظ «فؤاده» بدل «بواده» قيل: إن الحكمة في العدول عن القلب إلى الفؤاد أن الفؤاد وعاء القلب على ما قاله بعض أهل اللغة، فإذا حصل للوعاء الرَّجْفَانُ حصل لما فيه فيكون في ذكره من تعظيم الأمر ما ليس في ذكر القلب. قوله: **(فَقَالَتْ: كَلَّأَ أَبْشِر)** كلاً هنا كلمة نفي وإبعاد، وقد تأتي بمعنى حقاً، وبمعنى الاستفتاح، وهي هنا بمعنى الرد لما خشي على نفسه؛ أي: لا خشيّة عليك. قوله: **(لَا يُخْزِيكَ اللَّهُ أَبَدًا)** من الخزي، وهو الذُّلُّ والهوان. قوله: **(هُوَ ابْنُ عَمِّ خَدِيجَةَ أَخُو أَبِيهَا)** قال الحافظ ﷺ: «كذا وقع هنا، وأخو صفةٌ للعم فكأن حقه أن يُذكر مجروراً وكذا وقع في رواية ابن عساكر «أخي أبيها» وتوجيه رواية الرفع أنه خبر مبتدأ محذوف» (٢). قوله: **(تَنْصَر)** أي: دخل في النصرانية. قوله: **(فِي الْجَاهِلِيَّةِ)** أي: قبل البعثة المحمدية وقد تطلق الجاهلية ويراد بها

(١) «شرح صحيح مسلم» (٢ / ١٩٨) للنووي، «فتح الباري» (١٢ / ٤٣٧)، «نبراس الساري» (١ / ٦٣).

(٢) أي: هو أخو أبيها. «عمدة القاري» (٢٤ / ١٩٦).

ما قبل دخول المحكي عنه في الإسلام (١)، وله أمثلة كثيرة (٢).

قوله: **(«أَوْمَخِرَجِيَّ هُم»)** الأصل فيه «أَوْمَخِرَجُوي هُم» فاجتمعت واو ساكنة وياء، فأبدلت الواو ياءً وأدغمت في الياء، وأبدلت الضمة التي كانت قبل الواو كسرةً تكميلاً للتخفيف، و«مَخِرَجِيَّ» خبرٌ مُقَدَّمٌ و«هُم» مبتدأ مؤخرٌ، ولا يجوز العكس؛ لأن «مُخِرَجِيَّ» نكرة فإن إضافته غير محضية؛ إذ هو اسم فاعل بمعنى الاستقبال، فلا تعرف بالإضافة، وإذا ثبت كونه نكرة لم يصح جعله مبتدأً لئلا تُخبر بالمعرفة عن النكرة دون مُصَحِّح، ولو روي «مَخِرَجِيَّ» مخفف الياء على أنه مُفْرَدٌ لا جَمْعٌ لجاز وجعل مبتدأً، وما بعده فاعل سَدَّ سَدَّ الخَبَرِ كما تقول: أَمَخِرَجِيَّ بنو فلان؟ لأن «مَخِرَجِيَّ» صفةٌ مَعْتَمِدَةٌ على الاستفهام مسندةٌ إلى ما بعدها؛ لأنه وإن كان ضميراً فهو منفصل، والمنفصل من الضمائر يجري مجرى الظاهر، ومنه قول الشاعر:

أَمُنَجِرُ أَنْتُمْ وَعَدَا وَنُقْتُ بِهِ أَمِ اقْتَفَيْتُمْ جَمِيعًا نَهَجَ عُرْقُوبِ (٣)

ويؤخذ منه: شدة مفارقة الوطن على النفس؛ فإنه ﷺ سمع قول ورقة أنهم يؤذونه ويكذبونه فلم يظهر منه انزعاج لذلك؛ فلما ذكر له الإخراج تحركت نفسه لذلك لِحُبِّ الوطن، وإلْفِهِ فقال: **(«أَوْمَخِرَجِيَّ هُم»)** لاسيما والوطن المشار إليه حرم الله، وجوار بيته وبلدة الآباء من عهد إسماعيل عليه السلام، ويحتمل أن يكون انزعاجه من جهة خشية فوات ما أمَّله من إيمان قومه بالله، وإنقاذهم من ضرر الشرك، وأدناس الجاهلية، ومن عذاب الآخرة، وليتم له المراد من إرساله إليهم، ويحتمل أن يكون انزعاجه من الأمرين معاً (٤).

وقوله هنا: **(«فَتَرَةً، حَتَّى حَزَنَ النَّبِيُّ ﷺ - فِيمَا بَلَّغْنَا-»)** هذا وما بعده من زيادة معمر على رواية

(١) وينظر: «التقييد والإيضاح» (٢/ ٩٦٨).

(٢) «شرح صحيح مسلم» (٢/ ٢٠١) للنووي، «فتح الباري» (١٢/ ٤٣٦ - ٤٤٥)، و«لب اللباب» (٥/ ١٢٣)، «نبراس الساري» (١/ ٦٧ - ٦٨).

(٣) «شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح» (ص ١٣ - ١٤) لابن مالك.

(٤) «فتح الباري» (١٢/ ٤٤٥).

عقيل ويونس. وصنيع المؤلف يوهم أنه داخل في رواية عقيل، وقد جرى على ذلك الحميدي في جمعه فساق الحديث إلى قوله «وفتر الوحي» ثم قال: انتهى حديث عقيل المفرد عن ابن شهاب إلى حيث ذكرنا، وزاد عنه البخاري في حديثه المقترن بمعمر عن الزهري فقال: «وفتر الوحي فترة حتى حزن» فساقه إلى آخره، والذي عندي أن هذه الزيادة خاصة برواية معمر، فقد أخرج طريق عقيل أبو نعيم في مستخرجه^(١) من طريق أبي زرعة الرازي عن يحيى بن بكير شيخ البخاري فيه في أول الكتاب بدونها، وأخرجه مقروناً هنا برواية معمر وبين أن اللفظ لمعمر وكذلك صرح الإسماعيلي أن الزيادة في رواية معمر، وأخرجه أحمد^(٢) ومسلم^(٣) والإسماعيلي وغيرهم وأبو نعيم أيضاً من طريق جمع من أصحاب الليث عن الليث بدونها، ثم إن القائل فيما بلغنا هو الزهري، ومعنى الكلام أن في جملة ما وصل إلينا من خبر رسول الله ﷺ في هذه القصة وهو من بلاغات الزهري وليس موصولاً، وقال الكرماني: هذا هو الظاهر ويحتمل أن يكون بلغه بالإسناد المذكور، ووقع عند ابن مردويه في التفسير من طريق محمد بن كثير عن معمر بإسقاط قوله: «فيما بلغنا» ولفظه: «فترة حزن النبي ﷺ منها حزناً غداً منه» إلى آخره، فصار كله مدرجاً على رواية الزهري وعن عروة عن عائشة، والأول هو المعتمد، قاله الحافظ.

قوله: (وَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: ﴿فَالِقُ الْإِصْبَاحِ﴾: ضَوْءُ الشَّمْسِ بِالنَّهَارِ، وَضَوْءُ الْقَمَرِ بِاللَّيْلِ) أشار البخاري ﷺ إلى قوله تعالى: ﴿فَالِقُ الْإِصْبَاحِ وَجَعَلَ اللَّيْلَ سَكَنًا وَالشَّمْسَ وَالْقَمَرَ حُسْبَانًا ذَلِكَ تَقْدِيرُ الْعَزِيزِ الْعَلِيمِ﴾^(١) [الأنعام: ٩٦].

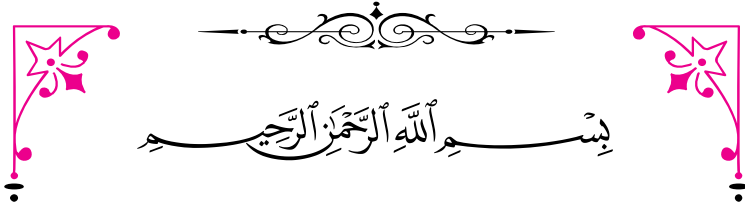
واعترض على البخاري؛ بأن ابن عباس فسر الإصباح، لا الفالق الذي هو مراد البخاري هنا؛ لأنه إنما ذكره عقب هذا الحديث من أجل ما وقع فيه؛ فكان لا يرى رؤيا إلا جاءت مثل فلق الصبح، لكن لإيراد البخاري وجه؛ لأنه جاء عن مجاهد تفسير الفلق بالصبح، وتفسير فالق الإصباح بإضاءة الصبح، فعلى هذا، فالمراد بفلق الصبح: إضاءته، والفالق: اسم فاعل ذلك^(٤)، وبالله التوفيق.

(١) (١/ ٢٢٥) برقم (٤٠٧).

(٢) (٣/ ٣٢٥).

(٣) (١/ ١٤٢-١٤٣).

(٤) ينظر: «فتح الباري» (١٢/ ٤٤٨)، و«تغليق التعليق» (٥/ ٢٦٥)، و«عمدة القاري» (٢٤/ ١٩٦)،



٨٩- كِتَابُ الْفِتَنِ



باب مَا جَاءَ فِي قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿وَاتَّقُوا فِتْنَةً لَا تُصِيبَنَّ الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْكُمْ

خَاصَّةً﴾ [الأنفال: ٢٥]، وَمَا كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يُحَذِّرُ مِنَ الْفِتَنِ

﴿٩٠﴾ [٧٠٤٨] حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، حَدَّثَنَا بِشْرُ بْنُ السَّرِيِّ، حَدَّثَنَا نَافِعُ بْنُ

عَمْرٍ، عَنِ ابْنِ أَبِي مُلَيْكَةَ، قَالَ: قَالَتْ أَسْمَاءُ: عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، قَالَ: «أَنَا عَلَى حَوْضِي أَنْتَظِرُ مَنْ يَرِدُ عَلَيَّ، فَيُؤَخِّدُ بِنَاسٍ مِنْ دُونِي، فَأَقُولُ: أُمَّتِي؛ فَيَقُولُ: لَا تَدْرِي، مَشَوْا عَلَى الْفَهْقَرِيِّ».

قَالَ ابْنُ أَبِي مُلَيْكَةَ: اللَّهُمَّ إِنَّا نَعُوذُ بِكَ أَنْ نَرْجِعَ عَلَى أَعْقَابِنَا أَوْ نُفْتَنَ (١).

□ التعلیق □

قوله: (كِتَابُ الْفِتَنِ) الفتن جمع فتنة، وهي في اللغة: الامتحان والاختبار، تقول: فتننت

الذهب، إذا أدخلته النار لتنظر جودته، ومنه دينار مفتون.

واصطلاحاً: تطلق على كلِّ مكروهٍ أو آيلٍ إليه كالكفر والإثم والفضيحة والفجور

و«لَبَّ اللَّبَابِ» (٥ / ١٢٣ - ١٢٤).

(١) الحديث عند مسلم برقم (٢٢٩٣).

والمعصية، وغيرها من المكروهات؛ فإن كانت من الله فهي على وجه الحكمة، وإن كانت من الإنسان بغير أمر الله تعالى فهي مذمومة فقد ذم الله الإنسان بإيقاع الفتنة كقوله: ﴿وَالْفِتْنَةُ أَشَدُّ مِنْ الْقَتْلِ﴾ [البقرة: ١٩١] وقوله: ﴿إِنَّ الَّذِينَ فَنُّوا الْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ﴾ [البروج: ١٠] وقوله: ﴿مَا أَنْتُمْ عَلَيْهِ بِفِتْنِينَ﴾ [الصافات: ١٦٢] وغيرها من الآيات (١).

قوله: (بَابُ مَا جَاءَ فِي قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿وَاتَّقُوا فِتْنَةً لَا تُصِيبَنَّ الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْكُمْ خَاصَّةً﴾ [الأنفال: ٢٥] وَمَا كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يُحَذِّرُ مِنَ الْفِتَنِ) أورد البخاري رحمه الله هذه الآية؛ لأن فيها إشارة إلى التحذير من الفتن «أي: اتقوا ذنباً يعمكم أثره كإقرار المنكر بين أظهركم والمداهنة في الأمر بالمعروف، وافتراق الكلمة، وظهور البدع، والتكاسل في الجهاد» (٢)، وغير ذلك مما يوجب سخط الله وعقابه.

ثم ذكر في الباب أحاديث، مطابقتها للترجمة من جهة أنها تضمنت الوعيد على التبديل والإحداث؛ فإن الفتن غالباً تنشأ عن ذلك، فتأمل.

الأول: حديث أسماء، والغرض منه: قوله: «(مَشَوْا عَلَى الْقَهْقَرِيِّ)»؛ يعني: بالإحداث، وإثارة الفتن، يوضحه: الحديث الثاني: حديث عبد الله بن مسعود، وفيه: «لَا تَدْرِي مَا أَحْدَثُوا بَعْدَكَ».

الثالث والرابع: حديث سهل، وأبي سعيد، والغرض منه: ما في حديث أبي سعيد من زيادة: «إِنَّكَ لَا تَدْرِي مَا بَدَّلُوا بَعْدَكَ» (٣)، وبالله التوفيق.



(١) «الصحاح» (٤٧ / ٦) للجوهري، «فتح الباري» (٤ / ١٣).

(٢) «إرشاد الساري شرح صحيح البخاري» (١٠ / ١٦٦).

(٣) «لبُّ اللباب» (٥ / ١٤٥ - ١٤٦).

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

٩٠- كِتَابُ الْأَحْكَامِ

١

باب قول الله تعالى: ﴿أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنْكُمْ﴾ [النساء: ٥٩]

﴿٩١﴾ [٧١٣٧] حَدَّثَنَا عَبْدَانُ، أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ، عَنْ يُونُسَ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، أَخْبَرَنِي أَبُو سَلَمَةَ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا هُرَيْرَةَ رضي الله عنه أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «مَنْ أَطَاعَنِي فَقَدْ أَطَاعَ اللَّهَ، وَمَنْ عَصَانِي فَقَدْ عَصَى اللَّهَ، وَمَنْ أَطَاعَ أَمِيرِي فَقَدْ أَطَاعَنِي، وَمَنْ عَصَى أَمِيرِي فَقَدْ عَصَانِي»^(١).

□ التعليق □

قوله: (كِتَابُ الْأَحْكَامِ) الأحكام: جمع حكم، والمراد بيان آدابه وشروطه، وكذا الحاكم ويتناول لفظ الحاكم الخليفة والقاضي فذكر ما يتعلق بكل منهما، والحكم الشرعي عند الأصوليين خطاب الله تعالى المتعلق بأفعال المكلفين بالاعتضاء أو التخيير، ومادة الحُكْم من الإحْكَام، وهو الإتيان للشيء، ومَنْعِهِ من العيب^(٢).

قوله: (بَابُ قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنْكُمْ﴾) أشار البخاري رحمه الله

(١) الحديث عند مسلم برقم (١٨٣٥) (٣٣).

(٢) «فتح الباري» (١٣ / ١٤٠).

بإيراد هذه الآية إلى الإمارة، ثم ذكر في الباب حديثين:

أحدهما: حديث أبي هريرة، والغرض منه هنا: قوله: «وَمَنْ أَطَاعَ أَمِيرِي فَقَدْ أَطَاعَنِي، وَمَنْ عَصَى أَمِيرِي فَقَدْ عَصَانِي»، وهذا يدل على وجوب طاعة السلطان وجوباً مجملاً؛ لأن في ذلك طاعة الله وطاعة رسوله، فمن ائتمر بطاعة أولي الأمر لأمر الله ورسوله بذلك فطاعتهم واجبة فيما رأوه من وجوه الصلاح؛ حتى إذا خرجوا إلى ما يُشك أنه معصية لم تلزمه طاعتهم فيه، وطلب الخروج عن طاعتهم في ذلك بغير مواجهة في الخلاف (١).

ثانيهما: حديث ابن عمر، ولعل مطابقتها للترجمة في قوله: «وَالْإِمَامُ مَسْئُولٌ عَنْ رَعِيَّتِهِ»، وفيه إشارة إلى جهة أن الإمام كما هو مسئول عن الرعية، كذلك الرعية مسئولة عن الإمام؛ هل أطاعوه في الحق، أم لا؟ وإليه الإشارة: «أَلَا كُلُّكُمْ رَاعٍ، وَكُلُّكُمْ مَسْئُولٌ عَنْ رَعِيَّتِهِ».

قوله في حديث الباب: «مَنْ أَطَاعَنِي فَقَدْ أَطَاعَ اللَّهَ» هذه الجملة منتزعة من قوله تعالى: ﴿مَنْ يُطِيعِ الرَّسُولَ فَقَدْ أَطَاعَ اللَّهَ﴾ أي: لأني لا أمر إلا بما أمر الله به، فمن فعل ما أمره به فإنما أطاع من أمرني أن أمره، ويحتمل أن يكون المعنى لأن الله أمر بطاعتي، فمن أطاعني فقد أطاع أمر الله له بطاعتي، وفي المعصية كذلك، والطاعة: هي الإتيان بالمأمور به والانتهاز عن المنهي عنه، والعصيان بخلافه (٢)، وبالله التوفيق.



(١) «شرح صحيح البخاري» (٨ / ٢٠٩) لابن بطال.

(٢) «فتح الباري» (١٣ / ١٤٠)، و«لبُّ اللباب» (٥ / ١٦٢ - ١٦٣).

قوله: (بَابُ مَا جَاءَ فِي التَّمَنِّيِّ وَمَنْ تَمَنَّى الشَّهَادَةَ) غرض البخاري رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ في هذا الباب

إثبات الأمرين:

الأول: الرخصة في بعض التمنيّ دون بعض؛ فإنه قد بوب في هذا الكتاب بـ(باب ما يكره من

التمنيّ).

الثاني: فضيلة تمنيّ الشهادة.

وقد ذكر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ في الباب حديث أبي هريرة، وتستفاد مطابقتها للباب من لفظ: «وَدِدْتُ»؛ إذ

التمني أعم من أن يكون بحرف «لَيْتَ» وغيرها.

قال الراغب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «الْوَدُّ مَحَبَّةُ الشَّيْءِ وَتَمَنِّي حُصُولُهُ».

وفي حديث الباب: الحُصْرُ عَلَى حَسَنِ النِّيَّةِ، وبيان شِدَّةِ شَفَقَةِ النَّبِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَلَى أُمَّتِهِ وَرَأْفَتِهِ

بِهِمْ، وَاسْتِحْبَابِ طَلْبِ الْقَتْلِ فِي سَبِيلِ اللَّهِ، وَجَوَازِ قَوْلِ: وَدِدْتُ حُصُولَ كَذَا مِنَ الْخَيْرِ، وَإِنْ عَلِمَ أَنَّهُ

لَا يَحْصُلُ، وَفِيهِ: تَرْكُ بَعْضِ الْمَصَالِحِ لِمَصْلُوحَةٍ رَاجِحَةٍ أَوْ أَرْجَحِ أَوْ لِدَفْعِ مَفْسَدَةٍ، وَفِيهِ: جَوَازُ

تَمَنِّي مَا يَمْتَنِعُ فِي الْعَادَةِ، وَالسَّعْيِ فِي إِزَالَةِ الْمَكْرُوهِ عَنِ الْمُسْلِمِينَ ^(١)، وَبِاللَّهِ التَّوْفِيقُ.



(١) «فتح الباري» (٦ / ٢١) و(١٣ / ٢٦٩)، و«عمدة القاري» (٢٥ / ٣).

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

٩٢- كِتَابُ أَخْبَارِ الْأَحَادِ

١

باب ما جاء في إجازة خَبَرِ الْوَاحِدِ الصَّدُوقِ فِي الْأَذَانِ وَالصَّلَاةِ وَالصَّوْمِ وَالْفَرَائِضِ وَالْأَحْكَامِ

وقول الله تعالى: ﴿فَلَوْلَا نَفَرَ مِن كُلِّ فِرْقَةٍ مِّنْهُمْ طَائِفَةٌ لِّيَتَفَقَّهُوا فِي الدِّينِ وَلِيُنذِرُوا قَوْمَهُمْ إِذَا رَجَعُوا إِلَيْهِمْ لَعَلَّهُمْ يَحْذَرُونَ﴾ (التوبة: ١٢٢) وَيُسَمَّى الرَّجُلُ طَائِفَةً لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَإِن طَائِفَتَانِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ اقْتَتَلُوا﴾ [الحجرات: ٩] فَلَوْ اقْتَتَلَ رَجُلَانِ دَخَلَا فِي مَعْنَى الْآيَةِ.

وقوله تعالى: ﴿إِن جَاءَكُمْ فَاسِقٌ بِنَبَأٍ فَتَبَيَّنُوا﴾ [الحجرات: ٦].

وَكَيْفَ بَعَثَ النَّبِيُّ ﷺ أُمَّرَأَةً وَاحِدًا بَعْدَ وَاحِدٍ، فَإِنْ سَهَا أَحَدٌ مِنْهُمْ رُدَّ إِلَى السَّنَةِ.

٩٣ ﴿٧٢٤٦﴾ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَهَّابِ، حَدَّثَنَا أَيُّوبُ، عَنْ أَبِي قِلَابَةَ، حَدَّثَنَا مَالِكُ بْنُ الْحَوِيرِثِ قَالَ: أَتَيْتَا النَّبِيَّ ﷺ وَنَحْنُ شَبَبَةٌ مُتَقَارِبُونَ، فَأَقَمْنَا عِنْدَهُ عَشْرِينَ لَيْلَةً، وَكَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ رَفِيقًا، فَلَمَّا ظَنَّ أَنَا قَدِ اشْتَهَيْتَا أَهْلَنَا -أَوْ: قَدِ اشْتَقْنَا- سَأَلْنَا عَمَّن تَرَكْنَا بَعْدَنَا، فَأَخْبَرَنَا، قَالَ: «ارْجِعُوا إِلَى أَهْلِكُمْ، فَأَقِيمُوا فِيهِمْ، وَعَلِّمُوهُمْ وَمُرُوهُمْ» وَذَكَرَ أَشْيَاءَ أَحْفَظُهَا أَوْ لَا أَحْفَظُهَا: «وَصَلُّوا كَمَا رَأَيْتُمُونِي أُصَلِّي، فَإِذَا حَضَرَتْ

الصلاة فليؤدّنْ لكم أحدكم، وليؤمّمكم أكبركم»^(١).

□ التعليق □

لمّا فرغ البخاريُّ رحمته الله من «كتاب الأحكام»، وكان مدارُ حُكْمِ الحُكَماءِ - في الغالب - على أخبارِ الآحاد، أردفَ به «كتاب أخبار الآحاد»، ثم أورد في هذا الكتاب ستة أبواب.

قوله: **(باب ما جاء في إجازة خبر الواحد الصدوق...)** إلخ. المراد من الإجازة: هو الإنفاذ والعمل به والقول بحجّيته. قوله: **(الصدوق)** ببناء المبالغة، والمراد أن يكون له ملكة الصدق يعني: يكون عدلاً وهو من باب إطلاق اللزوم وإرادة الملزوم، ومقصود البخاريّ في هذه الترجمة: إثبات حجّية خبر الواحد، والرّدُّ على من يقول: عن خبر الواحد لا يُحتجُّ به.

والمرادُ بقبول خبر الواحد في الأذان والصلاة والصيام: الإعلامُ بدخول الوقت، وبجهة القبلة، وبطلوع الفجر، أو غروب الشمس، وعطفُ الفرائضِ على ما قبله من عطفِ العامِّ على الخاصِّ، وعطفُ الأحكام على الفرائضِ من عطفِ العامِّ على الخاصِّ؛ لأن الفرائضَ فردٌ من الأحكام.

ثم ذكر البخاريُّ رحمته الله في الباب ثلاث آيات:

مرأده بإيراد الآيتين الأوليين: أن لفظ: «طائفة» يتناول الواحد.

ومرأده بإيراد الآية الثالثة: الاستدلالُ لصحة قيد الصدوق في الترجمة، فكأنه رحمته الله يقول: إن خبر الواحد الفاسق لا يقبل، ويحتملُ أنه رحمته الله استدللَّ بها أيضاً لحجّية خبر الواحد، ووجه الاستدلال: أن الله تعالى أمر بالتبيين عند الفسق، فدلَّ على أنه لا يجب التبيين عند عدم الفسق، فيجب العملُ به.

قوله: **(وكيف بعث النبي صلى الله عليه وآله وسلم ...)** إلخ. استدللَّ البخاريُّ رحمته الله بهذا أيضاً على إجازة خبر

(١) الحديث عند مسلم برقم (٦٧٤).

الواحد؛ لأنه لو لم يكن مقبولاً، لما كان لإرساله معنًى، وهذا استدلالٌ قويٌّ؛ لثبوت خبر الواحد من فعله ﷺ.

ثم جملة ما ذكره البخاري ﷺ في الباب ثلاثة عشر حديثاً:

الحديث الأول: حديث مالك بن الحويرث وموقع الترجمة منه: قوله: «فليؤذّن أحدكم...» الحديث، وهذا متعلق بالأذان، وأخرجه البخاري أيضاً في «باب: من قال: ليؤذّن في السّفر مؤذّن واحد»، وفي «باب: الأذان للمسافر» من «كتاب الأذان»، وفي «باب: اثنان فما فوقهما جماعة» من «أبواب الجماعة»، وفي «باب: إذا استنوا في القراءة فليؤمهم أكبرهم»، وفي «باب: المكث بين السجدين»، وفي «سفر الاثني عشر» من «كتاب الجهاد»، وفي «باب: رحمة الناس والبهائم» من «كتاب الأدب».

الحديث الثاني: حديث ابن مسعود في أذان بلال، والمراد منه: «لا يمتنع أحدكم أذان بلال من سحوره»، وهذا أيضاً متعلق بالأذان، والحديث أخرجه البخاري أيضاً في «باب: الأذان قبل الفجر» من «كتاب الأذان»، وفي «باب: الإشارة في الطلاق والأمور»^(١) من «كتاب الطلاق».

الحديث الثالث: حديث ابن عمر، والمراد منه: «إنّ بلالاً يُنادي بليلٍ»، وهذا متعلق بالأذان، والحديث أخرجه البخاري أيضاً في «باب: أذان الأعمى إذا كان له من يخبره»، وفي «باب: الأذان بعد الفجر» من «كتاب الأذان»، وفي «باب: قول النبي ﷺ: لا يمتنعكم من سحوركم أذان بلال» من «كتاب الصيام»، وفي «باب: شهادة الأعمى» من «كتاب الشهادات».

الحديث الرابع: حديث ابن مسعود في صلاة الظهر خمسا.

وهذا متعلق بالصلاة.

قيل: هذا الحديث ليس بظاهر فيما ترجم؛ لأن المخبرين له بذلك جماعة.

(١) وسبب إirاده هناك لأجل إشارة فيه، وهو قوله: «ثم أوماً بيده قبل المشرق».

فَقِيلَ فِي الْجَوَابِ: لَمْ يَخْرُجْ بِإِخْبَارِ الْجَمَاعَةِ عَنِ الْآحَادِ، وَإِنْ كَانَ يَفِيدُ الْعِلْمَ؛ بِسَبَبِ مَا لَحَقَهُ مِنَ الْقِرَائِنِ.

وَقَالَ الْعَيْنِيُّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَشَارَ الْبُخَارِيُّ إِلَى الرَّوَايَةِ الْأُخْرَى فِي هَذِهِ الْقِصَّةِ؛ فَإِنَّ فِيهَا: «وَمَا ذَاكَ؟»، قَالَ: «صَلَّيْتُ خَمْسًا»، فَالْقَائِلُ وَاحِدٌ، فَصَدَّقَهُ النَّبِيُّ ﷺ، فَلَا يَضُرُّ إِيرَادُ هَذَا الْحَدِيثِ فِي التَّرْجُمَةِ؛ لِأَنَّ الْحَدِيثَيْنِ وَاحِدٌ^(١).

وَهَذَا مِنْ عَادَةِ الْبُخَارِيِّ أَنَّهُ إِذَا وَرَدَ الْحَدِيثُ بِلَفْظَيْنِ، يُتْرَجَمُ عَلَى كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا، ثُمَّ قَدْ يَتْرَجَمُ عَلَى لَفْظٍ، وَيُورَدُ الْحَدِيثُ فِي الْبَابِ بِلَفْظٍ آخَرَ؛ لِيُشِيرَ إِلَى اللَّفْظِ الْمُطَابِقِ لِلتَّرْجُمَةِ فِي الرَّوَايَةِ الْأُخْرَى الْمَذْكُورَةَ فِي مَوْضِعٍ آخَرَ مِنْ «الصَّحِيحِ»^(٢).

وَالْحَدِيثُ أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ فِي «بَابِ: مَا جَاءَ فِي الْقِبْلَةِ» مِنْ «أَبْوَابِ اسْتِقْبَالِ الْقِبْلَةِ»، وَفِي «بَابِ: إِذَا صَلَّى خَمْسًا» مِنْ «أَبْوَابِ السَّهْوِ»، وَفِي «بَابِ: إِذَا حَنَثَ سَاهِيًا فِي الْإِيمَانِ» مِنْ «كُتَابِ الْإِيمَانِ وَالنَّدْوَرِ».

الحديث الخامس: حَدِيثُ أَبِي هُرَيْرَةَ فِي قِصَّةِ ذِي الْيَدَيْنِ، وَهَذَا أَيْضًا مُتَعَلِّقٌ بِالصَّلَاةِ، وَمُنَاسِبَةٌ لِلتَّرْجُمَةِ مِنْ جِهَةِ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ عَمَلَ بِخَبْرِ ذِي الْيَدَيْنِ، وَهُوَ وَاحِدٌ، وَأَمَّا اسْتِثْنَاةُ ﷺ فِي خَبْرِ ذِي الْيَدَيْنِ، فَإِنَّمَا كَانَ لِاسْتِيعَادِ حِفْظِهِ دُونَهُمْ، وَلِجَوَازِ الْخَطَأِ عَلَيْهِ، وَلَا يَلْزَمُ مِنْ ذَلِكَ رَدُّ خَبَرِ الْوَاحِدِ مُطْلَقًا.

وَالْحَدِيثُ أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ أَيْضًا فِي «بَابِ: تَشْبِيكِ الْأَصَابِعِ» مِنْ «أَبْوَابِ الْمَسَاجِدِ»، وَفِي «بَابِ: هَلْ يَأْخُذُ الْإِمَامُ - إِذَا شَكَّ - بِقَوْلِ النَّاسِ؟»، وَفِي «بَابِ: إِذَا سَلَّمَ فِي رَكَعَتَيْنِ أَوْ فِي ثَلَاثٍ، فَسَجَدَ سَجْدَتَيْنِ مِثْلَ سُجُودِ الصَّلَاةِ أَوْ أَطُولَ» مِنْ «أَبْوَابِ السَّهْوِ»، وَمِنْ «بَابِ: مَنْ لَمْ يَتَشَهَّدْ فِي

(١) «عمدة القاري» (٢٥ / ١٤٠).

(٢) ينظر ما تقدم في المقدمة تحت عنوان (بيان غرض الإمام البخاري من إعادة الحديث وتكراره...).

سَجَدَتِي السَّهْوِ، وَسَلَّم»، وفي «باب: يُكَبَّرُ فِي سَجَدَتِي السَّهْوِ» من «أبواب السَّهْوِ»، وفي «باب: ما يجوز من ذِكرِ النَّاسِ نَحْوَ قَوْلِهِمْ: الطَّوِيلُ وَالْقَصِيرُ» من «كِتَابِ الْأَدَبِ».

الحديث السادس: حديث ابنِ عمرَ في تحويلِ القِبْلَةِ، هذا أيضًا مُتعلِّقٌ بالصَّلَاةِ وتحويلِ القِبْلَةِ. وَالْحُجَّةُ مِنْهُ بِالْعَمَلِ بِخَبَرِ الْوَاحِدِ ظَاهِرَةٌ؛ لِأَنَّ الصَّحَابَةَ -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ- تَحَوَّلُوا بِخَبَرِ الْوَاحِدِ.

وَالْحَدِيثُ أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ أَيْضًا فِي «بَابِ مَا جَاءَ فِي الْقِبْلَةِ» مِنْ «أَبْوَابِ الْقِبْلَةِ»، وَفِي «تَفْسِيرِ الْبَقْرَةِ» خَمْسَ مَرَاتٍ فِي خَمْسَةِ أَبْوَابٍ مُتَقَارِبَةٍ.

الحديث السابع: حديثُ البراءِ في تحويلِ القِبْلَةِ أَيْضًا، وَمُنَاسِبَتُهُ لِلتَّرْجُمَةِ مِنْ جِهَةِ أَنَّ الصَّحَابَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ انْحَرَفُوا بِشَهَادَةِ الرَّجُلِ الْوَاحِدِ.

وَالْحَدِيثُ أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ أَيْضًا فِي «بَابِ: الصَّلَاةِ مِنَ الْإِيمَانِ» مِنْ «كِتَابِ الْإِيمَانِ»، وَفِي «بَابِ: التَّوَجُّهُ نَحْوَ الْقِبْلَةِ» مِنْ «أَبْوَابِ الْقِبْلَةِ»، وَفِي «تَفْسِيرِ الْبَقْرَةِ» فِي بَابَيْنِ.

الحديث الثامن: حديثُ أنسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي «سَقْيِ الشَّرَابِ»، وَالْمُرَادُ مِنْهُ: «فَجَاءَهُمْ آتٍ»، وَهُوَ حُجَّةٌ قَوِيَّةٌ فِي قَبُولِ خَبَرِ الْوَاحِدِ؛ لِأَنَّ الصَّحَابَةَ أَثْبَتُوا نَسْخَ الشَّيْءِ الْمُبَاحِ حَتَّى أَقْدَمُوا عَلَى تَحْرِيمِهِ وَالْعَمَلِ بِمُقْتَضَاهُ.

وَالْحَدِيثُ أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ أَيْضًا فِي «بَابِ: صَبَّ الْخَمْرِ فِي الطَّرِيقِ» مِنْ «أَبْوَابِ الْمَظَالِمِ»، وَفِي «تَفْسِيرِ الْمَائِدَةِ»، وَفِي أَوَائِلِ «كِتَابِ الْأَشْرِبَةِ» ثَلَاثَ مَرَّاتٍ، وَفِي «بَابِ: مَنْ رَأَى أَلَا يُخْلَطُ الْبُسْرُ وَالتَّمْرُ إِذَا كَانَ مُسْكِرًا»، وَ«بَابِ: خِدْمَةِ الصَّغَارِ الْكِبَارِ» مِنْ «الْأَشْرِبَةِ».

الحديث التاسع: حديثُ حُدَيْفَةَ، هَذَا مُتعلِّقٌ بِبَعْثِ الْأَمْرَاءِ، وَمُنَاسِبَتُهُ لِلتَّرْجُمَةِ فِي قَوْلِهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «لَا بُعْتَنَّ رَجُلًا أَمِينًا».

وَالْحَدِيثُ أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ أَيْضًا فِي مَنَاقِبِ «أَبِي عُبَيْدَةَ بْنِ الْجَرَّاحِ»، وَفِي «قِصَّةِ إِبْلِ نَجْرَانَ»

مرّتين من «كتاب المغازي».

الحديث العاشر: حديث أنسٍ رضي الله عنه، ومناسبتُهُ للترجمة من جهة أنه مناسبٌ للحديث الأول، فيكون مناسباً للترجمة.

والحديث أخرجه البخاريُّ أيضاً في «مناقب أبي عبيدة»، وفي «قصة نجران».

الحديث الحادي عشر: حديث عمر رضي الله عنه، هذا مُتعلّق بالعلم، وقبولِ خبرِ الواحدِ بتقريرِ النبي صلى الله عليه وآله، ومناسبتُهُ للترجمة من جهة أن عمرَ كان يقبلُ خبرَ الشخصِ الواحدِ، وكان النبي صلى الله عليه وآله أيضاً أرسلَ واحداً للإذنِ بالدخولِ عليه.

والحديثُ أخرجه البخاريُّ أيضاً في «باب: التناوبِ في العلم» من «كتاب العلم»، وفي «باب: العُرْفَةِ والعِلِّيَّةِ المُشْرِفَةِ وغيرِ المُشْرِفَةِ» من «أبواب المَظالم»، وفي «تفسيرِ سورة التحريم» ثلاثِ مراتٍ، وفي «باب: مَوْعِظَةِ الرَّجُلِ ابنتِهِ لِحالِ زَوْجِهَا» من «كتاب النكاح»، وفي «باب: حُبِّ الرَّجُلِ بعضَ النساءِ أَفْضَلَ مِنْ بعضٍ» من «النكاح»، وفي «باب: ما كان النبي صلى الله عليه وآله يتجوّزُ من اللباسِ وَالْبُسْطِ مِنَ اللباسِ».

الحديث الثاني عشر: حديث عليّ رضي الله عنه، لعلّه أشار إلى ما جاء في بعض روايات هذه الوصية من قوله صلى الله عليه وآله: «اسْمَعُوا وَأَطِيعُوا». ومناسبتُهُ خَفِيَتْ عَلَى بعضِ الشُّرَاحِ؛ لأنهم لم يُطِيعوه في دخولِ النارِ، ورُدَّ عليه؛ بأنهم كانوا مُطِيعِينَ له في غيرِ ذلك، وبه يتمُّ المرادُ.

والحديثُ أخرجه البخاريُّ أيضاً في «باب: سَرِيَّةِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ حُدَافَةَ» من «المغازي»، وفي «باب: السمع والطاعة» من «الأحكام».

الحديث الثالث عشر: حديث أبي هريرة، وزيد بن خالدٍ في قصة العسيفِ.

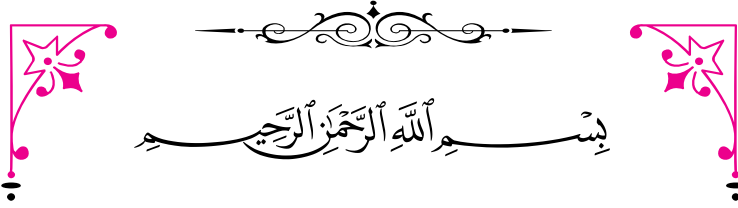
قيل: مطابقته تؤخذ من تصديقِ أحدِ المتخاصمين الآخرَ، وقبولِ خبرِهِ.

والحديثُ أخرجه البخاريُّ أيضاً في «باب: الوكالةِ في الحدودِ» من «كتاب الوكالة»، وفي

«باب: شهادة القاذِفِ والسارقِ والزاني» من «كتاب الشهادات»، وفي «باب: إذا اصطَلَحُوا علىٰ صُلْحِ جَوْرٍ، فهو مَرْدُودٌ» من «كتاب الصُّلْحِ»، وفي «باب: الشروط التي لا تَحِلُّ في الحُدُود» من «كتاب الشروط»، وفي «باب: كيف كان يَمِينُ النبي ﷺ؟» من «كتاب الأيمان والنذور»، وفي «باب: الاعتراف بالزنا» من «كتاب المحارِبين»، وفي «باب: البِكران يُجَلِّدان» من «كتاب المحارِبين»، وفي «باب: مَنْ أَمَرَ غَيْرَ الإمامِ بِإقامةِ الحدِّ غائِبًا عنه» منه، وفي «باب: إذا زَنَتِ الأُمَّةُ» منه، وفي «باب: هل يَأْمُرُ الإمامُ رَجُلًا لِيضربَ الحدَّ غائِبًا عنه؟» منه، وفي «باب: هل يجوزُ للحاكمِ أن يَبْعَثَ رَجُلًا وَحَدَهَ للنظرِ في الأمور؟» من «كتاب الأحكام»، وفي «باب: الاقتداء بِسُنَنِ رسولِ الله ﷺ» من «كتاب الاعتصام»^(١)، وبالله التوفيق.



(١) «لبُّ اللباب» (٥ / ٢٠٩ - ٢١٦).



٩٣- كِتَابُ الْاِعْتِصَامِ بِالْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ

﴿٩٤﴾ [٧٢٦٨] حَدَّثَنَا الْحَمِيدِيُّ، حَدَّثَنَا سَفِيَانُ، عَنْ مِسْعَرٍ وَغَيْرِهِ، عَنْ قَيْسِ بْنِ مُسْلِمٍ، عَنْ طَارِقِ بْنِ شِهَابٍ، قَالَ: «قَالَ رَجُلٌ مِنَ الْيَهُودِ لِعَمْرٍ: يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ، لَوْ أَنَّ عَلَيْنَا نَزَلَتْ هَذِهِ الْآيَةُ: ﴿الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَمَّمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيْتُ لَكُمُ الْإِسْلَامَ دِينًا﴾ [المائدة: ٣] لَاتَّخَذْنَا ذَلِكَ الْيَوْمَ عِيدًا، فَقَالَ عَمْرٌ: إِنِّي لِأَعْلَمُ أَيَّ يَوْمٍ نَزَلَتْ هَذِهِ الْآيَةُ نَزَلَتْ يَوْمَ عَرَفَةَ فِي يَوْمِ جُمُعَةٍ» (١).

سَمِعَ سَفِيَانُ مِنْ مِسْعَرٍ، وَمِسْعَرٌ قَيْسًا، وَقَيْسٌ طَارِقًا.

□ التعليق □

قوله: (كِتَابُ الْاِعْتِصَامِ بِالْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ) هذه الترجمة مُتَّزَعَةٌ مِنْ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَأَعْتَصِمُوا بِحَبْلِ اللَّهِ جَمِيعًا﴾ [آل عمران: ١٠٣]؛ لِأَنَّ الْمُرَادَ بِالْحَبْلِ: الْكِتَابَ وَالسُّنَّةَ عَلَى سَبِيلِ الْاِسْتِعَارَةِ، وَالْجَامِعَ كَوْنَهُمَا سَبَبًا لِلْمَقْصُودِ وَهُوَ الثَّوَابُ وَالنَّجَاةُ مِنَ الْعَذَابِ كَمَا أَنَّ الْحَبْلَ سَبَبٌ لِحَصُولِ الْمَقْصُودِ بِهِ مِنَ السَّقْيِ وَغَيْرِهِ، وَالْمُرَادُ بِالْكِتَابِ الْقُرْآنَ الْمَتَعَبَّدَ بِتَلَاوَتِهِ، وَبِالسُّنَّةِ مَا جَاءَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ مِنْ أَقْوَالِهِ وَأَفْعَالِهِ وَتَقْرِيرِهِ (٢).

(١) الْحَدِيثُ عِنْدَ مُسْلِمٍ بِرَقْمِ (٣٠١٧).

(٢) «فَتْحُ الْبَارِي» (١٣ / ٣٠٦) نَقْلًا عَنِ الْكِرْمَانِيِّ.

ولمَّا فرَغَ البخاريُّ ﷺ من «كتاب الأحكام»، وإجازةَ خبرِ الواحدِ، وكانت الأحكامُ كُلُّها تحتاجُ إلى الكتابِ والسُّنةِ، أُرِدَفَ بكتابِ الاعتصامِ.

ومُراده ﷺ منه: بيانُ وُجوبِ التمسُّكِ بالقرآنِ والحديثِ؛ لأنهما أصلا في الحقيقة، وما سواهما مَرَجوعٌ إليهما عندِ التنازعِ، فَجُلُّ غرضِ البخاريِّ هذا، إلا أنه ذَكَرَ الإجماعَ والقياسَ وغيرَه؛ لأن البخاريَّ مع ذلكِ بصدَدِ بيانِ القواعدِ الأصوليةِ أيضًا؛ لأن الوقائعَ غيرَ مُنَحَصِرَةٍ؛ فعندَ ظهورِ الواقعةِ قد يُجمِعُ العلماءُ، وقد يَختلِفونَ، واختلافُهم قد يكونُ بالقياسِ المُجَرَّدِ، وقد يكونُ بالاجتهادِ، فذَكَرَ البخاريُّ ما يتعلَّقُ بقواعدِ أصولِ الفقه، ما يتعلَّقُ بالإجماعِ، والحضُّ على الاتفاقِ، وذَكَرَ أيضًا ما يتعلَّقُ بالذمِّ على الاختلافِ.

وذَكَرَ ما يتعلَّقُ بالقياسِ، والرأيِ المذمومِ، وذَكَرَ ما يتعلَّقُ بالاجتهادِ المحمودِ المأجورِ عليه، وفَرَّقَ بين الرأيِ والاجتهادِ؛ فإنَّ الرأيَ هو مجردُ القولِ بالرأيِ، وأما الاجتهادُ فهو استخراجُ العِلَّةِ من النصِّ، وإجراؤها فيما لا نصَّ فيه، كما سُئِلَ صحابيٌّ عن بيعِ السُّلْتِ (١) بالبيضاءِ، فقال: «أَيَنْقُصُ السُّلْتُ؟»، قيل: نَعَمْ، فنَهَى عن ذلكِ (٢)، وقال: سُئِلَ النبيُّ ﷺ عن الرُّطَبِ بالتمرِّ، فقال: «أَيَنْقُصُ الرُّطَبُ؟»، فقيل: نَعَمْ، فنَهَى عن ذلكِ (٣).

أَمَّا الإجماعُ: فالذي يُعرَفُ من تصرُّفِ البخاريِّ، وإشاراته: أنه قائلٌ بالعملِ بمقتضى الإجماعِ المُطلقِ، إن وُجِدَ ذلكِ، وإن كان في وُجودِهِ عُسْرَةٌ جَدًّا (٤)، وهذا أمرٌ آخِرٌ، وأنَّ البخاريَّ قائلٌ بترجيحِ إجماعِ أهلِ الحَرَمينِ على إجماعِ غيرِهِم من علماءِ البلدانِ، وقد عقدَ لِمَسْأَلَةٍ

(١) السُّلْتُ: صَرَبٌ من الشعيرِ أبيضٌ لا قِشْرَ له، وقيل: هو نوعٌ من الحِنطةِ والأولُ أصحُّ؛ لأنَّ البيضاءَ هي الحِنطةُ. «النهاية» (١ / ٧٩٤) مادة «سَلَتَ».

(٢) وهذا الصحابيُّ هو سعد بن أبي وقاصٍ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ.

(٣) رواه أحمد (١ / ١٧٩)، وغيره وسنده حسن.

(٤) ينظر: «وبل الغمام على شفاء الأوام» (١ / ٦٣)، و«إرشاد الفحول» (١ / ٣٤٩) وكلاهما للشوكاني.

الإجماع بايين في هذا الباب: «باب قوله ﷺ: لا تزال طائفة من أمتي ظاهرين على الحق، وباب: ما ذكر النبي ﷺ وحض على اتفاق أهل العلم».

وأما القياس، فالظاهر من إشارات البخاري: أنه مُنْكَرٌ، وقد أَبْطَلَ حُجِّيَّةَ الْقِيَاسِ فِي ثَلَاثَةِ أَبْوَابٍ مُتَوَالِيَةٍ مِنْ «الاعتصام»، وَذَكَرَ مَنْ ذَمَّهُ، فَحَمَلُوا الذَّمَّ عَلَى الْقِيَاسِ الْمَخَالِفِ لِلْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ، وَلَهُمْ فِي ذَلِكَ وَجْهٌ وَجِيهٌ، وَقَدْ أَشَارَ الْبُخَارِيُّ فِي تَرْجُمَةٍ وَاحِدَةٍ إِلَى جَوَازِ اسْتِعْمَالِ الْقِيَاسِ الْمُسْتَبْطِ مِنَ الْقُرْآنِ وَالْحَدِيثِ، وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ.

ثم أورد البخاري ﷺ أحاديث:

الأول: حديث عمر، وهو حديث الباب ووافقه مسلمٌ على تخريجه، ووجه سياق الحديث هنا من حيث إن الآية تدلُّ على أن هذه الأمة المحمدية مُعْتَصِمَةٌ بِالْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ؛ لِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى مَنْ عَلَيْهِمْ بِإِكْمَالِ الدِّينِ، وَإِتْمَامِ النِّعْمَةِ، وَرَضِيَ لَهُمْ بِدِينِ الْإِسْلَامِ. قَالَ الْقَسْطَلَانِيُّ.

الثاني: حديث أنسٍ عن عمر، ومطابقتها للترجمة في قوله: «وهذا الكتاب الذي هدَى اللهُ به رسولكم لما لا يخفى»^(١).

الثالث: حديث ابن عباس، ومناسبته للترجمة في قوله: «اللهم علّمه الكتاب».

الرابع: حديث أبي بَرَزَةَ، والغرض منه: «وَبِمُحَمَّدٍ»؛ لِأَنَّ الْمُرَادَ مِنْ ذَلِكَ: أَنَّ اللَّهَ رَفَعَكُمْ بِالْإِسْلَامِ، وَبِمَا جَاءَ بِهِ النَّبِيُّ ﷺ مِنَ الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ.

والخامس: حديث ابن عمر، والغرض منه: «وَالطَّاعَةَ عَلَى سُنَّةِ اللَّهِ وَسُنَّةِ رَسُولِهِ»؛ لِأَنَّ الْمُرَادَ مِنْ سُنَّةِ اللَّهِ وَسُنَّةِ رَسُولِهِ: الْكِتَابُ وَالسُّنَّةُ.

(١) «إرشاد الساري» (١٠ / ٢٩٨).

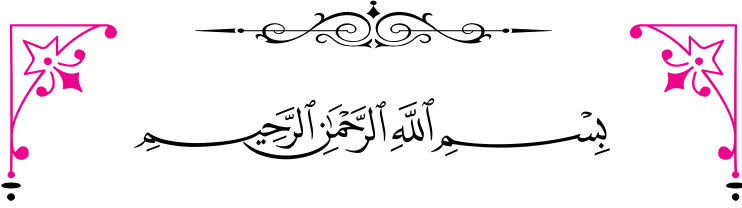
قال الحافظ رحمته الله: والغرض منها: استعمالُ سُنَّةِ اللهِ ورسوله في جميع الأمور ^(١).

قوله: (سَمِعَ سَفِيَّانَ مِنْ مِسْعَرٍ...) «هو كلام البخاري يشير إلى أن العنينة المذكورة في هذا السند محمولة على السماع لاطلاعه على سماع كلِّ منهم من شيخه ^(٢)، وبالله التوفيق.



(١) «فتح الباري» (١٣ / ٣٠٧)، و«لبُّ اللباب» (٥ / ٢٢٣ - ٢٢٥).

(٢) «فتح الباري» (١٣ / ٣٠٦).



٩٤- كِتَابُ التَّوْحِيدِ



بَابُ مَا جَاءَ فِي دُعَاءِ النَّبِيِّ ﷺ أُمَّتَهُ إِلَى تَوْحِيدِ اللَّهِ ﷻ

٩٥ [٧٣٧١] حَدَّثَنَا أَبُو عَاصِمٍ، حَدَّثَنَا زَكَرِيَّا بْنُ إِسْحَاقَ، عَنْ يَحْيَى بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ صَيْفِيٍّ، عَنْ أَبِي مَعْبُدٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنه: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ بَعَثَ مُعَاذًا إِلَى الْيَمَنِ.

[٧٣٧٢] وَحَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي الْأَسْوَدِ، حَدَّثَنَا الْفَضْلُ بْنُ الْعَلَاءِ، حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ ابْنُ أُمَيَّةَ، عَنْ يَحْيَى بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ صَيْفِيٍّ، أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا مَعْبُدٍ مَوْلَى ابْنِ عَبَّاسٍ، يَقُولُ: سَمِعْتُ ابْنَ عَبَّاسٍ يَقُولُ: لَمَّا بَعَثَ النَّبِيُّ ﷺ مُعَاذًا نَحْوَ الْيَمَنِ قَالَ لَهُ: «إِنَّكَ تَقْدَمُ عَلَى قَوْمٍ مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ، فَلْيَكُنْ أَوَّلَ مَا تَدْعُوهُمْ إِلَى أَنْ يُوحِدُوا اللَّهَ تَعَالَى، فَإِذَا عَرَفُوا ذَلِكَ، فَأَخْبِرْهُمْ أَنَّ اللَّهَ فَرَضَ عَلَيْهِمْ خَمْسَ صَلَوَاتٍ فِي يَوْمِهِمْ وَلَيْلَتِهِمْ، فَإِذَا صَلَّوْا، فَأَخْبِرْهُمْ أَنَّ اللَّهَ افْتَرَضَ عَلَيْهِمْ زَكَاةً فِي أَمْوَالِهِمْ، تُؤْخَذُ مِنْ غَنِيِّهِمْ فَتُرَدُّ عَلَى فُقِيرِهِمْ، فَإِذَا أَقْرَأُوا بِذَلِكَ، فَخُذْ مِنْهُمْ وَتَوَقَّ كِرَائِمَ أَمْوَالِ النَّاسِ» (١).

□ التَّعْلِيْقُ □

قوله: (كِتَابُ التَّوْحِيدِ) التَّوْحِيدُ لُغَةً: مَصْدَرٌ وَحَدَّ الشَّيْءَ إِذَا جَعَلَهُ وَاحِدًا.

(١) الحديث عند مسلم برقم (١٩) (٣٠).

وشرعاً: إفراد الله بما يختص به من الربوبية والألوهية، والأسماء، والصفات، وأقسامه

ثلاثة:

١- توحيد الربوبية.

٢- توحيد الألوهية.

٣- توحيد الأسماء والصفات.

وقد اجتمعت في قوله تعالى: ﴿رَبُّ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَمَا بَيْنَهُمَا فَاعْبُدْهُ وَاصْطَبِرْ لِعِبَادَتِهِ هَلْ تَعْلَمُ لَهُ سَمِيًّا﴾ [مريم: ٦٥] (١).

قيل: إن الإمام البخاري رحمه الله أراد ختم كتابه «الصحيح الجامع» بالأشرف، وقد تقرر أن مدار أمور الدين على خمسة أشياء: الاعتقادات، والعبادات، والمعاملات، والزواج، والآداب؛ فلما فرغ البخاري من بيان الكل، بين الاعتقادات، فلهذا دُر هذا الإمام الهمام، ما أحسن تربيته الكتاب! حيث افتتح ببدء الوحي، وعليه مدار الدين، وثنى بكتاب الإيمان، وعليه مدار النجاة، وثلث بالعلم، وعليه مدار معرفة العبادات والمعاملات الشرعية، وختم بالتوحيد، وعليه الخاتمة بالتوحيد مدار اعتبار الأعمال الصالحة، فافتتح بالأشرف، واختتم بالأعلى.

ثم غرض البخاري من عقد هذا الكتاب: إثبات عقيدة أهل الحديث في التوحيد؛ بالدلائل القرآنية والحديثية، مع الرد على الجهمية وغيرها من الفرق الباطلة؛ كالقدرية، والمشبّهة، والمعطّلة، والمجسّمة، والمعتزلة، وأما الخوارج، فقد ردّ عليهم في «كتاب الفتن»، وأما الروافض، فقد ردّ عليهم في «الأحكام».

قال الحافظ رحمه الله: «الذي يظهر من تصرف البخاري في كتاب التوحيد: أنه يسوق

(١) «القول المفيد على كتاب التوحيد» (١ / ٨ - ٩).

الأحاديث التي وردت في الصفات المقدسة فيدخل كل حديث منها في باب، ويؤيده بآية من القرآن؛ للإشارة إلى خروجها عن أخبار الآحاد، على طريق التنزل في ترك الاحتجاج بها في الاعتقادات، وأن من أنكرها خالف الكتاب والسنة^(١).

ثم ذكر البخاري في «كتاب التوحيد» عدة مسائل:

أحدها: مسألة إثبات التوحيد.

ثانيها: مسألة إثبات الأسماء الإلهية، مع الإشارة إلى إثبات الصفات المقدسة الذاتية^(٢) العقلية^(٣)؛ كالحياة والقدرة والعلم، والمشيئة والإرادة، والسمع والبصر والكلام، وإلى إثبات الصفات السمعية الذاتية؛ كالوجه واليد والنفس والشخص، وإلى إثبات الصفات السمعية الفعلية؛ كالإتيان والمجيء والنزول.

ثالثها: مسألة العلو والاستواء على العرش.

رابعها: مسألة الرؤية.

خامسها: مسألة التكوين.

سادسها: مسألة الفرق بين التلاوة والمتلو.

سابعها: مسألة اللفظ.

ثامنها: مسألة خلق أفعال العباد.

(١) «فتح الباري» (١٣ / ٣٥٩) من ط. دار المعرفة.

(٢) وهي الصفات التي لا تنفك عن ذات الله ﷻ.

(٣) المعلومة بالعقل والسمع. «مجموع الفتاوى» (٥ / ٥٢٣).

تاسعها: مسألة الكلام (١).

قوله: **(«إِنَّكَ تَقْدُمُ عَلَيَّ قَوْمٍ مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ»)** هم اليهود، وكان ابتداء دخول اليهودية اليمن في زمن أسعد ذي كَرْبٍ، وهو تُبَّعُ الأصغرُ كما ذكره ابن إسحاق مطوَّلاً في «السيرة»، فقام الإسلام وبعض أهل اليمن على اليهودية، ودخل دين النصرانية إلى اليمن بعد ذلك لَمَّا غلبت عليهم الحبشة على اليمن، وكان منهم أبرهةُ صاحبُ الفيلِ الذي غزا مكة، وأراد هدم الكعبة حتى أجلاهم عنها سيفُ بنُ ذي يَزَنٍ كما ذكره ابن إسحاق مبسوطاً في «السيرة»، ولم يبق بعد ذلك باليمن أحد من النصراني أصلاً إلا بنجران، وبقي ببعض بلادها قليل من اليهود (٢).

وقد رأيت بعضهم في صعدة مِمَّنْ تأخر مكثهم في تلك الجهة رأيتهم عند أول دُخْلَةِ لي إلى أرض «دماج» للدراسة على شيخنا العلامة محدث اليمن مقبل الوادعي رحمته الله، وكانت لهم دكاكين على يمين ويسار الداخل من باب اليمن الذي بصعدة؛ لأن صعدة القديمة محاطة بسور مثل سور صنعاء، وكان الداخل من ذلك الباب - وهو أقرب الأبواب إلى جامع الهادي - يراهم في دكاكينهم، وكان شغلهم بيع الفضة، وفصوص الخواتم، والصياغة، وبعد مدة فجأة لم نرهم، وسمعت الناس يتحدثون عنهم أنهم سافروا إلى دولة إسرائيل.

قوله: **(«تَقْدُمُ»)** بفتح الدال.

قوله: **(«فَلْيَكُنْ أَوَّلَ مَا تَدْعُوهُمْ إِلَيَّ أَنْ يُوحِّدُوا اللَّهَ تَعَالَى»)** أي: فليكن أول الأشياء دعوتهم إلى التوحيد. قوله: **(«وَتَوَقَّ كَرَائِمَ أَمْوَالِ النَّاسِ»)** أي: احذر واجتنب خيار مواشيهم أن تأخذها في الزكاة، والكرائم جمعُ كريمة وهي الشاة الغزيرة اللَّبَنُ (٣)، والمراد: نفائس أموالهم، وقيل لها

(١) «لبُّ اللباب» (٥ / ٢٤٧ - ٢٤٨).

(٢) «فتح الباري» (١٣ / ٤٣٢).

(٣) «عمدة القاري» (٥ / ١٢٣).

ذَلِكَ لِتَعَلُّقِ أَنْفُسِ مَالِكِيهَا بِهَا، وَأَصْلُ الْكَرِيمَةِ كَثِيرَةٌ الْخَيْرِ (١)، وَيَنْظُرُ شَرْحُ الْحَدِيثِ أَيْضًا فِي كِتَابِ «الزَّكَاةِ»، وَبِاللَّهِ التَّوْفِيقَ.

□ قَالَ الصَّوْمَعِيُّ -كَانَ اللَّهُ فِي عَوْنِهِ:-

تَمَّتِ التَّعْلِيقَاتُ بِحَمْدِ اللَّهِ تَعَالَى عَلَى هَذِهِ الْأَحَادِيثِ، وَكَانَ إِتْمَامُ ذَلِكَ قُبَيْلَ شُرُوقِ يَوْمِ الْخَمِيسِ الْمَوْافِقِ لِلْسَّادِسِ وَالْعِشْرِينَ مِنْ شَهْرِ شَوَّالٍ لِعَامِ (١٤٣٨هـ)، وَالْحَمْدُ لِلَّهِ عَلَى ذَلِكَ، وَصَلَّى اللَّهُ وَسَلَّمْ عَلَى نَبِيِّهِ مُحَمَّدٍ وَعَلَى آلِهِ وَصَحَابَتِهِ أَجْمَعِينَ، وَالْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ.



(١) «فتح الباري» (١٣ / ٤٣٢)، و«النهاية» (٢ / ٥٣٦) مادة (كرم).

قائمة المصادر والمراجع

- ١- «الإلحاد الخميني في أرض الحرمين» لمقبل بن هادي الوادعي. نشر «دار الآثار» بـ«صنعاء» ط. الثالثة (١٤٢٨هـ).
- ٢- «الأبواب والتراجم لصحيح البخاري» لمحمد زكريا الكاندهلوي. نشر «دار البشائر الإسلامية» ط. الأولى (١٤٣٣هـ) تحقيق: ولي الدين الندوي.
- ٣- «الأُم» للشافعي. نشر «مكتبة التراث» بـ«القاهرة» ط. الثانية (١٤٢٦هـ).
- ٤- «الأموال» لأبي عبيد القاسم بن سلام. نشر «دار الفكر» بـ«بيروت» تحقيق: خليل محمد هراس.
- ٥- «الأنساب» للسمعاني. نشر «دائرة المعارف العثمانية» بـ«الهند» ط. الأولى. تحقيق: عبد الرحمن المعلمي.
- ٦- «إتحاف الأسياد بما دونه قلمي في الرحلة إلى مكة وغيرها من البلاد» لأبي همام محمد بن علي الصومعي (مخطوط).
- ٧- «اختصار علوم الحديث» لابن كثير. نشر «مكتبة المعارف» بـ«الرياض» تحقيق: علي بن حسن الحلبي ط. الأولى (١٤١٧هـ).
- ٨- «اختيارات شيخ الإسلام ابن تيمية الفقهية من كتاب البيع إلى نهاية باب السَّبَق». لعبد الله السَّيف. نشر «كنوز إشبيليا» بـ«الرياض» ط. الأولى (١٤٣٠هـ).
- ٩- «اختيارات شيخ الإسلام ابن تيمية الفقهية من كتاب العارية إلى نهاية كتاب النكاح» لفهد يحيى. نشر «كنوز إشبيليا» بـ«الرياض» ط. الأولى (١٤٣٠هـ).

- ١٠- «إرشاد الساري لشرح صحيح البخاري» للقسطلاني. نشر «المطبعة الكبرى الأميرية» بـ«مصر» ط. السابعة (١٣٢٣هـ).
- ١١- «إرواء الغليل» للألباني. نشر «المكتب الإسلامي» بـ«بيروت» ط. الثانية (١٤٠٥هـ).
- ١٢- «أسامي من روى عنهم محمد بن إسماعيل البخاري من مشايخه في جامعه الصحيح». نشر «دار البشائر» ط. الأولى (١٤١٤هـ). تحقيق: عامر حسن صبري.
- ١٣- «إنباء العُمر بأبناء العمر» لابن حجر. نشر «وزارة الأوقاف» بـ«مصر» ط. الأولى (١٣٨٩هـ) تحقيق: حسن حبشي.
- ١٤- «بدائع الفوائد» لابن القيم. نشر «دار عالم الفوائد» بـ«مكة» ط. الثالثة (١٤٣٣هـ) تحقيق: علي العمران.
- ١٥- «البدر الطالع» للشوكاني. نشر «دار ابن كثير» ط. الثانية (١٤٢٩هـ) تحقيق: محمد حسن حلاق.
- ١٦- «البيان في مذهب الإمام الشافعي» للعِمْرَانِي. نشر «دار المنهاج» بـ«جدة» ط. الأولى. تحقيق: قاسم النوري.
- ١٧- «بين الإمامين مسلم والدارقطني» لربيع بن هادي المدخلي. نشر «دار الإمام أحمد» بـ«مصر» ط. الأولى (١٤٣١هـ).
- ١٨- «تاريخ بغداد» للخطيب البغدادي. نشر «دار الغرب الإسلامي» ط. الأولى (١٤٢٢هـ) تحقيق: بشار عواد.
- ١٩- «تأسيس الأحكام شرح عمدة الأحكام» لأحمد النجمي. نشر «دار المنهاج» بـ«مصر» ط. الأولى (١٤٢٧هـ).
- ٢٠- «التبيان مما صح في فضائل سور القرآن» لمحمد بن علي الصومعي. نشر «دار الاستقامة» بـ«مصر» ط. الثانية (١٤٣٤هـ).

- ٢١- «تحفة المودود بأحكام المولود» لابن القيم. نشر «دار عالم الفوائد» بـ«مكة» ط. الأولى (١٤٣١هـ) تحقيق: عثمان ضَميرية.
- ٢٢- «تدريب الراوي» للسيوطي. نشر «دار العاصمة» بـ«الرياض» ط. الأولى (١٤٢٤هـ) تحقيق: طارق بن عوض الله.
- ٢٣- «التعليقات على عمدة الأحكام» لابن سَعْدِي. نشر «دار عالم الفوائد» بـ«مكة» ط. الأولى (١٤٣١هـ) مراجعة: محمد البسام.
- ٢٤- «تغليق التعليق» لابن حجر. نشر «المكتب الإسلامي» بـ«بيروت» ط. الثانية (١٤٢٠هـ) تحقيق: سعيد القرقي.
- ٢٥- «تفسير ابن جرير». نشر «دار هجر» ط. الأولى. تحقيق: عبد المحسن التركي.
- ٢٦- «تفسير ابن أبي حاتم». نشر «مكتبة نزار الباز» بـ«مكة» ط. الثالثة (١٤٢٤هـ).
- ٢٧- «التقييد والإيضاح» للعراقي. نشر «دار البشائر الإسلامية» بـ«بيروت» ط. الأولى (١٤٢٥هـ) تحقيق: أسامة خياط.
- ٢٨- «التلخيص شرح الجامع الصحيح» للنووي. نشر «دار طيبة» بـ«الرياض» ط. الأولى (١٤٢٩هـ) تحقيق: نَظَر الفارياي.
- ٢٩- «توضيح الأحكام من بلوغ المرام» للبسام. نشر «مكتبة الأسد» بـ«مكة» ط. الخامسة (١٤٢٣هـ).
- ٣٠- «الثقات» لابن حبان. نشر «دائرة المعارف العثمانية» بـ«حيدر آباد».
- ٣١- «جامع التحصيل في أحكام المراسيل» للعلائي. نشر «وزارة الأوقاف العراقية» ط. الأولى (١٣٩٨هـ) تحقيق: حمدي السلفي.

- ٣٢- «جامع العلوم والحكم» لابن رجب. نشر «مؤسسة الرسالة» بـ«بيروت» ط. السابعة (١٤٢٢هـ) تحقيق: شعيب الأرنؤوط.
- ٣٣- «الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع» للخطيب البغدادي. نشر «مكتبة المعارف» بـ«الرياض» ط. الأولى (١٤٢٨هـ) تحقيق: محمود الطحان.
- ٣٤- «حاشية السندي على صحيح البخاري». نشر «دار الفكر» بـ«بيروت» (الشاملة).
- ٣٥- «روايات ونسخ الجامع الصحيح دراسة وتحليل» لمحمد بن عبد الكريم عبيد. نشر «دار إمام الدعوة» بـ«الرياض» ط. الأولى (١٤٢٦هـ).
- ٣٦- «الزهد» لابن المبارك. نشر «دار الكتب العلمية» بـ«بيروت» تحقيق: حبيب الرحمن الأعظمي.
- ٣٧- «سبل السلام» للصنعاني. نشر «دار ابن الجوزي» بـ«الدمام» ط. الثالثة (١٤٢٣هـ) تحقيق: محمد صبحي حلاق.
- ٣٨- «سلسلة الأحاديث الصحيحة» للألباني. نشر «مكتبة المعارف» بـ«الرياض».
- ٣٩- «سنن الترمذي». نشر «دار الكتب العلمية» بـ«بيروت» بدون تاريخ. تحقيق: أحمد شاكر، ومحمد فؤاد، وكمال الحوت.
- ٤٠- «السنن الكبرى» للنسائي. نشر «مؤسسة الرسالة» بـ«بيروت» ط. الأولى (١٤٢١هـ) بإشراف شعيب الأرنؤوط.
- ٤١- «سير أعلام النبلاء» للذهبي. نشر «مؤسسة الرسالة» بـ«بيروت» ط. الحادية عشرة (١٤٢٢هـ).
- ٤٢- «سيرة الإمام البخاري سيد الفقهاء وإمام المحدثين» لعبد السلام المباركفوري. نشر «دار عالم الفوائد» ط. الأولى (١٤٢٢هـ) تحقيق: عبد العليم البستوي.

- ٤٣- «السييل الجرار المتدفق على حدائق الأزهار» للشوكاني. نشر «دار ابن كثير» ط. الأولى (١٤٢١هـ) تحقيق: محمد صبحي حلاق.
- ٤٤- «شرح البخاري» لابن بطلال. نشر «مكتبة الرشد» بـ«الرياض» ط. الثانية (١٤٢٣هـ) تحقيق: ياسر إبراهيم.
- ٤٥- «شرح صحيح مسلم» للنووي. نشر «دار إحياء التراث العربي» بـ«بيروت» ط. الثانية (١٣٩٢هـ).
- ٤٦- «شرح مشكل الآثار» للطحاوي. نشر «مؤسسة الرسالة» بـ«بيروت» ط. الأولى (١٤١٥هـ) تحقيق: شعيب الأرنؤوط.
- ٤٧- «شرح المهذب» للنووي. نشر «دار الفكر» بـ«بيروت» ط. الأولى (١٤٢١هـ).
- ٤٨- «الشرح الممتع على زاد المستقنع» لابن عثيمين. نشر «دار ابن الجوزي» بـ«الرياض» ط. الأولى (١٤٢٢هـ).
- ٤٩- «شرح العقيدة الواسطية» للفوزان. نشر «دار السنة» ط. الأولى (١٤٣٢هـ) «ضمن مجموع الشيخ».
- ٥٠- «شرح العقيدة الواسطية» للهراس. نشر «مكتبة الوداعي» بـ«اليمن» ط. الأولى (١٤٢٩هـ) تحقيق: ياسين الحوشي العدني.
- ٥١- «شواهد التوضيح لمشكلات الجامع الصحيح» لابن مالك النحوي. تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي.
- ٥٢- «شروط الأئمة الستة» لابن طاهر المقدسي. نشر «الناشر المتميز» بـ«المدينة النبوية» ط. الأولى (١٤٣٨هـ) تحقيق: محمد الصومعي.
- ٥٣- «صحيح البخاري» نشر «الرسالة العالمية» بـ«بيروت» ط. الأولى (١٤٣٢هـ) تحقيق: فريق من الباحثين، بإشراف شعيب الأرنؤوط.

- ٥٤- «صحيح مسلم» نشر «مطبعة دار إحياء الكتب العربية» ترقيم: محمد فؤاد عبد الباقي.
- ٥٥- «الصحيح المسند مما ليس في الصحيحين» لمقبل الوداعي. نشر «دار الآثار» بـ«صنعاء» ط. الثالثة (١٤٢٦هـ).
- ٥٦- «الضوء اللامع لأهل القرن التاسع» للسخاوي. نشر «دار الكتب العلمية» بـ«بيروت» ط. الأولى (١٤٢٤هـ) ضبطه وصححه: عبد اللطيف حسن.
- ٥٧- «طبقات علماء الحديث» لابن عبد الهادي. نشر «مؤسسة الرسالة» بـ«بيروت» ط. الثانية (١٤٣٥هـ) تحقيق: أكرم البوشي، وإبراهيم الزبيق.
- ٥٨- «الطبقات الكبير» لابن سعد. نشر «مكتبة الخانجي» بـ«مصر» ط. الأولى (٢٠٠١ م) تحقيق: علي محمد عمر.
- ٥٩- «عادات الإمام البخاري في صحيحه» لعبد الحق الهاشمي. نشر «مكتب الشئون الفنية» بـ«الكويت» ط. الأولى (١٤٢٨هـ) تحقيق: محمد بن ناصر العجمي.
- ٦٠- «العبر في خبر من غبر» للذهبي. نشر «مطبعة حكومة الكويت» ط. الأولى (١٩٨٤ م) تحقيق: صلاح الدين المنجد.
- ٦١- «العُدَّة على إحكام الأحكام شرح عمدة الأحكام» للصنعاني. نشر «دار الكتب العلمية» بـ«بيروت» ط. الأولى (١٤١٩هـ) تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود، وعلي محمد عوض.
- ٦٢- «عمدة القاري شرح صحيح البخاري» للعيني. نشر «دار الكتب العلمية» بـ«بيروت» ط. الأولى (١٤٢١هـ).
- ٦٣- «غارة الأشرطة» لمقبل الوداعي. نشر «مكتبة صنعاء الأثرية» ط. الثانية (١٤٢٥هـ).
- ٦٤- «فتاوى نورٍ على الدرب» لابن عثيمين. نشر «مؤسسته الخيرية» ط. الثانية (١٤٣٤هـ).

- ٦٥- «فتح الباري شرح صحيح البخاري» لابن حجر. نشر «دار الكتب العلمية» ط. الأولى (١٤١٠هـ).
- ٦٦- «فتح القوي المتين في شرح الأربعين وتتمة الخمسين» لعبد المحسن العباد. نشر «دار ابن القيم» بـ«الأردن» ط. الأولى (١٤٢٤هـ).
- ٦٧- «الفرائد في عوالي الأسانيد وغوالي الفوائد» لثبّت محمد يونس الجونفوري. نشر «مكتبة نظام يعقوبي» ط. الأولى (١٤٣٦هـ) خرجه واعتنى به: محمد أكرم الندوي.
- ٦٨- «فهرس ابن خير الإشبيلي» نشر «دار الغرب الإسلامي» بـ«تونس» ط. الأولى (٢٠٠٩م) تحقيق: بشار عواد.
- ٦٩- «فيض الباري على صحيح البخاري» لمحمد أنور الكشميري. نشر «دار الكتب العلمية» بـ«بيروت» ط. الأولى (١٤٢٦هـ).
- ٧٠- «قضاء الوطر بتلخيص كتاب توجيه النظر» لمحمد الصومعي.
- ٧١- «الكفاية» للخطيب البغدادي. نشر «دار الكتب العلمية» بـ«بيروت» ط (١٤٠٩هـ).
- ٧٢- «الكليات» للكفوي. ط. الثانية (١٤١٣هـ) تحقيق: عدنان درويش، ومحمد المصري، بدون ذكر للناسر.
- ٧٣- «الكواكب الدراري في شرح صحيح البخاري» للكرماني. نشر «دار إحياء التراث العربي» بـ«بيروت» ط. الأولى (١٣٥٦هـ).
- ٧٤- «لُبُّ اللُّبَابِ فِي التَّرَاجِمِ وَالْأَبْوَابِ» لعبد الحق الهاشمي. نشر «دار النوادر» بـ«سورية» ط. الثانية (١٤٣٢هـ) تحقيق: فريق من الباحثين بإشراف نور الدين طالب.
- ٧٥- «لوامع الأنوار البهية وسواطع الأسرار الأثرية شرح الدرّة المضية» للسفاري. نشر «المكتب الإسلامي» بـ«بيروت» ط. الثانية (١٤٠٥هـ) مع تعليقات أبا بطين، وابن سحمان.

- ٧٦- «مذهب الإمام البخاري من خلال روائع استدلاله بالكتاب العزيز والسنة المشرفة الصحيحة» لمحمد إسماعيل السلفي. نشر «غراس» ط. الأولى (١٤٣١هـ) عرّبه وعلق عليه صلاح الدين مقبول.
- ٧٧- «مِرْعَاةُ الْمَفَاتِيحِ شَرْحُ مِشْكَاتِ الْمَصَابِيحِ» نشر «المكتبة السلفية» بـ«لاهور باكستان» طبعة مصورة عن طبعة الجامعة السلفية بـ«بنارس الهند».
- ٧٨- «مسند الشافعي» بترتيب السندي محمد عابد. نشر «دار الكتب العلمية» بـ«بيروت» ط. الأولى (١٣٧٠هـ).
- ٧٩- «مسند الطيالسي» نشر «دار هجر» ط. الأولى (١٤١٩هـ) تحقيق: محمد التركي.
- ٨٠- «المصنف» لابن أبي شيبة. نشر «دار القبلة» ط. الأولى (١٤٢٧هـ) تحقيق: محمد عوامة.
- وكذا «المصنف» نشر «مكتبة الرشد» بـ«الرياض» ط. الأولى (١٤٠٩هـ) تحقيق: كمال الحوت.
- ٨١- «مصنف عبد الرزاق» نشر «المكتب الإسلامي» ط. الثانية (١٤٠٣هـ) تحقيق: حبيب الرحمن الأعظمي.
- ٨٢- «المعجم الكبير» للطبراني. نشر «دار إحياء التراث العربي» تحقيق: حمدي السلفي.
- ٨٣- «المعجم المختص» للذهبي. نشر «مكتبة الصديق» بـ«الطائف» ط. الأولى (١٤٠٨هـ) تحقيق: محمد الحبيب الهيلة.
- ٨٤- «معجم معالم الحجاز» لعاتق البلادي. نشر «دار مكة» و«مؤسسة الريان» ط. الثانية (١٤٣١هـ).
- ٨٥- «مقدمة كتاب الكامل» لابن عدي. نشر «دار الاستقامة» بـ«مصر» ط. الأولى (١٤٣٥هـ) تحقيق: محمد الصومعي.

- ٨٦- «مناسبات تراجم البخاري» لابن جماعة. نشر «الدار السلفية» بـ«بومباي الهند» ط. الأولى (١٤٠٤هـ) تحقيق: محمد إسحاق السلفي.
- ٨٧- «نبراس الساري إلى رياض البخاري» لمحمد يونس الجونفوري. نشر «مكتبة القلم» بـ«الهند» جمع وترتيب: محمد السورتي.
- ٨٨- «النكت على مقدمة ابن الصلاح» للزركشي. نشر «أضواء السلف» بـ«الرياض» ط. الأولى (١٤١٩هـ) تحقيق: زين العابدين بلافريج.
- ٨٩- «النهاية في غريب الحديث» لابن الأثير. نشر «دار المعرفة» بـ«بيروت» ط. الأولى (١٤٢٢هـ) تحقيق: مأمون شيخا.
- ٩٠- «نيل الأوطار» للشوكاني. نشر «دار ابن القيم» بـ«الرياض» ط. الأولى (١٤٢٦هـ) تحقيق: طارق بن عوض الله.
- ٩١- «هداية الساري لسيرة البخاري» لابن حجر العسقلاني. نشر «دار البشائر» بـ«بيروت» ط. الأولى (١٤٣٢هـ) تحقيق: حسنين سلمان مهدي.



الفهارس العلمية

فهرس الآيات القرآنية.

فهرس الأحاديث النبوية.

فهرس المعلقات.

فهرس الموضوعات.

فهرس الآيات القرآنية

٢٨٨	﴿أَحْصَيْنَاهُ﴾
٢٩٩	﴿أَحَلَّتْ لَكُمْ بِهِمَّةَ الْأَنْعَامِ﴾
٣١٨	﴿ادْعُونِي أَسْتَجِبْ لَكُمْ﴾
٢٣٦	﴿إِذَا جَاءَكُمْ الْمُؤْمِنَاتُ مُهَاجِرَاتٍ﴾
١٠٦	﴿إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ﴾
١٢٢، ١٢٠	﴿إِذَا نُودِيَ لِلصَّلَاةِ مِنْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ﴾
٢٧٨	﴿اسْتَجِيبُوا لِلَّهِ وَلِلرَّسُولِ﴾
٢٦٣	﴿أَسْفَلَ سَافِلِينَ﴾
٢٦٣	﴿أَسِينَ﴾
٢٥٩	﴿أَطْوَارًا﴾
٣٥٧	﴿أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنْكُمْ﴾
١٩٩	﴿أَفْرَأَيْتُمُ الْمَاءَ الَّذِي تَشْرَبُونَ﴾
١٩٧	﴿أَفْرَأَيْتُمْ مَا تَحْرُثُونَ﴾
٢٥٩	﴿أَفَعَيَيْنَا﴾
٣٥٠	﴿أَفِرًّا بِاسْمِ رَبِّكَ الَّذِي خَلَقَ﴾
٣٤٥	﴿إِلَّا أَنْ تَتَّقُوا مِنْهُمْ تُقَاةً﴾
١٧٤	﴿إِلَّا أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً حَاضِرَةً تُدِيرُونَهَا بَيْنَكُمْ﴾

٢٦٢	﴿أَلَّا تَسْجُدَ﴾
٢٩٩	﴿إِلَّا مَا يُتْلَى عَلَيْكُمْ﴾
٣٤٥	﴿إِلَّا مَنْ أَكْرَهَ وَقَلْبُهُ مُطْمَئِنٌّ بِالْإِيمَانِ﴾
٣٤٥	﴿إِنَّ الَّذِينَ تَوَفَّاهُمُ الْمَلَائِكَةُ ظَالِمِي أَنْفُسِهِمْ﴾
٣٤٣	﴿إِنَّ الشِّرْكَ لَظُلْمٌ عَظِيمٌ﴾
١١٨	﴿إِنَّ الصَّلَاةَ كَانَتْ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ كِتَابًا مَوْفُوتًا﴾
٢٤٧	﴿إِنَّ اللَّهَ اشْتَرَى مِنَ الْمُؤْمِنِينَ أَنْفُسَهُمْ وَأَمْوَالَهُمْ بِأَنْ لَهُمُ الْجَنَّةَ﴾
٣٦١	﴿إِنْ جَاءَكُمْ فَاسِقٌ بِنَبَأٍ فَتَبَيَّنُوا﴾
١٨٣	﴿إِنَّ خَيْرَ مَنْ اسْتَأْجَرْتَ الْقَوِيَّ الْأَمِينُ﴾
٩١	﴿إِنَّا أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ كَمَا أَوْحَيْنَا إِلَى نُوحٍ وَالنَّبِيِّينَ مِنْ بَعْدِهِ﴾
٢٩٣	﴿أَنْفِقُوا مِنْ طَيِّبَاتِ مَا كَسَبْتُمْ﴾
٣٠٤	﴿إِنَّمَا الْحُمُرُ وَالْمَيْسِرُ وَالْأَنْصَابُ وَالْأَزْلَامُ رِجْسٌ مِّنْ عَمَلِ الشَّيْطَانِ﴾
٢٦٣	﴿إِنَّهُ عَلَى رَجْعِهِ لَقَادِرٌ﴾
٩٩	﴿أَيُّكُمْ زَادَتْهُ هَذِهِ إِيْمَانًا﴾
٢٧٨	﴿بِالَّذِينَ﴾
٢٦٣	﴿حَمًّا﴾
٢٧٩	﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾
٢٦٣	﴿خُسْرٍ﴾
١٠٢	﴿دُعَاؤُكُمْ﴾
٣٤٣	﴿الَّذِينَ آمَنُوا وَلَمْ يَلْبِسُوا إِيمَانَهُمْ بِظُلْمٍ﴾
٢٦٣	﴿رَبَّنَا ظَلَمْنَا أَنْفُسَنَا وَإِنْ لَّمْ﴾

٢٧٨	﴿الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ﴾
٢٦٣	﴿سَوْءَٰنُهُمَا﴾
١٠٠	﴿شَرَعَ لَكُمْ مِنَ الدِّينِ﴾
١٠٠	﴿شِرْعَةً وَمِنْهَاجًا﴾
٢٩٩	﴿شَتَّانُ﴾
٢٦٢	﴿صَلَّالٍ﴾
٩٩	﴿فَآخَشَوْهُمْ فَرَّادَهُمْ إِيْمَانًا﴾
١٧٤	﴿فَإِذَا قُضِيَتِ الصَّلَاةُ فَانْتَشِرُوا فِي الْأَرْضِ﴾
٢٦٣	﴿فَأَرْهَمَا﴾
٣٥١	﴿قَالِقُ الْإِصْبَاحِ﴾
١٦٠	﴿فَإِنْ أَحْصَرْتُمْ فَمَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ﴾
٢٨٥	﴿فَانكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ﴾
٢٦٣	﴿فَتَلَقَّى آدَمُ مِنْ رَبِّهِ كَلِمَاتٍ فَتَابَ﴾
٢١٧	﴿فَكُ رَقَبَةً﴾
٢١٩	﴿فَكَاتِبُوهُمْ إِنْ عَلِمْتُمْ فِيهِمْ خَيْرًا﴾
١١٣	﴿فَلَمْ يَجِدُوا مَاءً فَتَيَمَّمُوا﴾
٣٦١	﴿فَلَوْلَا نَفَرَ مِنْ كُلِّ فِرْقَةٍ مِّنْهُمْ طَائِفَةٌ لِّيَتَفَقَّهُوا فِي الدِّينِ﴾
٢٦٢	﴿فَمَرَّتْ بِهِ﴾
٢٦٣	﴿فِي أَحْسَنِ تَقْوِيمٍ﴾
٢٦٢	﴿فِي كَيْدٍ﴾
٢٥٦	﴿قَاتِلُوا الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ﴾

٢٦٤	﴿قَبِيلُهُ﴾
١٠٢	﴿قُلْ مَا يَعْبَأُ بِكُمْ رَبِّي لَوْلَا دُعَاؤُكُمْ﴾
٣١١	﴿قُلْ مَنْ حَرَّمَ زِينَةَ اللَّهِ الَّتِي أَخْرَجَ لِعِبَادِهِ﴾
٢٤٣	﴿كُتِبَ عَلَيْكُمْ إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ الْمَوْتُ﴾
٢٩٣	﴿كُلُوا مِنَ الطَّيِّبَاتِ وَاعْمَلُوا صَالِحًا﴾
٢٩٣	﴿كُلُوا مِنْ طَيِّبَاتِ مَا رَزَقْنَاكُمْ﴾
١٧٤	﴿لَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُم بَيْنَكُم بِالْبَاطِلِ﴾
٢٣٣	﴿لَا خَيْرَ فِي كَثِيرٍ مِنْ نَجْوَاهُمْ﴾
٢٠٨	﴿لَا يَزِيدُهُمْ إِلَّا بُرْهَانًا وَإِنِّي مُؤَيَّدٌ بِرَبِّي﴾
٣٢٨	﴿لَا يُؤَاخِذُكُمُ اللَّهُ بِاللَّغْوِ فِي أَيْمَانِكُمْ﴾
٢٦٣	﴿لَا زِبَ﴾
٢٥٩	﴿لُغُوبٍ﴾
٢٦٢	﴿لَمَّا عَلَيهَا حَافِظٌ﴾
٩٩	﴿لَوْلَا يَأْتُونَ عَلَيْهِمْ بِسُلْطَانٍ بَيِّنٍ﴾
٩٩	﴿لِيَزِدُوا إِيمَانًا مَعَ إِيمَانِهِمْ﴾
٣٤٣	﴿لَئِنْ أَشْرَكْتَ لَيَحْبَطَنَّ عَمَلُكَ﴾
٢٦٣	﴿مَا تُمْنُونَ﴾
٣٥٠	﴿مَا لَمْ يَعْلَمْ﴾
٢٧٨	﴿مَدِينِينَ﴾
٢٦٣	﴿مِنْ وَرَقِ الْجَنَّةِ﴾
٣٠٦	﴿مَنْ يَعْمَلْ سُوءًا يُجْزَ بِهِ﴾

٢٩٩	﴿الْمُنْحَنِقَةُ﴾
٢٠٨	﴿مُهْطِعِينَ﴾
٢٩٩	﴿الْمُؤَفُّوْدَةُ﴾
٢٦٣	﴿نُسَبِّحُ بِحَمْدِكَ﴾
٢٦٣	﴿نُنشِئُكُمْ﴾
٢٦٨	﴿وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ﴾
٣٥٥	﴿وَاتَّقُوا فِتْنَةً لَا تُصِيبَنَّ الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْكُمْ خَاصَّةً﴾
١٥٨	﴿وَاتِمُّوا الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ لِلَّهِ﴾
٥٠	﴿وَأَثْوَهُمْ مِّن مَّالِ اللَّهِ الَّذِي آتَاكُمْ﴾
١٧٤	﴿وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا﴾
٢٦٢	﴿وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَائِكَةِ إِنِّي جَاعِلٌ فِي الْأَرْضِ خَلِيفَةً﴾
١٢٤	﴿وَإِذَا ضَرَبْتُمْ فِي الْأَرْضِ فَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ تَقْصُرُوا مِنَ الصَّلَاةِ﴾
١٢٠	﴿وَإِذَا نَادَيْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ اتَّخَذُوهَا هُزُوًا وَلَعِبًا﴾
١٥١	﴿وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ﴾
٩٩	﴿وَالَّذِينَ اهْتَدَوْا زَادَهُمْ هُدًى وَآتَاهُمْ تَقْوَاهُمْ﴾
٢٧٣	﴿وَالَّذِينَ تَبَوَّؤُوا الدَّارَ وَالْإِيمَانَ مِنْ قَبْلِهِمْ﴾
٣٤٠	﴿وَالَّذِينَ لَا يَدْعُونَ مَعَ اللَّهِ إِلَهًا آخَرَ﴾
٢١٩	﴿وَالَّذِينَ يَبْتِغُونَ الْكِتَابَ مِمَّا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ فَكَاتِبُوهُمْ﴾
٢٩٩	﴿وَالْمُرْتَدِّيَّةُ﴾
٣٤٥	﴿وَالْمُسْتَضْعِفِينَ مِنَ الرِّجَالِ وَالنِّسَاءِ وَالْوِلْدَانِ﴾
٢٩٩	﴿وَالنَّطِيحَةَ﴾

٣٦١	﴿وَإِنْ طَائِفَتَانِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ اقْتَتَلُوا﴾
١٠٨	﴿وَإِنْ كُنْتُمْ جُنُبًا فَاطَّهَّرُوا﴾
٢١٤	﴿وَإِنْ كُنْتُمْ عَلَى سَفَرٍ وَلَمْ تَجِدُوا كَاتِبًا فَرِهَانٌ مَّقْبُوضَةٌ﴾
٢٠٨	﴿وَأَنْذِرِ النَّاسَ يَوْمَ يَأْتِيهِمُ الْعَذَابُ﴾
٤٤	﴿وَبَيَّتْ فِيهَا مِنْ كُلِّ دَابَّةٍ﴾
١٩٩	﴿وَجَعَلْنَا مِنَ الْمَاءِ كُلَّ شَيْءٍ حَيٍّ﴾
٢٦٨	﴿وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ﴾
٩٩	﴿وَزِدْنَاهُمْ هُدًى﴾
١٠٤	﴿وَقُلْ رَبِّ زِدْنِي عِلْمًا﴾
١٧٢	﴿وَلَا تُبَاشِرُوهُمْ وَأَنْتُمْ عَاكِفُونَ فِي الْمَسَاجِدِ﴾
٢٠٨	﴿وَلَا تَحْسَبَنَّ اللَّهَ غَافِلًا عَمَّا يَعْمَلُ الظَّالِمُونَ﴾
٢٣٦	﴿وَلَا هُمْ يَحِلُّونَ لَهُنَّ﴾
٩٩	﴿وَلَكِنْ لَيَطْمَئِنَّ قَلْبِي﴾
١٥٥	﴿وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ﴾
٥٢	﴿وَمَا جَعَلْنَا الرُّؤْيَا الَّتِي أَرَيْنَاكَ إِلَّا فِتْنَةً لِلنَّاسِ﴾
٩٩	﴿وَمَا زَادَهُمْ إِلَّا إِيمَانًا وَتَسْلِيمًا﴾
٢٦٣	﴿وَمَتَاعٌ إِلَى حِينٍ﴾
١٣٧	﴿وَمِنَ اللَّيْلِ فَتَهَجَّدْ بِهِ نَافِلَةً لَكَ﴾
٣٤٠	﴿وَمَنْ يَقْتُلْ مُؤْمِنًا مُتَعَمِّدًا فَجَزَاؤُهُ جَهَنَّمُ﴾
٢٥٩	﴿وَهُوَ الَّذِي يَبْدَأُ الْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُ﴾
٣١٤	﴿وَوَصَّيْنَا الْإِنْسَانَ بِوَالِدَيْهِ﴾

١١١	﴿وَجِبُّ الْمُتَطَهِّرِينَ﴾
٩٩	﴿وَيَزِدَادَ الَّذِينَ آمَنُوا إِيمَانًا﴾
١١١	﴿وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ الْمَحِيضِ﴾
٢٩٠	﴿وَيَسْأَلُونَكَ مَاذَا يُنْفِقُونَ قُلِ الْعَفْوُ﴾
١٦٧	﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُتِبَ عَلَيْكُمُ الصِّيَامُ﴾
٢٨٨	﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ إِذَا طَلَّقْتُمُ النِّسَاءَ فَطَلِّقُوهُنَّ لِعَدَّتِهِنَّ وَأَحْصُوا الْعِدَّةَ﴾
٢٢٧	﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا تَدَايَنْتُمْ بِدِينٍ إِلَىٰ أَجَلٍ مُّسَمًّى فَاكْتُبُوهُ﴾
٢٣٦	﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا جَاءَكُمُ الْمُؤْمِنَاتُ مِهَاجِرَاتٍ فَاِمْتَحِنُوهُنَّ﴾
٢٢٨	﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُونُوا قَوَّامِينَ بِالْقِسْطِ﴾
١٠٨	﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَقْرَبُوا الصَّلَاةَ وَأَنْتُمْ سُكَارَىٰ﴾
٢٩٩	﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَيَبْلُوَنَّكُمُ اللَّهُ بِشَيْءٍ مِّنَ الصَّيْدِ﴾
٢٦٨	﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُمْ مِّن ذَكَرٍ وَأُنْثَىٰ﴾
٢٦٣	﴿يَنْسَنَهُ﴾
٢٩٩	﴿يَجْرِمَنَّكُمْ﴾
٢٦٣	﴿يَخْصِفَانِ﴾
١٠٤	﴿يَرْفَعِ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنكُمْ وَالَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ دَرَجَاتٍ﴾
٣٣١	﴿يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثِيَيْنِ﴾
٣٦٨	﴿الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتَمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ الْإِسْلَامَ دِينًا﴾



فهرس الأحاديث النبوية

(أ)	
١٤٨	أتاني آتٍ من ربي
٢٦٩	أتقاهم
٢٥٧	أخذها من مجوس هجر
١٥٢، ١٥١	ادعهم إلى شهادة أن لا إله إلا الله
٢٩٠	إذا أنفق المسلم نفقة
٣٦١	ارجعوا إلى أهليكم
٢٢٠	اشترى بها فأعتقها
٢٩٣	أطعموا الجائع
١٣٦	أقام النبي ﷺ تسعة عشر يقصُر
٢٨٥	أما والله إنني لأخشاكم لله
١٩٥	أمرني رسول الله ﷺ أن أتصدق بجلال البدن
٣٢٣	إن أحدكم يجمع في بطن أمه
١٣٢	إن الشمس والقمر لا ينكسفان لموت أحد
٣٠٢	إن أول ما تبدأ به في يومنا
٣٤٠	أن تدعو الله ندًا وهو خالقك
١١١	إن هذا أمر كتبته الله على بنات آدم

٣٥٥	أنا على حَوْضِي أَنْتَظِرُ مَنْ يَرِدُ عَلَيَّ
٢٨٥	أَنْتُمْ الَّذِينَ قَلْتُمْ كَذَا وَكَذَا؟
٣٧٢	إِنَّكَ تَقْدَمُ عَلَيَّ قَوْمٌ مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ
٩١	إِنَّمَا الْأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ
١٢٧	إِنَّمَا هَذِهِ لِيَأْسُ مَنْ لَا خَلَاقَ لَهُ
٣٥٢	أَوَّلُ مَا يُدْعَى بِهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مِنَ الْوَحْيِ
١٩٠	اتَّبِنِي بِالشُّهَدَاءِ
٢١٧	أَيُّمَا رَجُلٍ أَعْتَقَ امْرَأً مُسْلِمًا
(ب)	
٢١١	بَعَثَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بَعَثًا قَبْلَ السَّاحِلِ
٤٩	بُنِيَ الْإِسْلَامُ عَلَيَّ خَمْسَ
(خ)	
١٨٣	الْخَازِنُ الْأَمِينُ الَّذِي يُؤَدِّي مَا أُمِرَ بِهِ طَيِّبَةً نَفْسُهُ
١٣١	خَرَجَ النَّبِيُّ ﷺ يَسْتَسْقِي
٣١٦	خَلَقَ اللَّهُ آدَمَ عَلَيَّ صُورَتِهِ
٢٦٤	خَلَقَ اللَّهُ آدَمَ وَطُولُهُ سِتُونَ ذِرَاعًا
(ش)	
١٦٧	شَهْرَ رَمَضَانَ إِلَّا أَنْ تَطَوَّعَ شَيْئًا
(ص)	
١٢٩	صَلَاةُ اللَّيْلِ مَثْنِي مَثْنِي

٢٤٧	الصلاةُ علىٰ ميقاتِها
١٤٧	صلوا كما رأيتُموني أصلي
١٤٦	صَلَّى لَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ رَكَعَتَيْنِ
(ع)	
٢٠٦	عَرَّفَهَا حَوْلًا
١٥٨	العُمْرَةُ إِلَى الْعُمْرَةِ كَفَّارَةٌ لِمَا بَيْنَهُمَا
(ف)	
١٠٤	فَإِذَا ضُبِيعَتِ الْأَمَانَةُ، فَانْتَظِرِ السَّاعَةَ
١١٥	فُرِّجَ عَنِ سَقْفِ بَيْتِي
٢٥٦	فَرَّقُوا بَيْنَ كُلِّ ذِي مَحْرَمٍ
(ق)	
٢٣٧	قَدْ بَايَعْتُكَ
١٣٤	قَرَأَ النَّبِيُّ ﷺ النَّجْمَ بِمَكَّةَ
١٨١	قَضَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِالشُّفْعَةِ
(ك)	
١٠٨	كَانَ إِذَا اغْتَسَلَ مِنَ الْجَنَابَةِ بَدَأَ فَعَسَلَ يَدَيْهِ
١٧٢	كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَعْتَكِفُ الْعَشْرَ الْأَوَّلَ مِنْ رَمَضَانَ
١٩٠	كَفَى بِاللَّهِ شَهِيدًا
٢٠٤	كِلَاكُمَا مُحْسِنٌ
٢٠٢	كَيْفَ تَرَى بَعِيرَكَ؟

(ل)	
١٤٠	لا تُشَدُّ الرَّحَالُ إِلَّا إِلَى ثَلَاثَةِ مَسَاجِدَ
٣٣٧	لا يَزْنِي الزَّانِي حِينَ يَزْنِي وَهُوَ مُؤْمِنٌ
٣١١	لا يَنْظُرُ اللهُ إِلَى مَنْ جَرَّ ثَوْبَهُ خِيَلَاءَ
٢٨١	لَبِثَ النَّبِيُّ ﷺ بِمَكَّةَ عَشْرَ سِنِينَ
١٤٩	لقنوا موتاكم لا إله إلا الله
٣١٨	لكلِّ نبيِّ دَعْوَةٌ مُسْتَجَابَةٌ
٣٤٦	اللهمَّ أَنْجِ عِيَّاشَ بنَ أَبِي رَبِيعَةَ
١٣٧	اللهمَّ لَكَ الحمدُ أَنْتَ قَيِّمُ السَّمَاوَاتِ والأَرْضِ وَمَنْ فِيهِنَّ
٣٤٣	ليس بذلك
(م)	
٢٩٩	مَا أَصَابَ بِحَدِّهِ فَكُلْهُ
٣٠٩	مَا أَنْزَلَ اللهُ دَاءً
٢٤٣	مَا حَقُّ امْرِئٍ مُسْلِمٍ لَهُ شَيْءٌ يُوصِي فِيهِ
٢٥١	مَا لَكَ؟
١٩٧	مَا مِنْ مُسْلِمٍ يَغْرِسُ عَرَسًا
٣٠٦	مَا مِنْ مُصِيبَةٍ تُصِيبُ المُسْلِمَ
١٦٤	المدينة حَرَمٌ
٣٣٢	مَرَضْتُ، فَعَادَنِي رَسُولُ اللهِ ﷺ
٢٨٨	مُرُّهُ فَلْيُرَاجِعْهَا

١٨٦	مَطْلُ الْغَنِيِّ ظُلْمٌ
٣٥٧	مَنْ أَطَاعَنِي فَقَدْ أَطَاعَ اللَّهَ
٣٠٢	مَنْ دَبَّحَ بَعْدَ الصَّلَاةِ تَمَّ نُسُكُهُ
١٧٧	مَنْ سَلَفَ فِي تَمْرِ
٣٠٤	مَنْ شَرِبَ الْخَمْرَ فِي الدُّنْيَا
١٧٠	مَنْ قَامَهُ إِيمَانًا وَاحْتِسَابًا
١٤٨	مَنْ مَاتَ مِنْ أُمَّتِي لَا يُشْرِكُ بِاللَّهِ شَيْئًا
١٩٩	مَنْ يَشْتَرِي بئْرَ رُومَةَ
(ن)	
١٢٢	نَحْنُ الْآخِرُونَ السَّابِقُونَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ
٣٢٠	نِعْمَتَانِ مَغْبُورٌ فِيهِمَا كَثِيرٌ مِنَ النَّاسِ
(و)	
٣٥٩	وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ، لَوْلَا أَنْ رَجَلًا
٣٦١	وَصَلُّوا كَمَا رَأَيْتُمُونِي أُصَلِّي
(ي)	
٣٤٨	يَا أَيُّهَا النَّاسُ، إِنَّمَا الْأَعْمَالُ بِالنِّيَّةِ
٢٥٩	يَا بَنِي تَمِيمٍ أَبْشِرُوا
٢٠٠	يَا غَلَامُ، أَتَأْذُنُ لِي
٢٢٥	يَا نِسَاءَ الْمُسْلِمَاتِ
٢٧١	يَأْتِي عَلَى النَّاسِ زَمَانٌ

فهرس المعلقات

(أ)	
٩٩	اجلس بنا نُؤمِّن ساعةً
١٦٠	الإحصارُ من كلِّ شيءٍ يحبسُه
١٩٠	إذا تكفَّلَ بنفسِ فمات فلا شيءَ عليه
١٨٦	إذا كانَ يومَ أحالَ عليه مَلِيًّا جازَ
٢٧٣	أرأيتَ اسمَ الأنصارِ
١٩٠	استتبَّهم وكفَّلهم
١١٨	اعلمَ ما تُحدِّثُ
١٤٨	أليس لا إلهَ إلا اللهُ مُفتاحُ الجنةِ؟
١٦٠	إنَّ صُدِّدْتُ عن البيتِ
١٩٠	أنَّ عمرَ رضي اللهُ عنه بعثه مُصدِّقًا
٩٩	إنَّ للإيمانِ فرائضَ
٢١٩	أواجِبُ عليَّ إذا عَلِمْتُ له مالًا
١٠٠	أوصيناكَ يا محمَّدُ
٢٧٥	أولُ ما عَزَا النبيُّ ﷺ الأَبواءَ
(ت)	
٣٤٥	التَّقِيَّةُ إلى يومِ القِيَامَةِ

(ح)	
٢٤٧	الحدودُ: الطَّاعَةُ
(ذ)	
١٢٠	ذَكَرُوا النَّارَ وَالنَّافُوسَ
(ش)	
٢٦٨	الشُّعُوبُ: الْقَبَائِلُ الْعِظَامُ
(ص)	
١٠١	الصبر نصف الإيمان
(ك)	
٣١١	كُلُّ مَا شِئَتْ وَالْبَسُّ مَا شِئَتْ
(ل)	
١٠١	اللهم زدنا إيمانًا
٣٤٥	ليس بشيءٍ
١٤٨	ليس مفتاحٌ إلا له أسنانٌ
(م)	
٢٠٨	مُدِيمِي النَّظْرِ
٢٧٨	﴿مَدِينِينَ﴾: مُحَاسِبِينَ
٢٨١	المُهَيِّمِينَ: الْأَمِينَ
(هـ)	
٣٠٢	هي سُنَّةٌ ومعروفٌ

(و)	
١٤٣	وَضَعَ أَبُو إِسْحَاقَ فَلَنْسُوتَهُ
(ي)	
١٨٦	يَتَخَارِجُ الشَّرِيكَانِ وَأَهْلُ الْمِيرَاثِ
١٤٣	يَسْتَعِينُ الرَّجُلُ فِي صَلَاتِهِ
٩٩	الْيَقِينُ الْإِيمَانُ كُلُّهُ
٣٣٧	يُنزَعُ مِنْهُ نُورُ الْإِيمَانِ



فهرس الموضوعات

٣ الْمُقَدِّمَةُ
٨ الإجازة للمصنف
١١ إجازة الرواية
١٢ الْحَدِيثُ الْمُسَلَّسُ بِالْأُولِيَّةِ
١٤ ترجمة مختصرة للإمام البخاري
٢١ نُبْذَةٌ عَنْ صَحِيحِ الْإِمَامِ الْبُخَارِيِّ
٢٢ سبب تأليف الإمام البخاري كتابه الصحيح
٢٤ عَرَّضَ الْإِمَامُ الْبُخَارِيُّ كِتَابَهُ عَلَى أَهْلِ الْعِلْمِ
٢٥ شَرَطُ الْإِمَامِ الْبُخَارِيِّ فِي صَحِيحِهِ
٢٧ عَدَمُ التَّزَامِ الْبُخَارِيِّ إِخْرَاجَ كُلِّ حَدِيثٍ صَحِيحٍ
٢٨ تَلَقَّى الْأُمَّةُ لِلصَّحِيحِينَ بِالْقَبُولِ
٣١ الْمُفَاصَلَةُ بَيْنَ الصَّحِيحَيْنِ
٣٤ بيان غرض الإمام البخاري من إعادة الحديث
٣٨ بيان سبب تعليق الإمام البخاري الأحاديث
٤٣ تَرَاجُمُ أَبْوَابِ صَحِيحِ الْبُخَارِيِّ
٤٩ تَرْتِيبُ الْإِمَامِ الْبُخَارِيِّ كُتُبَ «صَحِيحِهِ»
٥٣ رد الإمام البخاري على فِرَقِ الصَّلَالِ
٥٥ تَحَامُلَاتُ الْمُتَعَصِّبَةِ عَلَى الْإِمَامِ الْبُخَارِيِّ
٦٧ عَوَالِي الْإِمَامِ الْبُخَارِيِّ
٧٣ رِوَاةُ كِتَابِ الصَّحِيحِ
٨١ النُّسْخَةُ الْمُعْتَمَدَةُ فِي النُّقْلِ

- الاختلاف والتفاوت بين روايات «صحيح البخاري» ٨٥
- ١- كتاب بدء الوحي ٩١
- ٢- كتاب الإيمان ٩٩
- ٣- كتاب العلم ١٠٤
- ٤- كتاب الوضوء ١٠٦
- ٥- كتاب الغسل ١٠٨
- ٦- كتاب الحيض ١١١
- ٧- كتاب التيمم ١١٣
- ٨- كتاب الصلاة ١١٥
- ٩- كتاب مَوَاقِيتِ الصَّلَاةِ ١١٨
- ١٠- كتاب الأذان ١٢٠
- ١١- كتاب الجمعة ١٢٢
- ١٢- أبواب صلاة الخوف ١٢٤
- ١٣- كتاب العيدين ١٢٧
- ١٤- كتاب الوتر ١٢٩
- ١٥- كتاب الاستسقاء ١٣١
- ١٦- كتاب الكسوف ١٣٢
- ١٧- أبواب سجود القرآن ١٣٤
- ١٨- أبواب تقصير الصلاة ١٣٦
- ١٩- كتاب التهجيد ١٣٧
- ٢٠- كتاب فضل الصلاة في مسجد مكة والمدينة ١٤٠
- ٢١- أبواب العمل في الصلاة ١٤٣
- ٢٢- أبواب السهو ١٤٦
- ٢٣- كتاب الجنائز ١٤٨
- ٢٤- كتاب الزكاة ١٥١
- ٢٥- كتاب الحج ١٥٥

- ٢٦- أبواب العُمرة ١٥٨
- ٢٧- أبواب المُحصَرِّ وجزء الصَّيد ١٦٠
- ٢٨- فضائل المَدِينَةِ ١٦٤
- ٢٩- كِتَابُ الصَّوْمِ ١٦٧
- ٣٠- كِتَابُ صَلَاةِ التَّرَاوِيحِ ١٧٠
- ٣١- أبواب الاعتِكَافِ ١٧٢
- ٣٢- كِتَابُ السُّبُوحِ ١٧٤
- ٣٣- كِتَابُ السَّلَامِ ١٧٧
- ٣٤- كِتَابُ الشُّفْعَةِ ١٨١
- ٣٥- كِتَابُ الإِجَارَةِ ١٨٣
- ٣٦- كِتَابُ الْحَوَالَاتِ ١٨٦
- ٣٧- كِتَابُ الْكِفَالَةِ ١٩٠
- ٣٨- كِتَابُ الْوَكَالَةِ ١٩٥
- ٣٩- كِتَابُ الْحَرْثِ وَالْمَرْارَةِ ١٩٧
- ٤٠- كِتَابُ الْمَسَاقَاةِ ١٩٩
- ٤١- كِتَابُ فِي الاسْتِقْرَاضِ وَأَدَاءِ الدِّيُونِ وَالْحَجْرِ وَالتَّفْلِيصِ ٢٠٢
- ٤٢- فِي الْخِصُومَاتِ ٢٠٤
- ٤٣- كِتَابُ فِي اللَّقْطَةِ ٢٠٦
- ٤٤- كِتَابُ الْمِظَالِمِ وَالْغُصْبِ ٢٠٨
- ٤٥- كِتَابُ الشَّرِكَةِ ٢١١
- ٤٦- كِتَابُ الرَّهْنِ ٢١٤
- ٤٧- كِتَابُ الْعِنُقِ ٢١٧
- ٤٨- كِتَابُ فِي الْمَكَاتِبِ ٢١٩
- ٤٩- كِتَابُ الْهَبَةِ وَفَضْلِهَا، وَالتَّحْرِيزِ عَلَيْهَا ٢٢٥
- ٥٠- كِتَابُ الشَّهَادَاتِ ٢٢٧
- ٥١- كِتَابُ الصُّلْحِ ٢٣٣

- ٢٣٦..... ٥٢- كِتَابُ الشُّرُوطِ
- ٢٤٣..... ٥٣- كِتَابُ الوَصَايَا
- ٢٤٧..... ٥٤- كِتَابُ الجِهَادِ وَالسَّيْرِ
- ٢٥١..... ٥٥- كِتَابُ فَرَضِ الحُمْسِ
- ٢٥٦..... ٥٦- كِتَابُ الجَزِيَّةِ
- ٢٥٩..... ٥٧- كِتَابُ بَدْءِ الحَلْقِ
- ٢٦٢..... ٥٨- كِتَابُ أَحَادِيثِ الأنبيَاءِ
- ٢٦٨..... ٥٩- كِتَابُ المَنَاقِبِ
- ٢٧١..... ٦٠- كِتَابُ فَضَائِلِ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ
- ٢٧٣..... ٦١- مَنَاقِبُ الأنصَارِ
- ٢٧٥..... ٦٢- كِتَابُ المَعَازِي
- ٢٧٨..... ٦٣- كِتَابُ التَّفْسِيرِ
- ٢٨١..... ٦٤- كِتَابُ فَضَائِلِ القُرْآنِ
- ٢٨٥..... ٦٥- كِتَابُ النِّكَاحِ
- ٢٨٨..... ٦٦- كِتَابُ الطَّلَاقِ
- ٢٩٠..... ٦٧- كِتَابُ النِّفَقَاتِ
- ٢٩٣..... ٦٨- كِتَابُ الأَطْعِمَةِ
- ٢٩٦..... ٦٩- كِتَابُ العَقِيقَةِ
- ٢٩٩..... ٧٠- كِتَابُ الذَّبَائِحِ وَالصَّيْدِ
- ٣٠٢..... ٧١- كِتَابُ الأَصْحَاحِي
- ٣٠٤..... ٧٢- كِتَابُ الأَشْرِيَّةِ
- ٣٠٦..... ٧٣- كِتَابُ المَرَضِيِّ
- ٣٠٩..... ٧٤- كِتَابُ الطَّبِّ
- ٣١١..... ٧٥- كِتَابُ اللِّبَاسِ
- ٣١٤..... ٧٦- كِتَابُ الأَدَبِ
- ٣١٦..... ٧٧- كِتَابُ الاسْتِئْذَانِ

- ٣١٨..... ٧٨- كِتَابُ الدَّعَوَاتِ
- ٣٢٠..... ٧٩- كِتَابُ الرَّفَاقِ
- ٣٢٣..... ٨٠- كِتَابُ الْقَدْرِ
- ٣٢٨..... ٨١- كِتَابُ الْإِيمَانِ وَالنُّدُورِ
- ٣٣١..... ٨٢- كِتَابُ الْفَرَائِضِ
- ٣٣٧..... ٨٣- كِتَابُ الْحُدُودِ وَمَا يُحَدَّرُ مِنَ الْحُدُودِ
- ٣٤٠..... ٨٤- كِتَابُ الدِّيَاتِ
- ٣٤٣..... ٨٥- كِتَابُ اسْتِثَابَةِ الْمُرْتَدِّينَ وَالْمُعَانِدِينَ وَقَتَالِهِمْ
- ٣٤٥..... ٨٦- كِتَابُ الْإِكْرَاهِ
- ٣٤٨..... ٨٧- كِتَابُ الْحَيْلِ
- ٣٥٠..... ٨٨- كِتَابُ التَّعْبِيرِ
- ٣٥٥..... ٨٩- كِتَابُ الْفِتَنِ
- ٣٥٧..... ٩٠- كِتَابُ الْأَحْكَامِ
- ٣٥٩..... ٩١- كِتَابُ التَّمَنِّيِّ
- ٣٦١..... ٩٢- كِتَابُ أَحْبَابِ الْأَحَادِ
- ٣٦٨..... ٩٣- كِتَابُ الْإِعْتِصَامِ بِالْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ
- ٣٧٢..... ٩٤- كِتَابُ التَّوْحِيدِ
- ٣٧٧..... قَائِمَةُ الْمَصَادِرِ وَالْمَرَاجِعِ
- ٣٨٧..... الْفَهَارِسُ الْعِلْمِيَّةُ
- ٣٨٩..... فِهْرَسُ الْآيَاتِ الْقُرْآنِيَّةِ
- ٣٩٦..... فِهْرَسُ الْأَحَادِيثِ النَّبَوِيَّةِ
- ٤٠١..... فِهْرَسُ الْمَعْلَقَاتِ
- ٤٠٤..... فِهْرَسُ الْمَوْضُوعَاتِ

